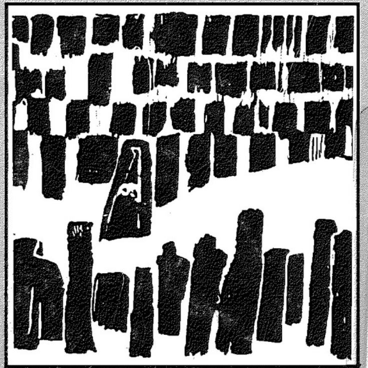
كتاب الأهالي رقم ٤١

د. أحمد الحصرى

تقديم: د. اسماعيل صبرى عبد الله



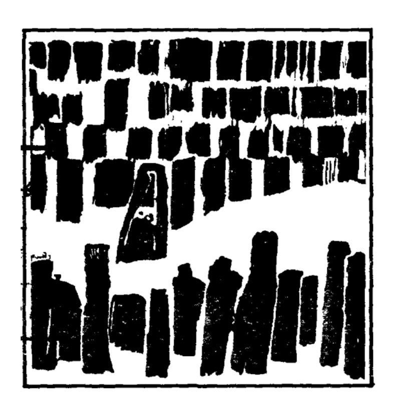
بشر بلا ثمن

مشكلات تطور الموارد البشرية فى عصر الانفتاح



د. أحمد الحصرى

تقديم : د. اسماعيل صبرى عبد الله



بشر بلا ثمن

مشكلات تطور الموارد البشرية فى عصر الانفتاح

الغلاف للفنان : يوسف شاكر

الادارة و التحرير : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت شقة ١٨ القاهرة ج . م . ع
ترسل جميع المراسلات باسم رئيس التحرير
الاعلانات : يتفق بشـــــأنها مع الادارة
الاعداد السابقة : توجد نسخ محدودة من الاعداد السابقة من السلسله ترسل لمن يطلبها خارج القاهرة او خارج جمهورية مصر العربية بالبريد المسجل ويحسب سعر الكتاب على اساس ان الجنيه يعادل (دولار) امريكى ويضاف جنيه مصرى داخل مصر على ثمن الكتاب نفقات البريد كما يضاف « دولار » واحد خارجها الى الثمن وتحول اثمان الكتاب بحوالة بريدية باسم الاهالى .

كتاب الاهالى سلسلة كتب شهرية تصدرها جريدة الاهالى ـ حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ـ مصر

اما وقد صمتت مدافع الامة عن الدفاع .. وحول العدو نيران مدافعه الى جبهة الوعى والانتماء فقد كان لابد وان يصدر كتاب الاهالى ليكون بعض جهدنا المتواضع فى المعركة التى تدور على جبهة العقل ليساهم فى اعادة بناء الجسور المنهارة بين الطليعة والشعب وبين المواطن والوطن وبين الوطن والامة وبين هؤلاء جميعا والكون الذى نعيش فيه .

ولاننا نعيش فى عصر ثورة الاتصالات الذى يؤدى تدفق معلوماته الى تشوش فى اليقين فان حاجتنا الى العودة للتبشير بالبديهيات واعادة احياء الذاكرة الوطنية لاتقل عن حاجتنا الى التعمق الذى يجلى اليقين لا الذى يشوش عليه .

واذا كان منطق الحركة السياسية اليومية يحتمل السلبية والوسطية فان جوهر دور اليسار على صعيد الوعى والانتماء هو الهدم والبناء ذلك ان [illegible] وتأسيس يتجاوز [illegible] الطليعة وتقوده الى افاق المستقبل واحلامه .

كتاب الأهالى

ثقافة الهدم والبناء

رئيس مجلس الإدارة : لطفى واكد

رئيس التحرير : أمينة شفيق



- احمد رشدى الحصرى صحفى وباحث اقتصادى .
- مواليد الإسكندرية عام ٥٧ وتخرج من جامعتها عام ٨٠ وحصل على دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص تاريخ اقتصادى عام ٩٠ من كلية الاقتصاد جامعة موسكو .
- عمل بالصحافة كمراسل لجريدة الأهالى منذ إصدارها الثانى عام ٨٢ .. وبعدها محرراً فى قسم التحقيقات حتى عام ٨٧ .. وبعد عودته من البعثة تم تعيينه بالأهالى وعمل فى اقسام التحقيقات والحياة السياسية وسكرتارية التحرير وتولى مسئولية صفحة الرأى وكان عضواً بمجلس التحرير حتى رحيل فيليب جلاب .. إلى جانب قيامه بعمل سكرتير تحرير لسلسلة كتاب الأهالى .
- من اهم الموضوعات التى اثارها تحقيقات الصرف الصحفى بالإسكندرية عام ٨٦ وتغطية احداث انقلاب اغسطس ٩١ فى الاتحاد السوفييتى وتوقع فى رسائله الصحفية سقوط مثلث الدولة السوفيتية والحزب الشيوعى والرئيس جورباتشوف .
- عضو بحزب التجمع منذ نوفمبر ١٩٧٦ ويتولى عمل سكرتير اللجنة السياسية ورئيساً لتحرير « التقدم » مجلة الحزب الداخلية .

إلـى ..

رشدى الحصرى وسلوى ورفعت السعيد
كل منهم يستحق إهداء خاص، لكنى
لا أضمن العمر أو سوق الكتب ..

أحمد



إسماعيل صبرى عبد الله

هـذا الكتاب جاد ومفيد. وليست كل الكتب كذلك. ويكتسب الكتاب تميزه من موضوعه ذاته أولا وقبل كل شئ "الموارد البشرية". فقد اهملت أدبيات التنمية السائدة جانب العمل فى تحقيق التنمية اعتماداً على وفرته فى معظم مجتمعات العالم الثالث. فالقضية فى نظر أصحاب تلك الكتب كانت "النمو الاقتصادى فى ظروق عرض عمل غير محدود" وجر هذا المدخل أصحابه إلى جعل تدبير رأس المال قلب قضية التنمية. ومن ثم كان القول بضرورة

اعتماد البلدان المتخلفة على رأس المال الأجنبى، استثماراً وقروضاً، ليكمل الادخار المحلى ويمكن من زيادة معدل الاستثمار وبالتالى معدل النمو. وتجاهل هؤلاء الكتاب أن النقود عقيمة لا تلد وأن العبرة هى فى الواقع بالأصول الأنتاجية العينية التى ليست النقود الا وسيلة للتعامل فيها. كذلك نسى القوم حقيقة أن تلك الأصول نفسها ثمرة لعمل الانسان الذهنى واليدوى. ثم جاءت العقود الأخيرة بصيحة "التكنولوجيا" التى قدمت لعامة الناس كما لو كانت كائناً مستقلاً، قد يكون ملاكا (فى حالة الكومبيوتر) وقد يكون شيطاناً (فى حالته النووية) حتى ضاعت على الأذهان حقيقة أن التكنولوجيا ليست إلا معرفة ومهارة، أى صفات مكتسبة حصلها الانسان بجهده. وأخيراً فقط ظهر فى أدبيات التنمية وفى رطانة المنظمات الدولية بعض من الاهتمام بالبشر وشاع استعمال تعبير "التنمية البشرية" مع ابراز لدورها "الضرورى" للتنمية وأن لم تصل تلك المحاولات إلى حد الحسم بأنه لا تنمية بشرية تستحيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وكل ما يحكم تطور المجتمع.

وهكذا يدخل كتاب د. أحمد الحصرى ساحة القراءة فى وقت بدأت فيه القضايا التى يعالجها تجذب اهتمام الناس. كذلك يذكر للمؤلف سلامة منهجه الذى مكنه من عرض وتحليل دور الاستعمار القديم فى تحجيم وتخلف الموارد البشرية فى بلدان العالم الثالث، ثم عرض آليات

الاستغلال الرأسمالى الراهن (التبادل غير المتكافئ، المديونية... الخ) وأثرها فى الحد من آفاق التنمية البشرية. وربما كان الأهم من ذلك إقدام المؤلف على الافلات من ساحة الجدل النظرى الصرف إلى تحليل الواقع المصرى فى مراحل تاريخ مصر الحديث، يضبط ويحلل أوضاع الموارد البشرية فى كل منها. ومن هنا كانت دراسته تتسم بالجدة وليس بالجدية وحدها. وهى شأنها شأن كل بحث علمى جاد وجديد لابد أن تثير خلافات بين الباحثين سواء من حيث البيانات أو تحديد المراحل أو مايصل إليه المؤلف من استنتاجات. وليس فى كل ذلك ما يعيبها. على العكس فإن دراسة لا تثير جدلاً تولد عقيمة بل وميته ويبقى للمؤلف ما اكتسبه بعمله حين فتح بابا على مجال هام من مجالات التنمية وتاريخها فى مصر لم يفتحه أحد قبله - فيما نعرف- بهذه المنهجية الشاملة. فهناك دراسات فى تاريخ التعليم، وبعض أبحاث عن الأحوال الصحية، وغيرها عن الأوضاع السكانية.. الخ. ولكن استدعاء كل ذلك وغيره فى مقارنة شاملة لفهم واقع العنصر البشرى ودوره فى التنمية المصرية عمل بكر يستحق عليه المؤلف كل تهنئة.

اسماعيل صبرى عبد الله

القاهرة يناير ١٩٩٢



تنطلق أهمية بحث مشكلات تطور الموارد البشرية من كونها تمثل محوراً أساسياً لا يمكن تجاوزه عند إخضاع التاريخ الاقتصادى للمجتمعات المختلفة للدراسة العلمية.. فالتاريخ فى النهاية هو من صنع البشر. والبشر هم القوة المنتجة الرئيسية لأى مجتمع.. وحتى مع تطور العلم والتكنيك فى ظروف الإنتاج الراهن يظل الإنسان نفسه هو القوة المنتجة الرئيسية فى المجتمع.

وتكتسب الدراسة أهمية متزايدة إذا ماكانت تنصب على أوضاع ومشكلات الموارد البشرية لمجتمع مثل المجتمع المصرى - حيث أن

مصر بوصفها بلد يقع ضمن منظومة الدول الفقيرة فى العالم الثالث، لاتتمتع بميزات نسبية كبيرة... وإذا كانت تتميز فى موقعها الجغرافى أو تاريخها القديم واللذين يتيحان لها بعض الموارد المالية المحدودة - فإن أكثر ما تتميز به هو مواردها البشرية وثروتها من البشر والسكان.

وتأتى أهمية بحث مشكلات تطور الموارد البشرية لمصر فى الفترة التى أعقبت اعتماد الدولة لسياسة الانفتاح من عدة اعتبارات أساسية.

- فهى تتيح لنا كشف مواطن الخلل الأساسية التى تعوق أو تحد من إنطلاق المجتمع المصرى وقوته المنتجة من خلال دراسة ما يعترض طريق الموارد البشرية المصرية من عقبات.كما تتيح لنا كشف حدود الدور الذى تلعبه الطبقات الحاكمة فى قيادة المجتمع خاصة وأن ذلك الدور كان محور مناقشة صاخبه فى صفوف القوى اليسارية المصرية(١).

- إن فترة البحث والتى تمتد خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات تعتبر من أخصب فترات الحياة الاقتصادية - الاجتماعية فى مصر حيث شهدت إعلان السياسة الجديدة التى أطلق عليها (الانفتاح الاقتصادى) وما صاحبها من تغيرات فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية وإن كان ذلك لم يمنع الباحث من تناول فترات تاريخية سابقة على ذلك أو لاحقه لها حتى تأتى الدراسة كاشفة للترابط التاريخى بين الفترات المختلفة وتتيح لنا رؤية ديناميكية لتطور مشكلات الموارد البشرية.. فالسياسة الجديدة لم تولد فى السبعينيات دون مقدمات سبقتها طوال فترة الستينيات كما أن نتائجها لم تظهر فقط فى السبعينيات.، ومشكلات الموارد البشرية ليست وليدة فترة الدراسة وإنما هى مرتبطة بالفترات السابقة عليها أيضاً، وتفاقم تلك المشكلات بدرجة أو بأخرى يمكن أن

يتضح فى السنوات اللاحقة.

- إن كافة الأبحاث التى تناولت موضوع الموارد البشرية المصرية قد غلب عليها الإطار الفنى الإحصائى.. ورغم أهمية هذا الجانب واستخدامنا له فى بحثنا - فإن أغلب الأبحاث السابقة قد أهملت تفاعل الموارد البشرية مع النظام الاجتماعى الاقتصادى رغم الأهمية القصوى لذلك الجانب، والذى نعتقد أنه العامل الرئيسى فى إعادة إنتاج الموارد البشرية للمجتمع المصرى.. كذلك فإن تلك الأبحاث كانت تقتصر على مناقشة قضية واحدة أو جانب واحد من مشكلات تطور الموارد البشرية مثل: البطالة أو الهجرة مثلاً - أما بحثنا هذا فقد تناولنا فيه القضايا والمشكلات الأساسية للموارد البشرية فى وحدة مترابطة مع بنية الموارد البشرية وديناميكية تطورها مع الهيكل الاقتصادى ونمط التنمية المتبع.

وتحاول الدراسة الاجابة على تساؤل شغل الباحث لفترة طويلة عن مدى نجاح نمط الإنتاج الرأسمالى فى مصر فى التعامل مع أهم عناصر القوى المنتجة للمجتمع المصرى؟.. وهل نجحت علاقات الإنتاج الرأسمالية فى أن تؤمن سبل الأنطلاق أمام الموارد البشرية المصرية أم لا؟..

ونعتقد أن الإجابة على السؤال السابق تضع أمام البحث أبعاد الدور الذى لعبته التنمية الرأسمالية فى توظيف طاقات البشر أو إهدارها فالتنمية فى النهاية هى تنمية بشر وليست إقامة أشياء.

كما أن الإجابة عن تلك التساؤلات تحمل فى طياتها التعرف على درجة تطور المجتمع المصرى.. فالتخلف هو حالة مجتمعية تتسم بإهدار الطاقات الكامنة فى البشر.. على حين ينطوى التقدم على توظيف أفضل لهذه الطاقات(٢)

وقد أختلف البحث مع بعض الاستنتاجات الغير صحيحة التى أوردها بعض المتخصصين الاجانب والمصريين فى تحليل ودراسة تاريخ مصر الاقتصادى.. مثال على ذلك: كتاب أيغور بيلياف - إفغنى بريماكوف (مصر فى عهد عبد الناصر) الذى أكد على وجود نمط جديد للإنتاج تمر به مصر خلال فترة الستينيات أسموه بالتطور اللارأسمالى وشاركهم فى ذلك الاقتصادى المصرى د. فؤاد مرسى فى أكثر من عمل خاصة كتاب هذا الانفتاح الاقتصادى.. أو باتريك أو بريان البريطانى فى كتابه "ثورة النظام الاقتصادى فى مصر" والذى أكد فيه على أنتقال النظام الاقتصادى - الاجتماعى فى مصر إلى النظام الاشتراكى... وهى مقولات خاطئة -من وجهة نظر المؤلف- حيث تأكد لدينا أن فترة الستينيات قد شهدت -على العكس من ذلك- تعميق وتغلغل لعلاقات الإنتاج الرأسمالى فى الريف والمدينة من خلال آليات سيطرة الدولة على الاقتصاد المصرى خلال الفترة... وقد أكدت سنوات السبعينيات على ذلك بشكل خاص بعد أن اتبعت الدولة سياسة الانفتاح وذلك بعد اكتمال عمليات النمو الرأسمالى إلى حد ما... وتحقيق تراكم رأسمالى ونقدى كبير لدى الرأسمالية التقليدية وبيروقراطية الدولة.

وقد اعتمد البحث على العديد من التقارير المحلية والدولية عن وضع العمالة المصرية من بينها: بعض تقارير الجهات الدولية المشتركة مع الجهات المصرية.. مثل تقرير مكتب العمل المصرى والذى أشترك فيه بنت هانسن وسمير رضوان مع الباحثين المصريين، وصدر تحت أسم العمل والعدل الاجتماعى وهو يختلف عن موضوعنا الحالى فى أنه قد ركز -أساساً- على السياسات المطلوب اتباعها فى مجال التوظيف والاستخدام وتنمية الموارد البشرية.

ويعيب ذلك التقرير على الرغم من أهميته الفائقة من وجهة نظر الباحث أنه لم يستطع التوصل - رغم ما توفر له من امكانيات - إلى جذور مشكلات تطور الموارد البشرية والتى تعوق تقدمها.. وهذا يرجع -فى رأينا- إلى عاملين أساسيين أن التقرير بالأساس مقدم للحكومة المصرية لإجراء إصلاحات فى إطار النظام القائم وأن منهجه قد أعتمد أساساً على الطرق الفنية والإحصائية فى التحليل الاقتصادى مع إسقاط الأبعاد التاريخية الاجتماعية والاقتصادية.. وكانت النتيجة أن التقرير خلص إلى أن الاسباب الرئيسية للاختلالات فى سوق العمل فى مصر ترجع إلى التعليم والتدريب المهنى.. وهو ما يعتبره المؤلف خطأ أساسياً حيث أن التعليم والتدريب المهنى فى الواقع المصرى -وكما أثبت البحث الحالى- قد توافق إلى حد كبير مع أتجاهات هيكل العمالة، والذى تأثر بتحول الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد خدمى يعيش على الموارد الريعيه.. أى أن الخلل يرجع -بشكل أساسى- إلى أسلوب وإدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا العيب الرئيسى فى التقرير المذكور نجده يتكرر فى كافة الأبحاث المتعلقة بالموارد البشرية التى أصدرتها الجهات الرسمية أو شاركت فى إصدارها.. مثل: دراسة سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) والتى قام بها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء والتى أعتمدت بشكل أساسى على التحليل الفنى والاحصائى، وأهملت تماماً الجانب الاجتماعى الاقتصادى وتأثيرات آليات عمل الاقتصاد المصرى والهيكل الاقتصادى على هيكل القوى العاملة والموارد البشرية المصرية.

كما ظهر ذلك وإن كان بشكل أقل فى أعمال وأبحاث مؤتمر استخدام القوى العاملة فى مصر التسعينيات والذى انعقد بمشاركة بين مكتب

العمل الدولى ووزارة القوى العاملة المصرية، حيث غلب على البحوث الطابع الفنى إلى جانب أحادية تناول قضايا الموارد البشرية... ولم يستطع المؤتمر فى توصياته الختامية أو أى بحث على انفراد أن يتوصل إلى الجذور الحقيقية لمشكلات تطور الموارد البشرية المصرية...

على أن تلك العيوب المنهجية لتلك الأبحاث والدراسات فى تناول موضوع الموارد البشرية المصرية لا تنفى الجهد العلمى المبذول فيها.. ولم تمنع المؤلف من الأستفادة والاستعانة بالكم الضخم من المعلومات والاحصائيات وطرق التحليل الرياضية والإحصائية.. وكانت مواد تلك البحوث وغيرها مما تنشره الجهات الحكومية ووسائل الاعلام ضمن أهم مصادر الماده الخام لبحثنا هذا.

أيضاً استفاد البحث والمؤلف من التراكم الهائل للابحاث والدراسات التى كتبها فى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية الاجتماعية المصرية، وهو تراكم علمى ونظرى وتطبيقى هائل استفاد منه البحث بشكل مباشر وغير مباشر... خاصة بحوث ودراسات مؤتمرات الاقتصاديين المصريين السنوية وتلك التى تتعلق منها بقضايا الموارد البشرية مثل الإسكان والغذاء والأجور والتضخم والضرائب الخ..

يضاف إلى ذلك مجموعة الأبحاث والدراسات ومناقشات المائدة المستديرة لسلسلة كتاب "قضايا فكرية" هذا إلى جانب كم ضخم من الوثائق والإحصائيات الرسمية والمقالات العلمية والتقارير الصحفية.

وحيث إن هدف الدراسة ينطلق من تحليل مشكلات الموارد البشرية لمصر.. وباعتبار أن مصر واحدة ضمن بلدان العالم الثالث، فقد رأينا أن نبدأ بمدخل عن مشكلات تطور الموارد البشرية للعالم الثالث تقع ضمن

مقدمة الدراسة.

أما بنية الدراسة الأساسية فهى تنقسم إلى جزئيين:

الأول: يناقش وضع بنيـة أو هيكل الموارد البشـرية من خلال رؤية تاريخية، تتناول وضع الموارد البشرية الديموغرافى وأهم العوامل المؤثرة فيه وخصائصه المختلفة.. ثم سمات التشغيل فى قطاع الدولة والقطاع الخاص وأخيراً هيكل القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الاقتصادية.. ويسبق ذلك فصل عن اتجاهات السياسة الاقتصادية لمصر يتعرض لوضع التغيرات والهيكل الاقتصادى والذى سيظهر أثره المباشر على كافة أشكال توزيعات الموارد البشرية... ويقع الجزء الأول فى أربعة فصول.

أما الجزء الثانى فيناقش المشكلات المباشرة للموارد البشرية، وقد خصصنا له خمسة فصول، يناقش الأول البطالة وسياسة إعداد الكادر... والثانى الأجور ونصيب القوى العاملة من الدخل القومى - والثالث مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للمواد البشرية والسكان.. والرابع يتعرض لمشكلة الهجرة وأثارها - أما الخامس فيناقش دور رأس المال الأجنبى فى التأثير على مشكلات الموارد البشرية وإعادة إنتاج الأيدى العاملة.

وتنتهى الدراسة بأهم النتائج التى توصل لها الباحث وتقع فى الخاتمة.

أحمد الحصرى

نوفمبر ١٩٨٩

هوامش المقدمة

١- أنظر: قضايا فكرية - العدد الثانى - المائدة المستديرة - التبعية (السمات، الآليات، طريق الخلاص) - من ص ٢٢٣ : ص ٣٠٢ - القاهرة يناير ١٩٨٧

- أيضا: د. محمد دويدار - الاتجاه الريعى للدولة فى مصر ص ١١٨ - قضايا فكرية - العدد الثانى - من ص ١٠٠ : ص ١٢٠ - القاهرة - يناير ١٩٨٦

- أيضاً: قضايا فكرية - العدد الثالث والرابع - المائدة المستديرة - أزمة النظام الرأسمالى - من ص ٣١٥ : ص ٤٢٥ - القاهرة - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦

- أيضاً: د. سمير أمين - حول التبعية - ص ٣٩ - قضايا فكرية - ٣، ٤ من ص ٣٠ : ص ٥٢ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦

- أيضاً: د. رفعت السعيد - ملاحظات أولية حول الرأسمالية فى البلدان المتخلفة ص ٣١٣ - قضايا فكرية - ٣، ٤ - ص ٣٠٤ : ص ٣١٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦

٢- د. نادر فرجانى - هدر الإمكانيه ص ١٧ - دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٢ - (١٢٨) صفحة



مشكلات تطور الموارد البشرية في بلدان العالم الثالث

مرحلة الأستعمار

عرفت أغلب بلدان العالم الثالث "الرأسمالية" عن طريق الغزو الخارجي حتى أن البعض قد أطلق على طريق تطورها الرأسمالي "الشكل الاستعماري"(١)... وفي المرحلة الأولى كانت المستعمرات أساساً مادياً لعمليات التراكم البدائي للرأسمال في المتروبلات (البلدان الاستعمارية)، ووفرت لها إمكانيات الانتصار للنظام المصنعي، فقد خلقت المستعمرات التجارة العالمية. والتي كانت بمثابة الشرط المسبق للصناعة الضخمة في بلدان الرأسمال المتقدم.

وقد تميز فجر الإنتاج الرأسمالي بعمليات النهب الواسعة لثروات المستعمرات، وتدمير لا حد له لمواردها

البشرية.. وكانت كشوف الذهب والفضة فى أمريكا والقضاء على السكان الأصليين فى بعض الحالات واسترقاقهم أو دفنهم فى المناجم فى حالات أخرى وبدء أعمال الغزو والنهب فى جزر الهند الشرقية وتحويل أفريقيا إلى مورد عبيد -وهم المادة الأولية لتجارة الرقيق- هى الحوادث التى تميز بها الفجر المشرق لعصر الأنتاج الرأسمالى(٢) حتى أن البعض يذهب إلى أن التخلف الاقتصادى الحالى لأفريقيا يعزى -بالأضافة للعوامل الأخرى- إلى أن هذه القارة قد فقدت فى مراحل التراكم البدائى للرأسمال قسماً كبيراً من قوتها المنتجة الرئيسية، تقدر بعشرات الملايين من الشباب القادرين على العمل(٣). هذا بالأضافة إلى جانب عشرات الملايين ممن لقوا حتفهم فى الطريق إلى العالم الجديد، فقد كان التجار يكبلون العبيد بالسلاسل ويسوقوهم على الأقدام فى صفوف طويلة إلى السفن الراسية على الشاطئ الأفريقى، ويتم تكديسهم بعضهم فوق بعض فى هذه السفن والإبحار بهم فى ظروف لا يكاد يتصورها العقل إلى أمريكا حيث يصل منهم العدد القليل(٤)..

وكانت حياة الزنجى بعد وصوله أمريكا لا تزيد على سبع سنوات يقضيها فى العمل الخارق المتواصل(٥).

وقد توقفت على تلك التجارة القاتلة أرباح الرأسمالية الأنجليزية، فنجد أن تجارة الرقيق قد أدت إلى تأسيس الشركة الأفريقية الملكية بانجلترا سنة ١٦٧٢ والتى مُنحت حق احتكار تجارة الرقيق على الساحل الغربى الأفريقى، وكان محور نشاط الشركة الأساسى هو توريد الرقيق إلى مزارع قصب السكر فى مستعمرات انجلترا فى أمريكا الشمالية، حتى أن استمرار مستعمرات السكر كان متوقفاً على التجارة الانجليزية للرقيق فى أمريكا(٦). والملفت للنظر أن هذه الشركة قد ألغيت بتشريع صدر من البرلمان عام ١٨٢١ وذلك بالطبع بعد أن أدت مهمتها فى تحقيق التراكم

اللازم للرأسمالية الانجليزية الصاعدة ويتوافق ذلك مع تحقق الانتصار الكامل للنظام المصنعي× في انجلترا ١٨٢٥.وقامت بإحياء مدن مثل ليفربول التي أزدهرت على حساب تجارة الرقيق، وأصبحت مدينة كبيرة لأن هذه التجارة كانت وسيلة التجميع الأولى، وقد بلغ عدد سفن ليفربول المشتغلة بتجارة الرقيق ١٥ في سنة ١٧٣٠ فصار ٥٣ في ١٧٥١ إلى / ٧٤ سفينة سنة ١٧٦٠ ثم / ١٣٢ سنة ١٧٩٢(٧).

نهب الثروات المحلية

وإذا كانت مرحلة التراكم البدائي للرأسمال قد صاحبها تبديد كامل للموارد البشرية للمستعمرات وأتخذ طابعا مباشراً، فقد أدت تلك المرحلة وما بعدها من نهب مباشر للثروات المحلية إلى حرمان الموارد البشرية والقوى العاملة من التطور بشكل طبيعي، فتطور الموارد البشرية يعتمد -إلى حد كبير- على إعادة الإنتاج الموسع××.. تلك العملية التي حرمت منها المستعمرات حيث خضعت نسب تجدد الانتاج بها إلى مصلحة المستعمرين وكان ابتزاز المنتوج الإضافي وحتى الضروري في بعض الأحيان يسفر عن تردي إمكانيات إعادة الإنتاج مما أدى إلى ركود القوى المنتجة وفي نهاية المطاف أدى إلى ثبات أسلوب الانتاج(٨) وهو ما لم يعط أية إمكانية في تطوير القوى المنتجة وخاصة القوى العاملة.

ولم يكتف المستعمرون بذلك، بل أنهم لم ينفقوا أي استثمار على إعداد القوى العاملة المحلية واستوردوهم من بلدان المتروبلات، فكانوا يستأجرون من المراكز الرأسمالية المتطورة جميع الأخصائيين المؤهلين، ولو أدنى تأهيل.

× نعني سيادة نظام الانتاج القائم على استخدام الآلات في المصانع الكبيرة، وتراجع دور المانيفاكتورة والورش والإنتاج الصغير.

×× تجديد دورة الإنتاج بنسب أكبر في التوظيفات الرأسمالية.

ولم يهتموا أدنى إهتمام بتجديد الأيدى العاملة المحلية وتأمين حاجاتهم الاجتماعية(٩).

وفى تلك الفترة جرى تمديد السكك الحديدية وتشييد الموانى فى البلدان المستعمرة فى ظل الاستخدام الواسع للعمل الإرغامى (السخره) لعشرات الألوف من الفلاحين لخدمة مصالح المتروبلات، ويعطى التاريخ الاقتصادى لمصر مثلاً حياً على ذلك، فقد أجبرت الشركة العالمية لقناة السويس الخديوى المصرى سعيد باشا بأن تقدم الحكومة المصرية لشركة القناة أثناء عمليات الحفر ٢٠ ألف عامل بصفة مستمرة وفعلياً وصل العدد إلى ٢٥ - ٣٠ الف كانوا يتغيرون كل ثلاثة أشهر وكان ذلك يعنى ١٠٠ الف من القوى العاملة يتم تعبئتها سنوياً للخدمة بالسخره فى قناة السويس لصالح الملاحة الدولية(١٠) المستفيدة منها -فقط- بلدان المتروبلات، وأدى ذلك إلى استنزاف القوى العاملة الزراعية مما أدى إلى خراب الأراضى الزراعية من ناحية، وأرتفاع أجر الأيدى العاملة فى الريف من ناحية أخرى(١١) وعلى عكس ما فعلته الرأسمالية الأوربية فى استخدام السكك الحديدية فى فرض الانقلاب الصناعى (نموذج المانيا) نجد الرأسمالية البريطانية فى الهند قد شُيِّدَتْ على حساب الأيدى العاملة المحلية. شبكة ضخمة من السكك الحديدية تزيد أبعادها المطلقة على أبعاد سكك بريطانيا الحديدية(١٢) ولكن هذه الشبكة لم تكن المرحلة الأولى فى التصنيع الحديث للهند المستعمره، بل كانت أساساً لتيسير نقل البضائع أو المواد الخام.

تدمير الحرف

قامت السياسة الاستعمارية أساساً على تحطيم الهياكل الإنتاجية الموجودة بالمستعمرات فيما عدا القطاعات المرتبطة بالتصدير وبدأت تلك السياسة بتدمير الحرف، وتعتبر الهند نموذجاً لما فعله الاستعمارمن تدمير

للحرف المحليةx، فقد حطم الانجليز -بشكل منظم- صناعة النسيج الهندية وذلك بالطرق الاقتصادية بمنع توريدها لانجلترا وبالطرق غير الاقتصادية بتدمير المدن الصناعية(١٣).

وقد أشار "ماركس" إلى أن رخص المنتجات التى تصنعها الآلات والانقلاب فى طرق النقل والمواصلات يصبحان أسلحة لغزو الأسواق الأجنبية. فحين تدمر الآلات إنتاج الحرفة اليدوية فى البلاد الأخرى فإنها تحولها إلى ميادين تمدها بالمادة الأولية. وهكذا أرغمت جزر الهند الشرقية على إنتاج القطن والصوف والجوت إلى بريطانيا العظمى(١٤) وكانت نتيجة ذلك تشويه هيكل القوى العاملة وتبديد الموارد البشرية العاملة فى المجال الحرفى والصناعى لصالح قطاعات الزراعة والخدمات... فقد اتجهت القوى العاملة نحو القطاعات التى تلبى احتياجات المتروبلات... وفى النهاية فقد أدي خراب الأشكال الدنيا للصناعة بفعل المنافسة الفبركية ،وتضخيم حصة الزراعة التقليدية فى البلدان المستعمرة والتابعة إلى أنخفاض مستوى كفاءة الأيدى العامله(١٥) خاصة أن الصناعة التى أنشأها الاستعمار كانت فى خدمة قطاع التصدير ولم تستوعب إلا القليل من القوى العاملة الحرفية المنهارة، فعلى عكس الصناعة الرأسمالية فى النموذج الأوروبى التى تعمل على تشغيل مزيد من العمال عما تتسبب فى انهياره من الحرفيين، ففى النموذج الاستعمارى تشغل من العمال عدد أقل مما تتسبب فى أنهياره من الحرفيين وهو ما اثبتته دراسات العديد من الخبراء الاقتصاديين والمتخصصين(١٦).

x قام الاستعمار البريطانى فى مصر بنفس العمل انظر (   ).

تجديد إنتاج الموارد البشرية

حرم المستعمرون سكان المستعمرات من تجديد قوة عملهم بشكل يكاد يكون منظماً.. واصطنع الرأسمال الغازى لتلك البلدان الأزمات الغذائية مستخدماً فى ذلك وسائله الاقتصادية والإكراهيه... وأصبحت المجاعات -رغم وفرة الغذاء- تكاد تشكل ظاهرة لازمت الاقسام المتخلفة من النظام الرأسمالى العالمى.. ومن أشهر تلك المجاعات تلك التى أشار إليها "أنجلز" فى ايرلنده عام ١٨٤٧ حيث قادت إلى القبر مليون من الايرلنديين وقذفت بمليونين آخرين منهم إلى الشاطئ الآخر(١٧). وفى سنة ١٨٦٦ هلك من مقاطعة أوريا الهندية وحدها أكثر من مليون هندى ماتوا جوعى بعد أن أحدث الانجليز مجاعة لأنهم أشتروا محصول الأرز كله ورفضوا بيعه إلا باسعار خرافيه(١٨).

وحتى خلال القرن الحالى حدثت مجاعة البنغال الشهيرة.. وقدر تقرير حكومى -بتحفظ- أن مليون ونصف من البشر قد ماتوا بسببها- حيث ذهب الغذاء إلى حيث كانت النقود، وتحققت عبر الطريق أرباح ضخمة(١٩).

ونفس الشئ حدث فى الهند الصينية، ففى نظام انتاج يقوم على أساس إثراء كبار ملاك الأراضى، أصبحت فيتنام ثالث أكبر مُصَدِّر للأرز فى العالم فى الثلاثينيات إلا أن كثيرين من الفيتناميين المعدمين صاروا جوعا(٢٠) إلى جانب ذلك فقد شجع الاستعمار على استيراد المواد الغذائية بدلاً من إنتاجها المحلى حارما الموارد البشرية للمستعمرات من السيطرة على مصادر تجديد قوة عملها وذلك بعد أن قامت المزارع بخدمة احتياجات المتروبلات من القطن والجوت والصوف، كما استخدمت سلاح الضرائب بتوسع لتحقيق ذلك الهدف، مثل حالة الهند ومصر فقد أستخدمت المتروبلات القوة الاكراهية إلى جانب الوسائل الاقتصادية مثل الضرائب لإجبار سكان المستعمرات على

الاتجاه نحو محاصيل التصدير وقامت الإداره الاستعمارية بجباية الضرائب على الماشية والأراضى والبيوت وحتى على البشر أنفسهم وحيث كان يجب دفع الضرائب بعملة المستعمر كان الفلاحون إما أن يزرعوا المحاصيل للبيع أو أن يعملوا فى المزارع الكبيرة أو فى مناجم الأوربيين وهذا ما حدث لإجبار الافريقين على زراعة محاصيل التصدير، وبالطبع فإن هذا النوع من زراعة التصدير كان يذهب -فى معظمه- إلى شركات المتروبلات.

إلى جانب ذلك: نجد أن الحكومات الاستعمارية قد استولت على الأراضى الشاسعة بوسائل القمع المباشر فبعد غزو مملكة الكانديان (سرى لانكا) عام ١٨١٥ صنف البريطانيون كل الجزء المركزى الشاسع من الجزيرة باعتباره أرض التاج وفى عام ١٨٧٠ أعلن الهولنديون أن كل الأراضى غير المزروعة فى جاوا مملوكة للدولة لتأجيرها لشركات المزارع الهولندية واستخدمت الإدارات الاستعمارية الوسائل الاقتصادية مثل الضرائب والشراء الواسع للاراضى المزروعة تحت ضغط حاجة السكان، ففى عام ١٨٧٠ رخص قانون الاراضى الزراعية فى جاوا استئجار الاراضى المملوكة للقرى..

وقد استخدم سلاح الضرائب بأهداف تجاوزت الحط من تجديد قوة العمل بالمستعمرات إلى إنتاج احتياطيات رخيصة دائمة من قوة العمل للمزارع والمناجم بصورة خاصة... ففى عام ١٩٢٩ انهار سوق القطن جاعلا الفلاحين من منتجى القطن، من أمثال فلاحى فولتا العليا عاجزين عن دفع ضرائبهم الاستعمارية، وهكذا أجبر عدد متزايد من الشباب بلغ فى بعض السنوات ٨٠ ألفاً إلى الهجره إلى ساحل الذهب ليتنافسوا على الأعمال قليلة الأجر فى مزارع الكاكاو(٢١) ولم يكتف المستعمرون بحرمان الأيدى العاملة بالمستعمرات من حق تجديد أنتاج قوة عملها، بل عمل على تدميرها بترويج السلع المدمرة للحياة.. وأبرز الأمثلة على ذلك: ما فعله فى جنوب شرق آسيا.. فقد استخدم الاستعمار قوته الغاشمة فى فرض تجارة المخدرات خاصة

الأفيون وقَسَّمَ البلدان المستَعمرة بين بلدان تزرع الأفيون وأخرى تستورده، محققاً مكاسب هائلة من الطرفين، ومدمراً -في الوقت نفسه- القوة العاملة التي أستخدمها في زراعة النبات القاتل في بلد المصدر وإهلاك قسم من الموارد البشرية المستهلكة في بلد المستورد. وقد تضاعفت معدلات تجارة وزراعة النبات القاتل والتي بدأت منذ عام ١٧٦٧ أيام التراكم البدائي للرأسمال واستمرت حتى قيام تلك البلدان بثورتها ضد الاستعمار ومابعد ذلك.. وقد أشار "ماركس" إلى أن تجارة الموت قد بدأت بما لا يزيد على ٢٠٠ صندوق يتم تصديرها من الهند إلى الصين قبل عام ١٧٦٧.. وفي عام ١٧٩٨ لم تبق شركة الهند الشرقية المصدر المباشر للأفيون إلا أنها غدت بالمقابل منتجة... وفي عام ١٨٠٠ بلغت الواردات إلى الصين من الأفيون ٢٠٠٠ صندوق.. وحولت شركة الهند الشرقية -بسرعة عاصفة- إنتاج الأفيون في الهند وبيعه في الصين بالتهريب إلى جزء لا يتجزأ من نظامها المالي ذاته(٢٢).

والغريب أن القانون الصيني الذي كان يعاقب على تهريب الأفيون كان يطبق فقط على السكان المحليين، وقد صدر بإيعاز من شركة الهند الشرقية ليتم لها احتكار سوق التهريب والإتجار بالنبات القاتل.

وقد تنامت تجارة الأفيون بلا انقطاع من حيث الحجم بعد الاحتكار وبلغت قيمتها في عام ١٨١٦ حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠ دولار. وفي عام ١٨٢٠ بلغ عدد الصناديق التي أُدْخِلَتْ بالتهريب إلى الصين ٥١٤٧ وفي عام (١٨٢١) ٧٠٠٠ صندوقاً. وفي عام (١٨٢٤) بلغت ١٢٦٣٩ صندوق. وفي غضون سنوات (١٨٢٤ - ١٨٣٤) ارتفعت من ١٢٦٣٩ إلى ٢١٧٨٥ صندوق..

وبعد اضطرار الشركة إلى التوقف عن العمليات التجارية أنتقلت التجارة إلى أيدي أرباب العمل البريطانيين الخصوصيين وأمكن في عام

١٨٣٧ أدخال ٣٩ ألف صندوق من الأفيون عن طريق التهريب قيمتها ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار وفى عام ١٨٥٦ قدرت بحوالى ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار.. هذا فى الوقت الذى حصلت فيه الحكومة الأنجلو الهندية من احتكار الأفيون على دخل قدره ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار أى ما يعادل كل دخلها العام(٢٣).

الوضع الحالى للموارد البشرية فى العالم الثالث

كما سبق القول: تتصف عملية تجديد الإنتاج فى البلدان النامية بأنها عملية ترتبط -منذ عرفت تلك البلدان النمط الرأسمالى فى الانتاج- بالمراكز الرأسمالية وهو ما يؤثر على عملية تجديد إنتاج القوى العاملة ويضع البنيه الاقتصادية - الاجتماعية فى حالة نمو مشوه، يستتبعها بنية مشوهة للموارد البشرية والقوى العاملة.

ويأتى تشوه عملية تجديد الإنتاج فى البلدان النامية من جراء وضع البلدان النامية ضمن النظام العالمى للاقتصاد الرأسمالى، وكذلك من جراء تعدد أنماط اقتصادياتها والتشابك المعقد فيما بين الأشكال الاقتصادية القديمة والجديدة.

وسنقتصر -فى تلك الفقرة- على معالجة أثر تعدد أنماط اقتصاديات بلدان العالم الثالث على تطور الموارد البشرية والقوى العاملة، حيث أن تعدد أنماط الإنتاج يضع عملية تجديد الأنتاج كأنما تتألف من نظامين فرعيين: قطاع تقليدى وآخر حديث.. فنجد القطاع التقليدى المتمثل بالانماط الاقتصادية قبل الرأسمالية هو خارج مجال الاقتصاد والسوق العالمين.. وعملية تجديد إنتاج الخيرات المادية فيه تتحقق بموجب قوانين

التشكيلات ما قبل الرأسمالية.

وبالنسبة لتجديد إنتاج الأيدى العاملة نجد أنه يسير بتأثير قوانين التشكيلات ما قبل الرأسمالية وقوانين الأسلوب الرأسمالى للإنتاج على السواء(٢٤) ونجد تأثير ذلك فى تطور الموارد البشرية والقوى العاملة غير المتوازن فشروط تجديد الأنتاج فى العالم النامى التى تتصادم فيها الهياكل المختلفة تقذف بملايين الناس من مجال الأشكال التقليدية وتحكم على قسمهم الأكبر بالبؤس والحرمان والإفلاس، أو التكيف مع الموقف الجديد ليصبحوا حثالة للبرجوزاية من نوع ما.. ويزداد عدد الأشخاص الذين لا مهن معينة ولا أجور دائمة لهم، ويتسع ما يسمى بالقطاع الثالث (الخدمات) الذى تصل حصته إلى ٦٠٪ من الناتج الوطنى للبلدان النامية(٢٥).

أما القطاع التقليدى: فيتصف العمل فيه بأنه يؤمن مداخيل منخفضة إلى درجة أنها لا تكفى -فى أغلب الحالات- لتلبية أدنى حد من الحاجات التى تسمى بالحاجات الأساسية، وتعتبر منظمة العمل الدولية أن السواد الأعظم من الأيدى العاملة فى هذا القطاع غير مشغولة بشكل كامل بغض النظر عن استمرارية العمل الفعلية.

بنية الموارد البشرية والقوى العاملة

نجد أثر تعدد أنماط الإنتاج بوصفه أحد السمات المميزة لاقتصاد بلدان العالم الثالث إلى جانب التشوه الذى لحق بعملية تجديد الانتاج لتلك البلدان لصالح المراكز الرأسمالية يلعبان دوراً أساسياً فى تشويه بنية القوى العاملة حيث نجد أن العدد الإجمالى للأيدى العاملة فى البلدان النامية يتجاوز ٦٠٠ مليون شخص يعمل منهم ٤٠٠ مليون بنسبة ٦٥٪ فى الزراعة، و١٣٠ مليون بنسبة ٢١٪ فى الخدمات، و٩٠ مليون فقط بنسبة ١٤٪

فى الصناعة.. وتختلف النسب باختلاف مناطق التخلف حسب القارات المختلفة، ففى أمريكا اللاتينية تكون نسبة ٤٢٪ ـ ٣٨٪ ـ ٢٠٪، وفى أفريقيا ٧٤ ـ ١٧ ـ ٩، وفى آسيا ٦٦ ـ ٢٠ ـ ١٤(٢٦).

وفى أفقر ثلاث دول من بلدان العالم الثالث يعمل ٣/٤ السكان النشطين اقتصادياً فى الزراعة(٢٧) وينعكس أثر ذلك التشوه فى بنية القوى العاملة على انخفاض إنتاجية العمل والقوى العاملة، فوفقا لحسابات أحد العلماء الفرنسيين فإن البلدان النامية تضيع سنوياً زهاء ٢٠ مليار يوم عمل ويزيد ذلك ثلاثة أضعاف من حيث الفعالية عن مجموع كل المساعدات الأجنبية التى تحصل عليها البلدان النامية(٢٨) ويرجع ذلك -بالطبع- إلى أن قطاع الزراعة يعانى من البطالة المقنعة على نطاق واسع، إلى جانب قلة العائد والمردود فى قطاع الخدمات والذى تضخم على حساب قطاعات الإنتاج المادى فى المرحلة التالية وحتى قطاع الصناعة نجد الأيدى العاملة الصناعية منخفضة الانتاجية، وذلك بسبب الأمية وسوء الحالة الصحية وعدم ثبات الاستخدام(٢٩).

ولبيان مدى التشوه الذى لحق ببنية القوى العاملة يمكن عقد مقارنة بين البلدان المتخلفة والمتقدمة، حيث نجد وفقاً لمعطيات البنك الدولى عام ١٩٨٠ أن قطاع الزراعة فى البلدان المتخلفة كان يستخدم ٧١٪ بينما لا تزيد النسبة فى البلدان المتقدمة عن ٦٪. أما الصناعة فنجد الاستخدام بها ١٤٪ فى المجموعة الأولى بينما هو ٣٨٪ فى المجموعة الثانية(٣٠).

ونجد أن التشوه الذى لحق بعملية الإنتاج ومن ثم ببنية الموارد البشرية والقوى العاملة قد أدى فى مرحلة تالية إلى تضخم قطاع الخدمات على حساب قطاعى الإنتاج المادى (الزراعة والصناعة) ...وكان تفسخ العلاقات التقليدية -بدرجة أو باخرى- فى بلدان العالم الثالث لصالح قطاع الخدمات على حساب قطاع الزراعة.. حيث أن تفسخ العلاقات التقليدية وتنامى

سكان الريف، وتطور الرأسمالية فيه أدى الى دفع جماهير غفيرة من الكادحين إلى المدن حيث يمارس المهاجرون أية أعمال، وبالأخص تلك التى لا تتطلب الحصول على التعليم والإعداد المهني وهو ما أكدته العديد من الدراسات المخصصة لدراسة أوضاع تلك البلدان(٣١).

وأدى ذلك إلى نمو سكان المدن بالاساس على شكل الازدياد المطلق أو النسبى للبطالة السافرة أو المقنعة حيث طفحت المدن بالأعداد الضخمة من الناس الذين يجدون أنفسهم خارج عملية الإنتاج

وقد اتجهت تلك القوى البشرية المهاجرة إلى المدن إلى ميدان الخدمات، وعلى الأخص قطاع التجارة والأعمال التى تتصف بهيمنة العمل اليدوى وتتطلب جهداً كبيراً، وطبقاً لتقديرات أعوام السبعينيات فقد وصلت نسبة هذا القطاع ٢٠ـ٧٠٪ من الايدى العاملة فى المدن وفى المتوسط يزيد على ٥٠٪ ويضم أكثر من مليون شخص فى جميع البلدان النامية ويشكل الشباب نسبة ٦٠ ـ ٧٠٪ من مجموع العاملين فيه(٣٢).

وبالنسبة للقطاع الثانى (الصناعة) فنجد مفارقة أخرى هى تزايد أشباه البروليتاريا على حساب البروليتاريا الصناعية، فتوضح حسابات أحد المتخصصين فى بلدان العالم الثالث أنه خلال العقود الثلاثة ١٩٥٠ ـ ١٩٨٠ ازداد عدد جيش العمل المأجور فى البلدان النامية من ١٣٠ مليون إلى حوالى ٣٠٠ مليون شخص... ومع ذلك فلم يتجاوز عدد العمال الصناعيين فى مستهل الثمانينيات عن ٣٥ ـ ٣٨ مليون شخص فى الوقت الذى مثلت فيه اشباه البروليتاريا ٢٠ - ٤٠٪ من سكان المدن (٣٣).

كما نجد مفارقة ثانية داخل هذا القطاع تتمثل فى تضخم كبير لصالح الأداريين على حساب الفنيين والمنتجين، فعلى سبيل المثال: فى نيجيريا عام ١٩٧٠ كان عدد الاداريين والمدراء حوالى ثلاثة أمثال عدد المعلمين وأربعة أمثال عدد المهندسين وثمانية أمثال عدد الأطباء وأكثر من

الفيزيائيين والكيمائيين بـ ٢٤ مرة، بينما كان عدد صغار الإداريين ورؤساء الفئات المنتجة الدنيا يزيد بمقدار ١٠ أمثال عدد الفنيين و٥٠ مرة على عدد الرسامين الهندسيين(٣٤).

وإذا ما نظرنا إلى بنية الموارد البشرية من حيث مستوى التدريب والتعليم فسنجد أنها بنية ضعيفة المستوى ومنخفضة الكفاءة وهو مايؤثر بالسلب على كافة برامج التنمية فى العالم الثالث التى تتهدد -نتيجة لغياب ذلك العنصر الهام- بالتوقف وعدم التنفيذ فتعانى الموارد البشرية للبلدان النامية من أرتفاع نسبة الأمية ووفقا لتقديرات منظمة اليونسكو فإن عدد الأميين بين البالغين (فى سن العمل) فى العالم كان ٨١٤ مليون شخص عام ١٩٨٠ وكانت غالبيتهم فى بلدان العالم الثالث وان هناك ٤٨٪ من البالغين (فى سن العمل) فى البلدان المتخلفة من الأميين.. كما يتركز ٤٢٥ مليون منهم فى ١٠ بلدان متخلفة فقط، وأكثر من ٧٠٪ من البالغين (فى سن العمل) لا يعرفون القراءة والكتابه فى ٢٣ بلدا من البلدان الاكثر فقراً(٣٥).

البطالة

تعكس قضية البطالة الواسعة التى يشهدها العالم الثالث مظاهر الأزمة التى تمر بها طرق التنمية فى تلك البلدان كما تعكس أيضاً آثار تشوه بنية الاقتصاد وبنية القوى العاملة.. ويقدر عدد العاطلين عن العمل وشبه العاطلين فى العالم الثالث ما بين ٤٠٠ و ٥٠٠ مليون شخص أى مايتروواح بين ثلث ونصف قوة العمل لتلك البلدان(٣٦).

ومشكلة التشغيل غير الكامل للأيدى العاملة فى البلدان النامية تختلف بكثير عن البطالة فى البلدان الرأسمالية المتطورة، فإذا كانت فى الأخيرة تنشأ على أساس عملية التراكم الرأسمالى حينما يقوم السكان

العاملون بتراكم الرأسمال وينتجون مقادير متزايدة من الوسائل التى تجعلهم سكاناً فائضين نسبياً. وما يستتبع ذلك من آليات عمل النظام الرأسمالى وتأثيرات الدورة الاقتصادية وعلى العكس نجد الشكل الغالب فى بلدان العالم الثالث ليس هو البطالة بصورتها الصناعية بل التشغيل غير الكامل الدائم والبطالة المستترة ومن جراء ذلك فإن قرابة ثلث ١/٣ الأيدى العاملة تستخدم بكاملها أو جزئياً فى مجرى الانتاج فقط(٣٧) ففى البلدان النامية لم تنشأ بعد البطالة التكنولوچية، وكل ما فى الأمر أن الوحدات الإنتاجية الجديدة اجتذبت عدداً غير كبير من العمال الإضافيين.

وإذا كانت مسئولية البطالة تقع على عاتق نظم التنمية داخل تلك البلدان حيث تتجه نحو تضخيم القطاعات غير الانتاجية (الخدمات) على حساب قطاعات الإنتاج المادى مما يستتبع ذلك من ضآلة فرص التوظف المتاحة فى التشغيل للموارد البشرية.

فإن هناك دوراً كبيراً يمارسه العامل الخارجى بارتباط تلك البلدان بآليات عمل النظام الرأسمالى العالمى، فحسب تقديرات محافظة كان أثر الدورات الاقتصادية المباشرة على البطالة فى العالم الثالث أكثر من ٥٠ مليون عاطل فى منتصف السبعينيات وهذا العدد يمثل ضعف العاطلين عن العمل فى المراكز أيام الأزمات، ومن سته إلى سبعة أضعاف هذا العدد فى أيام الازدهار(٣٨). حيث تأثرت بلدان العالم الثالث خاصة المرتبطة صناعياً بالمراكز الرأسمالية بدرجة أشد. ونجد أن أزمات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٢ التى عصفت ببلدان العالم الرأسمالى الكبرى قد أدت -على سبيل المثال- فى بلدان أمريكا اللاتنية إلى انخفاض مستوى الإنتاج فى الصناعة التحويلية بنسبة ٤,٥٪ فى سنة ١٩٨١ عن السنة التى سبقتها.. وفى عام ١٩٨٢ كانت الازمة أشد مما أضطر الكثير من تلك البلدان إلى إيقاف تسديد ديونها الخارجية وتقليص استيراد البضائع اللازمة للنمو واللجوء إلى برامج

التقشف فأدى ذلك بدوره إلى افلاس كثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والى تقليص الإنتاج وتسريح جمهرة من العمال من المؤسسات الأكبر، وإلى تفشى البطالة وتفاقم المشكلات الاجتماعية الأخرى(٣٩).

أما تصدير رأس المال من الدول الامبريالية فهو يفاقم ليس فقط من مشكلات التشغيل وإنما يفاقم من كافة مشكلات الموارد البشرية لبلدان العالم الثالث، فالاستثمار الأجنبى المباشر والذى تقوم به الشركات عابرة القوميات لا يخفف بل -على العكس- يفاقم البطالة فى البلدان النامية وذلك من ناحيتين: فبوجه عام تفضل تلك الشركات استخدام التكنولوجيا التى تتطلب رؤوس أموال كبيرة وهذا لا يساعد اطلاقاً على ابتلاع الفائض الهائل من الأيدى العاملة.. الأمر الآخر هو أن تغلغل تلك الشركات فى الفروع التى تنتج إلى السوق الداخلية ومنافسة المصانع المحلية تقودان إلى إفلاس هذه المصانع وبالأخص الصغيرة، وبالتالى إلى أزدياد البطالة.

أما فرص العمل التى توفرها تلك الشركات فهى غاية فى الضآلة، نظراً لما تتطلبه فى مستويات ذات تأهيل عالٍ فتشير احصائيات مكتب العمل الدولى فى عام ١٩٧٠ إلى أن مجموع العاملين فى الاحتكارات الدولية على مستوى العالم الرأسمالى بلغ حوالى ١٣ إلى ١٤ مليون شخص، أما فى بلدان العالم الثالث فلم يتجاوز الرقم ٢ مليون فرد يشكلون نسبة هزيلة إذا ما قيست بعدد سكان العالم الثالث حيث لاتزيد عن ٢ . ٠٪(٤٠)

ولم تتغير تلك النسبة كثيراً رغم تزايد عدد الافراد العاملين فى تلك الشركات من العالم الثالث حيث نجدها بعد عشر سنوات وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية فإن الشركات متعددة الجنسية أستخدمت فى بداية أعوام الثمانيات فى البلدان النامية ٤ ملايين فرصة عمل تشكل نسبة ٥ . ٠٪ فقط من عدد السكان الفاعلين أقتصادياً فى هذه البلدان(٤١).

بالاضافة إلى ذلك فإن تلك الشركات تعتمد فى نشاطها على المدخرات

المحلية لبلدان العالم الثالث والتى كان يمكن استخدامها بطرق مختلفة تماماً فى خلق وظائف أكثر بكثير مما تقدمه

اخيراً فإن هذه الشركات باعتمادها على تقسيم عملية الأنتاج إلى عمليات جزئية غالباً ما يجرى تنفيذها بموجب مبدأ لما المانيفاتورة على المستوى العالمى لا تؤدى إلى ازدياد كفأة العمال بل إلى تخفيضها بصورة شاملة وهو ما أكدته معظم الدراسات الاقتصادية(٤٢).

المديونية والموارد البشرية

تعد المديونية واحدة من أخطر القضايا التى تواجهها بلدان العالم الثالث خاصة بعد أن ارتفعت معدلات الاقتراض ووصلت الى أرقام مخيفة، وتقول أرقام الأمم المتحدة: أن مديونية العالم الثالث قد سجلت ارتفاعاً متزايدا سنة بعد آخرى، ففى عام ١٩٦٠ كانت جملة الديون الخارجية للبلدان النامية لا تتجاوز (١٨) مليار دولار وصلت إلى (٧٤) مليار عام ١٩٧٠ ثم إلى (١٠٠) مليار عام ١٩٧٦ . وفى نهاية ١٩٧٨ سجلت جملة ديون الدول النامية للغرب الرأسمالى مبلغ ٢٢٧.٥٠٠ مليون دولار ووصلت عام ١٩٨٠ إلى ٤٠٠ مليار دولار وفى نهاية عام ١٩٨٢ كانت قد وصلت إلى ٦٢٦ مليار دولار وهو ما يعكس عدم قدرة الهياكل الاقتصادية داخل بلدان العالم الثالث على التوقف عن الاستدانة حتى أنها قد أصبحت تدفع ثمن الدين بأكثر مما تأخذ منه.. فنجد بيانات عام ١٩٧٩ فقط تشير إلى أن البلدان النامية قد حصلت فيه على (٧٠) مليار دولار كقروض حكومية وخاصة بينما بلغت المدفوعات لتسديد القروض القديمة (٧٢) مليار دولار(٤٣).

وإذا ما أخذنا جملة من السنوات ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ فنجد أن الديون خلال تلك الفترة قد تزايدت بمعدل ثلاث مرات، أما مدفوعات فوائدها

وأقساطها فقد أزدادت أربع مرات فقد وصلت هذه المدفوعات في سنة ١٩٧٥ إلى ٢٥ مليار دولار ارتفعت في عام ١٩٨٠ إلى ـ٨٧) مليار، حتى وصلت إلى (١٣١) مليار دولار عام ١٩٨٢، وبلغت الاستقطاعات من الناتج القومي لتسديد ذلك ٣ . ٢٪ سنة ١٩٧٠ ارتفعت إلى ٩٪ عام ١٩٨٢(٤٤).

مما يعني فقدان بلدان العالم الثالث السيطرة على عملية تجديد الإنتاج الموسع بمرور السنوات وفقدانها للتراكم الداخلي بزيادة حجم الاستقطاعات السنوية من الاستثمارات، وهو مايشكل حرمان الموارد البشرية بشكل مباشر من فرص توظف جديدة يتيحها استخدام تلك الاستقطاعات في السوق المحلي ـ خاصة إذا علمنا أن خسائر العالم الثالث من الديون قد بلغت في الفترة (٧٠ - ١٩٧٨) فقط (٣ . ١٢٠) مليار دولار(٤٥) وهو ما يفوت فرصة الاستفادة من جزء كبير من الثروة القومية واستخدامه بما يلائم احتياجات التنمية، ويؤدي بشكل مباشر إلى حرمان أقسام واسعة من القوى العاملة لتلك البلدان من فرص التشغيل، وفي أحيان كثيرة تلقي بأقسام أخرى من القوى العاملة الى براثن البطالة حيث أن تسديد التزامات القروض -خاصة التي انفقت على استيراد سلع استهلاكية أو في مجالات الخدمات- يستتبعه التوقف عن عمليات التوسع في المشروعات القائمة أو تقليصها في أحوال كثيرة .. بعد أن أصبحت المشكلة الآن ليس مبلغ الديون، بل الفوائد التي تدفع بسببها خاصة في ظروف توظيف القروض في مشروعات لا تعود في أغلب الأحيان على بلدان العالم الثالث برصيد إنتاجي حيث تتجه القروض والمساعدات المقدمة الى بلدان العالم الثالث دائما الى مايسمى بالقطاع الثالث أو قطاع الخدمات. ويأتي ذلك -غالبا- على حساب قطاعي الصناعة والزراعة، حيث تتجه القروض في أغلبها الى مشروعات الطرق والنقل وهي سياسة لم تتغير منذ زمن المستعمرات، حيث كانت تتجه رؤوس

الأموال في اتجاه مشروعات البنية الأساسية مثل إنشاء الموانى والسكك الحديدية كما سبق بحثه.

ولبيان ذلك نجد إحصائيات فى سنوات (٦٧-١٩٧١) قد شهدت توزيعا للقروض استحوزت فيه مشروعات الطاقة والنقل و والانفراستركشر الاجتماعى على ٨ , ٤٦٪ من جملة استخدامات القروض، وفى عام ١٩٧١ وحده حصلت تلك المشروعات على ٥٠٪ .. أما الجزء المتبقى فقد وزع على الزراعة وبعض المشروعات الصناعية والتجارية(٤٦).

أما نمط استخدام القروض من المؤسسات الدولية فلا تختلف كثيرا، ففى عام ٧٤/ ٧٥ اتجهت قروض مجموعة البنك الدولى للإنشاء والتعمير أساسا إلى تمويل المشروعات الخدمية واستحوزت تلك المشروعات على نسبة ٦٢٪، بينما حصلت الصناعة على ٥ , ١٥٪ والقطاعات الأخرى على ٢٣٪ من جملة تخصيصات القروض(٤٧).

والقروض بأنماط استخدامها دائما ما تتجه الى مجالات تخدم رأس المال العالمى، دون الاهتمام بما يحتاجه السوق الداخى وهو ما يؤثر على بنية العمالة ،وكثير ما نجد تشويهاً كبيراً لهيكل العمالة من جراء استخدامات القروض، فنجد، تضخما لعمالة قطاع الخدمات على حساب قطاعات الانتاج المادى، وحتى فى مجالات الانتاج المادى فإن القروض المقدمة من الدول الرأسمالية أو مؤسسات التمويل الدولية تحرص على استخدامها في أفرع معينة، أغلبها يخدم مصالح السوق الرأسمالى العالمى وتحرم بلدان العالم الثالث من إمكانيات الاستفادة من تنوع الهيكل الاقتصادى، وبالتالى تنوع هيكل العمالة.

الأمر الآخر فإن التوسع فى المديونية -كما هو الحال فى بلدان العالم الثالث- قد وضع تلك البلدان تحت رحمة مؤسسات التمويل الخاضعة للمراكز الرأسماليه مثل: صندوق النقد الدولى. وأصبحت تلك البلدان ترضخ لشروط

الصندوق حتى تضمن امكانيات الاقتراض من السوق العالمى، الأمر الذى جعلها تقبل برفع يدها عن تشغيل العمالة وترك أمور القوى العاملة لميكانيزم السوق، وهو ما يلقى بقدر كبير من الموارد البشرية والقوى العاملة الى أسواق البطالة ويدفعها نحو الهجرة أو الاتجاه نحو المهن الهامشية.

فمن أجل أن تحوز بلد ما على ثقة الصندوق فإن عليها اتباع تنفيذ توصياته، وتأتى على رأس توصيات الصندوق والتى تلتزم بها معظم البلدان المدينة، الالتزام بسياسات معينة لموازنة الميزانية العامة للدولة مثل تقليل الانفاق العام، وإلغاء الدعم الحكومى الممنوح للمشروعات العامة للدولة مثل وسائل النقل العام والكهرباء والطاقة، ورفع أسعار البيع لها مما يعنى مزيداً من الإفقار للموارد البشرية، والأخطر من ذلك هو مطالبة الصندوق الدائمة للبلدان المدينة -وفقا لتلك السياسات- برفع يد الدولة عن تشغيل الخريجين، وهو الأمر الذى يعنى تخلى الدولة عن مسئوليتها فى تشغيل أقسام واسعة من القوى العاملة لا يستطيع القطاع الخاص فى تلك البلدان أن يستوعبها بحكم ضعفه العام.

أخيرا... فإن مشكلة المديونية تؤثر بشكل غير مباشر على تطوير امكانيات القوى العاملة، حيث تؤدى الاستقطاعات السنوية إلى تخفيض ما تنفقه بلدان العالم الثالث على البرامج الاجتماعية (التعليم والتدريب والإسكان والصحة) كما تؤثر على برامج الإصلاح الزراعى وتنمية الناتج الزراعى مما يعرض الموارد البشرية إلى مخاطر نقص التغذية والمجاعات، هذا إلى جانب عمليات التضخم المراد بها تعويض جانب من الاستقطاعات، وبكلمة أخرى... فإن القروض تعمل على تخفيض إمكانيات تلبية حاجات السكان والموارد البشرية والقوى العاملة وهو ما سنقوم بتحليله بعد قليل.

قضية التسليح والقوى العاملة

ترتبط بأزمة المديونية التى يعانى منها العالم الثالث قضية التسليح أو الإنفـاق على التـسلح، حـيث يأتى أغلب هذا الانفـاق من خـلال الديون الخارجيـة ، وهى ديون تزيد فى عبئها على الديون المستخدمة حتى فى إطار قطاعـات الخدمـات، وديون التـسليح هى رؤوس أمـوال مـهـدرة فى مجالات غير انتاجية بالمرة، كما أنها تحرم بلدان العالم الثالث (بمايستلزمه الانفاق على التسلح من اقتطاعات مستمرة من الدخل القومى الى جانب الديون) من امكانيـات تطوير اقتـصـادها، ومن ثم اهدار المزيد من فـرص التوظف إلى جانب ذلك فإن الانفاق على التسلح يستلزم استقطاع أقسام من القوى العـاملة واستخدامها فى القطاعات العسكرية غير المنتجة، بما يمثله ذلك من إهدار للموارد البشرية وتبديدها.

وتشير الإحصائيات إلى ارتفاع معدلات الإنفاق على التسلح فى العالم الثـالث. ففى الفـترة من عـام ١٩٦٠ حتى عـام ١٩٧٨ ازدادت النفـقـات الحربية العالمية بأقل من مرتين، بينما ازدادت فى البلدان النامية أربع مرات بالأسعار الثابتة، ووصلت فى السبعينيات الى ٨٦ مليار دولار مشكلة بذلك حوالى ٥ ٪ من الناتج القومى الوطنى فيها(٤٨).

وتفيد معطيات أخرى للأمم المتحدة بأن النفقات العسكرية للبلدان النامية قد ازدادت نسبتها أيضا من النفقات العالمية على الإنفاق الحربى رغم أوضاعها المتدهورة. ففى عام ١٩٧٢ كانت مجمل النفقات ٣٢٩٨٠ مليون دولار بنسبة ٩ . ٧ ٪ من النفقات العالمية، ثم أخذت معدلاتها ترتفع إلى ٤٨٠٧٤ عام ١٩٧٤ بنسبة ١١ ٪ من الإجمالى، ثم إلى ٦٦٠٨٥ سنة ١٩٧٨ بنسبة ٨ . ١٣ ٪، حتى وصلت إلى ٨١٢٨١ مليون دولار بنسبة ٦ . ١٥ ٪ عام ١٩٨١ من اجمالى النفقات(٤٩).

وإذا ما قارنا حجم المنفق على التسليح مقارنة بالانفاقات على البرامج

التعليمية لوجدنا حرماناً للموارد البشرية من تطوير احتياجاتها المباشرة وتبديد ذلك على الإنفاق العسكرى حيث أن بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية توظف ٩ . ٥٪ من إجمالى ناتجها القومى فى الاسلحة والنفقات العسكرية فى حين تخصص ١٪ للصحة العامة و٨ . ٢٪ للتربية والتعليم(٥٠) خاصة إذا ما علمنا أن ٢-٣٪ من الأموال التى تنفقها البلدان النامية على شراء الأسلحة كل سنة يكفى لإزالة الملاريا تماما من العالم، وأن ٥٪ أو أكثر قليلا من هذه الأموال يكفى وحده لمحو أمية السكان البالغين (فى سن العمل) فى العالم كله قبل انتهاء القرن العشرين(٥١).

وترتفع معدلات الإنفاق على التسلح تبعاً لمناطق التوتر والتى تلعب فيها مصالح الدول الكبرى دورا كبيراً مثل: منطقة الشرق الأوسط ـ ومنها مصر ـ حيث تبلغ نسبة الانفاق على التسليح (١٧٪) من إجمالى الناتج الوطنى وتنتج اليوم أكثر من ٣٠ بلدا من بلدان العالم المتخلف الأسلحة وقد بلغ حجم إنتاج الصناعة العسكرية فى هذه البلدان عام (١٩٧٩) ٥ مليارات دولار(٥٢).

ولإبراز خطورة تلك الأرقام علينا الرجوع إلى بعض الدراسات التى أثبتت أن الاستثمار المحلى يميل إلى التقلص بمقدار ٢٥ سنتا مقابل كل دولار ينفق على الأسلحة فى بلدان العالم الثالث(٥٣). وضياع فرص الاستثمار الداخلى يعنى ضياع فرص توظيف للموارد البشرية معها.

أما مقدار ما يضيع على القوى العاملة ويعد فى إطار التبديد لها ولطاقاتها فهو الاستقطاع لاقسام واسعة منها للخدمة داخل القوات المسلحة أو مجالات الإنتاج العسكرى والتى تتصاعد أيضاً معدلاتها فى بلدان العالم الثالث حتى وصلت فى أواخر السبعينيات إلى ١٥ مليون فرد ضمن القوات النظامية للبلدان المتخلفة(٥٤). وهو ما يشكل ٦٠٪ من إجمالى

العناصر العسكرية النظامية فى العالم والتى تدل الإحصائيات أنها كانت ٢٦ مليون شخص فى أواخر السبعينات(٥٥).

وهى أرقام مخيفة خاصة إذا ما عقدنا مقارنة بينها وبين المهن المختلفة داخل المجتمع حيث أن هناك فى بلدان العالم الثالث جندياً واحداً لكل ٢٥٠ مواطناً بينما هناك طبيب واحد لكل ٣٧٠٠ مواطن(٥٦).

أخيراً فلابد من الإشارة إلى أن بلدان العالم الثالث تفقد بفعل الحروب - التى تحركها مصالح رأس المال العالمى - عشرات ومئات الآلاف وفى أحيان كثيرة الملايين من الموارد البشرية المؤهلة.. وخير مثال على ذلك ما أسفرت عنه حرب السنوات التسع التى قامت بين العراق وإيران وأسفرت فى النهاية عن مليون قتيل و١,٧ مليون جريح و١,٥ مليون لاجئ وذلك وفقاً لما أعلنه سكرتير عام الأمم المتحدة(٥٧).

الإفقار المطلق للموارد البشرية

تتعرض الموارد البشرية فى بلدان العالم الثالث للإفقار المطلق على نحو حاد يعرقل تطورها وإعاده إنتاجها.. ويمكن رصد تزايد حدة الإفقار المطلق للموارد البشرية من خلال العديد من الأمثلة التى تقدمها الهيئات الدولية عن زيادة حدّة التمايز الاجتماعى داخل تلك البلدان أثناء عملية التنمية، فتؤكد بيانات خبراء منظمة العمل الدولية على نمو التمايز الاجتماعى فى البلدان النامية حيث أن ١٠٪ من أغنى الأسر فى هذه البلدان تحصل على ٤٠٪ من مجموع الدخول الفردية، بينما تحصل ٤٠٪ من أفقر الأسر على أقل من ١٥٪، علماً بأن ٢٠٪ من أفقر الفقراء لاتحصل إلا على حوالي ٥٪ من الإجمالى العام للدخول الفردية(٥٨)، وهى معدلات للتمايز لانجدها حتى فى أعتى البلدان الرأسمالية وقد اظهرت الحسابات الإحصائية أن حصة الفئات العليا فى البلدان النامية من المداخيل أكبر حوالى

٤٠-٤٥٪ منها لدى الفئات المماثلة فى البلدان الرأسمالية المتطورة حيث كانت ٣٠-٣٥٪ وبإضافة التهرب من الضرائب لدى الأولى تصل النسبة إلى ٥٠٪، أما المراتب الدنيا من العاملين فقد شغلت مكانة واحدة تقريبا فى المداخيل فى البلدان المتطورة والنامية حيث تصل النسبة فى الأولى ٢٩-٣٣٪، ٢٥-٣٢٪ فى الثانية(٥٩). أى أن حجم التمايز والتباعد يسير بمعدلات أعلى مما لدى البلدان الرأسمالية المتطورة.

أما حجم بؤس الموارد البشرية فنجد أن حسابات البنك الدولى تشير إلى أن هناك ٧٧٠ مليون شخص يعيشون فى ظروف البؤس المطلق فى بلدان العالم الثالث ويشكلون نسبة ٣٧٪ من سكانها.. ويتركز ٨٩٪ من الذين يعيشون حياة الفقر المطلق فى جنوب وجنوب شرق أسيا (٦٠)

وفى تقديرات أخرى قدر البنك الدولى عدد الفقراء المعدمين بـ ٨٠٠ مليون شخص فى العالم وفقا لمعيار أدنى دخل (٥٠-٧٥) دولار للفرد سنوياً عام ١٩٧٠، وتفيد تقديرات البنك أن ٨٠٪ منهم يعيشون فى أفقر البلدان ومعظمها فى بلدان أفريقيا وآسيا الجنوبية(٦١). وتفيد تنبؤات البنك الدولى التى قام بها عام ١٩٧٩ بأن مابين (٤٧٠-٧١٠) ملايين إنسان سيعيشون فى ظروف الفقر فى البلدان النامية حتى عام ٢٠٠٠(٦٢).

وهكذا... فإن الوضع الحالى أو المستقبلى لا يحمل معه أية بادرة أمل فى وضع أفضل للقوى العاملة فى ظل آفاق أنماط التنمية المتبعة.

تلبية احتياجات الموارد البشرية

تعد تلبية احتياجات الموارد البشرية قضية أساسية وذات أهمية حيوية فى ممارسة القوى العاملة لنشاطها الحيوى الطبيعى حيث أن مجمل أسباب

الحياة من غذاء وكساء وسكن ورعاية صحية واجتماعية وتعليم الخ...يجب أن يكون كافيا لجعل القوى العاملة قادرة على ممارسة النشاط الحيوى الطبيعى.

وسنقتصر فى معالجتنا لتلك القضية على أربعة عناصر أساسية هى الغذاء، أوضاع السكن، الرعاية الصحية، التعليم.

أ- الغـــذاء

يعتبر الغذاء الأساس الأول لتجديد إنتاج الموارد البشرية والسكان، وفى ظل أساليب التنمية المتبعة فى بلدان العالم المتخلف وبموجب علاقات التبعية مع المراكز أصبحت أزمة الغذاء موضوعا رئيسيا ومهمة عجزت عن حلها تلك البلدان، وتظهر أبعاد تلك المشكلة فى نقص التغذية اللازمة لتجديد إنتاج الموارد البشرية أو انعدامها نهائيا بما يعنيه ذلك من تحطيم قوة العمل بدلا من تجديد إنتاجها.

فنجد فى تقديرات الأمم المتحدة أن عدد الأشخاص سيئى التغذية فى العالم قد بلغ ٤١٥ مليوناً فى أواسط السبعينيات، أما البنك الدولى فيقدرهم بعد دراسة آثار توزيع الدخول بمليار شخص ويذهب الباحثون الى كونهم ٢ مليار شخص(٦٣).

وحسب تقديرات "الفاو" فقد وصلت نسبة المصابين بنقص التغذية المزمنة فى عام ١٩٧٥ الى ٢٢٪ من سكان افريقيا و ٢٧٪ من سكان الشرق الأقصى و ١٣٪ من سكان أمريكا اللاتينية و ١١٪ من سكان الشرق الأدنى، ويبلغ عدد الوفيات فى العام الواحد بسبب الجوع ونقص التغذية ٤٠ مليون شخص، نصفهم من الأطفال.

وحسب تنبؤات الهيئات الدولية لمستقبل تلك المشكلة فإن منظمة "الفاو" تقدر عدد الذين سيضافون بعد عشر سنوات إلى قائمة الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية بـ ١٥٠ مليون إنسان، كما قام البنك الدولى فى

منتصف السبعينيات بتقدير ذهب فيه إلى أن الزيادة ستبلغ من ٤٠٠-٦٠٠ مليون شخص إلى ١٣٠٠ مليون الحاليين فى عام ٢٠٠٠، وحسب التوقعات فإن العالم سيشهد وفاة مئات الملايين من الأشخاص بسبب الجوع قبل عام ٢٠٠٠(٦٤).

وهكذا فحجم الأزمة خطير ويعكس مدى إفلاس طرق التنمية الرأسمالية المتبعة فى العالم الثالث، كما يعكس آليات التبعية للنظام الرأسمالى العالمى. خاصة وأن تلك الأزمة الحادة التى تعيشها الموارد البشرية فى العالم الثالث لا ترتبط بأزمة ندرة أو قلة إنتاج الغذاء فى العالم بل ترتبط بطريقة توزيعه واستخدامه كسلعة تخضع لقانون العرض والطلب إلى جانب استخدامه كسلاح استراتيجى فى يد بلدان الغرب الرأسمالى.

ففى بلدان الساحل الأفريقى خلال سنوات الجفاف الحادة (٧٠-٧٤) زادت الصادرات من الغذاء من تلك المناطق ووصلت إلى أرقام قياسية، فكانت إجمالى صادرات الماشية خلال ١٩٧١ وهو أول أعوام الجفاف ما يفوق ٢٠٠ مليون رطل بزيادة ٤١٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨، وتضاعف الصادر السنوى من لحوم البقر المثلجة أو المجمدة ثلاث مرات بالمقارنة مع سنوات ما قبل الجفاف، علاوة على ذلك تم تصدير ٦٥ مليون رطل من السمك و٣٢ مليون رطل من الخضروات من منطقة الساحل الأفريقى المنكوبة بالمجاعة عام ١٩٧١ وحده، وخلال سنوات الجفاف (٧٠-١٩٧٤) كانت القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية من بلدان الساحل الافريقى تبلغ ١,٥ مليار دولار وتعادل ثلاثة أضعاف قيمة كل الحبوب المستوردة إلى الإقليم، وكان ذلك يحدث فى مفارقة غريبة حيث كانت السفن التى تحمل الإغاثة والمعونة الغذائية لسكان الساحل الأفريقى المحرومين من الغذاء هى نفسها ذات السفن التى تعود الى بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية بكل منتجات الغذاء المحلى الأفريقية.

والأهم أن العائد من صادرات الغذاء هذه كان لايعود على الأيدى العاملة فى شئ بل يتم تبديده فى شراء سلع ترفيهيه وبذخية للطبقات المالكة لوسائل الإنتاج ففى عام ١٩٧٤ وحده ذهب نحو ٣٠٪ من العملة الاجنبية التى حصلت عليها السنغال فى شراء الثلاجات ومكيفات هواء ومشروبات كحولية وتبغ(٦٥).

كذلك توضح نتائج دراسة أجريت عام ٦٩-١٩٧٠ عن عائلات الطبقة العاملة فى "ساوباولو" المزدحمة بالسكان وجدت أن أسر الطبقة العاملة الفقيرة لا تحصل إلا على نصف الحد الأدنى اليومى الضرورى من فيتامين (سي)، ويعانى كثير من البرازيليين من نقص فيتامين (سى) هذا على الرغم من أن البرازيل من أكبر مصدر فى العالم لعصير البرتقال(٦٦). وذلك يرجع إلى السياسة التى تتبعها الشركات متعددة الجنسية حيث تسيطر فى البرازيل وحدها على ٥٠٠ ألف كيلو متر مربع من الأراضى وتحصل على أرباح هائلة من عملية أحتكارها لتجارة وإنتاج الغذاء(٦٧).

وتتعرض الموارد البشرية للعالم الثالث من جراء ذلك إلى أضرار فادحة من أثار سوء التغذية والمجاعات، ويجرى إنفاق غير مجد لأموال يخصصها المجتمع لاعادة إنتاج الأيدى العاملة، وبسبب الجوع وسوء التغذية تتوارث الأجيال عن بعضها البعض الإرهاق والقدره المتدنية على العمل.

ب ـ الرعاية الصحية(٦٨)

تتسم أحوال الرعاية الصحية للموارد البشرية فى بلدان العالم الثالث بالتردى الشامل.. وترجع أسباب ذلك إلى تقليص النفقات عليها وكما أشار البنك الدولى فإن ذلك يسفر عن تردٍ فى تكوين الأيدى العاملة أو الرأسمال البشرى حيث تشير معطيات منظمة الصحة العالمية إلى إن أطفال بلدان العالم الثالث يموت منهم ٢٠٠ طفل من كل ألف مولود حى، وذلك قبل

بلوغهم العام الأول من أعمارهم ومائة طفل آخرون قبل أن يبلغوا السنة الخامسة و٥٠٠ منهم فقط يصلون إلى ٤٠ عاما من العمر، أيضاً تقول المنظمة أن تسعة من عشرة أطفال فى الدول الأكثر فقراً لا يتلقون فى العام الأول أبسط الخدمات الصحية..

ويعانى فى بلدان العالم الثالث ما بين ١٨٠ و٢٥٠ مليون شخص من أمراض البلهارسيا خصوصاً فى ٧٠ بلدا استوطن فيها هذا المرض، كما يعانى ٦٥٠ مليون شخص من دود الأمعاء (ازكارباسيز).. وتقتل الملاريا فى القارة الأفريقية مليون طفل سنوياً.. ويعيش ٨٥٠ مليون شخص فى مناطق كانت فيها مكافحة الملاريا جزئية، كما يعيش ٢٥٠ مليون شخص فى مناطق لم ينفق عليها أى شئ من أجل مكافحة هذا المرض..

ورغم انقضاء اكثر من مائة عام على اكتشاف أسباب السل التدرنى فإن منظمة الصحة العالمية تشير إلى وفاة (٣) ملايين شخص سنوياً فى بلدان العالم الثالث من هذا المرض إلى جانب ظهور أعراضه على (٤-٥) ملايين آخرين، وتعانى الموارد البشرية فى البلدان المتخلفة من أمراض العجز الجسدى والعقلى، حيث يفتقر أكثر من ١٠٠ مليون منهم إلى الخدمات الطبية أو أى نوع من الوسائل لإعاده صحتهم، ورغم أن شلل الأطفال وهو مرض تم استئصاله فى البلدان المتطوره إلا أنه مازال يحصد سنوياً عشرات الالوف من الضحايا من أطفال دول العالم الثالث إذ لم تطبق حتى الآن برامج التحصين الجماعى ضد المرض والتى لا تتكلف سنتات قليلة لكل شخص..

وقد أشارت أيضاً منظمة الصحة العالمية إلى أنه يمكن إنقاذ (٩٠٪) من حياة الأطفال الصغار الذين يموتون فى الدول المتخلفة من خلال تطبيق البرامج المناسبة للتطعيم والتغذية ورعاية الحمل والولادة والإمداد بمياه الشرب الصالحة ونظافة البيئة والتعليم الغذائى ورعاية صحة الأمهات.

ولكن حتى الآن فإن حجم ما تنفقه بلدان العالم الثالث على الرعاية

الصحية لايتجاوز (١٪) من إجمالى ناتجها القومى، وإذا ما عقدنا مقارنة مع البلدان المتطورة فنجد البيانات تشير إلى إن الدول المتطورة قد انفقت ٢٤٤ دولاراً من ميزانياتها السنوية فى الرعاية الطبية لكل فرد من سكانها عام ١٩٨٠، أما بلدان العالم الثالث فلم تنفق أكثر من ٧. ١ دولار فقط

ونتيجة لانخفاض الإنفاق على الرعاية الصحية فلا تتجاوز حصة العالم الثالث من الإنتاج الصيدلى سوى ١٥٪ فقط أما حصتهم فى أسرّة المستشفيات فهى لا تتجاوز (١٠ ـ ١٤) لكل ١٠ آلاف نسمة فى الوقت الذى تزيد على (٩٥) سريراً فى البلدان المتطورة.

ولا يمكننا بعد ذلك الرصد لواقع الرعاية الصحية للموارد البشرية فى العالم الثالث الا أن نؤكد على صحة ما وصلنا إليه من فشل أنظمة تلك الدول فى التعامل مع أهم ما تمتلكه من ثروة ألا وهى البشر..

جـ ـ أوضاع السكن

ترتبط مشكلة المساكن والإيواء للموارد البشرية بمشكلة الفقر وتراجع أنصبه الأجور للأقسام العاملة من السكان وسوء توزيع المساكن وخضوع المسكن لقوانين العرض والطلب وتزداد حدة المشكلة بازدياد عدد سكان العالم الثالث فى الوقت الذى تعجز فيه آليات التنمية عن تلبية احتياجات هذه الموارد البشرية المتزايدة، وتقدر منظمة اليونسكو ضرورة قيام البلدان المتخلفة بانشاء (٧٥٠) مليون مسكن جديد من أوائل الثمانيات حتى نهاية القرن لحل مشكلة الإيواء للسكان.. كما تقدر المنظمة أنه يلزم بناء بين (٨. ١٠) مساكن لكل ألف شخص، بينما لا يتررواح المعدل الحالى لأغلبية البلدان المتخلفة بين (٢ إلى ٤) مسكن لكل الف شخص وفى الكثير من البلدان يقل المعدل حتى عن مساكن واحد(٦٩)، حيث أن هناك أكثر من مليار شخص يمثلون ٣٠٪ من سكان العالم الثالث لا منازل لهم ويعيشون

فى مبانى متداعية(٧٠).

د- التعليم

لا تختلف أوضاع التعليم عن باقى ظروف احتياجات الموارد البشرية الأخرى.. فحق التعليم فى العالم الثالث هو حق مهدر لأغلبية الموارد البشرية.. وحسب بيانات منظمة اليونسكو فإن أكثر من ٢٠٠ مليون طفل فى العالم المتخلف يفتقرون إلى مدارس أو وسائل أو إمكانية الذهاب إليها(٧١).

وينعكس ذلك فى الدخول مبكراً إلى أسواق العمل، وهو ما يفعل أثره فى تزايد حدة مشكلة البطاله للبالغين (السكان فى سن العمل) ويؤدى إلى انخفاض إنتاجية العمل، حيث أن معظم هؤلاء الأطفال غير المؤهلين يعملون فى مجالات العمل غير المؤهل ضعيف الإنتاجية ـ وهم ليسوا بالعدد القليل حيث تشير الإحصائيات إلى أنه يدخل الحياة الاقتصادية النشيطه بدون الحد الأدنى من التعليم واحد من كل أربعة أطفال فى العالم المتخلف(٧٢).

وبالطبع فإن العبء الأساسى من نفقات تحسن التعليم يقع على عاتق الدولة لظروف تخلف البنيات الاجتماعية لبلدان العالم الثالث.. ومع ذلك فنحن نجد الكثير من تلك البلدان تتخلى فيها الدولة -أو تحاول التنصل عن حل تلك المهمة- ففى أعوام ٦٨ ـ ١٩٧٠ حيث بلغت نفقات التعليم أعلى مستوى لبلدان العالم الثالث أنفقت الدولة فى ١٥ بلداً من ٩٤ بلداً على هذه الأغراض أقل من ٢٪ من المنتوج الوطنى بما فيها أربعة بلدان أنفقت أقل من ١٪ كما أن أحد البلدان لم ينفق شيئاً على الإطلاق(٧٣).

وقد سبق أن قارنا بين نفقات التعليم والتسليح فى بلدان العالم الثالث، حيث أشارت الإحصائيات إلى أن بلدان آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية لم تنفق سوى ٨ ,٢٪ للتربية والتعليم بينما كانت ٩ ,٥٪ من المنتج الوطنى

الإجمالى للتسليح.

هـ- الهجـــرة

أدت كل عناصر فشل التنمية الرأسمالية فى بلدان العالم الثالث وما صاحبها من إهدار وتبديد لطاقات الموارد البشرية وعدم تلبية احتياجاتها الأساسية اللازمة لإعادة إنتاجها إلى دفعها نحو الهجرة وساعد على ذلك الخيار تشجيع حكومات العالم الثالث لهذا الحل تحت وهم الاستفادة من العملات الصعبة المحولة عن طريق المهاجرين، إلى جانب التخلص مما اعتبرتهم زيادة سكانية أو عمالة زائدة فشلت عن حل مشكلات تشغيلها وتلبية احتياجاتها، غير أن تلك الحكومات وجدت نفسها -بعد فترة ليست طويلة- أمام معضلة جديدة هى اختفاء العماله الماهرة والاخصائيين فى المجالات الحيوية لعمليات التنمية من جهة ثالثه فقد شجعت البلدان الرأسمالية المتطورة من عمليات هجره الفنيين المهرة والاخصائيين إليها لتوازن احتياجات أسواقها الداخلية وتضغط بهم من ناحية أخرى على القوى العاملة لديها.

وقد اتخذت الهجرة من بلدان العالم الثالث إلى الخارج شكلين: الأول إلى بلدان المركز الرأسمالية المتقدمة. والثانية: إلى بلدان الاطراف الغنية وخاصة البلدان النفطية.

١) الهجرة إلى المراكز

يرجع سبب تشجيع المراكز على هجرة الأيدى العاملة إليها من بلدان الأطراف المتخلفة إلى آليات عمل النظام الرأسمالى نفسه، فرأس المال لكى يحارب قانون انخفاض معدل الربح فى المركز نفسه يستورد قوى عاملة من الأطراف (بلدان العالم الثالث) فيدفع لها أجراً أقل ويخصصها بأشق المهام ويستعملها فضلاً عن ذلك لكى يضغط على سوق العمل فى المركز ويأخذ

هذا الاستيراد أبعاداً ضخمه فى أوربا الغربية وأمريكا الشمالية فيترواح تعاظم الهجرة التى مصدوها الأطراف منذ عام ١٩٦٠ بين ٧ . ٠٪، ٩ . ١٪ سنوياً وهو معدل يصل إلى مستويات وسطية، أعلى بكثير من معدلات تعاظم قوة العمل الوطنية فى بلدان الأطراف(٧٤). حيث تفقد بلدان العالم الثالث فى المتوسط ٠٠٠ . ٣٠ أخصائى لصالح الدول الرأسمالية الكبرى(٧٥).

بالإضافة إلى ذلك فإن أستيراد تلك العمالة يعد تحويلاً لقيمة غير منظورة من بلدان العالم الثالث إلى البلدان المتطورة، ذلك إلى إن الأولى قد تحملت أعباء تكوين هذه القوة العاملة المهاجرة وإعدادها، وتفوق تلك القيمة الغير منظورة والمحولة إلى بلدان المراكز كل ما حصلت عليه بلدان العالم الثالث من قروض، ففى معطيات الأبحاث الأخيرة التى أجرتها (يونكتاد) بأن ما يزيد على ٣٠٠ ألف اختصاصى مؤهل هاجروا خلال الفترة (١٩٦٠ ـ ١٩٧٥) من البلدان النامية إلى أمريكا وبريطانيا وكندا يشكل الأطباء ٦٠٪ منهم والعلماء والمهندسون والفنيون ٤٠٪(٧٦).

وتظهر معطيات الأبحاث العلمية أن تكلفة إعداد هذه الكوادر فقط بلغت خلال الفترة (١٩٦١ إلى ١٩٧٤) أكثر من ٤٦ مليار دولار وهذا المبلغ يعادل تقريباً نفس المبلغ الذى خصصته الدول الثلاثة المذكورة خلال الفترة نفسها كمعونة إلى البلدان النامية(٧٧).

وبحسابات أخرى نجد أن الولايات المتحدة وحدها قد حصلت فى الفترة من عام (٦٩ ـ ١٩٧٧) على أكثر من ١٥٠ الف عالم وطبيب ومهندس من العالم الثالث وأن ذلك أتاح لها توفير مبلغ ٥ مليارات دولار على إعداد الكادر(٧٨).

والملفت للنظر أن بلدان العالم الثالث تفقد أعلى مستوى مؤهل بين مواردها البشرية، بينما تعانى من النقص الخطير فيهم، فمثلاً نجد المنطقة

العربية قد خسرت منذ عام ١٩٥٠ أكثر من (١٠٠) الف شخص من خرجي الجامعات العربية لصالح المراكز المتقدمة وهى نسبة تعادل (١ : ٦) من خرجى الجامعات العربية، أما جملة الماچستير والدكتوراه فقد كان المعدل أعلى بنسبة: مهاجر لكل ٣ من خريجى الجامعات العربية(٧٩). وفى عام ١٩٧٦ وحده فقد العالم العربى ٣٤ الف طبيب يمثلون ٥٠٪ من الأطباء العرب و١٧ ألف مهندس يمثلون ٣٠٪ من المهندسين العرب وقتها(٨٠). وحصلت بلدان السوق الاوروبية حتى أواخر السبعينيات على قوة عاملة مستوردة من البلدان العربية تقدر بحوالى ٣ ملايين شخص. وتعتبر الجالية العربية فى فرنسا هى الجالية الثانية من حيث الحجم والعدد(٨١).

وبالنسبة إلى البلدان الآسيوية نجد أن ٩٠٪ من طلاب تلك البلدان الذين يدرسون بالخارج لا يعودون إلى أوطانهم فى حين أنها تواجه نقصاً خطيراً فى المتخصصين(٨٢). وحتى الذين تعلموا فى أوطانهم مثل الهند نجد أن هناك ١٥ الف طبيب هندى من الذين حصلوا على تعليمهم فى وطنهم يعملون الآن فى الخارج وبالدرجة الأولى فى أمريكا وانجلترا وكندا رغم أن الخدمة الطبية متدهورة فى الهند وتقدر بطبيبين فقط لكل (١٠٠) الف نسمة(٨٣).

٢) الهجرة لبلدان الأطراف

تمثل الهجرة إلى بلدان الأطراف ظاهرة جديدة توسعت وبرزت -بشكل كبير- خلال عقد السبعينيات وترتبط ببلدان النفط وازدهار ما أسماه الاقتصاديون الحقبة النفطية، حيث قامت تلك البلدان باستيراد العمالة من بلدان الأطراف الأخرى، إلى جانب استيراد الكوادر عالية التأهيل وخبراء الشركات المتعددة الجنسية خاصة البترولية من بلدان المراكز وهو أمر يدخل فى إطار نوع جديد من التبعية أطلق عليها البعض التبعية للكوادر الأجنبية، حيث تنضم إلى باقى أشكال التبعية الأخرى التى تعانى منها

تلك البلدان(٨٤).

وتظهر تلك الهجرة -بوضوح- فى بلدان الخليج النفطية، حيث أخذت تتسع عاماً بعد اخر حتى أنها بلغت فى عام ١٩٨٠ (٦,٧) مليون مهاجر، شكلوا نصف عدد سكان بلدان الخليج.. وكانت نسبتهم فى عام ١٩٨٥ (٦٤٪) من إجمالى القوه العامله فى تلك البلدان(٨٥).

ولا يفوقها فى ذلك إلا هجره اليهود إلى إسرائيل، وتتعرض تلك القوة العاملة المهاجرة من بلدانها إلى استغلال هائل من قبل البلدان المستوردة فقد أصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية وهم محرمون من أبسط الحقوق المدنية التى يتمتع بها السكان المحليون.

ومازال التدفق للعمالة المهاجرة مستمراً رغم انخفاض أسعار البترول ومحاولات بعض الدول إحلال العمالة المحلية.

هوامش المدخل

١- بليانسكى - التاريخ الاقتصادى للبلدان الرأسمالية - جامعة موسكو ١٩٨٥.
٢- ماركس - رأس المال - الجزء الأول ص٧٠٧ : ص ٧٠٨ ترجمة راشد البراوى - القاهرة.
٣- يورى بوبوف - دراسات فى الاقتصاد السياسى - الأمبرياليه والبلدان الناميه ص٨١ - ٣٤٢ دار التقدم موسكو
٤- د.احمد جامع - الرأسمالية الناشئة ٧٥٠ - ١٨٨٠ - ص٣٠- دار المعارف - القاهره ١٩٦٨ - ٢٠١ صفحة
٥- انجلز - بصدد رأس المال - المجلد ١٦ - ص٢٩٩:ص٣٢٢ - المجموعة الكاملة لأعمال ماركس وانجلز - موسكو
٦- د. احمد جامع - ص ٣٥ (م. س)
٧ - ماركس - رأس المال - ص ٧١٦ (م.س)
٨- شيركوف - الثورة الصناعية فى بلدان الشرق ص ١١٨ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٧
٩ - اوليانوف - البلدان النامية - الأسواق وقضايا النمو الاقتصادى - ص١٦، ١٧ - دار التقدم - موسكو ١٩٨١.
١٠- د. لويس عوض - تاريخ الفكر المصرى الحديث - ص٤٦:ص٤٨ - الجزء الأول - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨٠ - ٤٠٠ صفحة.
١١- د. لويس عوض - ص٥٠ (م.س)
١٢- فرتيزا سترنبرج - الأزمة القادمة ص٤٢ - ترجمة جمال البنا - الدار القومية - القاهرة
١٣- سمير أمين - التطور اللامتكافئ ص٢٣١ - دار الطليعة - بيروت - ٣٠١صفحة
١٤- ماركس - رأس المال - ص ٤٢٣ - (م.س)
١٥- شيركوف - ص٥ - (م.س).
١٦- سمير أمين - التراكم على الصعيد العالمى- ص ٢١٨ - دار الطليعة - بيروت.
١٧- انجلز - دور العمل فى تحول الإنسان ص ١٩ - دار التقدم - موسكو.

١٨- ماركس - رأس المال ص ٧٠١ وص ٧١٠ - (م.س).
١٩- فرانسيس مورلابيه وجوزيف كولينز - صناعة الجوع (خرافة الندره) ص ٩١ - ترجمة أحمد حسان - عالم المعرفه - الكويت ١٩٨٣ - ٤٧٧ صفحه
٢٠- المرجع السابق ص ١٢٥
٢١- المرجع السابق صفحات : ١٢٦-١٢٨-١٢٩-١٣١
٢٢- ماركس - تاريخ تجارة الأفيون (١) ص ٣ - دار التقدم - موسكو
٢٣- ماركس - تاريخ تجارة الأفيون(٢) - (ص ١، ٢، ٣، ٤) - دار التقدم - موسكو
٢٤- ستانيس - خروموشين - موزولينى - دور الدولة فى التحولات الاجتماعية والاقتصادية للبلدان النامية ص١١٣ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٠ - ٢٣٢صفحة
٢٥- ميدوفوى - النمو الاقتصادى والعمليات الأجتماعية فى البلدان النامية - ص١١٢ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٨ - ١٥٩ صفحة
٢٦- يورى بوبوف - الإمبريالية والبلدان النامية - ص ٢٧٢ (م.س).
٢٧- راكوفسكى - سولوفيوفا - غورنونغ - ماشبيتس) - الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية ص٤ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤
٢٨- (ستانيس - دور الدولة) - ص١٣٨ - (م.س)
٢٩- ايف لاكوست - العالم الثالث :جغرافية التخلف ص٥٩ - ترجمة د. عبد الرحمن حميده - دار الحقيقة - بيروت
٣٠- فيدل كاسترو - تقرير إعلان مجموعة علماء - يعتمد على البيانات المنشورة للأمم المتحدة - أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٢٢ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤.
٣١- تاتيانا كوخستينا - الأعداد المهنى للبروليتاريا غير الصناعية - ص ١٤٩دراسة فى سلسلة علم الاستشراق السوفيتى عن البنية الأجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨
٣٢- المرجع السابق ص ١٥١
٣٣- يورى بوبوف - الإمبريالية والبلدان النامية - ص٢٧٨ (م.س)
٣٤- روبرت لندا - دور إدارة الدولة دراسة فى سلسلة علم الاستشراق السوفيتى عن

البينية الأجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨.
٣٥- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص ٢١٩ (م. س)
٣٦- المرجع السابق ص ١٤
٣٧- (ستانيس) دور الدولة فى التحويلات الاجتماعية ص ١٣٨ (م. س)
٣٨- سمير أمين - الطبقة والأمة فى التاريخ وفى المرحلة الامبريالية - ص ١٣٠ - دار الطليعة - بيروت ١٩٨٠ - ٢٢٣ صفحة
٣٩- يفور شيريمتينف - أشكال وأساليب التبعية فى اقتصاد أمريكا اللاتينية - ص٨٥ - دراسة فى سلسلة قضايا العالم المعاصر عن التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى أمريكا اللاتينية - موسكو - ١٩٨٥.
٤٠- د. فؤاد مرسى - مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر - ص ٣٩ - منشأة المعارف - اسكندريه - ١٩٨٠
٤١- نينا تسفيتكوفا - الشركات المتعددة الجنسية والتطور الأجتماعى - ص ٨٦ - دراسة فى سلسلة علم الاستشراق السوفيتى عن البنية الاجتماعية لبلدان الشرق - موسكو - ١٩٨٨
٤٢- د. حسام عيسى - شركات متعددة الجنسيات - ص ١٨، ١٩ - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - (٢٣٢) صفحة.
- أيضا : ميدوفوى - النمو الاقتصادى والعمليات الاجتماعية دار التقدم - موسكو - ١٩٨٨
٤٣- يورى بوبوف - الامبريالية والبلدان النامية - ص٢٠٧ - (م. س)
٤٤- رودلف زيمنكوف - التوسع الأقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية ص ١٢٢- دراسة فى سلسلة البلدان النامية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد - موسكو ١٩٨٤
٤٥- أندريه تشيختوف - مطلب الحياه - ص ٥١ - دراسة فى سلسلة البلدان النامية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد - موسكو ١٩٨٤.
٤٦- رمزى زكى - أزمة الديون الخارجية - ص٢٦٧ - رؤيه من العالم الثالث - الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة ١٩٧٨ - ٦٤٠ صفحة).
٤٧- المرجع السابق ص ٢٩٥
٤٨- ميدو فوى - النمو الاقتصادى - ص ١٠٠ (م. س)

٤٩- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٣٥
٥٠- المرجع السابق ص ٢٤٠
٥١- بوزويف - الاحتكارات العالمية والسياسة العسكرية ص ١٥٧ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤ - ٢٧٨ صفحة)
٥٢- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص٢٣٥ (م. س)
٥٣- المرجع السابق ص ٢٣٩
٥٤- المرجع السابق ص ٢٣٦
٥٥- أرنولد أنوفسكين - معونة أم استعمار جديد - ص ٧٩- ترجمة صنع الله ابراهيم - دار الثقافة الجديدة - ١٩٨٠ (٨٨ صفحه)
٥٦- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص٢٤٠ (م. س)
٥٧- جريدة الأخبار القاهرية - العدد ١١٢٩٥ - ٢٧ يوليو ١٩٨٨
٥٨- يورى بوبوف - الامبريالية فى البلدان النامية - ص ١٨٧ - (م. س)
٥٩- فالنتين اولياجين - ديناميكية البينية الاجتماعية والنمو الاقتصادى - ص ١٤، ١٥- دراسة فى سلسلة المستشرق السوفيتى عن البينية الاجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨
٦٠- ميدو فوى - النمو الاقتصادى - ص١٢٥ - (م. س)
٦١- جاك لو - العالم الثالث هل يستطيع البقاء - ص ١٩٧، ص١٩٨ - ترجمة عيسى عصفور - وزارة الثقافة السورية - دمشق - ١٩٨٥ (٣٩٦ صفحه)
٦٢- الجغرافيا الاقتصادية والاجتماعية ص ٣ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤
٦٣- جاك لو - العالم الثالث - ص ٥١ - (م. س)
٦٤- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية - ص ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٠ (م. س)
٦٥- فرانسيس مورلابيه - صناعة الجوع الأرقام من صفحات ١٠٨، ١٠٩، ١١١
٦٦- المرجع السابق ص ٣٦٣
٦٧- ايرينا يفيموفا - أيرينا كاليافنيا - توسع الشركات المتعددة الجنسية فى المجال الصناعى والزراعى ص ١٤٤، ١٤٨ سلسلة قضايا العالم المعاصر عن التوسع الاقتصادى للولايات المتحدة الأمريكية فى امريكا اللاتينية - موسكو - ١٩٨٥.
٦٨- كل الأرقام الواردة عن الرعاية الصحية مأخوذة عن بيانات منظمات الأمم المتحدة

- الأزمة الاقتصادية والاجتماعية صفحات ٢١١ . ٢١٣ . ٢١٤ . ٢١٥ . ٢١٧

٦٩- المرجع السابق ص ٢٢٥

٧٠- ميدو فوى - للنمو الاقتصادى - ص ١٢٦ - (م. س)

٧١- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية ص ٢١٩ - (م. س)

٧٢- المرجع السابق ص ٢٢٠

٧٣- اوليانوف - البلدان الناميه - الاسواق وقضايا النمو الاقتصادى - ص٣٤ . ٣٥ - دار التقدم - موسكو ١٩٨٣ (٢٩٥ صفحه)

٧٤- سمير امين - التراكم على الصعيد العالمى - ص ٥٣ - (م. س)

٧٥- يورى بوبوف - الاقتصاد السياسى ومشكلات القارة الافريقية - ص ١٠٨ - ترجمة سعد رحمى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٨٣ - (٢٢٣) صفحه.

٧٦- الاتحاد السوفيتى والبلدان النامية - ص ١٣٠ - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٤ - ١٦٥ صفحة.

٧٧- نودارى سيمونيا - المعونة فى استراتيجة الاستعمار الجديد - ص ١٠٣ - سلسلة البلدان النامية عن النظام الاقتصادى الدولى الجديد.

٧٨- بوبوف - الامبريالية والبلدان النامية - ص ٢٢٨ - (م. س)

٧٩- د. محمد ديودار وآخرين - استرايجية الأعتماد على الذات - ص ١٤٠ - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٨٠.

٨٠- د. محمد ديودار - الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينيات - منشأة المعارف - الاسكندرية - ١٩٨٢ / ١٠٥ صفحة.

٨١- محمد ديودار - الاقتصاد الرأسمالى فى أزمته - ص ٢١٠ - منشأة المعارف - اسكندرية ١٩٨١ / ٢٢٣ صفحة

٨٢- فالتينى شيتينيني - حول الامم الغنية والفقيرة - ترجمة أحمد القصير - دار الثقافة الجديدة القاهرة ١٩٧٩ - ٤٧ صفحة.

٨٣- بوبوف - الامبريالية والبلدان النامية - ص ٢٢٨ - (م. س).

٨٤- اليكسى كوليا مزين - المهاجرين فى بلدان الخليج العربى ص ١٦٤ - سلسلة علم الاستشراق السوفيتى - البينيه الاجتماعية لبلدان الشرق - موسكو ١٩٨٨.

٨٥- المرجع السابق ص ١٥٧ و١٦٣.

الجـــزء الأول

بنيـــة المـــوارد البشـــريـــة المصـــريـــة

الفصل الأول

السياسة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى

نظرة عامة

للدولة فى مصر مركز متميز منذ أقدم العصور.. ففى عهد الفراعنة كانت الدولة تسيطر على الأدوات الأساسية للإنتاج من أرض وأيد عاملة وموارد طبيعية ..وأعتمدت الدولة المركزية على جيش من الموظفين كانت مهمتهم الاقتصادية سبب وجودهم ومحور نشاطهم، إلى جانب جيش للدفاع عن أراضيها قدرته بعض المصادر بـ ٤١٠ آلاف رجل، وذهبت تقديرات أخرى إلى مليون جندى فى طيبة القديمة(١).

وفى العصور الوسطى كانت الدولة الفاطمية فى العصر الأول لحكمها تمتلك فى مصر جهاز دولة مركزى قوى، وقامت الدولة بدور نشط فى المجال الاقتصادى واحتكرت بعض الصناعات وخصوصا ما يتصل منها بالإدارة والجيش(٢).

وفى العصور الحديثة استطاع "محمد على" أن ينهى فوضى الحكم المملوكى السابق عليه وأقام دولته المركزية القوية واستخدمت الدولة فى عهده الآلاف من الشغيلة، ودخلت ميدان الصناعة الآلية الكبيرة بهدف تغطية احتياجات تكوين الجيش والأسطول وبلغت أعداد الشغيلة (٦٠-٧٠) ألف مشتغل بها، أى نحو ٦-٧ ٪ من قوة العمل فى البلاد أنذاك(٣) .

وقد اختلفت التقديرات بشأن عدد العمال المصريين فى فترة "محمد على" فبعضها يحدده بقرابة ٣١ الف شغيل فى مصانع محمد على، والآخر يحدده بـ ٤١ ألفاً(٤).

وقد يكون الخلاف مع الأرقام الواردة هوعدم احتساب موظفى الدولة، وفى كل الأحوال فإن تلك الصورة قد تغيرت بعد عام ١٨٤١، بعد أن تقلص نفوذ "محمد على" وأصبح شبه مخلوع نتيجة لاستخدام القوة من جانب غالبية الدول الأوروبية.. وجرى تجريد محمد على من كثير من قوته العسكرية والبحرية وانتزعت منه جميع الأراضى خارج مصر بعد أن فقد استقلاله الإدارى الداخلى(٥). وهو ما أدى إلى انهيار مصانع محمد على بعد فرض سياسة الباب المفتوح وإسقاط الحماية الجمركية التى أقامها(٦).

وقد تعرض دور الدولة للتقلص منذ دخول الاستعمار ١٨٨٢ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فبدأ مرة أخرى فى استعادة دوره المتميز .. ذلك الدور الذى قدر له أن يلعب أكبر الأثر فى تحول السياسة الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المصرى..

فقد شهدت سنوات ما بعد الثورة اتساع دور قطاع الدولة فى النشاط الاقتصادى ونشأة القطاع العام الحديث وإجراءات التمصير وموجة التأميمات التى بدأت منذ ١٩٥٦ وانتهت مع مشارف عام ١٩٦٥(٧)وقد استعاد جهاز الدولة دوره المتميز مرة أخرى، واستطاع أن يصيغ السياسة

الاقتصادية الاجتماعية للمجتمع المصرى بفضل عاملين أساسين هما فترة الصراع مع رأس المال الدولى والطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية.

١- الصراع مع رأس المال الدولى

طوال النصف الأول من الخمسينيات حرصت حكومة الثورة على مهادنة الرأسمال الأجنبى وقدمت إليه العديد من الامتيازات، واعتمدت سلطة يوليو على رأس المال الدولى فى تمويل أضخم مشاريعها الزراعية "السد العالى"، واستمرت فى ذلك الاتجاه حتى أعلنت الحكومتان الأمريكية والإنجليزية والبنك الدولى رفض تمويل المشروع بعد محادثات طويلة استمرت حتى عام ١٩٥٦(٨).

مما أدى بالحكومة المصرية إلى تأميم الشركة العالمية لقناة السويس فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ لتمويل المشروع، وجاء رد البلدان الإمبريالية فى شكل عدوان ثلاثى قامت به انجلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦، وأسفر ذلك عن قيام السلطة المصرية باتخاذ إجراءات اقتصادية واسعة النطاق..

فقامت بتصفية المصالح الأجنبية، وأنشأت حكومة الثورة المؤسسة الاقتصادية لإدارة الشركات الفرنسية والبريطانية وغيرها التى نزعت ملكيتها بعد حرب السويس(٩)، وهو مايراه أغلب الاقتصاديين المصريين بداية النشأة الحديثة للقطاع العام فى مصر(١٠) وقد أصبحت المؤسسة المصرية فى عام ١٩٥٨ تتحكم فى ٧ بنوك تجارية خاصة تحتكر نصف قروض البنوك التجارية مجتمعة و٥ شركات تأمين مسئولة عن ٦٨٪ من أعمال التأمينات فى مصر(١١).

وبدأ نمو سريع لقطاع الدولة خاصة بعد إنشاء أول وزارة للصناعة وتشكيل المجلس القومى للإنتاج ووضع أولى خطط التنمية (٥٧-٦٠)،

إلا أن ذلك النمو لم يكن يهدف الى الحلول محل القطاع الرأسمالى الكبير وإنما كان تكوينه نابعا من حركة تحرير الاقتصاد القومى من السيطرة الاجنبية(١٢)، وهى السيطرة التى شملت كل ميادين النشاط الاقتصادى حتى أن أحد الباحثين يذهب إلى أن دراسة النشاط الاقتصادى للأجانب عشية ثورة يوليو هى دراسة لتاريخ مصر الاقتصادى(١٣).

٢- الطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية

تميزت البرجوازية المصرية -خاصة الكبيرة منها- بأنها لم تتطور فى مصر تطورا طبيعيا مثل ماحدث فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، فهى لم تتطور وفقا لمقتضيات تطور قوى الإنتاج الداخلية وإنما استكمالا لبنية التبعية الخارجية(١٤)، فقد ارتبطت نشأة الرأسمالية المصرية بالوجود الأجنبى، وتطورت فى ظل نظام دولى يقوم على التخصص وتقسيم العمل الدولى وبدأت نشأة البرجوازية مع دخول الاستعمار من خلال العناصر الأجنبية أو المرتبط بها أما الميلاد الحقيقى لها فقد كان أكثر تشوهاً إذ جاء من رحم كبار ملاك الأراضى .. والملاحظ على سلوك تلك الطبقة أنها بدأت ذات طابع طفيلى اقتصرت فيه على شراء الأسهم المالية التى كانت تصدرها الشركات التجارية والصناعية، وتمحورت معظم استثماراتهم حول تصنيع القطن والانتاج الزراعى بصفة عامة(١٥).

وقد غلبت عناصر النشأة المشوهة على تطور البرجوازية المصرية فلم تقتحم مجال الصناعة إلا عرضاً، واتجهت توظيفاتها الأساسية نحو مشاركة رأس المال الأجنبى والاستثمار فى العقارات والخدمات سريعة العائد، وعند قيام ثورة يوليو كان الاقتصاد المصرى يتميز بتعايش أشكال ونماذج متعددة ومتنافرة من أساليب الانتاج وتداخل أشد التشكيلات الاقتصادية تخلفاً (الانتاج شبه الاقطاعى) مع أسلوب الانتاج الصناعى المتقدم مع وجود

إنتاج سلعى صغير واسع الانتشار.

واجتهدت سلطة يوليو فى دفع البرجوازية المصرية باتجاه الصناعة، وقامت بتشجيع رأس المال المحلى للاستثمار الصناعى وقدمت له العديد من الامتيازات الضريبية والجمركية ووسائل الدعم الأخرى(١٦). وكانت أهداف القوانين والإجراءات التى صدرت فى السنوات الأولى للثورة هى زيادة فعالية النظام الرأسمالى الموروث عن العهد الملكى.. وحتى قانون الإصلاح الزراعى كانت أهم أهدافه هى تحويل كبار ملاك الأراضى الزراعية الى رأسماليين صناعيين، فالاستيلاء على جزء من أملاكهم وتوزيعها على المعدمين من الفلاحين كان مقابل تعويض مالى معقول، على أمل أن يستخدمها كبار الملاك فى الاستثمار الصناعى.

فقد كان الريع الزراعى الذى يستولى عليه ملاك الأراضى قبل الثورة يقدر بـ ١٤٠ مليون جنيه(١٨) وهو مبلغ كبير بمقاييس ذلك الوقت.. وبكلمات قمة النظام الحاكم فإن الإصلاح الزراعى الذى خدم الفلاحين كان خدمة أكبر لرأس المال المصرى الذى كان محبوساً فى الأراضى، هكذا اعترف "جمال عبد الناصر" رئيس الجمهورية فى خطابه المعلن فى ١٩٥٤/٧/٢٣(١٩).

وقد جاءت لحظة المواجهة مع رأس المال المحلى عند الشروع فى تنفيذ الخطة الخمسية (٦٠-١٩٦٥)، حيث كانت الاستثمارات المطلوبة (١٦٩٧) مليون جنيه والمستهدف فى السنة الأولى للخطة استثمارات قدرها ٣٩٠ مليون جنيه، وعجزت الحكومة -تماما- عن توفيرها إذ كان كل ما حصلت عليه لا يزيد على ٩٠ مليون جنيه(٢٠)، وقام عبد الناصر بتوجيه ندائه الشهير إلى البرجوازية المصرية كى توظف أموالها فى مجالات الاقتصاد اللازمة للبلاد، ولكن البرجوازية المصرية اختارت أقل المجالات تعرضاً للأخطار كالتجارة والمقاولات خاصة الاستثمار العقارى فى الاسكان(٢١).

وجد النظام نفسه فى مأزق يهدد الكيان بأجمعه، وكان البحث عن مخرج واختار النظام طريق رأسمالية الدولة الوطنية(٢٢)

وهى رأسمالية تختلف عما شهدته بلدان الغرب الرأسمالى فى أعقاب الكساد الكبير، حيث أنها كانت فى مصر مخرجا لرأسمالية متخلفة غير قادرة على تجاوز قصورها الذاتى.

وهى بهذا المعنى تختلف أيضا عن رأسمالية الدولة التى قامت فى الاتحاد السوفيتى وبلدان أوربا الشرقية بعد إستيلاء الأحزاب الشيوعية هناك على السلطة.

ولما كانت مشكلة التنمية تتوقف على مصادر التراكم فلم يكن مصادفة أن تلجأ الدولة إلى تأميم بنك مصر بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٦٠، وكان اختيار بنك مصر ليس فقط بصفته مصدر تمويل وإنما لكونه مشاركاً فعالاً فى المشروعات الصناعية والتجارية، فقد كان يستحوز وحده فى تلك الفترة على ٤٠٪ من مجموع ودائع البنوك ويشرف على قطاع ضخم من الشركات الصناعية والتجارية(٢٣)، وبدأ تنظيم جديد للقطاع المصرفى والتمويلى قام على تنظيم قطاع التمويل (البنوك وشركات التأمين) على النحو التالى: ٥ بنوك تجارية وثلاثة بنوك عقارية وبنك صناعى تحت قيادة البنك المركزى الى جانب مؤسستين الأولى تشرف على بنك التسليف الزراعى، والثانية تشرف على أربع شركات للتأمين(٢٤) .

وبدأت سيطرة قطاع الدولة تتسع وتتعزز سيطرتها على الاقتصاد القومى بعد عجز القطاع الخاص عن القيام بمهامه واللجوء إلى طريق رأسمالية الدولة لتحقيق التراكم اللازم للتنمية، ونشطت سلسلة من التأميمات للشركات الكبيرة الأساسية، فتم تأميم ١٤ شركة من شركات الصناعات الأساسية تأميما كاملا فى يوليو ١٩٦١. وأصبح لقطاع الدولة

نصف رؤوس أموال ٨٦ شركة فى قطاع التجارة والصناعات الخفيفة وقدرا مهما فى رؤوس أموال ١١٩ شركة وفرضت عدداً من إجراءات الحراسة فى بداية ١٩٦٢، وفى أعوام ٦٣/٦٤ تم التأميم الشامل لجميع الشركات التى خضعت للتأميم الجزئى فى يوليو ١٩٦١ وأمتدت ملكية القطاع العام إلى صناعة الدواء وإلى كل المشروعات الرئيسية فى قطاع البناء والإنشاء والهندسة المدنية وإصلاح الطرق والنقل البرى، وبذلك أصبحت كل الشركات الكبيرة فى مجالات النشاط الاقتصادى تحت سيطرة الدولة عند نهاية ١٩٦٤(٢٥).

وبدأت ملامح نظام اقتصادى جديد فى مصر يرتكز على الإدارة الحكومية المركزية للاقتصاد القومى(٢٦) فالدولة بعد أن امتلكت وسائل التمويل الداخلى بطرق (التأميم -المصادرة - الحراسة الخ..) وأمنت تمويلها الخارجى من السوق الاشتراكى وبعض بلدان الغرب، وأحكمت قبضتها على العصب الأساسى للاقتصاد، إطمأنت الى سوقها وبدأت تخطط للتنمية(٢٧).

وانتهت حقبة التأميمات ببروز القطاع العام -خاصة الصناعى- كقائد يسيطر ويتحكم فى آليات عمل الاقتصاد المصرى، وأصبحت ملكية الدولة فى المجال الصناعى تمثل ٧٠٪ من الإنتاج، ٥٠٪ من العمالة، ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة(٢٨).

العودة لقيادة المشروع الخاص وسياسة الحرية الاقتصادية

منذ عام ١٩٦٥ وانتهاء العمل بالخطة الخمسية الأولى وحتى عام ١٩٧٤ بدأت معالم مرحلة انتقالية جديدة لإعادة قيادة النشاط الاقتصادى إلى القطاع الخاص واعتماد سياسة جديدة تقوم على الحرية الاقتصادية ورفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادى، وذلك بالطبع بعد أن تحقق التراكم

اللازم للبرجوازية المصرية طوال فترة الستينيات، فقد انتعش القطاع الخاص بعد أن تركت له الدولة مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي، وتركت له مجالات حيوية للعمل بها مثل: المقاولات وتجارة الجملة والتصدير وهي قطاعات عاشت جميعها في حماية الدولة والقطاع العام وتمكنت من خلالها الرأسمالية المحلية من تحقيق أرباح ضخمة وتكديس ثروات ضخمة، فعلى سبيل المثال حصل قطاع المقاولات الخاص على ٤٠٪ من إجمالي استثمارات الدولة في البناء، وحققت شركات المقاولات من البناء والاسكان ما قيمته ١٠٩، ١١٩ ملايين على التوالي، كما بلغت أرباح تجار الغلال ١٨٦ مليون جنيه(٢٩).

واحتكر تجارة الجملة ٢١٩ تاجرا بلغت حجم تعاملاتهم ٦٠٠ مليون جنيه(٣٠)، كما استولى تجار الجملة على ٩٣٪ من حجم الدورة السنوية لقطاع الغزل والنسيج(٣١)، وكان موقف القطاع الخاص والعام كما يعكسه الجدول(١) عام ١٩٦٦(٣٢).

الفروع	زراعة	صناعة استخراجية	صناعة تحويلية	الطاقة	التجارة الداخلية
قطاع عام	٨٪	٨٨٪	٦٠٪	١٠٠٪	١٤
قطاع خاص	٩٢٪	١٢٪	٤٠٪	-	٨٦

الفروع	مؤسسات البنوك والتأمين	المواصلات	الصحة	الخدمات
قطاع عام	١٠٠	٢	٦٥	٢٢
قطاع خاص	-	٤٨	٣٥	٧٨

وكما يتضح من الجدول فإن احتكار الدولة لم يتعد مجالات الطاقة ومؤسسات البنوك والتأمين، أما باقي الفروع فقد شارك فيها القطاع الخاص بنسب ليست قليلة بل كان وضعه المسيطر في ثلاثة مجالات رئيسية هي: الزراعة والتجارة الداخلية والخدمات.

من جانب آخر فقد استطاعت بيروقراطية الدولة أن تراكم من ثرواتها فى الخفاء بحكم سيطرتها المباشرة على وسائل الإنتاج(٣٣)، وبدأت تطالب -إلى جانب الرأسمالية التقليدية- بفتح الطريق أمام المشروع الخاص مما أسفر عن التراجع عن عمليات التأميم والتوقف عن الدعوة لتأميمات جديدة وتراجع الدعوة للتخطيط واستبداله بخطط سنوية وبدأت دعوة القيادات السياسية مباشرة الى مزيد من الحرية لرأس المال الخاص ودور أكبر للقطاع الخاص(٣٤)، واتجهت قيادات القطاع العام للاشتغال مع القطاع الخاص بأشكال مختلفة(٣٥).

وذلك يرجع إلى تولى قيادة القطاع العام بيروقراطيين موثوق منهم وإن لم يكن مشهود لهم بالكفاءة، فأداروه بعقلية رأسمالية متخلفة(٣٦)، وكانوا عوناً للقطاع الخاص لانتمائهم وعيا ومصلحة إليه(٣٦) وكانت إدارتهم للقطاع العام بعقلية رأسمالية نتيجة لعدم معرفتهم من الإدارة إلا شكلها الرأسمالى(٣٧).

ونجح التحالف الجديد بين بيروقراطية الدولة والرأسمالية التقليدية فى إصدار العديد من القوانين والقرارات لصالح القطاع الخاص، وكانت البداية بالقانون رقم ٥١ لسنة ٦٦ بإنشاء منطقة حرة فى بورسعيد(٣٨).

وجاءت حرب يونيو لتضع حداً أمام أى حديث حول التنمية المخططة وبدأت الضغوط تشتد، وتوالت القوانين .. فصدر القانون ٥١٣ لسنة ٦٨ المعدل بالقرار الوزارى رقم ١٠٠١ لسنة ٦٩ والذى استحدث نظام الاستيراد بدون تحويل عملة لتمويل عمليات الاستيراد للقطاع الخاص(٣٩).

وجاءت وفاة عبد الناصر لتسرع الخطى أمام ما سُمى "بالانفتاح الاقتصادى" فصدر قانون الاستثمار العربى والمناطق الحره فى ٢٣ سبتمبر ١٩٧١ بقرار من رئيس الجمهورية الجديد(٤٠) وهو القانون الذى يعد مسودة القانون الأساسى الذى صدر بعد ذلك فى عام ١٩٧٤ وكان دستور

المرحلة الجديدة والذى سبقته ورقة أكتوبر التى أعلنت ميلاد السياسة الجديدة سياسة رسمية للبلاد (٤١).

وتحت شعارات الانفتاح الاقتصادى والتوجه الجديد صدر فى عام ١٩٧٤ وحده ١٢٤ قانونا لتيسير الانتقال نحو المرحلة الجديدة(٤٢) كان أخطرها القانون رقم ٤٣ لسنة ٧٤ والمعدل بقانون رقم ٣٢ لسنة ٧٧، حيث أعطى الحرية لرأس المال الأجنبى فى العمل فى كافة أنشطة الحياة الاقتصادية (مادة٣) وأعفاه من الامتثال للقوانين المصرية وأهمها قوانين العمل والعمال (ماده ٧)، كما أعفاه من أحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للرقابة على عمليات النقد فى البلاد (مادة ١٣)، هذا إلى جانب إعفاء المشروعات الانفتاحية من دفع الضرائب والرسوم الجمركية لمدد تتراوح بين ٥و ١٠ سنوات، وأعطى لرئيس الجمهورية حق مد الإعفاء الضريبى(مادة ١٦). وبالطبع أعطى القانون لرأس المال ضمانات ضد التأمين أو المصادرة أو فرض الحراسة (مادة ٧).

وهكذا جاءت السياسة الجديدة بقانون الانفتاح الذى فتح الباب على مصراعيه أمام رأس المال الأجنبى للعمل فى كافة مجالات الاقتصاد القومى وتحقيق الأرباح الوفيرة مع الاعفاءات الكثيرة من كل أنواع الضرائب وسمح له بالتهرب من القيام بأية التزامات واجبة عليه ويؤديها حتى فى بلاده .حيث بلدان مثل: أمريكا ودول غرب أوربا عادة ماتفرض عليه ضرائب إضافية نظير ما يتمتع به من إعفاءات فى بلاد مثل بلادنا، ولكى تقتسم معه ماتحققه له هذه الإعفاءات بالذات من أرباح إضافية.

والأكثر من ذلك أن القانون الجديد قد سمح لأصحاب المشروعات الأجنبية بأن يعيدوا تصدير أموالهم التى أتوا بها إلى خارج البلاد بعد خمس سنوات فقط من دخول الأموال اليها أى بعد التمتع بفترة الإعفاء، وبما يعنى أن القانون قد أتاح لهم الفرصة لتصفية مشروعاتهم والعودة مرة

أخرى باسم جديد وهو ماحدث بالفعل، ويمتد أثر القانون ليصل إلى استنزاف ثروات البلاد وفائضها الاقتصادي فيستثنى مشروعات الانفتاح من كافة تشريعات الدولة الخاصة بالعمل أو المتعلقة بالرقابة النقدية خاصة البنوك والتي لا تخضع لأي إشراف من البنك المركزي(٤٣).

ولإستكمال باقى الجوانب اللازمة للسياسة الجديدة صدر القانون ١١٨ لسنة ٧٥ للاستيراد والتصدير وقانون تنظيم النقد الأجنبى رقم ٩٧ لسنة ٧٥، وألغي العمل باتفاقيات الدفع، وتم الترخيص للقطاع الخاص للقيام بأعمال الوكالة التجارية. وجاء القانون ١١١ لسنة ٧٥ بإلغاء المؤسسات العامة وطرح أسهم شركات القطاع العام للبيع، كما تم إعادة تعريف القطاع العام من الناحية القانونية فحتى عام ١٩٧٤ كانت أية شركة أو مشروع يشارك فيه المال العام تعتبر ضمن القطاع العام أما بعد ١٩٧٤ فقد حدث العكس وأصبح القطاع العام منذ منتصف السبعينيات -وفقا لتعبير أحد الاقتصاديين المصريين- هو قطاع عام تحت الحصار(٤٤) بعد أن توالت عليه القوانين المنظمة لحركته، وتحول دور القطاع العام تبعا لذلك من قيادة التنمية إلى مصدر لتراكم الثروات فى القطاع الخاص وقاعدة للتبعية للخارج(٤٥)، حيث تبين بعد فترة من عمل المشروعات الانفتاحية أن ٩٠٪ من رؤوس أموال ٢٥٠ شركة انفتاحية هى ملك للقطاع العام فى حين يديرها مستثمرون (قطاع خاص) لا تتعدى مساهمتهم (٦٪)(٤٦).

وقد أدت مجموعة التغيرات السابقة إلى انخفاض الأهمية النسبية للقطاع العام ومن بعد فترة أوائل الستينيات حيث بلغت استثماراته ٩٩,٩٣٪ من إجمالى الاستثمارات نجدها فى الفترة ٦٦-٧٢ تصل إلى ٨٨,٣٢٪ ثم يتوالى التناقص حتى تصل إلى ٧٧,٢١٪ من إجمالى الاستثمارات فى الفترة ٧٤-٨٢ (٤٧).

ملامح سمات التغيرات فى هيكل الاقتصاد المصرى

يتميز هيكل الاقتصاد المصرى عشية ثورة يوليو بأنه كان هيكلا يغلب عليه الطابع الزراعى، وهى زراعة متأخرة مكتظة بالسكان تسودها علاقات إنتاج أصبحت معوقاً للتطور.

واتصف الاقتصاد المصرى بإحادية تطوره بإعتماده المطلق على محصول القطن حتى وصل إلى ٨٨,٥٪ من جملة الصادرات عشية الثورة(٤٨).

وأرتبط ذلك بالتوسع الهائل فى زراعة القطن وهو ما كان يتفق مع التقسيم الدولى للعمل الذى ساد آنذاك، حيث كانت الأراضى المستعمرة وشبه المستعمرة تقوم بدور التوابع الزراعية ومناطق الخامات للدول المتطورة صناعياً، وكان من الطبيعى أن التفوق المطلق لتوزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية قد حظيت به الزراعة حيث وصلت بها نسبة القوى العاملة إلى٥٦,١٪ من جملة القوى العاملة بالبلاد(٤٩).

أما الصناعة فكانت تلعب دورا محدودا وكانت تساهم بين ٨-١٠٪ من الدخل القومى(٥٠)، وسيطر على البنيان الصناعى حتى عام ١٩٥٢ مجموعة صناعات سلع الاستهلاك ذات العائد السريع مثل: الصناعات الغذائية والتبغ والغزل والنسيج والتى مثلت ٢٧٪، ١٦,٤٪، ٢٤,٤٪ من مجمل قيمة الإنتاج الصناعى على التوالى(٥١).

وبناء عليه فلم يتجاوز حجم العاملين بالصناعة ١١٪ من إجمالى القوة العاملة(٥٢)، وقد تعرض القطاع الصناعى لأزمات متعددة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢(٥٣).

أما قطاع الخدمات فقد كان يعانى من نقص الأساس اللازم للقيام بالخدمات الأساسية للإنتاج كخدمات المواصلات والتزويد بالقوة المحركة والغاز والمياه، وتميز قطاع الخدمات بتضخم العاملين به بالنسبة للقطاعات الإنتاجية حيث مثل ٣٢٪ من إجمالى القوة العاملة(٥٤)، وكان نصيب

الإدارة الحكومية ٣و١٨٪ من إجمالى العاملين فى جميع النشاطات(٥٥).

سمات الهيكل الاقتصادى بعد ثورة يوليو

لم تكن السنوات التى اعقبت ثورة يوليو مرحلة واحدة، ولم تكن جهود الدولة فى محاولة علاج الخلل الهيكلى للاقتصاد المصرى ذات إتجاه واحد.. فكما ظهر فى الصفحات السابقة فقد تغيرت السياسات الاقتصادية وتعددت المراحل أكثر من مرة.

ورغم اتجاه سلطة يوليو نحو الاهتمام بالتصنيع ومحاولة إقامة قاعدة صناعية قوية ترتكز عليها دعائم التنمية إلا أن نتائج الفترة الأولى حتى ١٩٥٦ والثانية حتى ١٩٦١، والثالثة حتى نهاية ١٩٦٥ لم تسفر عن إنجازات قوية ملموسة؛ يعود ذلك إلى استراتيجية التصنيع التى أخذت بها الدولة والتى اعتمدت على سياسة إحلال الواردات، تلك السياسة التى لم يقدر لها النجاح بل ساهمت فى تعميق مشكلات الهيكل الاقتصادى المصرى، فقد كانت الصناعة ضمن الأسباب المباشرة التى دفعت الى الاتجاه نحو طريق رأسمالية الدولة وذلك بعد أن ثبت عجز وفشل البرجوازية التقليدية فى تحقيق أية آمال داخل القطاع الصناعى.

وقد أنعكس اهتمام الدولة بالتصنيع فى صورة التوسعات فى الاستثمارات الصناعية حتى أنها قد بلغت فى الفترة (٥٢-٦٧) ١٠٢٩ مليون جنيه من مجموع استثمارات إجمالية بلغ ٣٠٠٠ مليون جنيه(٥٦).

وفى سنوات الخطة استحوزت الصناعة وحدها على ٢٦.٧٪ من مجمل المخصص للاستثمارات القومية(٥٧)، إلا أن هيكلها لم يتغير كثيرا عن الفترات السابقة حيث أن التوسعات التى تمت فى قطاع الصناعة قامت على نفس الأسس السابقة بالتركيز على الصناعات الاستهلاكية ثم نسبة محدودة

للصناعات الوسيطة، مع غياب شبه كامل لصناعة إنتاج وسائل الإنتاج.

ورغم تحذير العديد من الاقتصاديين بضرورة تلافى ذلك الخطأ فى استراتيجية التصنيع فى الخطة الثانية إلا أن الخطة الثانية لم يقدر لها التنفيذ، وجرى التخطيط على أساس خطط سنوية لا تمت للواقع بصلة(٥٨)، وقد فاقمت استراتيجية إحلال الواردات من توجه سياسة التصنيع حيث أدت إلى بناء هيكل صناعى مفكك وغير مترابط، وباعدت بين إدماج عمليات العمل الإجتماعى بين القطاعات السلعية والخدمات وبين فروع الصناعة(٥٩).

ومع تركيز تلك السياسة على إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة كانت النتائج هى زيادة الطلب على استيراد مستلزمات الإنتاج، وخلق فى مصر هيكل صناعى تتم مراحل الانتاج الأولى منه فى الخارج مما أدى إلى ارتباط مستوى التشغيل (استخدام الطاقة الانتاجية) بالمتاح من حصيلة النقد الأجنبى(٦٠).

كما أدت تلك السياسة إلى إحلال نوع من الواردات محل آخر منها، فلم تخفف العبء الواقع على ميزان المدفوعات بل زادته(٦١) ولم يقتصر أثر تلك السياسة على قطاع الصناعة فقط بل إن التباعد الذى أدى اليه تطبيق تلك السياسة بين فروع النشاط الصناعى وباقى القطاعات أدى إلى أنه لم يوفر للقطاع الزراعى احتياجاته من السلع الوسيطة والرأسمالية، مما أدى إلى زيادة حجم الاستيراد لتغطية حاجة القطاع الزراعى أيضا(٦٢).

وبالنظر إلى المؤشرات الإجمالية للاقتصاد القومى نجد أن الهيكل قد تعدل لصالح قطاع الخدمات.. واسفرت نتائج طريق رأسمالية الدول وسياسة الإدارة الحكومية المركزية التى أتبعتها الدولة عن تناقص الأهمية النسبية للقطاعات السلعية (المادية) فى هيكل الإنتاج الكلى من ٧٠.٢٪ الى ٦٨.٢٪ وكان ذلك لصالح قطاع الخدمات الذى تزايدت أهميته النسبية من

٨ .٢٩٪ الى ٨ . ٣١٪(٦٣).

وحتى نهاية الستينيات كان الموقف فى ٦٩/ ١٩٧٠ (٧ .٦٦٪) لقطاع الإنتاج السلعى، ويرجع ذلك إلى انخفاض نصيب قطاع الزراعة بالأساس(٦٤)، وهو اتجاه بدأت مؤشراته تتضح حتى فى سنوات الخطة الخمسية الأولى. ففى سنوات الخطة عانت قطاعات الإنتاج المادى من قصور تنفيذ المعدلات المستهدفة بينما تخطى قطاع الخدمات ما كان مستهدفاً منه بدرجة كبيرة. فتنفيذ الخطة قد تم بنسبة ٩٥٪ لكنه فى مجال الخدمات تخطى أهدافه بنسبة ١٣٥٪، بينما قصرت خطة الإنتاج عن تنفيذ المعدلات المرسومة لها إذ لم تتعد ١ .١٣٪ من الزيادة المقدرة لحجم الإنتاج الزراعى، ونسبة ٤ .٥٥٪ من حجم الإنتاج المستهدف فى الصناعة(٦٥).

وفى السنة الخامسة للخطة بلغت نسبة المحقق بالنسبة للمستهدف ٦ .٥٦٪ فى كل القطاعات السلعية، بينما تعدى قطاع الخدمات ما كان مستهدفاً منه فكانت نسبة المحقق فيه ٥ .١٨٣٪(٦٦).

أما سنوات السبعينيات فقد تفاقم فيها ذلك الخلل بين علاقات هيكل الاقتصاد الوظيفية بالاتجاه أكثر نحو قطاع الخدمات مع إهمال لقطاع الإنتاج المادى السلعى بما فيها الصناعة التى نالت بعض الجهد فى سنوات الخمسينيات والستينيات، كما ازدادت اتجاهات الخلل بعد اعتماد الاقتصاد المصرى على قطاعات ذات طبيعة ريعية مثل البترول والدخل وقناة السويس.

وتشير البيانات إلى أن نسبة مساهمة الزراعة والصناعة لم تتجاوز ٣٠٪ من إجمالى الناتج القومى فى الفترة من ٧٥-١٩٧٩، وجاءت مساهمة الإنتاج الزراعى منخفضة للغاية فلم تتجاوز ٦٪ فقط(٦٧)، وعلى النقيض من ذلك فإن قطاع الخدمات وتوزيع قد ساهم بنسبة ٦٠٪ تقريباً من الزيادة عن نفس الفترة(٦٨)، وهو تراجع أرتبط أيضا بإهمال

التوظيفات الاستثمارية فى تلك القطاعات. حيث نقص نصيب الزراعة من ٣, ١٢٪ إلى ٨, ٩٪، وفى قطاعى الصناعة والكهرباء من ٧, ٣٥٪ الى ٩, ٣٠٪ فى الفترة من ٧٣-١٩٨٠ وبالنسبة لمؤشرات النمو السنوى للقطاعات المختلفة نجدها كالآتى فى الفترة ٧٢-١٩٧٩: الصناعة ٢و٤٪، الزراعة ٣, ٣٪، الخدمات ١٥٪ سنويا(٦٩).

وقد استمر الخلل داخل كل قطاع وتزايدت معدلاته عن سنوات الستينيات، فنجد أن نسبة النمو الذى تحقق فى الصناعة يرجع بالأساس إلى الصناعات الاستهلاكية حيث بلغت نسبته فى الصناعات الغذائية ٢٣٪، الغزل والنسيج ٧, ٢٦٪(٧٠)، أما نصيب الصناعات الهندسية فلم يتعد ٣٪ من إنتاج السلع الصناعية التحويلية فى مصر(٧١).

وبمقارنة ذلك بقطاع الخدمات نجد أن الأخير قد نمت داخله أنشطة خدمات التجارة والمال بنسبة ٢١٪ وبمتوسط سنوى ٢٢٪ والإسكان بنسبة ٧, ١٠٧٪ بمتوسط سنوى ٢٠٪ وذلك فى الفترة ٧٥-١٩٧٩(٧٢).

وطبقا لأرقام ١٩٨٣ توزعت أرصدة الائتمان الممنوح من بنوك الدولة بواقع ٥٣٪ للقطاعات غير السلعية و٤٧٪ للقطاعات السلعية، أما بنوك الانفتاح فخصصت ٧٦٪ للقطاعات غير السلعية مقابل ٢٤٪ للسلعية، وكان نصيب الصناعة ٣٨٪ من قروض بنوك الدولة و ٢٢٪ من قروض بنوك الانفتاح .أما الزراعة فكان نصيبها ٩٪، ٢٪ فقط من الائتمان المقدم من فئتى البنوك على التوالى(٧٣).

وإذا ما أخذنا مثالاً توضيحياً على سياسة البنوك تجاه الاستثمار فسنجد أن أحد البنوك الانفتاحية قد بلغت استثماراته قصيرة الأجل ٨٤٪ من إجمالى استخداماته للموارد وتبلغ ٢, ١ مليار دولار، أما استثماراته طويلة الأجل فلم تتجاوز ٢٠ مليون جنيه(٧٤). وهو يعكس- إلى حد كبير- اختيارات البرجوازية المصرية وميلها التاريخى نحو التوظيفات الخدمية

خاصة المالية والعقارية ذات العائد السريع.

السمة الأخرى التى أتسم بها الهيكل الاقتصادى المصرى فى سنوات الانفتاح الاقتصادى هى اعتماد الاقتصاد المصرى بصورة مطلقة على موارد ريعية (الدخل من البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج).

وقد تزايد الاعتماد على البترول خاصة بعد ارتفاع أسعار النفط بعد ٩٧٣، ورغم أن البترول مورد طبيعى معرض للنضوب فقد أخذ القائمون على الاقتصاد القومى فى رفع معدلات استنزافه حتى تزايدت من ١٤ مليون طن عام ١٩٧٠ الى ٢٧مليون طن عام ١٩٧٩ إلى ٣١.٣ مليون طن عام ١٩٨٠(٧٥)، وبارتفاع معدل الاستنزاف للبترول واستخدامه كمادة أولية للتصدير أصبح البترول السلعة رقم ١ فى هيكل التجارة الخارجية واحتل المكانة المتميزة التى كان عليها القطن فى السابق.. ونلاحظ من الإحصائيات تضاعف حصته فى سنة واحدة حتى وصلت معدلات نموها إلى ٢١١٪ عام ١٩٨٠ مقارنة بالسنة السابقة عليها فقط، حيث بلغت حصيلة التصدير من البترول ١٢٣٣.٣ مليون دولار بعد أن كانت ٣٩٦.٥ مليون عام ١٩٧٩(٧٦). وأصبحت بذلك عائدات البترول ممثلة لمصدر كبير من مصادر العملات الأجنبية وصلت فى عام ١٩٨٠ إلى ٢١٪ من إجمالى الإيرادات من عملات الأجنبية، ومايقارب ٦٤٪ من حصيلة الصادرات السلعية المصرية(٧٧)، أرتفعت فى عام ١٩٨٤ الى ٧٥٪ وتراجع أمامها القطن إلى ٨٪(٧٨).

وعلى مشارف العام ١٩٨٤ شكل البترول ومعه الدخل من قناة السويس ثلثى إجمالى الإيرادات فى موازنة الدولة للعام المالى ١٩٨٤/٨٣(٧٩).

وبذلك تحول الاقتصاد المصرى من الاعتماد على القطن فى التقسيم القديم إلى الاعتماد على النفط دون أن يتجاوز خلال تلك العقود أحادية

التطور التى فرضها عليه التقسيم السابق للعمل الدولى مع ملاحظة أن عائد القطن جزء من النشاط الانتاجى فى مجال الزراعة أما عائد البترول فهو ريع يتوقف أساسا على القدر والكيفية الموجود بها البترول فى الطبيعة كما يتوقف على شروط التبادل بين البترول وغيره من السلع التى تستورد من الخارج.

وهكذا فإن أبرز السمات العامة لهيكل الاقتصاد المصرى أنه على الرغم من تغير السياسة الاقتصادية بعد ثورة يوليو من الحرية الاقتصادية الى الإدارة الحكومية المركزية، ومن بعد ذلك إلى الإنفتاح الاقتصادى بعد تحقق التراكم اللازم للبرجوازية المصرية من خلال الدور الذى قام به جهاز الدولة عن طريق سياسات التدخل الحكومى فإن استمرار خلل الهيكل الاقتصادى المصرى قد استمر كما هو بعد أن تعمق وازدادت درجة تشوهه، ففى الفترة الأولى كان يعانى من سيادة القطاع الزراعى فانتقل إلى سيادة القطاع الخدمى، كما ساد الهيكل الاقتصادى خلل قطاعى تمثل فى سيادة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة على الهيكل الصناعى، وسيادة قطاعات المال والتجارة والإسكان فى قطاع الخدمات وقد استمرت معدلات الخلل منذ الستينيات وحتى الثمانينيات.

إضافة إلى ذلك فقد اتجه الاقتصاد المصرى الى الاعتماد فى نموه على الموارد الريعية التى تعتمد على العوامل الخارجية وكل ذلك سيكون له من آثار عميقه سواء على بنية الموارد البشرية أو زيادة حدة مشكلات تطورها كما سيأتى فى الصفحات القادمة.

فتأثير التغيرات السياسية الاقتصادية بعد ثورة يوليو من الحرية الاقتصادية الى الإدارة الحكومية المركزية قد أدى إلى اضطلاع الدولة بمهام التنمية وبناء قطاع دولة يلعب فيه القطاع العام دورا أساسيا، وارتبط بذلك التطور الجديد اتساع قدرة الدولة على توظيف القوى العاملة. وهذا ما

يهمنا في موضوع بحثنا وهو ما سنقوم بدراسته في (ج١-ف٣) لنوضح تأثير ذلك العامل الجديد، والذى يتمثل في اتساع قدرة الدولة على التشغيل في التأثير على هيكل العمالة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص وسمات ذلك .. ففي فترة السبعينيات والتي شهدت إعلان سياسة الانفتاح الاقتصادى أنتعش -كما اتضح من الصفحات السابقة- قطاع جديد هو القطاع الأجنبي والمشترك وأصبح له وزن متزايد.. ويطرح ذلك تساؤلاً هاماً: هل أدى ذلك في السبعينيات إلى تقلص إمكانيات الدولة على التشغيل أو لا؟ ولماذا؟ وإلى أي مدى استطاع القطاع الجديد (الأجنبي والمشترك) أن يساهم في حل مشكلات تشغيل القوى العاملة، وما هي سمات العمالة في ذلك القطاع؟ وهذا موضوع يتم بحثه في (ج٢-ف٥).

إضافة إلى ذلك ينبغى بحث أثر تلك السياسة الجديدة "الانفتاح" على مشكلات تطور القوى العاملة.. وهل أثرت بالسلب أم بالإيجاب على مستوى معيشة الموارد البشرية في الأجور ونصيبها من الدخل القومي وتلبية احتياجاتها الأساسية؟ وهذا ما يهتم به (ج٢-ف٢)، (ج٢- ف٣)

أما تأثيرات الهيكل الاقتصادى فتأتى في مجال تأثيره الكبير على هيكل العمالة وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية.. فهل استتبع التغيرات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى تغيرات مماثلة في هيكل العمالة؟ وإلى أى مدى تأثر التوزيع القطاعى للعمالة بالتغيرات في الهيكل الاقتصادى؟ وما هى السمات الجديدة للتوزيع القطاعى للقوى العاملة.. هذا ما سوف نقوم بمناقشته في (ج١-ف٤).

أيضا تطرح التغيرات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى مشكلة التوظف بشكل أساسي، فهل (أدت تلك التغيرات بالهيكل الاقتصادى إلى حل مشكلات البطالة أم أنها زادت منها وفاقمتها؟ والى أى مدى ساهم الهيكل الاقتصادى في ذلك وهو موضوع (ج٢-ف١).

وما هى علاقة تلك التغيرات بظاهرة الهجرة التى شهدها المجتمع المصرى.. هل أدت إلى استفحالها أم أنها كانت غير مؤثرة على هجرة السكان؟ هذا ما يناقشه (ج٢-ف٤).

أخيرا فإن التغيرات فى السياسة الاقتصادية والهيكل الاقتصادى لابد وأن تؤثر بدرجة أساسية على تشكيل الموارد البشرية وبنيتها الديموغرافية والجغرافية، حيث أن معدلات زيادة السكان أو انخفاضها وازدياد نسبة مساهمة السكان فى النشاط الاقتصادى أو انخفاضها يرجع بشكل أساسى إلى السياسة الاقتصادية وآليات عمل الهيكل الاقتصادى.

كذلك فإن تلك التغيرات لابد وأن تؤثر فى توطن السكان وحركة الهجرة الداخلية... هل ساهمت كذلك تلك التغيرات فى تعديل التوطن لصالح المدينة أم الريف، وبشكل عام هل كانت حركة الهجرة الداخلية تنسجم مع مقتضيات التطور الاجتماعى الاقتصادى المطلوبة؟ هذا ما سنقوم بمعالجته فى الصفحات القادمة..

هوامش الفصل الأول

١- أحمد صادق سعد - في ضوء النمط الاسيوى للأنتاج - تاريخ مصر الأجتماعى الاقتصادى ص ٤٠ / ٤٢ / ٤٦- دار ابن خلدون - بيروت - ٥٥١ صفحة.

٢- د. فوزى منصور - لا تطور الرأسمالية المصرية ص ٣٦ - قضايا فكريا العدد ٣ ، ٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ / من ص ٢٠ : ٣٩

٣- سمير رضوان - التصنيع فى مصر (٣٩ - ١٩٧٣) ص ٣٣ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٨١ - ٣٥٦ صفحة.

٤- عطيه الصيرفى - أشتراكية أفندينا ص ١٥٧ - القاهرة ١٩٨٦ - دار الثقافة الجديدة - ٢١٤ صفحة.

٥- جون مارلو - تاريخ النهب االأستعمارى لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) ص ٣٢ - ترجمة عبد العظيم رمضان - الهيئة المصرية للكتاب ١٩٧٦القاهرة - ٣٨٣صفحة

٦- د. طه عبد العليم طه - تطور الصناعة الآلية الكبيرة فى ظل النمو الرأسمالى المشوه فى مصر قبل ١٩٥٢ - ص ١٣٠ - الفكر الاستراتيجى العربى (ص١٢٥- ص ٢٣٢) - معهد الأنماء العربى . أبريل ١٩٨٦.

٧- عصام رفعت - ملف الثورة والاشتراكية - ص ٩ وما بعدها ص ١٠ وما بعدها - الأهرام الاقتصادى العدد ٥٥٠ / ١٥ يوليو ١٩٧٨ من ص ٤ : ص ٣٦

٨- د. محمد عبد العزيز عجمية د. محمد محروس اسماعيل - التطور الاقتصادى ص ٣١٦ - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٧٦ - ٣٣٩ صفحة.

٩- روبرت مابرو - التصنيع فى مصر (م. س) ص ٩٥.

١٠- انظر فؤاد مرسى - مدخل إلى الاشتراكية ص ١١٩، ص ١٢٠ - مؤسسة الأمل للطباعة - القاهرة - سبتمبر ١٩٨٦ - القاهرة - ١٦٨ صفحة.

١١- د. نوال قاسم - تطور الصناعه المصريه - ص ٣٢٣ - مكتبة مديولى - القاهرة - ١٩٨٧ (٣٧٤ صفحه)

١٢- د. أسماعيل صبرى عبد الله - تنظيم القطاع العام ص ٢٧٣ - دار المعارف - القاهرة ١٩٦٩ - ٥٥٦ صفحة.

١٣- د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد - النشاط الاقتصادى للاجانب واثره فى المجتمع

المصرى ص ٤٦١ - الهيئة المصرية للكتاب / القاهرة ١٩٨٢.
١٤- د. أبراهيم العيسوى - مستقبل مصر ص ٥٤ - دار الثقافة الجديدة - القاهره - ١٩٨٣ - ٨٤ صفحه.
١٥- د. عاصم الدسوقى - كبار ملاك الأراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى (١٩١٤ - ١٩٥٢) - ص ٣٢١، ص ٣٢٢ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٥ - ٣٤٣ صفحه.
١٦- للإطلاع على مزيد من التفاصيل حول الامتيازات أنظر:
- ط. ث. شاكر - قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية فى مصر - ص٩٦، ٩٧ - دار الفارابى - بيروت.
- باتريك اوبريان - ثورة النظام الاقتصادى فى مصر - ص٩٥/٩٦/٩٧ - الهيئة المصرية - القاهرة - ١٩٧٠.
- ايفوربيليايف - افغنينى بريماكوف - مصر فى عهد عبد الناصر - ص١٠٩/١١٠/١١١ - دار الطليعة - بيروت.
١٧- د. سعد الدين ابراهيم - المسألة الاجتماعية بين عبد الناصر والسادات - الأهرام الاقتصادى ص٢٠ - العدد ٧٢٣ - ٢٣ نوفمبر ١٩٨٢ (ص٢٠:ص٢٢)
١٨- عادل غنيم - تحرير قوى الانتاج فى الريف - الطليعه ٩ ص ٥٢ - سبتمبر ١٩٦٥ - ص ٥١ : ص ٨١.
١٩- نبيل الهلالى - النظام المصرى فى قفص الاتهام - دفاع عن حرية الرأى والعقيده والعمل - ص ٧٤ - مطبوعات اليسار العربى - أغسطس ١٩٨٥ - باريس ١٦٧ صفحة.
٢٠- شاكر - ص ١٠٤ (م. س).
٢١- بريماكوف - مصر فى عصر عبد الناصر ص ١٠٢ (م. س)
٢٢- شاكر - ص ١٠٧ (م. س).
٢٣-د. عبد الرازق حسن - بنك مصر.. نصف قرن من العمل لبناء اقتصاد وطنى / الطليعه - ص ١٣٨ - أكتوبر - ١٩٧١ - من ص ١٣١ : ص ١٤٤
٢٤- انظر - جمعه عامر، أحمد فهمى - السياسه النقديه والمصرفيه مع دراسة خاصة ج. م. ع ص ٣١، ٣٢- الجهاز المركزى للمحاسبات - بحث غير منشور - ٦٣ صفحة -

بدون عام أصدار.

٢٥- د. على الدين هلال وآخرين - الاستقلال الوطنى - ص ٥٨ / ٥٩ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة - ١٩٨٢ - ٢٢٧ صفحة.

٢٦- د. عصام منتصر - المؤتمر الثالث ص ٤٠ - تعقيب من ص ٣٧ : ص ٤١ - بحوث مناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين - مارس ١٩٧٨ - القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب.

٢٧- فخرى لبيب - تنمية لا رأسمالية أم رأسمالية دوله - الطليعه ص ٩٨ - يناير ٧٦ - من ص ٩٤ : ص ٩٩

٢٨- د. هبه حندوسه - القطاع العام فى الصناعة المصرية (٥٢ - ١٩٧٧) - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين ص ٢٦٦ / بحث من ص ٢٦٦ : ص ٢٧١.

٢٩- انظر د. طه عبد العليم - الفوائض البترولية وأمكانيات تدفقها إلى مصر ص ١٠١، ص ١٠٢ - مركز الدراسات الاستراتيجية الاهرام القاهرة - ديسمبر ١٩٧٧ - ١٥٩ صفحة.

٣٠- د. فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادى ص ١٢٧ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٦ - ٣٠٥ صفحة

٣١- بريماكوف - ص ٢١٥ مصر (م. س) (فى عهد عبد الناصر)

٣٢- د. فؤاد مرسى - مشاكل القطاع الخاص - الأهرام الاقتصادى - ٢١ ديسمبر ١٩٦٧.

٣٣- لمزيد من التفاصيل أنظر:
- سامية سعيد - من يملك مصر (الجزء الخاص بالرأسمالية البيروقراطية) - ص٨٣:ص١٢٣ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٦
- د. توفيق سلومه - البرجوازية والدولة فى البلدان النامية - قضايا فكرية ٣ . ٤ - أغسطس/أكتوبر - القاهرة ١٩٨٦ (ص٤٤٨:ص٤٦٢).

٣٤- السيد زهره - أحزاب المعارضة وسياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر ص٣٣- دار الموقف العربى - القاهرة - ١٩٨٦ - ٤٠٠ صفحة.

٣٥- انظر د. على الدين هلال - القطاع العام ص ٤ بحث مقدم الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينات - ديسمبر ١٩٨٨ ٦ صفحات .

٣٦- د. ابراهيم العيسوى - الانفتاح (الجذور - الحصاد - المستقبل) - ص٧٦ - بحث بعنوان التحول الى الانفتاح ص ٧١ - ص٨٩ - المركز العربى - القاهرة ١٩٨٢.

٣٧- د. عصمت سيف الدولة - رأسمالية وطنيون ورأسمالية خائنه ص ٣٦ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٨ ٩٥ صفحة.

٣٨- د. محمد على رفعت - السيناريو المصرى للانفتاح الاقتصادى - الحلقة الثالثة - الأهرام الاقتصادى ص ٢٣ العدد ٦٧٦ - ٢٨ ديسمبر ٨١ - ص٢٢:ص ٢٦

٣٩- نبيل الصباغ - علامة استفهام حول الاستيراد بدون تحويل عمله الأهرام الاقتصادى العدد ٣٩٦ - ١٥ فبراير ١٩٧٢ ص ٦

٤٠- د. محمد على رفعت - السيناريو ٢ - (م. س) ص ٢٣

٤١- أنور السادات - ورقة أكتوبر - هيئة الاستعلامات ١٩٧٤ - القاهرة.

٤٢- حسين عبد الرازق - مصر فى ١٨، ١٩ يناير - دراسه سياسيه وثائقية - ص ٦٥ - دار شهدى - القاهرة - ١٩٨٥ - ٣٩٥ صفحة

٤٣- لمزيد من التفاصيل انظر:

- التشريعات الاقتصادية - مجلة المحاماه - العدد ٧ ,٨ من ص٢٢١:ص٣٠٤ - القاهرة - ١٩٧٦.
- د. جوده عبد الخالق - أهم دلالات سياسة الانفتاح - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص٣٦٦:ص٣٧٤ (م. س)
- د. جوده عبد الخالق - التعريف بالانفتاح وتطوره - ص٢٣:٧١ - الانفتاح (الجذور - الحصاد - المستقبل) - (م. س).
- د. محمد على رفعت - الانفتاح الاقتصادى - ص ١٧٥، ص ٢٥٠ - الانفتاح (الجذور - الحصاد - المستقبل) - (م. س).

٤٤- على الدين هلال - القطاع العام - مؤتمر الاستخدام ص ٢ (م. س).

٤٥- د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام - ص١٠١ - مركز البحوث العربية - القاهرة - ١٩٨٧.

٤٦- الأهالى - ٢٠٧ - ٢٥ سبتمبر ١٩٨٥.

٤٧- د. سعد حافظ - القطاع العام وأعاده هيكلة الاقتصاد الاهرام الاقتصادى ص ٦٧

العدد ١٠٢٠ - أول أغسطس ١٩٨٨ - ص ٦٦ : ص ٧٠

٤٨- سيرانيان - مصر ونضالها من أجل الاستقلال (٤٥ - ١٩٥٢) ص ١٥- ترجمة د. عاطف عبد الهادى - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٨٥ - ٣٨٧صفحة.

٤٩- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير - ص ٢٥٦ - دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - ١٩٨٧ - ٨٤٤ صفحة

٥٠- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير - ص ٢٦٤ (م.س).

٥١- د. رأفت شفيق - دور القطاع الخاص فى تنمية الصناعات التحويليه بمصر فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى ص ٢٦٨، ص ٢٦٩ ورقة مقدمه للمؤتمر العلمى السنوى الخامس للاقتصاديين المصريين ٢٧ - ٢٩ مارس ١٩٨٠ - القاهرة.

٥٢- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير - ص ٢٦٤ (م.س).

٥٣- شهدى عطيه الشافعى - تطور الحركة الوطنية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٦) - ص ١٣٦- دار شهدى - القاهرة - ١٩٨٣ ٣٣٣ صفحة.

٥٤- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ص ٢٦٤ (م.س)

٥٥- د. محمد ديودار - الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير ص ٢٦٧ (م.س)

٥٦- انظر - فؤاد مرسى - هذا الانفتاح الاقتصادى - ص ٢٠٠ / ص ٢٠١ (م.س).

٥٧- فؤاد أبو زغله - التنمية الصناعية فى مصر ص ٣ - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول للتنمية الصناعية فى مصر - القاهرة - يوليو - ١٩٨٨ - ١٢ صفحة.

٥٨- د. على الجريتلى - دراسة تحليليه للسياسات الاقتصادية فى مصر (٥٢ - ١٩٧٧) - ص ٢٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٧٧ - (٣٢٣) صفحة.

٥٩- محمد أحمد السعيد - مساهمة فى فهم متناقضات البيروجوازيه البيروقراطيه - قضايا فكرية ٣، ٤ ص ١١٨أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - ص ١٧٢ :ص١٩٦

٦٠- البنك المركزى المصرى - المجله الاقتصاديه - التغييرات الهيكليه فى الاقتصاد المصرى ص ٢٣٣ / المجلد الثامن عشر - العدد الثالث والرابع القاهرة ١٩٧٨ من ص ٢٢٧ : ٢٥٤

٦١- انظر جلال أمين - محاولة لتفسير تحول الاقتصاد المصرى من الاستقلال للتبعية (٦٥ - ١٩٨٥) ص ٤٢٣ - المؤتمر السادس للاقتصاديين المصريين- ص ٤٢٢ :

ص ٤٣٧ - الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع - القاهرة ١٩٨٤ - دار المستقبل العربى.

٦٢ - انظر د. مصطفى السعيد - المؤتمر الثانى للاقتصاديين المصريين - ص ٢٢٣ (التنمية الصناعيه فى ج. م. ع واستراتيجية أشباع الحاجات الاساسيه للسكان ٥٢ - ١٩٧٠ مارس ١٩٧٧ من ص ٢٠٩ : ص ٢٣٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٨.

٦٣- شاكر - ص ١١٧ (م. س)

٦٤- د. حسن محمود ابراهيم - التغييرات الهيكليه للأقتصاد المعدل وأثرها على التكوين الرأسمالى - (٦٠/ ٧٠) ص١٠ - الجزء الأول - معهد البحوث والدراسات العربيه - القاهره - ١٩٧٥ - دار نافع للطباعه - ٨٣ صفحة).

٦٥- انظر شاكر ص ١١٣ (م. س).

٦٦- انظر - وزارة التخطيط - متابعة وتقييم الخطه الخمسيه الأولى ص ٣ - تقرير فى ٣٩ صفحه - بدون تاريخ.

٦٧- حزب التجمع - الأزمة الراهنه للأقتصاد المصرى ص ٥ - القاهره ١٩٨٢ - تقرير فى ١٨٠ صفحة - مقدم الى المؤتمر الاقتصادى ١٩٨٢.

٦٨- البنك المركزى المصرى - التغييرات الهيكليه فى الاقتصاد المصرى خلال الفترة ٧٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ - المجله الأقتصاديه ص ٥ المجلد السابع والعشرون - العدد الأول - القاهرة ١٩٨٧ - من ص ١ : ص ٢٩.

٦٩- حزب التجمع - الأزمة الراهنه ص ٤، ٥ (م. س)

٧٠- جمال الدين صلاح الايوبى - سياسة الاستيراد وأثرها على البناء الصناعى (٦٠ - ١٩٨١) ص ٤٤١ - رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الاسكندرية - كلية الحقوق - ٥٦٨ صفحة.

٧١- محمد ماجد خشبه - الاستثمار الأجنبى فى مصر - رسالة ماجستير - ملخص منشور ص ٧ - جريدة الجمهورية / ٥ فبراير ١٩٨٧.

٧٢- حزب التجمع - الازمه - ص ٦ / ٧ (م. س)

٧٣- محمد نور الدين - تطور رأس المال المصرفى فى مصر - قضايا فكرية ٣، ٤ ص ١٥٨ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - من ص ١٣٦:ص ١٦٤.

٧٤- سعيد فخر الدين - توظيف السياسه فى خدمة توظيف الأموال - اليسار العربى العدد ٨٢ - ص ١٠ - باريس مايو ١٩٨٨ ص ١٠ : ص ١٣.
٧٥- ٤٠١٠ يوم - مصر والسادات أرشيف الأهرام الأقتصاد المصرى العدد ٦٦٦ - ص ٢٢ - ١٩ أكتوبر ١٩٨١ ص ١٢ : ص ٣٢.
٧٦- البنك المركزى - الإنتاج الصناعى العام ١٩٨٠ - المجله الاقتصاديه - ص ١٨٠ - المجلد الرابع والعشرون العدد الثانى - القاهرة -١٩٨٤ - ص١٦١:١٨٣.
٧٧- د. محمد ديودار - الاتجاه الربعى للاقتصاد المصرى ص ١٣٠ - منشأة المعارف - اسكندريه - بدون عام اصدار - (١٨٢ صفحه).
٧٨- الأهالى - ١٩ فبراير - ١٩٨٥.
٧٩- حزب التجمع - ملاحظات اللجنة الاقتصاديه لحزب التجمع على الموازنه العامه للدوله ٨٣ -١٩٨٤ ص ١٤ - تقرير فى (١٧) صفحه - القاهره ٢٥ / ٦- ١٩٨٣ - مطابع الحزب.



العوامل الأساسية في تشكيل الموارد البشرية

تكتسب دراسة العوامل الديموغرافيه أهمية خاصة فى تحديد أبعاد طبيعة الموارد البشرية لأى مجتمع ومن ثم قواه العامله - فدراسة السكان ضرورية لإلقاء الضوء على العوامل الأساسية التى تحدد حجم القوى العامله ومستوى قدرتها الأنتاجية وبالتالى دورها فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى(١).

وتزداد تلك الأهمية بأضطراد مع أزدياد العملية الأجتماعية لتقسيم العمل حيث أن تقسيم العمل بالشكل المطلوب داخل المجتمع يتطلب كثافة معينه للسكان وهى عامل هام لاتساع السوق الداخلية اللازمة لتطور الصناعة.

لذلك نرى أن دراسة الأبعاد الديموغرافيه هى مدخل مناسب للتعرف على أهم مكونات الموارد البشرية والقوى العامله المصرية.

السكـــــان

أرتبطت الزيادات السكانية فى مصر ببداية حصولها على الاستقلال السياسى ومحاولات التنمية التى قامت بها ثورة ٢٣ يوليو بعد فترة احتلال طويلة استمرت منذ عام ١٨٨٢.. وتدل المؤشرات على أن إهمال السياسة الاستعمارية لفترات طويلة الخدمات والرعاية الصحية للسكان قد أدت إلى أن معدل الزيادة السكانية فى مصر لم يتعد ١,٥٪ منذ ١٨٩٧ وحتى ١٩٤٧.. (انظر الجدول ٢) بعد أن كانت بمعدل (٢,٨٥) قبل دخول الاستعمار إلى مصر(٢).

ولم يقفز معدل الزيادة السكانية إلى ٢,٤٪ الا بدءاً من عام ١٩٦٠.. وهى الفترة التى تلت نيل مصر لاستقلالها السياسى وبداية جهود الدولة فى مجال التنمية والأهتمام بالخدمات الصحية والاجتماعية. وواصل معدل الزيادة الأرتفاع حتى وصل إلى ٢,٨٪ عام ١٩٨٦ (انظر الجدول ٢)

ووفقاً لتلك المعدلات وكما تشير الأحصائيات السابقة أرتفع عدد سكان مصر من (٢٦,٠٨٥) مليون نسمة سنة ١٩٦٠ إلى (٣٠,٧٦) سنة ١٩٦٦ ثم (٣٨,١٩٨) مليون سنة ١٩٧٦ حتى وصل فى التعداد الأخير (٥٠,٤٥٥) مليون عام١٩٨٦.(انظر جدول٢)

وإذا كان التغير فى حجم السكان يرتبط بثلاثة أسباب هى المواليد والوفيات والتنقلات أو الهجره(٣). فقد حاول البعض أن يصور الزيادة السكانية فى مصر كنتاج لزيادة المواليد ومن ثم قامت حملات عديدة فى مصر لفرض برامج تحديد النسل(٤) لحل تلك المشكلة.

على أن تلك الحجة تصبح واهيه أذا ما عرفنا أن معدلات المواليد لم تتغير عما كانت عليه قبل الثورة بل أنها قد تعرضت للأنخفاض فيما بعد الثورة وخاصة فى سنوات السبعينات التى إدّعى برنامج المعونه الأمريكية أنها فترات التضخم السكانى.

جدول رقم (٢)

تطور عدد السكان المصريين
داخل الجمهورية وخارجها
واجمالى ١٩٨٢ - ١٩٨٦ (بالألف)

سنة التعداد	السكان داخل الجمهورية	السكان خارج الجمهورية	اجمالى السكان	معدل النسبة
١٨٨٢	٦,٧١٢	-	٦,٧١٢	
١٨٩٧	٩,٦٦٩	-	٩,٦٦٩	
١٩٠٧	١١,١٩٠	-	١١,١٩٠	١,٥
١٩١٧	١٢,٧١٨	-	١٢,٧١٨	١,٣
١٩٢٧	١٤,١٧٨	-	١٤,١٧٨	١,١
١٩٣٧	١٥,٩٢١	-	١٥,٩٢١	١,٢
١٩٤٧	١٨,٩٦٧	-	١٨,٩٦٧	١,٧
١٩٦٠	٢٦,٠٨٥	-	٢٦,٠٨٥	٢,٤
١٩٦٦	٣٠,٠٧٦	-	٣٠,٠٧٦	٢,٥٤
١٩٧٦	٣٦,٦٢٦	١,٥٧٢	٣٨,١٩٨	٢,٣١
١٩٨٦	٤٨,٢٠٥	٢,٢٥٠	٥٠,٤٥٥	٣,٨٠

يشمل السكان خارج الجمهورية والسكان فى مناطق سيناء التى لم تكن محررة بعد.

فقد وصلت أعلى معدلات للمواليد فى الوقت الذى كان فيه معدل الزيادة السكانية ٥ . ١٪.. أما سنوات السبعينات فقد شهدت تناقص يوضحه (جدول ٣) فكان ١ . ٤٤ مولود لكل الف من السكان عام ١٩٦١ أنخفض إلى ٢ . ٣٩ عام ١٩٦٧ ثم إلى ٤ . ٣٤ عام ١٩٧٢

وهو ما يدل على أن الزيادة السكانية قد أرتبطت بالأساس بأنخفاض عدد الوفيات

حيث أتسمت معدلات الوفيات بالانخفاض المستمر من ٩ . ١٦ فى الالف عام ١٩٦٠ حتى وصلت إلى ٧ . ٨ فى الالف عام ١٩٨٦(٥).

وقد دللت إحدى الدراسات بأنخفاض الوفيات من الأطفال أساسا فحتى عام ١٩٤٠ كان يموت من الأطفال قبل سن العاشره ٥٠٪.. أصبحت تلك النسبة بعد تقديم الرعاية الطبية والصحية من قبل الدولة إلى ٢٥٪ عام ١٩٦٥.. كما أنخفضت نسبة وفاة الأطفال الرضع أكثر من ٣٠٪ فى الأربعينات إلى حوالى ١٠٪ فى السبعينات(٦).

بل أن الفترة موضع البحث قد شهدت ظروف أستثنائيه دفعت إلى الأقلال من معدلات المواليد بدءاً من عام ١٩٦٧ والذى شهد حرب ١٩٦٧ وما تلاه من حرب الاستنزاف حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وهى الفترة التى توقفت فيها نسبياً مشاريع الزواج أو تعلقت بأنتهاء ظروف الحرب وتدل الأحصاءات على أن عقود الزواج فى عام ١٩٦٧ لم تتجاوز (٢٢٥) الف عقد بينما كانت فى سنة ١٩٦٤ (٣٠٢) الف ولم تزد مره أخرى الا بدءاً من عام ١٩٧٤× إلى (٣٦٩) الف عقد زواج(٧).

× مع ملاحظة أن عقود الزواج لا تعنى بالضرورة زواجاً كاملاً لوجود فترة الخطبة وفقاً للتقاليد.

جدول رقم (٣)

معدل المواليد الخام فى ج.م.ع
(١٩٣٤ - ١٩٧٥)

السنــوات	عدد المواليد لكل الف من السكان	السنــوات	عدد المواليد لكل الف من السكان
١٩٣٤	٤٢.٢	١٩٥٥	٤٠.٣
١٩٣٥	٤١.٣	١٩٥٦	٤٠.٧
١٩٣٦	٤٤.٢	١٩٥٧	٣٨.٠
١٩٣٧	٤٣.٤	١٩٥٨	٤١.١
١٩٣٨	٤٣.٢	١٩٥٩	٤٢.٨
١٩٣٩	٤٢.٠	١٩٦٠	٤٣.١
١٩٤٠	٤١.٣	١٩٦١	٤٤.١
١٩٤١	٤٠.٤	١٩٦٢	٤١.٥
١٩٤٢	٣٧.٦	١٩٦٣	٤٣.٠
١٩٤٣	٣٨.٧	١٩٦٤	٤٢.٣
١٩٤٤	٣٩.٨	١٩٦٥	٤١.٧
١٩٤٥	٤٢.٧	١٩٦٦	٤١.٢
١٩٤٦	٤١.٢	١٩٦٧	٣٩.٢
١٩٤٧	٤٣.٧	١٩٦٨	٣٨.٢
١٩٤٨	٤٢.٦	١٩٦٩	٣٧.٠
١٩٤٩	٤١.٦	١٩٧٠	٣٥.١
١٩٥٠	٤٤.٢	١٩٧١	٣٥.١
١٩٥١	٤٤.٦	١٩٧٢	٣٤.٤
١٩٥٢	٤٥.٢	١٩٧٣	٣٥.٧
١٩٥٣	٤٢.٦	١٩٧٤	٣٥.٧
١٩٥٤	٤٢.٦		

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء -الاسكان والتنمية فى مصر - القاهرة -سبتمبر ١٩٧٨ ص ٦٧

التركيب العمرى للسكان

يكاد يكون تكوين السكان حسب فئات السن أهم وأخطر العوامل الديمغرافيه فى دلالتها على قوة السكان الإنتاجية ومقدار حيويتهم(٨).

ويتسم التركيب العمرى للسكان فى مصر بأرتفاع نسبة الأطفال أقل من ١٥ سنة إلى إجمالى السكان حيث تشير الأحصائيات إلى أنه قد بلغ فى عام ١٩٦٠ حوالى ٤٣٪ من سكان مصر(٩).

وظلت النسبة ثابتة فى تعداد ١٩٧٦(١٠) رغم أن بعض التقديرات تذهب إلى أنها قد بلغت ٥٢٪(١١).

أما تعداد ١٩٨٦ فلم يأخذ بقياس الأطفال أقل من ١٥ سنة وإنما أعتمد على قياس الأطفال أقل من ١٢ سنة ورغم ذلك فقد بلغت نسبة الأطفال أقل من ١٢ سنة وفقاً لهذا التعداد ٣٤,١٪ من سكان مصر(١٢).

وهذا الأتجاه فى غلبه نسبة الأطفال يتوافق فى مصر مع بلدان العالم الثالث التى تتروح فيها نسبة من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة بين ٤٠٪، ٤٦٪(١٣).

وبقدر مايكون إرتفاع نسبة الأطفال للسكان عامل إيجابى فى تطور المجتمع فى الأجل الطويل إذا ما أحسن تأهيلهم نجد أنه يعتبر فى مصر عاملا سلبياً.. ويرجع ذلك إلى أنخفاض نسبة المشاركين فى العملية الانتاجية بالقياس إلى السكان فى سن العمل مما يجعل عبء إعالة الأطفال أكبر منه على البالغين بالمقارنة مع البلدان الأخرى.

فنجد أن نسبة الإعاله للأطفال فى عام ١٩٦٠ قد بلغت ٥٨٪ أنخفضت إلى ٤٩٪ عام ١٩٧٦ ثم عادت للأرتفاع فى عام ١٩٨٦ فبلغت ٥٤,١٪ ومعنى ذلك أن كل (١,٨) شخص بالغ يعول طفل واحد بينما يقع عبء أعاله الطفل الواحد على شخصين أو ثلاثة أشخاص من السكان البالغين فى الدولة المتقدمة(١٤) حيث تشير الاحصائيات الى أن نسبة الأطفال أقل من

١٥ سنة فى أمريكا تبلغ ١٦ . ٢٧٪ وفى انجلترا ٦٣ . ٢٢٪(١٥).

المساهمة في النشاط الاقتصادي

يشير واقع بلدان العالم الثالث إلى قلة عدد المشاركين فى العملية الاقتصادية عموماً والعملية الأنتاجية بشكل أخص من مجموع السكان القادرين على العمل(٤)

ولا تختلف مصر عن وضع بلدان العالم الثالث فى ذلك حيث نجد أن نسبة السكان فى سن العمل أكبر من ١٢ سنه وأقل من ٦٥ سنه كانت ١ . ٧٩٪ فى عام ١٩٦٠، ٣ . ٧٩٪ عام ١٩٧٦، ٣ . ٧٨٪ عام ١٩٨٦ ورغم ذلك فلم يتجاوز معدل المشاركة فى العمل ١ . ٣٠٪، ١ . ٣٠٪ ، ٤ . ٢٨٪ وذلك بالنسبة لحجم السكان وكانت نسبة القوى العامله بالنسبة للموارد البشرية ٣٨٪، ٣٨٪. ٢ . ٣٦٪ عن نفس السنوات السابقة(١٦) (انظر جدول ٤)

وهو ما يعنى ليس فقط إنخفاض نسبه المشاركين فى النشاط الاقتصادى ولكن أيضاً تناقص معدل زيادتهم وإذا ما أخذنا بتقديرات أخرى نجد أن نسبة القوه العامله قد شهدت تناقصاً منذ أواخر الستينات حتى وصلت إلى ٣٨ . ٢٦٪ فقط من إجمالى (السكان فى سن العمل) بينما تمثل نسبة الخارجين عن قوه العمل ٢ . ٣٠٪ من إجمالى الموارد البشرية وتحسب تلك التقديرات الموارد البشرية إلى السكان بنسبة ٥ . ٥٦٪ وفقاً لتقديرها على أساس السن من ١٥ سنه فأكثر(١٧).

جدول رقم (٤)

حجم السكان ومؤشرات توافر العمل داخل الحدود

مصر ١٩٦٠-١٩٨٦

السنة	حجم السكان (بالآلاف)	القوة البشرية (بالآلاف)	قوة العمل (بالآلاف)	القوة البشرية/السكان (٪)	معدل المشاركة الخام (٢) (٪)	معدل المسار المسح (٣) (٪)
١٩٦٠	٢٥٩٨٤	٢٠٥٥٧	٧٨١٩	٧٩.١	٣٠.١	٣٨.٠
١٩٧٦	٣٦٥١١	٢٨٩١٧	١٠٩٨٢	٧٩.٣	٣٠.١	٣٨.٠
١٩٨٦	٤٨٢.٥	٣٧٧٦٣ (١)	١٣٦٧٨	٧٨.٣	٢٨.٤	٣٦.٢

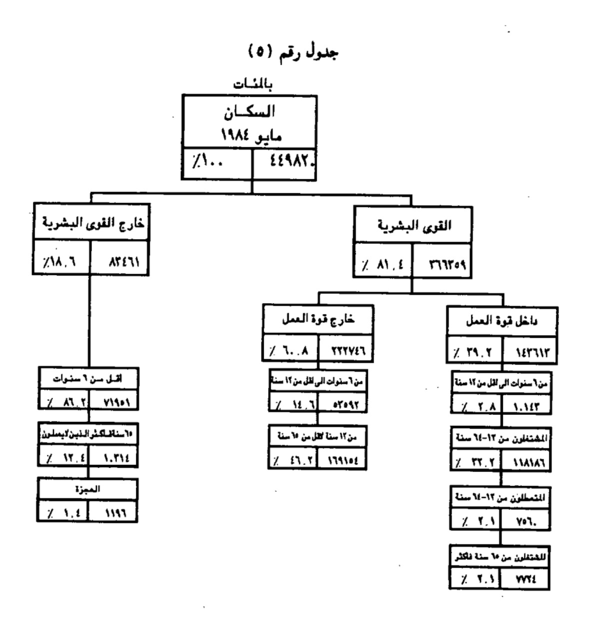
(١) قدرت على أساس النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦، ونسب المتعطلين الأكبر من ٦٥ سنة والعجزة، الى اجمالى السكان مع مسح قوة العمل بالعينة لعام ١٩٨٤

(٢) قوة العمل / السكان

(٣) قوة العمل/ القوة البشرية

المصدر: تعدادات السكان ١٩٦٠، ١٩٧٦ والنتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦ ومسح قوة العمل بالعينة لعام ١٩٨٤

جدول رقم (٥)



أما التقديرات النهائية لجهاز الأحصاء الرسمى فتعطى لنا الأرقام المبينه (بالجدول رقم ٥) حيث نجد أن إجمالى السكان يتوزع بين القوى البشريه وخارج القوى البشريه ونجد أن الأولى تحتوى على الداخلين فى قوة العمل والخارجين منها.. ونلاحظ أن حجم الداخلين فى قوه العمل بما فيهم

المتعطلون والأطفال من ٦ سنوات إلى ١٢ سنة لم يتجاوز ٢ . ٣٩٪ بينما كان خارج قوة العمل ٨ . ٦٠٪ من الموارد البشرية أو السكان فى سن العمل ووفقاً للبيان السابق كان الخارج عن القوى البشرية وهم الأطفال أقل من ٦ سنوات ومن تجاوز ٦٥ سنه ولا يعمل والعجزه قد بلغ ٦ . ١٨٪.

على أية حال فإن البيانات السابقة تعكس فى مجملها ضعف شديد لمعدل المشاركة فى النشاط الأقتصادى بالنسبة للسكان في سن العمل - كما يعكس أيضاً تعطل قطاع كبير عن العمل ضمن الموارد البشرية المتاحه.. وإذا كان ذلك يجد أسبابه فى العوامل الاقتصادية المرتبطه بخطه التنمية وآليات عمل هيكل الاقتصاد القومى وتخلفه كما سبق بيانها فى الفصل السابق×.

فإنه يجد بعض أسبابه فى تحليل العناصر الديموغرافيه التى تعكس ضعف مشاركه المرأة بشكل عام فى النشاط الأقتصادى وازدياد نسبة عمل الأطفال والشيوخ على حساب السكان فى سن العمل وهو ضمن أسباب البطاله أيضاً والتى سنقوم بتحليلها فى الجزء الثانى.

مشاركة المرأة فى النشاط الأقتصادى

أتسم هيكل القوى العامله فى مصر بضعف شديد فى نسبة مشاركة المرأه فى النشاط الأقتصادى حتى اوائل السبعينات حيث نجد أن بيانات

× ذهبت بعض الدراسات إلى أن انخفاض نسبة قوة العمل للموارد البشرية والسكان يرجع إلى وجود طلاب متفرغين للدراسة تصل نسبتهم إلى ٤ . ٢٢٪ من الموارد البشرية فى سن العمل (١٨).
لكن واقع الأمر يدلعلى إن حتى هؤلاء الطلاب قد اندفعوا الى سوق العمل تحت وطأة التدهور الاقتصادى فى سنوات السبعينيات فقط اتضح من دراسة ميدانية أجريت على طلبة كلية الآداب فى بنها إن ٩١٪ من الطلبة عملوا أو يعملون جزءاً من وقتهم إلى جانب دراستهم (١٩).
وبذلك فإن حجم الطلاب لا يقدم دليلاً على عدم رغبتهم على العمل بل أن تلك الرغبة موجودة وتعطلها آليات عمل الهيكل الاقتصادى وهو مايتساوى فيه الطلاب مع غيرهم من الخريجين ومن هم فى سن العمل.

الأمم المتحدة تعطى لنا الجدول (٦)

النسبة	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٠	١٩٧٢	١٩٧٦	١٩٨٦
النسبة	٧,٩٪	٧,٨٪	٤,٨٪	٤,٢٪	٣,٥٪	٤٪	٥,٥٪	٨,٩٪

المصدر: -أمينة شفيق -المرأة العاملة ص٦٤ قضايا فكرية ٥ مايو ٨٧ ص٥٨:٦٤

- أعوام ٨٦/٧٦ عن نادر فرجانى-طبيعة مشكلة التشغيل ص٢٦ (م.س).

ومن الجدول نلاحظ تراجع فى نسبة النساء العاملين المشاركين فى النشاط الاقتصادى بالنسبة للسكان فى سن العمل بعد سنوات التنمية فى عهد الثورة حتى يصل إلى أدنى حد عام ١٩٧٠ رغم أن تلك الفترة قد شهدت حرب الاستنزاف مما عطل أقساماً واسعة من الرجال عن العمل.. وفى رأينا لا يرجع ذلك إلى التقاليد بدرجة كبيره حيث أن فترة السبعينات والتى أزداد فيها معدل مشاركة المرأه نسبياً مرة أخرى هى سنوات سادت فيها الأفكار السلفيه والرجعيه والدعوات المطالبه بعودة المرأة للمنزل.. ونعتقد أن تفسير الجدول يمكن أن يكون فى أن سنوات الستينات قد شهدت إزدياد فى حجم قوة العمل من الرجال مما أثر على نسبة النساء ويرجع ذلك إلى تعديل قوانين العمل فى تلك الفترة وتخفيض ساعات العمل والتزام الدولة الدولة بتعيين الخريجين.

أما سنوات السبعينات والثمانينيات فقد بدأت نسبة المرأة فى الإرتفاع كنتاج طبيعى لانخفاض الوزن النسبى للرجال بعد أرتفاع معدلات الهجره إلى الخارج وهو ما سنقوم بدراسته تفصيلاً فى الجزء الثانى.

وأذا ما أخذنا بتوزيع مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى حسب مناطق الحضر والريف سيتضح لنا أن معدلات المشاركة ترتفع فى المناطق المتحضرة عنها فى الريف حيث يبين (الجدول رقم ٧) أنها قد أرتفعت من

جدول رقم (٧)

معدلات المشاركة (٪) حسب النوع / حضر - ريف ١٩٦٠-١٩٨٦

السنة	١٩٦٠			١٩٧٦			١٩٨٦		
	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة	ذكور	أناث	الجملة
حضر	٤٩.٠٠	٥.٨	٢٧.٨	٥٠.٧	٨.١	٢٩.٩	٤٧.٥	١٣.٠٠	٣٠.٧
ريف	٥٨.٩	٤.٢	٣١.٥	٥٦.٢	٣.٥	٣٠.٢	٤٦.٥	٥.٨	٢٦.٥
الجملة	٥٥.١	٤.٨	٣٠.١	٥٣.٨	٥.٥	٣٠.١	٤٧.٠٠	٨.٩	٢٨.٤

المصدر: نادر فرجاني - طبيعة مشكلة التشغيل - ص٤٦ (م.س)

٨ . ٥٪ إلى ١ . ٨٪ إلى ٠ . ١٣٪ فى الحضر أما الريف فقد تناقصت من ٢ . ٤٪ إلى ٥ . ٣٪ ثم عادت للأرتفاع ٨ . ٩٪ بعد ارتفاع نسبة مشاركة المرأة بشكل عام وذلك عن السنوات ٦٠، ٧٦، ١٩٨٦ على التوالى.

ويرجع ذلك إلى أرتفاع نسبة التعليم فى المدينه عن الريف كما سيتضح بعد قليل عند دراسة مستوى تعليم الموارد البشرية هذا إلى جانب إغفال الأحصائيات للدور الذى تقوم به المرأه فى العمل الزراعى الغير مسجل فى مساعدة زوجها أو أسرتها حيث أثبتت الدراسات أن المزارع الصغيره - وهى الغـالبيـه العظمى فى الريف المصـرى - تعـتـمـد بأكبـر قـدر على عـمل المرأه(٢٠).

وذلك تحت وطأة التدهور الحاد فى مستويات المعيشة الذى تعانى منه الأسر محدودة الدخل فى الريف والمدينة.. فرغم تنوع أسباب أزدياد ظاهره نسبة مشاركة المرأه فى النشاط الأقتصادى منذ أوائل السبعينيات وفى سنوات الثمانينيات الا أن العامل الأقتصادى كان العامل الرئيسى فى خروجها إلى العمل.

حيث أثبتت دراسات مجلس الشورى عام ١٩٨١ أن ٩٤ . ٩٧٪ من نساء مصر العاملات يسهمن بدخلهن كله أو جزء كبير منه لمواجهة نفقات الأسره(٢١).

عمـل الأطفـال

من الظواهر المميزه لسوق العمل فى مصر ولهيكل القوى العامله هى ظاهره عمل الأطفال دون سن العمل.. ففى أحصائيات لوكالة اليونيسيف نجد أن العالم النامى يضم ٧٥ مليون طفل يتروح سنهم بين ٨، ١٥ سنه يشكلون شريحة أساسية من قوة العمل فى تلك البلدان من بينهم مليون طفل عاملين فى مصر(٢٢).

وفى تقديرات أخرى نجدها تبلغ مليون ونصف المليون يمثلون ١٠٪ من قوه العمل فى مصر(٢٣).

وتدلل الأحصائيات التفصيلية على أرتفاع وتزايد معدلات مشاركة الأطفال فى النشاط الإقتصادى فنجد أنها قد وصلت فى عام ١٩٦٠ إلى ١٤,٧٪ من جملة عدد الأطفال تحت ١٥ سنة ثم ارتفعت إلى ١٧,٢٪ فى سنوات السبعينيات حسب تعداد ١٩٧٦، كما فى الجدول رقم (٨).

السنة	١٩٦٠			١٩٧٦		
الصفة	ذكور	اناث	جملة	ذكور	اناث	جملة
السن	٢١.٤٪	٧.٦٪	١٤.٧٪	٢٦.٣٪	٧.٢٪	١٧.٢٪

وترجع تلك الزيادة بأكملها إلى تزايد مساهمة الأطفال من الذكور والتى أرتفعت كما يشير الجدول من ٢١,٤٪ إلى ٢٦,٣٪ بينما ظلت نسبة الأناث فى ثبات نسبى أو تناقصت قليلاً (٧,٦٪ إلى ٧,٢)(٢٤).

كما تشير الأحصائيات إلى أن نسبة الأطفال المشتغلين فعلا تبلغ (١:٧) من الشريحه العمرية (٦:١١ سنه) رغم أن التشريعات تحرم تشغيل أو تدريب هذه الفئه على الأطلاق.

وتزيد تلك النسبة إلى (١:٣) فى الشريحه (١٢-١٤) سنه(٢٥).

فقد بلغت عدد حالات المخالفات المضبوطه لتشغيل الأطفال دون السن القانونى (١٠٤٢١) حاله عن سنه واحده هى ١٩٨٧.. وذلك لعدد محدود من المنشأت تبلغ (٤٣٦٣٩) منشأه فى ٢٦ محافظه فقط.. ويبلغ عدد الأطفال المضبوطين ١٢ الف طفل يعملون فى الصناعات التحويليه والتجارة والمطاعم(٢٦).

ويرجع ذلك إلى قيام الصناعات الصغيره وأنشطة الخدمات إلى إستخدام

الأطفال دون سن الثانيه عشر بأعتبارهم أيدى عامله رخيصة غير مكلفه إلى جانب عدم خضوعهم لنظام التأمين على العمال وعدم أحتساب مده خدمتهم حتى الثانية عشر من عمرهم فى مكأفاه نهاية الخدمه وهو ما يؤدى إلى تعظيم فائض القيمة نتيجة لانخفاض ثمن سلعه العمل فى هذه الحاله(٢)

ونحن نعتقد أن قضية أستخدام الأطفال فى العمل الصناعى ترتبط أيضاً بالهيكل الصناعى المتخلف الذى يعتمد فى جزء كبير منه على الصناعات الصغيره والأنتاج الحرفى والذى يتصف دوما بتخلف التكنيك مما يمكن معه أستخدام الأطفال وتدريبهم دون مشقه كبيره أو تكلفه تدريب عالية.

أما الريف فهو يتميز بالإنتاج البضاعى البسيط ويتميز بالتشغيل الكامل لجميع أفراد أسره المنتج الصغير حتى الأطفال دون سن السادسه مادامت الكفاءه الجسمانية متوافره لهم ذكوراً أو إناثاً.. وقد أوضحت دراسة لمعهد التخطيط القومى عن العماله فى القطاع الزراعى أن للأطفال دون سن السادسه دوراً منتجاً يختلف بأختلاف الموسم والمحصول(٢٧).

عمل كبار السن

الظاهرة الأخرى المميزه لهيكل العماله المصريه هى ارتفاع نسبة المشاركة لكبار السن فى النشاط الإقتصادى رغم عدم حسابهم ضمن الموارد البشرية فى سن العمل.

جدول رقم (٩)

السنة / السن	١٩٦٠	١٩٧٦
٦٠-٦٤	٤٢,١٪	٣٩,٠٪
٦٥ فأكثر	٣٠,٠٪	٢٠,٠٪

- المصدر: نادر فرجانى - طبيعة مشكلة التشغيل (م.س) ص٨.

فنجد أن الجدول (٩) يشير إلى وجود نسبة مرتفعه لمشاركة كبار السن في النشاط الاقتصادى.. وقد أضطر كبار السن إلى البقاء فى قوة العمل والمشاركه فى النشاط الأقتصادى كنتاج طبيعى للأزمه الاقتصادية.. ورغم أن معدل المشاركه ينخفض فى سنوات السبعينات إلا أن ذلك أمر طبيعى يتفق مع أنخفاض نسبة المشاركة العامه على مستوى القوى العامله والتى تعرضت للإنخفاض فى تلك السنوات كما سبق بيانها.

المستوى التعليمي ومشكلة الأمية

تفيد توزيعات السكان حسب المستوى التعليمى كما يبينها (الجدول رقم ١٠) أن هرم السكان التعليمى يعانى من ضيق شديد فى القمة المتعلمة مع أتساع فى قاعدة غير المتعلمين حتى أن البعض يعلق على ذلك بأن البنيان الطبقى الهرمى فى مصر والذى يخلو من الطبقات الوسطى قائم أيضا فى مجال التعليم.. فمصر تكاد تكون الدولة الأولى بين بلدان العالم الثالث من حيث نسبة الحاصلين على مؤهلات عليا بين السكان.. وفى الوقت نفسه يعتبر مستوى الأميه فيها من أعلى المستويات(٢٩)، ويظهر ذلك بشكل أخص فى القوى العاملة حيث أشارت تقديرات الأتحاد العام لنقابات مصر إلى أن مستوى تعليم القوى العاملة كالآتى:

٢٠,٥٪ يقرأ ويكتب، ٤,٧٪ شهادة أقل من المتوسط مما يعنى تدهور المستوى التعليمى لحوالى ٧٥٪ من قوة العمل بإضافة الأميين- الأمر الذى يضعف من كفائتها وقدرتها الانتاجية،(٢٩) ويضيف التقرير بأن نسبة المؤهلات الفنية المتوسطة للقوى العاملة تترواح بين ١٣٪، ١٥٪ علما بأن هذه هى فئة العمالة الماهرة التى تحتاجها سوق العمالة والتى تعانى من نقص واضح بها(٣٠)، أما المؤهلات العليا فرغم ارتفاع نسبتها إلا أنها فى تقدير خبراء القوى العاملة كانت مؤهلات غير مطلوبة(٣١).

جدول رقم (١٠)
توزيع السكان حسب الحالة التعليمية (١٠ سنوات فاكثر)
١٩٧٦ - ١٩٨٦

الحالة الاجتماعية	١٩٧٦ ذكور	١٩٧٦ أناث	١٩٨٦ ذكور	١٩٨٦ أناث
أمى	٪٤٢,٥	٪٧٢,٢	٪٣٧,٩	٪٦١,٨
يقرأ ويكتب	٪٢٨,٧	٪١٣,٣	٪٣٠,٤	٪١٨,٠
مؤهل أقل من جامعى	٪٢٥,٠	٪١٣,٢	٪٢٥,٩	٪١٧,٥
جامعى فاكثر	٪٣,٨	٪١,٣	٪٥,٨	٪٢,٨
الجملة	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر : تعدادات عام ١٩٧٦ و ١٩٨٦

مشكلـة الأميـــة

من السمات الأساسية المميزة لسوق العمل فى مصر هى ارتفاع نسبة الأميين وهى من أعلى المعدلات فى العالم ولا يتفوق عليها فى النسب إلا الهند حيث تبلغ نسبة الأميين هناك ٦٤٪ من إجمالى السكان بينما لا تتجاوز فى كوبا ٤٪(٣٢).

ويوضح (الجدول ٩) أن نسبة الأمية فى تراجع مضطرد ولكن العدد المطلق للأميين يرتفع وإن كان بمعدل متناقص وتلك الاحصائيات وإن كانت تمثل اتجاها عاما إلا أنه يشوبها بعض الأخطاء التى تتم عند حساب الأميين وبمعالجة تلك الأخطاء يمكن أن ترتفع نسبة الأميين من ٤٩٪ الى ٨ . ٧٣٪ من نسبة السكان عام ١٩٨٦ بواقع ٣ . ٦٨٪ للرجال و٨ . ٧٩٪ للنساء(٣٣).

ومشكلة الأمية تقع ضمن أخطر المشكلات التى تواجه تطور القوى العاملة المصرية والتى لم تفلح معها جهود الدولة طوال العقود الأربعة بعد الثورة، فيورد تقرير الاتحاد العام لعمال مصر أن هناك ٥٠٪ من قوة العمل من الأميين(٣٤).

وبين الطبقة العاملة ترتفع النسبة الى ٥٣٪(٣٥)، وإذا أضيف اليهم غير الحاصلين على أى مؤهلات تصبح النسبة ٨٠٪(٣٦).

وأن الأمية تتركز أكثر فى مجموعة عمال الانتاج، فنجد أن ثلثى الأميين يتركزون فى مجموعة عمال الانتاج العادية، وهو مايعد من أهم المعوقات فى سبيل تحديث القطاعات الانتاجية(٣٧).

أما فى الريف المصرى فنجد أن هناك الكثير من الدراسات التى تثبت تفاقم تلك المشكلة بين العمال الأجراء عنها فى أوساط حائزى الأراضى.. فنجد أن نتائج دراسة علمية تشير إلى أن الأمية كانت فى الستينيات أكثر انتشارا بين العمال الأجراء عنها بين صغار الحائزين وأكثر انتشارا بين صغار

الحائزين عنها بين كبارهم(٣٨).

ولم يتغير الوضع فى السبعينيات حيث تشير دراسة أخرى إلى أن الأمية لدى العمال الأجراء تصل الى ٨٢٪ من العينة.. فى حين أنها كانت ٦٣,٤٪ لصغار الحائزين.. فى الوقت الذى كانت فيه ١٥,٤٪ فقط لدى كبار الحائزين(٣٩).

وفى أواخر السبعينيات أكدت دراسة ثالثة بأن الأمية لدى العمال الأجراء كانت ٨٥٪ ولدى صغار الحائزين ٧٥٪(٤٠) ويرجع تفاقم مشكلة الأمية فى مصر الى سياسة الحكومات المختلفة منذ قيام الثورة والتى أعتمدت على سياسة التعليم الالزامى للأجيال الجديدة للقضاء على الأمية.. وهو علاج ثبت فشله حيث أن كثيرون يهربون من نظام الالتزام تحت وطأة الظروف المعيشية القاسية. اما برامج حو الاميه فلم تأخذ اى اهتمام من المسئولين، ويتضح لنا ذلك من خلال استعراض الاعتمادات المالية لمحو الأمية حيث نلاحظ تناقصها عام بعد آخر مما أدى الى نقص اعداد الدارسين من ٤٢٢٠٠٠ عام ١٩٥٢ الى ١٣٤٣٥٠ عام ٦٥ حتى وصل الى ٤٨٠٠٠ فقط عام ٦٩/٧٠(٤١).

أما سياسة الالزام فى التعليم الابتدائى فقد أثبتت فشلها حيث أن ٢٦٪ من الأطفال رغم القانون فى السبعينيات لم يذهبوا المدرسة اطلاقا(٤٢).

وتزداد حدة المشكلة بازدياد أعداد المتسربين من التعليم الابتدائى تحت وطأة الظروف المعيشية وارتفاع القيمة الاقتصادية للطفل.

ففى المناطق الريفية تضطر الأسر الى تشغيل الأطفال فى سن التعليم للمساهمة فى تغطية نفقات المعيشة وتشير الشواهد الى تزايد حجم تلك الظاهرة خاصة خلال الفترة (٦٩-٧٤) حيث زادت نسبة التسرب من ٣٤,٥٪ الى نحو ٤٦,١٪(٤٣) وتعكس نسبة التسرب الخلل

الاجتماعى فى مصر حيث تمثل نسب المتسربين من أبناء الفلاحين ٦ . ٤٥٪ تليها نسب أبناء العمال ٦ . ٣٢٪ وأقل النسب للتسرب نجدها بين أبناء التجار ٤ . ٣٪ كما توضح الدراسات الى أن المتسربين لا يوجد بينهم حالة واحدة من أبناء ذوى الدخل المرتفع(٤٤).

الهجرة الداخلية

توضح توزيعات السكان أن عدد السكان الريفيين زاد من ٢٦٠ . ٩ مليون نسمة فى تعداد ١٩٠٧ الى ٥٦٠ . ٢٠ مليون نسمة فى تعداد ١٩٧٦ والى ٢٢ . ٢٧ مليون نسمة فى تعداد ١٩٨٦، وبالرغم من زيادة السكان الريفيين من الناحية العددية إلا أن أهميتهم النسبية آخذه فى النقصان فى القطاع الزراعى حيث قلت نسبتهم من حوالى ٨ . ٨٢٪ فى عام ١٩٠٧ الى ٢ . ٥٦٪ فى تعداد ١٩٧٦ والى ١ . ٥٦٪ فى تعداد ١٩٨٦، فى حين زاد سكان الحضر من ٩٣٠ . ١ مليون نسمة فى تعداد ١٩٠٧ الى ٠٣٦ . ١٦ مليون نسمة فى تعداد ١٩٧٦ والى ١٨٣ . ٢١ مليون نسمة فى تعداد ١٩٨٦..وكذلك زادت نسبتهم من حوالى ٢ . ١٧٪ فى تعداد ١٩٠٧ الى ٨ . ٤٣٪ فى تعداد ١٩٧٦ والى ٩ . ٤٣٪ فى تعداد ١٩٨٦.. إلا أن الزيادة النسبية لم تتجاوز ١ ،٪ بين تعدادى ١٩٧٦، ١٩٨٦ مما يوضح انكسار حدة الهجرة الداخلية من الريف الى الحضر عند مقتبل سنوات الثمانينيات(٤٥).

ويرجع انكسار موجة الهجرة فى تلك الفترة إلى أن المدينة لم تعد توفر فرص عمل ودخل مناسبين لفائض قوة العمل فى الريف هذا إلى جانب الارتفاع الكبير فى نفقات تدبير المسكن فى الحضر ويهمنا الاشارة إلى ان الهجره الداخليه ونزوح الفلاحين من الريف للمدن لم يكن لتلبية الطلب على العماله فى القطاع الصناعى.

فقد عجزت المدينة حتى فى أكثر الفترات نجاحا فى التنمية عن استيعاب نسبة كبيرة من المهاجرين داخل قطاع الصناعة.

ففى السنوات ٥٢-٦٣ وهى سنوات تعد من أكثر الفترات الرائجة صناعيا كما سبق بيانه .. نجد الهجرة من الريف الى المدينة فى مصر تفوق احتياجات المقدرة الاستيعابية للصناعة من الأيدى العاملة.. فلم تسفر عمليات التوسع الصناعى عن خلق فرص جديدة للعمل لأكثر من ٣٥٠ الف شخص(٤٦). وفى تقديرات أخرى نجدها ٣٠٠ الف فرصة عمل فقط(٤٧).

وعلى ذلك فإن الهجرة الداخلية تتميز بأنها كانت نتاج لعوامل طرد من الريف وليس مصدرها نمو الطلب على الأيدى العاملة من قبل الأنشطة الصناعية المتنامية فى المدن.. فقد كان النمو الحضرى فى مصر مثل البلدان النامية فى أسيا وأفريقيا يسبق التطور الصناعى .. وهو ما يشكل ظاهرة معكوسة بالمقارنة لما شهدته أوربا فى القرنين ١٨ . ١٩ أو بداية القرن العشرين .. فالفلاحون الذين لا يملكون حيازات عقارية يزحفون الى المدينة وهناك حيث لا يعثرون على عمل ثابت ينضمون الى صفوف من يعيشون على هامش المجتمع.

وحتى عمليات توزيع الأراضى على الفلاحين المعدمين فى الاصلاح الزراعى بعد الثورة لم تؤدى الى فائدة بالنسبة لعمال الزراعة والتراحيل -الأمر الذى ساهم أيضا فى زيادة حركة الهجرة من الريف الى المدينة هربا من البطالة الموسمية والمقنعة.

الأمر الآخر الذى ميز الهجرة الداخلية فى مصر هو أنها كانت هجرة انتقائية وارتبطت بالتحصيل العلمى أو إداء الخدمة العسكرية ووقعت فى إطار سن الشباب بما وسع الهوة بين الريف والمدينة حيث لم يبق بالقرية سوى أولئك الأقل تعليما والأقل اكتسابا للمهارات بالإضافة الى الأطفال

والشيوخ(٤٨) وحتى هؤلاء الأقل تعليما والأقل مهارة أدت الهجرة الخارجية كما سيتضح فى الجزء الثانى الى حرمان القرية من جهودهم.

وقد أدت موجات الهجرة المتزايدة حتى منتصف سنوات السبعينيات الى اتساع وتضخم المدن وزحفها الى المناطق الريفية وتكوين وحدات مدنية كبيرة، ويوضح هذه الظاهرة تقرير أتحاد الصناعات حيث نجد أن المدن الكبرى بالمحافظات الحضرية قد تقلصت من ٦ مدن سنة ١٩٣٧ الى ٥ مدن سنة ١٩٦٠ الى ٤ مدن سنة ١٩٦٦ وحتى سنوات ١٩٧٦.. كما ارتفع عدد مدن الوجه البحرى والوجه القبلى كما يلى ٤٦ مدينة سنة ١٩٣٧ الى ٧٩ مدينة سنة ١٩٧٦ للأولى.. و ٣٨ سنة ١٩٣٧ الى ٦٣ مدينة سنة ١٩٧٦ للثانية.. أما القرى فلم تشهد إلا زيادات محدودة فأرتفع عددها فى الوجه البحرى من ٢٢٣٧ قرية سنة ١٩٣٧ الى ٢٤٠٠ سنة ١٩٧٦ .. وبالنسبة للوجه القبلى من ١٦٨٤ قرية الى ١٦٦٦ قرية عن نفس السنوات(٤٩).

وقد انعكس ذلك كله على توطن القوى العاملة الذى تركز معظمها فى الحضر على حساب الريف كما تبين الأرقام أن معدلات النمو فى اتجاه القوى العاملة نحو التحضر قد بلغت ٤.٣٪ للذكور و ١.٥٪ للأناث وبنسبة ٦.٣٪ اجمالياً.. فى الوقت الذى لم يزيد فيه المعدل الاجمالى لنموها فى الريف عن ٣.١٪ بنسبة ٤.١٪ للذكور و٢.٠٪ للأناث وذلك عن الفترة ٦٠-١٩٧٦ (سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعى - دراسة فى سوق العمل - ص٩٤).

التـــوطـــن

يعد توطن العمالة فى مصر من أهم مظاهر الخلل فى توزيع القوى العاملة على الأقاليم (التوزيع الجغرافى) ولانقصد بذلك اتجاه التركيز فى

الحضر فقد سبق لنا بيانه ، ولكن الأخطر هو الخلل فى التوزيع الجغرافى على مستوى الحضر نفسه- حيث نجد الدور المتميز للعاصمة والتضخم الاصطناعى لها وكذلك بالنسبة للميناء الأول (الاسكندرية) مما يعكس نموا حضريا زائفا وتضخما يؤثر بالسلب على التنمية فى مصر.

فعلى مستوى الحضر نجد أن العاصمة (القاهرة) والميناء الأول (الاسكندرية) يستحوزا على نسبة (٤ , ٢٠٪) من عدد السكان الإجمالى لمصر وفقاً لتعداد ١٩٧٦(٥٠).

وهو ما انعكس على كثافة السكان فى الكيلو متر المربع فنجد أن الجدول التالى يشير الى ارتفاع كثافة السكان فى القاهرة والاسكندرية وبمعدلات تفوق معدل الكثافة على مستوى القطر كله (جدول رقم ١١)

السنة / الموقع	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦
	٦٥٨٤	٧٩٥٧	١١٧٠٤	١٥٦٣٤	١٩٥٩٤	٢٣٧٣٧
	٧٦٣١	٩٤٠٧	١٢٩١٠	٥٢٣٧	٦٢٢١	٨٦٥×
	٤١٠	٤٦٦	٥٤٦	٧٧٣	٨٤٥	٦٠١

- المصدر : السكان والتنمية ص١٣٥ (م.س)

× انخفض الرقم بعد إعادة التوزيع الإدارى وضم مساحات جديدة لمحافظة الاسكندرية.

ويعكس الجدول السابق أن الكثافة السكانية للقاهرة قد تضاعفت ثلاث مرات ونصف عن المعدل العام الاجمالى لكل الجمهورية × .. وهو مايعكس اتجاه التنمية نحو الداخل فى العواصم الحضرية وخاصة العاصمة المركزية بدلا من نقلها الى الأطراف والاستفادة من المساحات الشاسعة التى تتوفر بالبلاد حيث تبلغ مساحة الأراضى الغير مأهولة (٩٧٪) من إجمالى مساحة البلاد .: وبذلك فإن المجتمع المصرى حتى الآن يعيش محصورا فى ٣٪

فقط من مساحة بلاده(٥١).

وبالنسبة للعمالة تشير دراسات وزارة القوى العاملة إلى أن آواخر السبعينيات وأوائل الثمانيات قد شهدت تركزا فى القوى العاملة يبلغ ٥٤.٧٪ من إجمالى عددها فى ٧ محافظات حضريه(٥٢) وقد احتلت القاهرة والاسكندرية النسب التالية (٥٣) كما يبينها الجدول رقم (١٢)

	١٩٧٦		١٩٨٦	
	عدد	٪	عدد	٪
القاهرة	١٥٢٧٦١٤	١٣.٩٪	١٨٧٦٣٤١	١٣.٧٪
الاسكندرية	٧١٨٨٨٨	٦.٥٪	٩٢٩٦١٩	٦.٨٪

ورغم أن النسب تدل على ثبات نسبى وحتى تناقص طفيف فى القاهرة وهو مايرجع الى انكسار موجة الهجرة فى الثمانيات إلا أنها تدل على مدى تركز العمالة حيث تصل نسبة القاهرة والاسكندرية ٢٠.٤٪ فى ١٩٧٦، ٢٠.٥٪ فى عام ١٩٨٦ ويرجع ذلك بالطبع فى جزء منه الى تميز سياسات الاستثمار والتنمية لصالح تلك المدن على حساب باقى المحافظات والريف .. فنجد أن نصيب الاسكندرية والقاهرة معا قد بلغ ٦٨.٣٪ من جملة المؤسسات الصناعية فى البلاد حسب بيانات ١٩٧٩(٥٤).

وقد استولت القاهرة وحدها على ٥٤.٣٪ من اجمالى الاستثمارات لمشروعات الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات وهو اتجاه لا يحدث تنمية متوازنة بين مختلف أقاليم الدولة(٥٥).

ومن المفارقات الغريبة أن تستولى مدينة القاهرة على الكادر المفترض اعداده للمناطق الريفية فنجد أنها قد استحوزت على ٥٧.٧٪ من إجمالى حملة المؤهلات العليا فى البلاد و ٤٨.٢٪ من الأطباء البيطريين و ٥٣٪ من المهندسين الزراعيين(٥٦).

هوامش الفصل الثانى

١- د. سلوى سليمان - د. عبد الفتاح قنديل - مقدمة فى علم الأقتصاد ص ٦٦ - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٧ - ٥٤٣ صفحة.

٢- انظر أتحاد الصناعات المصرية - الكتاب السنوى ١٩٧٥ - القسم الثالث ص٣ - الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٧٥.

٣- هال هلمان - مشكلة تضخم السكان - ترجمة محمد بدر الدين خليل - دار المعارف - القاهرة ١٩٧٤ - ١٧٩ صفحة.

٤- انظر د. محمد صادق صبور - الأهرام الاقتصادى - العدد ٦٠٧ - أول سبتمبر ١٩٨٠ من ص ١٢ إلى ص ١٧.

٥- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الأحصائى السنوى (٥٢ - ١٩٨٦) - القاهرة - يونيو ١٩٨٧.

٦- د. محمد صادق صبور - الأهرام الاقتصادى (م. س).

٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامه والأحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ١٩٨٦) - القاهرة يونيه ١٩٨٧.

٨- د. محمد السيد غلاب - د. محمد صبحى عبد الحكيم - السكان ديموغرافيا وجغرافيا - ص ٩٣ - مكتبة الانجليز المصرية - القاهرة - ١٩٨٦ - ٦٥٢صفحة.

٩- السكان والتنمية ص ٢٢ - (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء - القاهرة - سبتمبر ١٩٧٨ - ٢٨٦ صفحة.

١٠- ربع قرن مع وزارة الصناعة - مجلة العمل - العدد ٢٢٥ - ص ٢٩ - فبراير ١٩٨٢.

١١- أمينة شفيق - تراجع عدد النساء العاملات وتأثيره السلبى على المجتمع - الاهرام الاقتصادى العدد ٥٦٤ - ص ٤٦ - ١٥ فبراير ١٩٧٩ - ص٤٦:ص٤٨.

١٢- وداد مرقس - (سكان مصر ص ٣٢ - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٨ - ٦٩ صفحة)

١٣- الجغرافيا الاقتصادية والأجتماعية - ص ٣٢ (م. س).

١٤- وداد مرقس - سكان مصر - ص ٣٣ (م. س).

١٥- د. عبد الفتاح قنديل - الاستراتيجية المضاده للتضخمات السكان ص ٤٨ - المؤتمر الثانى ص ٤٦١ : ص ٤٩٦ أبحاث ومناقشات فى المؤتمر السنوى للاقتصريين المصريين - مارس ١٩٧٧ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٨.
١٦- د. نادر فرجانى - طبيعة مشكلة التشغيل فى مصر ص ٧ - مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - سبتمبر ١٩٨٨ - (٥٠) صفحة.
١٧- وزارة القوى العامله - هيكل العماله المصرية حتى عام ١٩٨٧ - دراسة منشوره فى مجلة العمل / ٢٦٦ - يوليه ١٩٨٥ من ص ١٦ : ص ١٨.
١٨- وزارة القوى العامله دراسة عن هيكيل القوى العامله ص ١٦ مجلة العمل(م.س).
١٩- وداد مرقس (م. س) ص ٤٣.
٢٠- نتائج دراسة منشوره بجريدة الجمهورية - العدد الأسبوعى - الخميس ١٦ / يوليه ١٩٨٧ ص ٨.
٢١- مجلس الشورى - دور الأنعقاد العادى الرابع - تقرير لجنة الخدمات عن تنمية المرأه كمدخل للتنمية الشامله ص ٢٢ - الهيئة العامه للمطابع الأميرية - القاهرة يونيه ١٩٨٤ - (٦٧) صفحة.
٢٢- أمينه شفيق - من وراء تشغيل مليون طفل مصرى الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٥٧ - ١٨ يونيه ١٩٨٣.
٢٣- أحمد شرف الدين - الأحداث قضية مليون طفل عامل فى مصر ص ٦٥ - قضايا فكريه العدد الخامس - ص ٦٥ : ص ٦٧ - القاهرة.
٢٤- انظر د. نادر فرجانى - طبيعة مشكلة التشغيل (م. س) ص ٢٦.
٢٥- أحمد شرف الدين - الأحداث قضية مليون طفل - (م. س) ص ٦٥.
٢٦- أحمد عبد الرحمن - تشغيل الأطفال قبل السن القانونى - مجلة العمل ص ١٩ - العدد ٣٠٣ - أغسطس ١٩٨٨ - ص ١٥ : ص ١٩.
٢٧- عزت سامى - تنمية الثروة البشرية - مجلة العمل - العدد ٢١٨ - ص ٣٠ - يوليو ١٩٨١ - من ص ٢٨ : ص ٣١.
٢٨- أ. فاسيليف - نحن والعرب - ص ٤٦ (رأس ضخم على جسم نحيف - ص٤١ : - ص ٦٣ - دوريه نحن والعرب - دار التقدم - موسكو -١٩٨٨).
٢٩- رؤية الأتحاد العام - مؤتمر الاستخدام - ص ٤ (الاتحاد العام لنقابات عمال مصر -

رؤية الاتحاد فى الاستراتيجية القوميه للاستخدام - مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨ - (٢٠ صفحة).
٣٠- المرجع السابق.
٣١- د. أيهاب سلام - تطور الخصائص السكانية فى مصر وأرتباطها بقضية العماله - مجلة العمل - ص ٣٥ - العدد ٢١٨ - يوليه ١٩٨١ - ص٣٣:ص٣٥.
٣٢- الاهرام الاقتصادى - ٧٦٨ - ٣ اكتوبر ١٩٨٣ ص ٢٩.
٣٣- وداد مرقس (م. س) ص ٣٦.
٣٤- (رؤية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر - (م. س) - القاهرة (ص ٤).
٣٥- أمينه شفيق - الطبقة العامله المصرية ص ٤٩ - شركة الامل - يناير ٨٧ - ١٣٣ صفحة.
٣٦- د. ابراهيم سعد الدين - الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العامله المصرية ص ٧ - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول العام لعمال حزب التجمع - ١٩٨٥ - القاهرة - (١٩ صفحة).
٣٧- د. أيهاب سلام - الأيدى العامله الخشنه بالقاهرة - الاهرام الاقتصادى العدد ٧٨١ (ص ٣٨) - ٢ يناير ١٩٨٤.
٣٨- د. محمد عوده - اساليب الاتصال والتغير الاجتماعى - دراسة ميدانية فى قرية مصرية ص ٣٠١، ٣٠٢ - رسالة دكتوره غير منشوره - دار المعارف مصر - ١٩٧١ - القاهرة - (٥٤٠) صفحة.
٣٩- د. عبد الباسط عبد المعطى - الصراع الطبقى فى القرية المصرية - ص ١٤٥ - دار الثقافه الجديده - القاهرة ١٩٧٧ - ٢١٥ صفحة.
٤٠- د. عبد الباسط عبد المعطى - توزيع الفقر فى القرية المصرية - ص ٧٩، ٨٠ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة ١٩٧٩.
٤١- ممدوح عبد الرحمن - محو الأمية قضية لا تحتمل التأخير ص ٨١ - الطليعه - اكتوبر ١٩٧١ - من ص ٧٩ : ص ٨٣.
٤٢- محمود المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية - ص ١١ - الهيئة العامة للاستعلامات - القاهرة - ١٩١ صفحة.
٤٣- د. عبد الباسط عبد المعطى وآخرين - الدوله والقرية المصرية ص ١١١ قضايا

فكريه - العدد ١ - القاهرة ١٩٨٥ - ص ٩٤ : ص ١٢٥.
٤٤- المرجع السابق.
٤٥- انظر وزارة الزراعة - تقرير عن الوضع الحالى والتصور المستقبلى للعماله فى القطاع الزراعى ص ٤ - ورقة مقدمه إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - اكتوبر ١٩٨٨ - (٤٠) صفحة.
٤٦- محمود عبد الفضيل - التحولات الاقتصادية والأجتماعية فى الريف المصرى (٥٢ - ١٩٧٠) ص ٢٣٥ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٨ (٢٥٠) صفحة.
٤٧- محمود حسين - الصراع الطبقى فى مصر (٤٥ - ١٩٧٠) ترجمة عباس ندى - أحمد واصل ص ٢٣٣ - دار الطليعه - بيروت - ابريل - ١٩٧١ - ٣٨٣ صفحة.
٤٨- محمود عبد الفضيل - (م. س) التحولات ص ٢٣٦.
٤٩- أتحاد الصناعات المصرية - الكتاب الأحصائى السنوى - القسم الثانى ص ١ - المطابع الأميرية - القاهرة ١٩٨٢.
٥٠- السكان والتنمية - ص ١٣٥ (م. س).
٥١- تساؤلات حول أستراتيجية التنمية - الجزء الاول - وزارة التخطيط - ص ١١ - مذكره رقم ٣٠ / ١٩٧٦ (٩٤) صفحة - مايو ١٩٧٦ - القاهرة .
٥٢- هيكل العماله المصرية - مجلة العمل ص ١٣ - العدد ٢٦٦ - يوليه ١٩٨٥.
٥٣- وزارة القوى العامله - الاستخدام وسوق العمل فى مصر - ص ٢٣ - تقرير مقدم إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام (٢٩ صفحة).
٥٤- مجلس الشورى - تقرير لجنة القوى العامله عن سياسة التصنيع فى مصر ص ٨٢ - دور الانعقاد العادى الخامس - ١٩٨٥ - الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية - (١٢٦) صفحة.
٥٥- د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون ٤٣ سنة ٧٤ - مصر المعاصره العدد (٤٠٠) ص ١٠٩ - القاهرة - أبريل ١٩٨٥ (من ص ١٠٥ : ص ١٤٠).
٥٦- القاهرة مدينة مغلقه - تحقيق صحفى بمجلة أكتوبر العدد ٥٩٦ - ٢٧ مارس ١٩٨٨ - ص ٢٣ :ص ٢٦.



العمالة في قطاع الدولة والقطاع الخاص

قامت سلطة يوليو بعمل تغييرات كبرى فى السياسات الاقتصادية والنظام الاقتصادى القائم فى مصر وقد سبق أن بينا كيف أرتفع الوزن النسبى لقطاع الدولة بعد الأحداث التى مرت فى مصر فى الخمسينيات أثناء فترة الصراع مع رأس المال الدولى.. وكيف ساهمت البرجوازية التقليدية بحكم نشأتها وتطورها المتخلف فى اندفاع سلطة يوليو نحو تقوية نفوذ برجوازية الدولة واتساع سيطرة ونفوذ قطاع الدولة. وقد كانت لتلك التغيرات بالطبع أثرها على توزيع القوى العاملة بعد انتقال النظام الاقتصادى من الحرية الاقتصادية فى اوائل الخمسينيات الى التدخل الحكومى فى أواخر الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات ثم العودة الى قياده المشروع الخاص مرة أخرى تحت اسم السياسة

الجديدة فى السبعينيات وهذا ما سوف نقوم بدراسته فى هذا الفصل لنتعرف على اتجاهات توزيع العمالة على قطاعى الدولة والخاص وسمات بنية العمالة فى كل منهما.

الوزن النسبى للعمالة فى قطاع الدولة والقطاع الخاص

انعكست سياسة التاميمات واضطلاع قطاع الدولة بمهام التنمية وتزايد وزنه الاقتصادى والإدارى فى الحياة الاقتصادية على تزايد امكانيات قطاع الدولة فى صياغة سياسة التشغيل وذلك بما أصبح يملكه من أدوات تأثير ضخمة.

وقد تزايدت الأهمية النسبية لقطاع الدولة فى التشغيل فنلاحظ أرتفاع عدد العاملين بقطاع الدولة من ٨٪ عام ١٩٥٠(١) الى ٨٣٤ الف مشتغل بنسبة ١٢٪ عام ٥٩-٦٠ ثم الى ١١٤٠ الف مشتغل عام ٦٤-٦٥ بنسبة ١٤.٥٪ من إجمالى العمالة (٢)

جدول رقم (١٣)

توزيع السكان العاملين حسب القطاع المؤسسى فى ١٩٧٦(٣)

القطاع	العدد بالألف	النسبة المئوية
الحكومة	١٧٨٦.١	١٧.٥٪
المشاريع العامة	٩٦٤.٦	٩.٤٪
القطاع الخاص	٧٣٣٥.٨	٧١.٨٪
القطاع التعاونى	١٨.٥	٠.٢٪
القطاع الأجنبى والدولى	٥.٠	٠.٠٪
غير محدد	١٠٠.٠	١.٠٪
اجمالى	١٠٢١٠.٠	١٠٠٪

وقد تزايد التوظف حتى فى سنوات السبعينيات لصالح قطاع الدولة أيضا فنجد الجدول رقم (١٣) يعكس ارتفاع نسبة العاملين فى قطاع الدولة الى ٩ . ٢٦٪ من اجمالى المشتغلين بنسبة ٥ . ١٧٪ للقطاع الحكومى و٤ . ٩٪ للمشاريع العامة أما القطاع الخاص فقد وصل فى تناقصه الى ٨ . ٧١٪ ولم يشكل القطاع التعاونى أو الأجنبى حديث النشأة نسبة تذكر.

أما سنوات الثمانينيات فقد أستمر فيها نفس الاتجاه حيث شهدت ميلا واضحا لصالح التوظيف فى قطاع الدولة وتناقص حجم العمالة بالقطاع الخاص الى ٦١٪ من إجمالى المشتغلين أما قطاع الدولة فقد تضخم حجم العمالة به ووصل الى ١ . ٢٠٪ فى الحكومة بزيادة ١ . ٣٪ عن عام ١٩٧٦ كما زادت عمالة المشاريع العامة من ٤ . ٩٪ عام ١٩٧٦ الى ١ . ١٠٪ عام ١٩٨٤ وذلك حسب الجدول رقم (١٤)

جدول رقم (١٤)

التوزيع النسبى لقوة العمل حسب القطاع سنة ١٩٨٤(٤)

القطاع	حكومى	عام	خاص
النسبة للعمالة	١ . ٢٠٪	١ . ١٠٪	٦١٪

وعلى ذلك يتضح أن عمالة قطاع الدولة لم تتأثر كثيرا بالسياسة الجديدة (الانفتاح الاقتصادى) فقد تزايد الوزن النسبى لها على مدار الفترات كلها بل وتزايدت بنسبة أكبر خلال السنوات التى تم فيها تطبيق السياسة الجديدة (الانفتاح)، وهو اتجاه يمكن تفسيره برغبة البيروقراطية فى تعزيز نفوذها أمام تصاعد نفوذ رجال الأعمال والنشاط الخاص واستخدامها هذا النفوذ فى نيل بعض الامتيازات ومما يؤكد لدينا هذا التفسير تلك المقاومة الضارية التى قامت بها قيادات القطاع العام وبعض قيادات الحكومة فى مواجهة بيع مشروعات القطاع العام للقطاع الخاص واستطاعت اجهاض تلك المحاولات لسنوات طويلة

السمات الأساسية للعمالة فى قطاع الدولة

١- أهم السمات المميزة لهيكل العمالة داخل قطاع الدولة هى النسبة التى يحظى بها قطاع الحكومة الإدارى فكما ظهر لدينا كانت نسبته الاجمالية ١٧,٥٪ من إجمالى العاملين فى السبعينيات وفى الثمانينيات أرتفعت النسبة الى ٢٠,١٪ فى الوقت الذى لم تبلغ فيه النسبة داخل المشروعات العامة سوى ٩,٤٪، ١٠,١٪ فى نفس السنوات.

وتدلل البيانات الاجمالية للسنوات(٦٥-٧٩) أن معدل الزيادة فى العمالة الحكومية قد تزايد بأربعة أضعاف الزيادة فى معدل السكان فبينما كان الأخير يقدر بـ ٣٥٪ تزايد معدل الزيادة فى المشتغلين لقطاع الدولة الحكومى الإدارى بنسبة ١٣٧٪(٥).

وهو اتجاه تاريخى لسياسة التشغيل فى قطاع الدولة تزايد خلال سنوات التدخل فى النشاط الاقتصادى ففى عام ٣٠-١٩٣١ لم يبلغ عدد العمالة فى الحكومة أكثر من ٣٧,٩٨٠ موظف(٦)، وعشية ثورة يوليو عندما تمكنت الحكومة بفعل النهوض الثورى فى المجتمع وإلغاء الامتيازات الأجنبية وبداية سيطرتها على الاتفاق على الميزانية العامة للدولة.. وهى الوظيفة التى حرمتها منها سلطات الاحتلال، قامت الحكومة فورا بزيادة أعداد موظفيها الى ٩٠ الف موظف عام ١٩٥١(٧)، زادت الى ٩٥ الف سنة ١٩٥٢(٨).

وفى سنوات الخطة ٦٠-٦٥ أرتفع الانفاق العام من ٥٠٠ مليون جنيه الى ١٢٠٠ مليون جنيه عام ١٩٦٦ فنجد أن الحكومة قد قامت بمضاعفة أعداد الموظفين مرتين ونصف(٩).

وفى سنوات السبعينيات نجد أن قطاع الحكومة قد استولى على ١٧,٥٪ من إجمالى المشتغلين عام ١٩٧٦ أرتفعت الى ١٩٪ عام ١٩٨٠ وتضاعف عدد العاملين وفقا لذلك ٢٢ مرة عن عام ١٩٥٢(١٠)،

وتواصل الارتفاع فى سنوات الثمانينات الى ٢٠٠٪ عام ١٩٨٤ أما عام ١٩٨٦ فقد وصل عدد المستخدمين لدى قطاع الحكومة الإدارى المدنى الى ٢,٢٠٠,٠٠٠ موظف(١١).

وقد أشارت تقارير عديدة الى خطورة ذلك الوضع حيث أصبح الجهاز الإدارى الحكومى يتسم بعدم الكفاءة والترهل الشديد .. فقد ذكر مسح العمالة الحكومية الذى قام بها الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة أن نسبة موظفى الحكومة الى السكان تبلغ موظف لكل ٢٣ مواطن(١٢). هذا فى الوقت الذى نجده فى بلاد مثل انجلترا وفرنسا لا يرتفع عن موظف واحد لكل ٩٩ مواطن بريطانيا و٨٧ مواطنا فرنسيا(١٣).

ويظهر لنا الخلل بشكل أوضح إذا ما تعرضنا لعينة من إحدى الوزارات الحكومية (الجهاز الإدارى) فنجد أن وزارة الشئون الاجتماعية فى أحدى أوراقها تشير الى أن متوسط الزيادة السنوية فى التوظف لديها يبلغ ٣٣١١ موظف بنسبة ٩٪ من الزيادة فى حجم العمالة.

ويعكس تقييم المجموعة الوظيفية داخل تلك الوزارة ازدياد حجم الخلل حيث نجد أن نسبة الوظائف الكتابية قد بلغت ٣٥,٧٪ والخدمات المعاونة ١١,٧٪ مما جعل الوزارة تشكو من الفائض الذى يمثل فى أغلبه بطالة مقنعة من العمالة فى الوظائف الكتابية والخدمات المعاونة(١٤).

٢- السمة الثانية لعمالة قطاع الدولة هى خلل أولويات التشغيل للعمالة× حيث نجد أن معدل الزيادة السنوية فى العمالة فى جهاز الدولة كان خلال الفترة (١٩٧٧-١٩٨١/٨٠) حوالى أربعة أمثال معدل الزيادة السنوية فى السكان وأن الجهاز الإدارى للحكومة المركزية قد استطاع أن يستولى على نسبة ٦٠,٤٪ من إجمالى هذه الزيادة، وإذا ما أضفنا

× الأرقام مأخوذة عن : عادل غنيم -النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة صفحات (٢٣٤-٢٣٥-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠) دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٦٨

النسبة العامة لزيادة العمالة فى اجهزة الحكم المحلى والتى تصل الى ٢٨.٧٪ يكون الاجمالى مساويا ٨٩.١٪ من النسبة العامة للزيادة فى العمالة هذا فى الوقت الذى لم تزد فيه نسبة الزيادة فى موازنات الهيئات الخدمية إلا بمقدار ٥.٤٪ وبلغت الزيادة فى موازنات الهيئات الاقتصادية ٤.١٪ فقط.

ويرتبط بذلك النمو غير المتوازن لهيكل العمالة فى جهاز الدولة نمو القطاعات القمعية والطفيلية على حساب قطاعات الانتاج، حيث يتضح لنا أن عدد العاملين بأجهزة القمع (قطاع الدفاع -والأمن -والعدالة) قد زاد من ٢١٤٠٢٨ فى عام ١٩٧٧ الى ٤٥٥٠٤١ فى عام ١٩٨١/٨٠ أى أنه زاد بنسبة ٢١٢.٦٪ أى أكثر من الضعف خلال ثلاث سنوات فقط مسجلاً أعلى نسبة للنمو القطاعى. فى الوقت الذى لم يزد فيه عدد العاملين فى قطاع التعليم والبحوث والشباب إلا بنسبة ١٢٠٪ وفى قطاع الخدمات الصحية والاجتماعية بنسبة ١٢٥.٢٪ وفى الاسكان والتعمير بنسبة ١٢٠.٨٪، أيضا فإن قطاع التموين والتجارة زادت العمالة بنسبة ١٤٣.١٪ وفى قطاع المال والاقتصاد بنسبة ١٣٩.٥٪ بينما كانت الزيادة فى عمالة قطاع الزراعة ١١٦٪ فقط وفى قطاع الكهرباء بنسبة ٦٣.٤٪ فقط.

٣- وقد ارتبط بالسمة السابقة تميز قطاع الدولة الحكومى بارتفاع نسبة الحاصلين على التعليم بين عمالته.. فنجد أن توزيع العمالة داخل قطاع الدولة الإدارى يشير الى استحواذه على ٢٧.٩٪ من حملة المؤهلات المتوسطة، ٢٦.٤٪ حملة مؤهلات عليا. ٩.٣٪ حملة مؤهلات فوق المتوسطة، ٧.٣٪ حملة مؤهلات دون المتوسطة، ٦.٤٪ حملة مؤهلات الماجستير والدكتوراه، ٢٢.٤٪ بدون مؤهلات ويجيدون القراءة والكتابة.أما نسبة الأمية بين العاملين فلا تبلغ سوى ٤.٣٪ فقط(١٥).

وهو مايعكس تفوق قطاع الدولة الحكومى على كافة القطاعات الأخرى فى مجال مستوى تعليم القوى العاملة داخله حيث سبق أن رأينا ارتفاع نسبة الأمية للسكان والقوى العاملة بشكل عام، وداخل قطاع الإنتاج بشكل خاص.

٤- يرتبط بذلك السمة الرابعة فى التوظف لدى قطاع الحكومة الإدارى حيث نلاحظ تركز العمالة داخله فى المحافظات الحضرية وعلى وجه الخصوص العاصمة مما يضخم ويفاقم من المشكلات الاجتماعية الآخرى.

فنجد أن القاهرة تستحوز وحدها على ٢ . ٣٩٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الحكومى الإداري تليها محافظة الجيزة (وهى امتداد للعاصمة) بنسبة ٨ . ٧٪ ثم الاسكندرية ٢ . ٥٪، ومحافظة الدقهلية ١ . ٥٪(١٦).

مما يعكس خلل فى توطن العمالة فى قطاع الدولة يتفق مع الاتجاه العام لتوطن العمالة داخل الجمهورية كما سبق ورأينا، ويجعلنا نعتقد أن التوظف الحكومى قد فاقم من تلك المشكلة وكان أحد أهم العوامل الرئيسية فى التضخم الاصطناعى للعاصمة والنمو غير الانتاجى للحضر.

توزيع عمالة القطاع العام والخاص

يوضح الجدول رقم (١٥) سيادة القطاع الخاص فى توظيف العمالة داخل قطاعات الزراعة والتجارة والمال والاسكان، كما يلعب دورا هاما فى تشغيل العمالة داخل قطاعات الصناعة والخدمات الاجتماعية أما القطاع العام فيسيطر على تشغيل العمالة داخل قطاعات التعدين والبترول والصناعة التحويلية والكهرباء والنقل والمواصلات والمنافع العامة والخدمات الاجتماعية، أما التشييد فترجع سيطرة قطاع الدولة عليه الى احتساب (المقاولات من الباطن) ضمن أعمال القطاع العام، واحتساب العماله فيه (عمالة عامة).

والملاحظ على الجدول بشكل عام هو ارتفاع الوزن النسبي للتشغيل في مجالات الخدمات في القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، وقد تزايد ذلك الخلل في سنوات الثمانينيات (٨١-٨٢/٨٦-٨٧) حيث استمر الخلل في التوظف العام لصالح قطاع الخدمات فمثلت فرص العمل التي أتاحتها قطاعات الخدمات الاجتماعية حوالي ٦٤.٧٪، أما قطاعات الخدمات الانتاجية فكانت ١٨.٤٪ ولم يقدم قطاع الانتاج السلعي (المادي) سوى ١٦.٩٪ فقط من إجمالي فرص العمل. أما القطاع الخاص فقد تركزت فرص العمل الذي أتاحها لقطاعات الانتاج السلعي التي بلغت حوالي ٧٢.٨٪ من مجموع فرص العمل التي أتاحها القطاع الخاص،، ووفر لقطاعات الخدمات الانتاجية حوالي ١٥.٥٪ أما الخدمات الاجتماعية فقد حصلت على ١١.٧٪ من مجموع فرص العمل(١٧).

جدول رقم (١٥)

الاستخدام العام والخاص حسب القطاعات الاقتصادية ١٩٧٩

القطاع الاقتصادي	القطاع العام	القطاع الخاص	المجموع الكلي
الزراعة	١١٢.٦	٤٠٥١.٣	٤١٦٣.٩
التعدين	٢٥.٦	٨.٠	٣٤.١
البترول	٢١.٣	-	٢١.٣
الصناعة	٧٨٧.٤	٥٢٥.٩	١٣١٣.٣
الكهرباء	٦٠.٢	-	٦٠.٢
التشييد	٥٢٨.٣	١٠٠.٩	٦٢٩.٢
النقل والمواصلات	٣٥٢.٨	١٥٣.٣	٥٠٦.١
التجارة والمال	١٧٢.٧	٩٧٩.٣	١١٥٢.٠
الاسكان	١٢.٨	١٤٢.٢	١٥٥.٠
المشاريع العامة	٦٤.٠	-	٦٤.٠
الخدمات الاجتماعية	١٧٥٠.٠	٤٨٥.٤	٢٥٩٥.٤
المجموع الكلي	٣٨٨٧.٣	٦٨٠٦.٨	١٠٦٩٤.١

- المصدر: تقديرات وزارة التخطيط - نقلا عن سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعي (م.س) ص١٠٤

السمات الاساسية لعمالة قطاع الدولة والقطاع الخاص فى القطاعات الاقتصادية المختلفة

١- العمالة الصناعية:

رغم أن سنوات السبعينيات قد أعطت مجموعة من الحوافز للقطاع الخاص أدت فعلا الى تنشيط القطاع الخاص الصناعى إلا أن الطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية استطاعت أن تحد من اتجاه القطاع الخاص نحو الصناعة، كما أن مقاومة برجوازية الدولة العاملة فى مجال الانتاج الصناعى استطاعت أن تحتفظ بسيطرتها على القطاع الصناعى خاصة بعد أن توفرت لها امكانيات المشاركة مع رأس المال الأجنبى والمحلى. ولذلك فرغم أن القطاع الخاص كان يقدم ٤٥,٩٪ من الانتاج القومى إلا أنه لم يتجاوز حجم ما يقدمه عن ٢٥٪ من الانتاج الصناعى (انظر جدول ١٦)(١٨).

وقد كان لذلك أثره على العمالة حيث ظل القطاع العام الصناعى مستحوزا على أغلبية العمالة الماهرة من ناحية والعمالة المؤهلة للعمل فى الانتاج الكبير من ناحية أخرى، فنجد أن العمالة الصناعية للقطاع العام تقترب من ٧٥٪ من اجمالى العمالة الصناعية حيث وصلت فى عام ١٩٨٣ الى ٦١,٢٧٩ الف بينما كان القطاع الخاص ١١,٦٦٧ الف والقطاع المشترك ٨١,٩٩٠ الف عامل(١٩)، ونجد أحد تقارير وزارة التخطيط تشير الى أن العمالة الصناعية قد بلغت فى عام ١٩٧٩ (١٣٤٩,٣) الف مشتغل منها نحو (٥٧٪ للقطاع العام، وفى عام ٨٢/٨١ بلغت (١٤٤٨,٥) الف مشتغل كانت نسبة القطاع العام ٥٨٪(٢٠).

مع ملاحظة اختلاف طبيعة انشطة القطاع العام الصناعى عن القطاع الخاص الصناعى فى أن الأول يتضمن أنشطة ذات كثافة استثمارية كبيرة كالحديد والصلب ومجمع الألومنيوم والصناعات الكيماوية فى حين أن أنشطة القطاع الخاص ما زالت غالبيتها وحدات صغيرة ذات كثافة

استثمارية صغيرة.

فإذا ما انتقلنا لتحليل سمات العمالة داخل كل منهما يتضح لنا أن السمة الرئيسية للعمالة فى القطاع الخاص وخاصة الصناعى هو توزيعها على منشأة كثيرة العدد قليلة فى حجم المشتغلين داخلها مما يعكس التكوين البدائى لمستوى تأهيل القوى العاملة داخل القطاع الخاص حيث

جدول رقم (١٦)

انتاج القطاع الصناعى العام والخاص
(١٩٧٠ - ١٩٨٠)

السنوات	إجمالى	القطاع العام	القطاع الخاص	نسبة الخاص الى العام ٪
١٩٧٠	١٣٢١	٩٨٨	٣٣٣	٢٥.٢٪
١٩٧١	١٤٦٢	١١٠٣	٣٥١	٢٤.٦٪
١٩٧٢	١٤١٩	١٢٥١	١٦٨	١١.٨٪
١٩٧٣	١٥٨٤	١٤١٤	١٧٠	١٠.٧٪
١٩٧٤	١٨٩٩	١٤٢٤	٤٧٥	٢٥٪
١٩٧٥	٢٢١٦	١٥٦١	٦٥٥	٢٩.٦٪
١٩٧٦	٢٤٥٩	١٧٢٤	٧٣٥	٢٩.٩٪
١٩٧٧	٢٧٨٣	١٩٩٠	٧٩٣	٢٨.٥٪
١٩٨٠	٣٩٣٧	٢٩٤٣	٩٩٤	٢٥.٢٪

المصدر - نقلاً عن عادل حسين - الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية الجزء الثانى - ص٤٨٢

تتسم تلك الوحدات بسيادة التقنية المتخلفة، بحكم قزميتها× وهى سمة من سمات مصر كبلد متخلف(٢١)، وهو ماتدل عليه بيانات المشروعات قبل ١٩٥٢.

فعشية ثورة يوليو كان هناك ٥١ الف مشروع من بين ٢١٩ الف مشروع صناعى فى عام ١٩٤٥ لا تستأجر أى عمال، وأن ٣٤ الف مشروع لا يعمل بها الا عامل مأجور واحد، وأن ٣٤.٥ الف مشروع تستأجر من ٢-٤ عمال، وأن ٩.٥ الف مشروع فقط هى التى يعمل بها ٥ عمال فأكثر(٢٢).

ولم يؤثر قيام قطاع عام كبير فى الصناعة آواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات على ذلك الاتجاه، فإذا ما عقدنا مقارنة بين كل منهما يتضح لنا أن ملكية القطاع العام كانت تمثل ٩٥٪ من مجموع المنشأت التى يعمل فيها ٥٠٠ عامل فأكثر فى عام ٦٦-٦٧، بينما بقيت ٥٪ فقط من هذه المنشأت فى أيدى القطاع الخاص، أما المنشأت التى يعمل فيها ١٠٠-٤٩٩ عامل فقد كان نصيب القطاع العام منها ٦٥٪ والخاص ٣٥٪، وكانت النسبة ٥١٪، ٤٩٪ بالنسبة للمنشأت التى يعمل فيها بين ٥٠-٩٩ عامل، أما الصناعات التى يعمل بها ١٠ عمال حتى ٤٩ عامل فكانت تقريبا فى أيدى القطاع الخاص الذى كان يمتلك ٩٣٪ من هذه المنشأت مقارنا بـ ٧٪ فقط للقطاع العام(٢٣).

أما العمالة أقل من عشرة عمال فقد سجل تعداد ١٩٦٦ بأن القطاع الخاص يحتكرها بالكامل فنجد أن عام ٦٦-١٩٦٧ كان هناك ١٤٤ الف منشأة يعمل بها أقل من عشر عمال وتوفر هذه المنشأت عملا لما يزيد عن ٢٨٣.٩٠٠ عامل بنسبة ٦٩٪ من حجم العمالة فى القطاع الخاص(٢٤).

× بالطبع نحن لا ننكر وجود وحدات صناعية كبيرة الحجم وتتمتع بتكنولوجيا عالية فى القطاع الخاص ولكنها لا تمثل الاتجاه العام داخل هذا القطاع.

أما سنوات السبعينيات فتوضح بيانات تعداد ١٩٧٦ بأن تركز القوى العاملة فى قطاع الدولة العام يأتى فى المشروعات الكبيرة ١٠٠ عامل فأكثر حيث تبلغ نسبتهم ٨٧.١٪ من إجمالى عدد المشتغلين بقطاع الدولة، بينما ترتكز العمالة فى القطاع الخاص فى المنشأت التى تبلغ حجم العمالة أقل من ١٠ وتستحوز على ٨١.٥٪ من إجمالى العمالة فى القطاع الخاص(٢٥). واستمر نفس الاتجاه فى الثمانينات.

٢- قطاع الزراعة:

وإذا كان هناك كما اتضح تفتت لهيكل العمالة الصناعية فى القطاع الخاص على الوحدات الصغيرة فإن هناك تفتت أكبر فى هيكل العمالة الزراعية والتى تعانى هى الأخرى من تفتت الوحدات الانتاجية وارتفاع نسبة الوحدات القزمية وبالتالى عدم حاجتها الى عمالة ذات مستوى عالى خاصة فى وجود مستوى ضعيف للتكنيك الزراعى فى الريف المصرى، وهى ظاهرة تاريخية لم تنجح ثورة يوليو أن تجد لها حلا وقد ساد تفتت هيكل العمالة الزراعى طوال العقود الأربعة الماضية بشكل مطلق حيث أن قطاع الدولة لم يكن له أدنى دور فى القطاع الزراعى، وظل القطاع الخاص محتكرا لهذا القطاع طوال السنوات التى تلت الثورة وحتى الآن، بل أن الحادث فى الريف المصرى يتجه أكثر الى مزيد من التفتت للوحدات القزمية ومن ثم تفتت هيكل القوى العاملة الزراعية فقد كان وضع الملكيات الصغيرة قبل ١٩٥٢ أن عدد من يملكون أقل من ٥ أفدنة بلغ ٢.٦٤٢.٠٠٠ مالك يمثلون ٩٤.٢٪ من مجموع ملاك الأراضى ويملكون مساحة قدرها (٢.١٢٢.٠٠٠) فدان تمثل ٣٥.٤٪ من مجموع مساحة الأرض الزراعية.

وفى عام ١٩٦٥ بلغ عدد هؤلاء (٣.٠٣٣٠٠٠) مالك يمثلون

٥ . ٩٤٪ من الملاك ويملكون مساحة قدرها ٠٠٠ , ٦٩٣ , ٣ فدان تمثل ١ . ٥٧٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية أى أن المساحة المعرضة للتفتت قد زادت خلال المدة بـ ٧٤٪ وتتضح طبيعة تلك الظاهرة أكثر إذا ما نظرنا الى هذه الشريحة من الملاك من داخلها حيث يمثل من يملك فدان فأقل ٨٩٪ من مجموع من يملكون أقل من خمسة أفدنة، هؤلاء هم أصحاب الملكيات القزمية، نصفهم على الأقل أى ما يزيد على المليون وثلث المليون من الأفراد ينضم الى العمال الزراعيين الأجراء(٢٦)،(٢٧).

٣- قطاع الخدمات:

تكاد تكون السمة المشتركة فى مستوى التأهيل بين قطاع الدولة والقطاع الخاص هى عمالة قطاع الخدمات التى تمتاز بارتفاع كفائتها النسبية فى القطاع الخاص عن باقى القطاعات، وعلى وجه الخصوص فى بعض الأفرع مثل البنوك والسياحة الخ...

وإن كان ذلك يرجع بدرجة كبيرة الى عملية الاستنزاف التى تمت خلال سنوات السبعينيات للقطاع العام للاستيلاء على كوادره التى تم تدريبها واعدادها لفترات طويلة وهى سمة من أهم سمات التوظيف فى القطاع الخاص حيث أنه لايستطيع أن يفى بحاجاته من العمالة المؤهلة إلا عن طريق مؤسسات الدولة التعليمية أو الاقتصادية.

وعلى الرغم من قلة البيانات وعدم وجود مسح شامل لظاهرة استنزاف الكادر المؤهل للقطاع العام لصالح القطاع الخاص، إلا أن كافة الدراسات الميدانية (بطريقة العينة) قد اثبتت خطورة الحالة، حيث نجد أحد البحوث عن إدارة الأفراد فى ظل سياسة الانفتاح يؤكد بأن استنزاف عمالة القطاع العام لا يقع إلا فى دائرة العمالة الماهرة، وقد كشف البحث عن أن أقل المجموعات التى تركت شركات القطاع العام هم العاملون حديثى التخرج من

الجامعات(٢٨) مما يوضح أن القطاع الخاص يقبل ويستنزف العمالة المدربة بالأساس كما أشارت تقارير حكومية أيضا الى تلك الظاهرة وأرجعت ذلك الى النظام الأجرى (الاجور) الحالى المطبق فى الحكومة والقطاع العام وأعتبرت تلك الظاهرة هى استنزاف خطير للقوى العاملة فى قطاع الدولة(٢٩).

وقد أشار تقرير آخر إلى أن قطاع البنوك الخاص استطاع أن يجذب عدد كبير من المديرين والفنيين والعاملين.. حتى أن نسبة من ترك العمل فى الرقابة المركزية للبنك المركزى والذى يشرف على كل البنوك بلغت ٨٥٪ من الوظائف العليا. كلها ذهبت الى بنوك القطاع الخاص والأجنبى(٣٠).

هوامش الفصل الثالث

١- محمود المراغى - القطاع العام فى مجتمع متغير ص٤٠- دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٣ - (١٢٦) صفحة)

٢- ثورة النظام الاقتصادى - ص ٢٨٩ (م. س)

٣- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بنت هانس - سمير رضوان - العمل والعدل الاجتماعى - دراسة سوق العمل ص١٠٣- دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣ - (٤٠٢ صفحة))

٤- وزارة القوى العاملة والتدريب - الاستخدام وسوق العمل فى مصر - ورقة مقدمة إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - ص ٢٤ - القاهرة - ١٩٨٨ - (٢٩) صفحة.

٥- الجهاز المركزى للتنظيم والأدارة - العمالة فى الجهاز الأدارى للدولة ص ٢ - بحث مقدم إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - القاهرة ١٨ - - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ - (٣٢) صفحة)

٦- كامل مرسى - أسرار مجلس الوزراء ص٢٣٩- المكتب المصرى الحديث - القاهرة - ١٩٨٥ - (٤٠٣) صفحة)

٧- مصر من واقع ميزانياتها - الأهرام الاقتصادى - العدد ٥٦٥ ص٢٥ - ١ مارس ١٩٧٩ (ص ٢٠ : ص ٣٦)

٨- صلاح العمروسى - حول الرأسمالية الطفيلية ص ١٠٥ - (دار الفكر المعاصر - القاهرة ١٩٨٥ - (١١٩) صفحة.

٩- محمود حسين - الصراع الطبقى فى مصر (٤٥ - ١٩٧٠) - ترجمة عباس بزى، أحمد واصل - ص ٢٣١، ٢٣٣ - دار الطليعة - بيروت - أبريل ١٩٧١ - ٣٨٣ صفحة

١٠- صلاح العمروسى - (م. س) ص ١٠٥

١١- بنت هانس - د. محمود الامام - مؤتمر الاستخدام فى مصر - ص ٣٩ (استراتيجية العمالة فى مصر فى السبعينات - القاهرة ديسمبر ١٩٨٨ - (٥٧) صفحة)

١٢- الاهرام الاقتصادى - ٧٢٣ - ص ٩ - ٢٢ نوفمبر ١٩٨٢
١٣- أحمد فؤاد عيسى - الخصائص العامة لنظام التوظف والاستخدام - مجلة العمل - ٣٠٣ - ص ١٤، ١٥، ١٦ - أغسطس ١٩٨٨.
١٤- وزارة الشئون الأجتماعية - الاستخدام فى وزارة الشئون الاجتماعية ص ٢١ - مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - (٢٤) صفحة - القاهرة ١٨ - ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨.
١٥- المجالس القومية المتخصصة - دراسة العمالة فى القطاع الحكومى - منشورة فى مجلة العمل - ٢١٨ - ص ١٥ - يوليو ١٩٨١
١٦- المرجع السابق
١٧- وزارة التخطيط - الاستخدام فى مصر الخطه الخمسية (٨٧/ ٨٨/ ٩١ - ٩٢) - مقدم إلى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ص ٥، ٦ - القاهرة - ١٩٨٨ - ديسمبر - (٣٣) صفحة
١٨- د. فؤاد مرسى - التخلف والتمية ص ٢٨٠ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٢ - (٢٩٤) صفحة
١٩- د. فوزى رياض فهمى وآخرين - دراسة عن سوق العمل فى مصر (قطاع الصناعة) - ص ٨١، ٨٢ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - القاهرة - بدون عام أصدار.
٢٠- وزارة التخطيط - مشروع الخطه الخمسية ٨٢ - ٨٣/ ٨٦ - ٨٧ - المجلد الرابع - الاستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ص ٢٤، ٢٥ - القاهرة أغسطس ١٩٨١ - ٥٤٤ صفحة.
٢١- أحمد صادق سعد - مصر شبه الشرقية ص ١٣ - قضايا فكرية ٣، ٤ - اغسطس أكتوبر ١٩٨٦ - ص ١١ : ص ١٩
٢٢- سيرانيان ص ٢٢ (م. س)
٢٣- د. أبراهيم سعد الدين - التغييرات الاساسية فى هيكل الرأسمالية فى مصر (٥٢ - ١٩٧٠) - قضايا ٣، ٤ - اغسطس اكتوبر ١٩٨٦ - ص ٥٠/ ص٤٠ : ص ٥٥
٢٤- محمد السيد سعيد - الصناعات الصغيرة فى مصر - الاهرام الاقتصادى - أول

يونيه ١٩٧٨ - من ص ٣٨ : ص ٤٣)

٢٥- وزارة التخطيط - الخطه الخمسية ٨٧- ٩٢ - الاستخدام فى مصر ص ٥ مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر - (٣٢) صفحة - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨

٢٦- د. محمد ديودار - المشكلة الزراعية والتطور الرأسمالى فى مصر ص١١٣/١١٤ - قضايا ٣، ٤ - أغسطس أكتوبر ٧٦/ ص ٧٨ : ص ١٢٣

٢٧- انظر أيضاً فوزى عبد الحميد - المسألة الزراعية فى الدول النامية وتجربة الإصلاح الزراعى فى مصر ص ١٠٦ - الهيئة الهامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٣ - (١٩٤) صفحة.

٢٨- عادل حسين - الجزء الثانى - الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية ص٥٩٥ دار المستقبل العربى - القاهرة - ١٩٨٢ - (٦٤٣) صفحة

٢٩- عادل حسين (م. س) ص ٢٧٧ الجزء الثانى.

٣٠- المراغى - القطاع العام - ص ٩٨ (م. س).

الفصل الرابع

توزيع العمالة على القطاعات الاقتصادية

عشية ثورة يوليو كان موقف هيكل العمالة المصريه يتصف بأرتفاع الوزن النسبى للعمالة الزراعية تليها العمالة فى قطاع الخدمات ومن بعد ذلك العمالة الصناعية.. وكنا قد سبق أن بينا فى الفصل الأول أن ذلك التشوه فى هيكل العمالة قد أرتبط بتشوه الهيكل الاقتصادى المرتبط فى آليات عمله بالخارج - كما أشرنا إلى أرتباط ذلك أيضاً بتخلف البرجوزايه المصريه بحكم نشأتها وتطورها التاريخى وميلها إلى تفضيل توظيف رؤوس أموالها فى القطاع الزراعى..

وبعد ثورة يوليو أخذ الهيكل الاقتصادى فى الأتجاه نحو القطاع الخدمى وتفاقم ذلك الأتجاه كما ظهر فى الفصل الأول فى سنوات السبعينات وأرتبط بآليات جديده فى عمله أعتمد

فيها الاقتصاد المصرى على الموارد الريعيه مثل البترول والدخل من قناة السويس والسياحة إلى جانب تحويلات المصريين العاملين بالخارج.

وكان لابد لكل هذه التغييرات من أن تعكس نفسها على هيكل العمالة والقوى البشرية ويصبح السؤال فى أى أتجاه تغير هيكل القوى العامله وما هى السمات التى أتصف بها مع تلك التغيرات فى الهيكل الاقتصادى.

هذا سنحاول الإجابة عليه فى الصفحات القادمة

تطور التركيب الاقتصادى للقوى العاملة

يعتبر التركيب الاقتصادى لقوة العمل وتوزيعها على الأنشطة الاقتصادية أحد المؤشرات التى تعكس مرحلة النمو الاقتصادى(١).

وتكاد تكون السمه المميزه لواقع بلدان العالم الثالث هى التوزيع السئ للقوى العاملة بين القطاعات والفروع الاقتصاديه(٢) مما يعكس تخلف مراحل النمو الاقتصادى بها.

وبالنسبة لمصر نجد أن هيكل القوى العاملة قد أتصف منذ التغيرات التى طرأت على الهيكل الاقتصادى بإزدياد الوزن النسبى لعمالة قطاع الخدمات خاصة غير الإنتاجية منها وقد تفاقم ذلك الوضع على سنوات السبعينيات والثمانينيات.

وتعطى مؤشرات تطور هيكل القوى العامله كما يرصدها (الجدول رقم ١٧) الآتى:

<u>أولاً</u>

أن الفترة من ١٩٦٠/٥٩ وحتى ١٩٨٠ قد شهدت نموا هائلاً فى عمالة قطاع الخدمات فأرتفعت من (٩. ٣٣٪) إلى (٣. ٤٤) وأن ذلك تم بالأساس على حساب العمالة فى قطاع الأنتاج المادى التى تناقصت من (١. ٦٦٪) إلى (٥٥٪) وكان ذلك تحديداً على حساب قطاع الزراعة الذى إندفعت منه العمالة طوال الفترة إلى قطاع الخدمات فتناقص نصيبه من (٥٣٪) إلى (٦. ٣٦٪).

ويرجع إخفاق قطاع الصناعة فى امتصاص قوه العمل المتحرره من العمل الزراعى إلى ضعف القاعده الصناعيه بشكل عام والتى وقفت كعقبة رئيسيه ضد أستيعاب تلك العمالة(٣).

ثانياً

أن معدلات الزياده فى العمالة لقطاع الخدمات وتناقصها فى قطاع الأنتاج المادى قد أرتبطت أساساً بسنوات السبعنينيات حيث بلغت نسبة الزياده (٢. ٩٪) فأرتفعت من (١. ٣٥٪) إلى (٣. ٤٤٪) وقد تناقصت القطاعات الماديه بنسبة (٤. ٩٪) فأنخفضت من (٩. ٦٤) إلى (٥. ٥٥٪) وهو ما يتسق مع اتجاه الهيكل الاقتصادى نحو قطاع الخدمات.. كما يتسق مع الاهمال الذى تم لقطاع الأنتاج المادى وتدهوره أثر ذلك..

ثالثاً

أن الفترة المزدهره فى تاريخ التنمية فى مصر (٦٠ - ١٩٦٥) لم تعكس تطوراً كبيراً فى عمالة القطاع السلعى ويرجع ذلك إلى ما سبق بيانه حول توجهات الخطه الأساسيه.. وأن كان (الجدول رقم ١٧) يرصد لنا أنخفاض معدل نمو دخل عمالة الخدمات الا أنه كان أنخفاض نسبى حيث زادت العمالة فى تلك الفترة داخل هذا القطاع من ٣. ١٩٦٢ عام ٥٩ - ١٩٦٠ إلى ٤. ٢٤٣٤ عام (٦٤ - ٦٥) وكانت نسبة العمالة الجديدة بها ٥. ٣٤٪ من الأجمالى(٤)

وبالنسبة لعمالة قطاع الإنتاج المادى نجد أن التطور فيها كان إلى حد ما ضعيف فى الصناعه للعوامل التى سبق ذكرها.. وأن القطاع الوحيد فى الإنتاج المادى الذى حقق تطورا مرتفعاً خلال فترة الخطة كان قطاع التشييد وذلك يرجع إلى النهوض فى أعمال البناء العام والخاص فى تلك الفترة.

رابعاً

إن الفترة ٦٤ / ٦٥ - ٦٩ / ١٩٧٠ قد عكست أثر توقف العمل بخطط التنمية وأتجاه الدوله نحو رفع يدها عن النشاط الاقتصادى وأثار حرب يونيو ١٩٦٧ - حيث نجد (جدول ١٧) يؤكد أن معدل النمو فى

جدول رقم (١٧)

تطور هيكل القوى العاملة ٦٠ – ٨٠

	٦٠/٥٩	٦٥/٦٤	٧٠/٦٩	٧٥	٨٠
الزراعة	٥٣	٥٠,٧	٤٨,٩	٤٣,٨	٣٦,٦
الصناعة	٩,٨	١١,٠	١١,٠	١٢,١	١٢,٥
بترول	–	–	–	٠,٢	٠,٢
الكهرباء	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٠,٤	٠,٥
التشييد	٣,٠	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٥,٩
الاجمالى	٦٦,١	٦٦,٧	٦٤,٩	٦١,٢	٥٥,٥
اجمالى قطاعات الخدمات	٣٣,٩	٣٢,٣	٣٥,١	٣٨,٨	٤٤,٣
	بيانات ٥٩/٦٤/٦٩/٧٠ عن وزارة التخطيط – نقلا عن د. محمد عبد المنعم عمر، منجزات التخطيط المصرى فى الستينات، ص٢٨ / معهد التخطيط القومى سبتمبر ١٩٧٣، مذكرة داخلية رقم (٣٣٩) ص ٦٨			بيانات ٧٥/٨٠ عن الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء نقلا عن د. محمد محمد يوسف. الزراعة تهدد التنمية – الاهرام الاقتصادى – ص٣١ – العدد ٧٧٠/١٧ أكتوبر ١٩٨٧.	

العمالة الصناعيه قد توقف عند (١١٪) والكهرباء عند (٣٠.٠٪) ولم يرتفع التشييد إلا بنسبة ١٠.٠٪ وأنخفضت العمالة الزراعية من (٧٠.٥٠٪) إلى ٤٨.٩٪ وكان ذلك لصالح عمالة قطاع الخدمات التى أرتفعت نسبتها من (٣٢.٣٪) إلى (٣٥.١٪)

خامساً

أن الفترة ٦٩ - ٧٠ / ١٩٧٥ رغم أنها تعكس أنخفاضاً متتالياً لعمالة الانتاج السلعى الا أننا نلاحظ أرتفاع نسبة العاملين بالصناعه من (١١٪) إلى (١٢.١٪) ونعتقد أن ذلك يعود فى أغلبه إلى تسريح المجندين بعد أنتهاء حرب ١٩٧٣ وبداية استيعابهم فى القطاع العام الصناعى دون أرتباط ذلك بأى زيادة فى معدل الاستثمارات الصناعيه أو زيادة الناتج بها كما سبق بيانه..

يلاحظ أيضاً بداية ظهور العمالة داخل قطاع البترول - كظاهرة جديدة فى الأحصائيات - وذلك بعد بدء عمليات الأستخراج الواسعه والإكتشافات البتروليه الجديدة.

سادساً

. أن الفترة من (٧٥ - ١٩٨٠) تعتبر فترة الأنتعاش القصوى ضمن الفترات السابقه لعمالة قطاع الخدمات حيث أرتفعت نسبته من (٣٨.٨٪) إلى (٤٤.٣٪) وقد تم ذلك بالاساس على حساب العمالة الزراعية التى أنخفضت مره أخرى من (٤٣.٨٪) إلى (٣٦.٦٪) أما العمالة الصناعيه فلم تتغير الا تغيراً طفيفاً بالارتفاع من (١٢.١٪) إلى (١٢.٥٪) وإن كان قد عاد مره أخرى للأنخفاض حسب مصادر وزارة التخطيط فى عام (٨١ - ١٩٨٢) فوصل إلى (١٢.٣٪)(٥).

ويتضح لنا عمق الخلل الهيكلى فى بنية القوى العامله من أثر السياسات التى أتبعتها الطبقة الحاكمة بشأن التوظف وفرص العمل التى

أتاحتها داخل كل قطاع - حيث نجد أن قطاع الخدمات قد أرتفع فيه التوظف فى الفترة ٥٩ - ٦٠ / ٦٤ - ١٩٦٥ بـ (٤٧٢.١) فرصة عمل بنسبة (٣٤.٥٪) من الأجمالى وفى الفترة (٦٦ - ٧٣) توفرت فرص تقدر بـ (٦٩٩.٣) الف فرصة عمل بنسبة (٥٢.٧٪) وفى الفترة (٧٣ - ١٩٧٦) كانت الفرص المتوفرة للعمل (٤٦٤.٠) الف فرصة عمل بنسبة (٦٢.٦٪)

وإذا ما قارنا ذلك بقطاع الصناعه لوجدنا أثر الأهمال الشديد لذلك القطاع الحيوى حيث زادت فرص التوظف من (٢٢٩.٣) الف إلى (٢٨٢.٧) الف فرصه عمل ثم أنخفضت إلى (٩٩.٨٪) وكانت نسبة الفرص المتوفره داخل قطاع الصناعه بالنسبة للإجمالى هى (١٦.٨٪) - (٢٣٪) - (١٣.٤٪) على مدار نفس الفترة. (جدول رقم ١٨)

أما سنوات الثمانينيات فقد سادها ثبات نسبى لكل من القطاعات السلعيه وقطاعات الخدمات حيث كانت فرص العمل المتوفره وفقاً لما سمى بالخطه الخمسيه ٨٢ - ٨٣ / ٨٦ - ١٩٨٧ هى (٦٨٤.٤) الف فرصة عمل لقطاع الأنتاج المادى، (٨٢٣.٦) الف لقطاع الخدمات أحتل فيها قطاع التوزيع (٢٥٤.٣) الف فرصه وكان نصيب الخدمات غير الأنتاجية (٥٦٩.٣)(٦).

وهو ما يفوق فرص العمل التى توفرت لقطاعى الزراعة والصناعه والبترول والكهرباء معا حيث كان نصيب فرص العمل بهم ٢٠٥.٠، ٢٨٥.٧، ٨.٠، ١٢.٦ الف على التوالى(٧).

جدول رقم (١٨)

الوحدة بالألف

العمالة الجديدة / السنة	الزراعة والرى		الصناعة		التشييد		الخدمات		الاجمالى
٥٩ – ٦٠ / ٦٤ – ٦٥	٥.٦	٣٧٪	٢٩٩.٣	١٦.٨٪	١٦٠.٢	١١.٧٪	٤٧٢.١	٣٤.٥٪	١٣٦٧.٦
٦٦ – ٦٧ / ١٩٧٣	٢٩٩.٢	٢٤.٣٪	٢٨٢.٧	٢٣٪	(٥.٣)	–	٦٤٩.٣	٥٢.٧٪	١٢٢٥.٩
	يلاحظ نسبة نصيب كل قطاع فى العمالة الجديدة الى إجمالى العمالة الجديدة زائدا النقص فى العمالة فى قطاع التشييد								
١٩٧٣ – ١٩٧٦	(٩٦.٠)	–	٩٩.٨	١٣.٤	١٧٧.٧	٢٤.٠	٤٦٤.٠	٦٢.٦	٦٤٥
	نسبة الزيادة فى كل قطاع الى الزيادة فى الاجمالى زائد النقص فى الزراعة								

الجدول مأخوذ من البنك المركزى المصرى – المجلة الاقتصادية – المجلد الثالث عشر العدد الثالث والرابع، التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى منذ ١٩٥٣/٥٢ صفحات ٢٣٣، ٢٣٩، ٢٤٤

سمات بنية القوى العامله القطاعيه

١- سمات العمالة فى قطاع الخدمات

سبق وأن بينا التفوق المطلق لعمالة القطاع الخدمى على قطاعى الزراعة والصناعه وعرفنا فى الفصل السابق أن قطاع الخدمات الحكومى يتفوق على باقى القطاعات الخدميه بما يتكدس داخله من عمالة-

فما هو موقف أفرع قطاع الخدمات والتى تتوزع وفقاً لما أتفق عليه بين قطاع للتوزيع ويطلق عليه الخدمات الأنتاجية وقطاع الخدمات الإجتماعية والشخصية.

رغم أن قطاع الخدمات الأجتماعية كما سبق ورأينا يتفوق على قطاع التوزيع الا أن هذا الأخير يسيطر على حجم ليس قليلاً من العمالة الخدميه - وهو ما يعد تناقضاً مع مقتضيات تطور الأنتاج السلعى الذى أخذ نصيبه فى التناقص خلال الفترات السابقه.. والمفروض أن يتطور قطاع الخدمات الإنتاجية وفقاً لتطور الأنتاج السلعى وغير منفصل عنه.. أما فى حاله العمالة المصريه - فإن قطاع التوزيع (الخدمات الأنتاجية) يتطور بالزياده في الوقت الذى يتراجع فيه القطاع الأساسى المتحكم فى حركته (قطاع أنتاج السلع).. مما يعكس أرتباط ذلك القطاع (التوزيع) بالأهمية المتزايده للتجارة الخارجية فى الاقتصاد المصرى فى سنوات السبعينيات والثمانينيات وبمعنى آخر أن نمو هذه القطاعات قد أرتبط بزيادة توجه الاقتصاد المصرى إلى الخارج أكثر من أرتباطه بتوسع الطاقات الانتاجية المحليه.

ونجد أن البيانات عن سنوات الثمانينيات تعكس ذلك حيث نرى وفق (الجدول رقم ١٩، ٢٠)

أن فرع المال والاقتصاد قد نمت فيه العمالة بمعدل (١٦٦٪) عن سنه

١٩٨٢ ووفر فرص عمل تقدر ب١ (٦ . ٣١) الف فرصه عمل ويرجع ذلك إلى إزدياد حجم البنوك العامله فى مصر وفتح المجال أمام الأستثمار الخاص بفضل سياسه الانفتاح .

أما التجارة فقد بلغ معدل النمو فى عمالتها (١٢٦٪) ووفرت فرص عمل تقدر بـ (١٣٣) الف فرصه عمل.. كما نمت عمالة السياحه والطيران بـ (١١٨٪) وأستطاع قطاع السياحه والمطاعم والفنادق أن يوفر (٢٨) الف فرصة عمل.. وقد ظهر أيضاً للمره الأولى عمالة قطاع قناة السويس حيث أستطاع هذا القطاع أن يوفر (٣ . ١) الف فرص عمل.

أما قطاع الخدمات الأجتماعية... فالملاحظ رغم غياب ذلك فى أحصاءات النمو أن قطاع الخدمات الحكومية قد حاز نصيب الأسد بما وفره من فرص عمل بلغت (٣ . ٤٣٦) وهو ما يقترب من مجموع فرص عمل قطاعى الزراعة والصناعه (٧ . ٤٩٠) معا.. ويفوق بشكل مطلق على كل القطاعات الأخرى بما فيها أجمالى الخدمات الأنتاجية.. وهو ما يتفق مع ما سبق استنتاجه فى الفصل السابق.

تأتى بعد ذلك الخدمات الشخصيه والأجتماعيه بـ (٧ . ٨٢) الف فرصة عمل والعقارات (٥ . ٣٦) الف فرصة عمل والمرافق العامه (١ . ٨) الف فرصة عمل ثم التأمينات الأجتماعية (٧ . ٥) الف فرصة عمل.

الملاحظ أيضاً أن البيانات تعكس أهمية العمالة فى بعض الأفرع مثل الخدمات الرئاسيه التى بلغ فيها نمو العمالة (١٣٩٪) وهى عمالة فى خدمة مؤسسة الرئاسه المصريه وتعمل فى مجالات التشريع والترجمة والاستشارات الخ...

جدول رقم (١٩)

التطور النسبى للعمالة على مستوى القطاعات
فى عام ٨٢ - ٨٧ مرتبة ترتيبا تنازليا

م	القطـــاع	٨٢ / ٨٣	٨٦ / ٨٧
١-	المال والاقتصاد	١٠٠	١٦٦
٢-	الاسكان والتشييد	١٠٠	١٥٤
٣-	التعليم والبحوث والشباب	١٠٠	١٤٦
٤-	الخدمات الرئاسية	١٠٠	١٣٩
٥-	التموين والتجارة	١٠٠	١٣٦
٦-	الخدمات الصحية والاجتماعية	١٠٠	١٢٢
٧-	الزراعةوالرى	١٠٠	١٢٢
٨-	السياحة والطيران	١٠٠	١١٨
٩-	الكهرباء والطاقة	١٠٠	١١٧
١٠-	الثقافة والإعلام	١٠٠	١١٥
١١-	التأمينات	١٠٠	١١٤
١٢-	الصناعة والبترول	١٠٠	١٠٧
١٣-	الدواوين العامة والمحال المحلية	١٠٠	١٠٦
١٤-	النقل والمواصلات	١٠٠	١٠٥

المصدر - الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - العمالة فى الجهاز الإدارى للدولة ورقة مقدمة الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينيات ص٢٧ - القاهرة - ديسمبر ١٩٨٨

جدول رقم (٢٠)

القطـــاعات الاقتصادية	فرص العمل الجديدة
الزراعة	٢.٥
الصناعة والتعدين	٢٨٥.٧
البترول	٨.٠
الكهرباء	١٢.٦
المقاولات	١٧٢.١
مجموع القطاعات السلعية	٦٨٣.٤
النقل والمواصلات والتزييت	٦٠.٤
قناة السويس	١.٣
التجارة	١٣٣
المال والتأمين	٣١.٦
السياحة والمطاعم والفنادق	٢٨
مجموع الخدمات الانتاجية	٢٥٤.٣
ملكية العقارات	٣٦.٥
المرافق العامة	٨.١
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٨٢.٧
التأمينات الاجتماعية	٥.٧
الخدمات الحكومية	٤٣٦.٣
مجموع الخدمات الاجتماعية	٥٦٩.٢

المصدر - وزارة التخطيط - ورقة مقدمة الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر التسعينيات - ص ٣٢.

بقيت ملاحظة على البيانات تختص بقطاع التشييد والمقاولات.. وهو خطأ تقع فيه أجهزة الأحصاء في مصر حيث أن ذلك القطاع يتم حسابه ضمن قطاع الإنتاج السلعى.. ورغم إتفاقنا على ذلك حيث تحول التشييد إلى صناعة رأسماليه لديها كافة المقومات من عمل مأجور ورأس مال الخ.. الا أن هذا القطاع - يخدم بالأساس قطاع الخدمات الأجتماعية والشخصية حيث أن ما يخرج من نتاج عمله يكون فى أغلبه بناء المساكن وبالذات النوع الفاخر منها.. ولا يساهم بنسبه كبيره فى بناء أعمال أنتاجيه (مصانع - تنمية وإصلاح أراضى - شق ترع وبناء سدود - رصف وبناء طرق وكبارى الخ..)

٢- العمالة الصناعية

سنقصر تحليلنا للعمالة الصناعيه على تلك المشتغله فى الصناعات الأستخراجيه والتحويليه وذلك لبيان مدى تطور العمالة فى كل منهما مما يعكس تركيب القوى العامله الداخلى وأتفاقه أو أختلافه عن تركيب هيكل هذه الصناعات سواء من ناحية التوظيفات الرأسمالية أو الناتج.. مع ملاحظة أن التحليل ينصب على العمالة الصناعيه ككل والتى تختلف عن الطبقه العامله.

أ- العمالة فى الصناعات الأستخراجية

(من الجدول رقم ٢١) يتضح أن أجمالى العمالة فى الصناعات الأستخراجية قد تطورت من (٢٠.٨) الف عام ١٩٦٠ إلى (٣٥) الف عام ١٩٧٨ - لكن الجدول يعكس عدم ثبات معدلات التطور فنجد أرتفاعات وأنخفاضات فى حجم العمالة داخل هذا القطاع تكاد تكون سنويه - وهو يعكس إلى حد كبير طبيعة النشاط فى هذا القطاع الذى يتعرض

إلى الرواج أو الكساد وتأثير ذلك على الشركات العامله به خاصة وأن النشاط الاستخراجي يعتمد بالأساس على الموارد الطبيعيه (فحم - بترول - معادن - الخ..).

جدول رقم (٢١)

تطور العمالة فى الصناعة الاستخراجية
مقارنة بالصناعة التحويلية فى مصر

السنوات	العمالة الاستخراجية	العمالة التحويلية
١٩٦٠	٢٠.٨ ألف	-
١٩٦٣	١٤.٤ ألف	-
١٩٦٤	١٩.٦ ألف	-
١٩٦٦	١٧.٧ ألف	-
١٩٧٠	٢٩.٨ ألف	٥٨١.. ألف
١٩٧١	٧.٢ ألف	٥٤٨ ألف
١٩٧٢	١٩.٨ ألف	٦.٩ ألف
١٩٧٣	١٥.٤ ألف	٦٣٧ ألف
١٩٧٤	٢٠.٣ ألف	٦٤٧ ألف
١٩٧٥	١٣.١ ألف	٧.٣ ألف
١٩٧٦	٣٣.٤ ألف	- ألف
١٩٧٧	١٩.٩ ألف	- ألف
١٩٧٨	٣٥.٧ ألف	- ألف

المصدر - مجلة فكر - ص ٩٥

الأمر الأخر أن نسبة العاملين فى مجال الإستخراج حتى فى أوج نشاطها لا تمثل سوى نسبة قليلة من العاملين فى الصناعات التحويليه مما يدل على ثقل وزن العاملين فى الصناعات التحويليـة وتزايد ذلك الوزن النسبى عاما بعد آخر بين العمالة الصناعيه (جدول رقم ٢٢)

ب - العمالة فى الصناعات التحويليه

و(يدلل الجدول رقم ٢٢) على تطور العمالة فى الصناعات التحويليه وذلك بالنسبه للعاملين فى المنشأت التى تستخدم أكثر من عشره أشخاص فى كل من القطاعين العام والخاص.. ومن الجدول نلاحظ الآتى:

- إن أجمالى العمالة الصناعيه قد تطور من (٥٨١ . ٠) الف عامل إلى (٦٨٣) الف خلال الفترة (٧٠ - ١٩٧٦) أى زيادة حوالى (١٠٣) الف بمتوسط (١٧ , ٢) الف سنوياً.. وهو معدل ضعيف للغايه خاصة أذا ما أخذنا فى الاعتبار أن عدد عمال الصناعات التحويليه فى عام (١٩٢٧) كان يبلغ (٥٤٦ , ٢٥٩) عامل(٨)×.

- إن ترتيب العمالة داخل الصناعات يعكس إلى حد كبير الوزن النسبى لهذه الصناعات والسابق بيانه فى (الفصل ١).

وهو الخلل الذى تعانى منه الصناعة قبل الثورة وبعدها من غلبة وسيادة الصناعات الاستهلاكية - حيث نجد أن المركز الأول تحتله عمالة صناعة الغزل والنسيج (٢٤٩ الف عامل أول الفترة)، (٢٧٩) الف عامل آخر الفترة مع ملاحظة أن عمالة القطاع العام الصناعيه فى الغزل والنسيج قد بلغت (١٩٩ , ٧٣١) عام ١٩٧٣ أرتفعت إلى (٢١٨ , ٧٨٣) الف عام ١٩٧٧(٩).

× مع ملاحظة أن ذلك العدد يتضمن كل الوحدات أقل أو أكثر من عشرة أشخاص.

جدول رقم (٢٢)
العمالة فى الصناعات التحويلية

أكتوبر من كل سنة — عدد العاملين بالألف

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الصناعات الغذائية	٨٨,٠٠	٩٥,٠٠	٩٤,٠٠	٩١,٠٠	١٠٤,٠٠	١٠٥,٠٠	١٠٠,٠٠
المشروبات	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠
الدخان	٩,٠٠	٦,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٢,٠٠	١٣,٠٠	١٣,٠٠
النسيج	٢٤٦,٠٠	٢٢٣,٠٠	٢٥٩,٠٠	٢٦٩,٠٠	٢٧٤,٠٠	٢٩٣,٠٠	٢٧٩,٠٠
ملابس	٤,٠٠	٨,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠
الجلود ومنتجاتها	٣,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠	٤,٠٠
الأحذية	٥,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠
منتجات الأخشاب	٥,٠٠	٤,٠٠	٥,٠٠	٥,٠٠	٦,٠٠	٤,٠٠	٦,٠٠
الأثاث والتجهيزات	٣,٠٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	٥,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠
الورق ومنتجاته	١٠,٠٠	٩,٠٠	١١,٠٠	١٣,٠٠	١١,٠٠	١٣,٠٠	١١,٠٠
الطباعة والنشر	١٦,٠٠	١٣,٠٠	١٦,٠٠	١٤,٠٠	١٤,٠٠	١٥,٠٠	١٦,٠٠
الصناعات الكيماوية	١١,٠٠	١١,٠٠	١٣,٠٠	٢٠,٠٠	١٦,٠٠	٣٠,٠٠	١٩,٠٠
منتجات البلاستيك	٤,٠٠	٤,٠٠	٦,٠٠	٦,٠٠	٨,٠٠	٧,٠٠	٤,٠٠
منتجات الفخار والصينى	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	١,٠٠	٤,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠
الزجاج ومنتجاته	٢٠,٠٠	٦,٠٠	٩,٠٠	١٠,٠٠	٩,٠٠	٨,٠٠	١٠,٠٠
المنتجات اللامعدنية	٣٠,٠٠	٢٠,٠٠	٢٠,٠٠	١٩,٠٠	١٩,٠٠	٢٢,٠٠	٢٣,٠٠

تابع جدول رقم (٢٢)

أكتوبر من كل سنة — عدد العاملين بالألف

	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
الحديد والصلب	٢٣,٠	١٢,٠	١٧,٠	٣٢,٠	١١,٠	٣٨,٠	٢٣,٠
منتجات معدنية غير حديدية	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٨,٠	٧,٠	٤,٠	٤,٠
منتجات معدنية	٣٠,٠	٤٣,٠	٣٧,٠	٢٤,٠	٣٢,٠	٢٣,٠	٣٣,٠
آلات	١٤,٠	١٢,٠	١٨,٠	٢٧,٠	٣٠,٠	٢٩,٠	٣٣,٠
صناعات كيماوية أخرى	٢٤,٠	٢٣,٠	٢٤,٠	٢٧,٠	٢١,٠	٣٨,٠	٢٦,٠
تكرير البترول	٥,٠	٥,٠	٨,٠	٥,٠	١,٠	١٤,٠	٤,٠
منتجات البترول والفحم	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٦,٠
منتجات المطاط	٥,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٠	٣,٠	٥,٠	٥,٠
معدات النقل	٢٧,٠	١٩,٠	٢١,٠	٢٤,٠	١٥,٠	٢٥,٠	٢٨,٠
المنتجات الحرفية	٢,٠	٣,٠	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٦,٠
صناعات أخرى	١,٠	١,٠	١,٠	٣,٠	٣,٠	٣,٠	١,٠
الإجمالى	٥٨١,٠	٥٤٨,٠	٦٠٩,٠	٦٣٧,٠	٦٤٧,٠	٧٠٣,٠	٦٨٣,٠

بالنسبة للعاملين بمنشات تستخدم ١٠ أشخاص وأكثر فى كل من القطاعين العام والخاص

المصدر : B, 1, AST, 1981, P221

وهو ما يزيد من الأهميه النسبيه للقطاع العام فى ذلك النوع من الصناعات.

يأتى بعد ذلك فى المركز الثانى عمالة الصناعات الغذائية (٨٨ الف - ١٠٠ الف) (انظر الجدول رقم ٢٢) وفى المركز الثالث عمالة المنتجات المعدنيه بنصيب (٣٠ الف - ٣٣ الف)

- إن صناعات وسيطه مثل الحديد والصلب مثلا وأن كانت تقترب العمالة فيها إلى عمالة المنتجات المعدنيه (٢٣ الف - ٣٣ الف) إلا أننا نلاحظ عدم ثباتها طوال الفترة وهى تقريباً تخضع لارتفاعات وانخفاضات سنوية.. ويرجع ذلك إلى حجم الداخلين والخارجين من المشتغلين داخل تلك الصناعه كما سيظر لنا فى الجزء الثانى عند معالجة ظاهرتى البطاله والهجره فنجد أن تلك الصناعه شهدت أكبر تذبذب فى عمالتها (٢٣ - ١٢ -١٧ - ٣٢ - ١١ - ٣٨ - ٣٣) الف طوال الفترة..

- إن عمالة صناعة تكرير البترول قد تناقصت رغم أرتفاع أنتاج البترول ومعدلات استخراجه مما يؤكد على النتيجه السابق الأشاره إليها فى أزدياد الأهميه النسبيه للبترول كخام طبيعى للتصدير أكثر من استخدامه فى الصناعه ونلاحظ أن التناقص فى العمالة داخل هذا القطاع كانت كالتالى (٥ -٥ -٨ - ٥- -١٠ - ١١ - ٤)

وإذا انتقلنا إلى تحليل العمالة الصناعيه حسب المجموعات الصناعيه المختلفه فنجد أن هناك أربع مجموعات أساسيه أحتلت المراكز الأولى داخل هيكل العمالة الصناعيه فى الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٦(١٠)

الأولى هى عمالة الغزل والنسيج والملابس الجاهزه (٣٤.٨٪، ٤٠.٣٪).

الثانية هى عمالة صناعة المنتجات المعدنيه والمعدات (١٩.٨٪ أنخفضت فى آخر المده إلى ١٤.٩٪).

الثالثه هى عمالة صناعات المواد الغذائية والمشروبات والتبغ (٩ , ١٣٪ أنخفضت فى آخر المده إلى٧ , ١٢٪).

الزابعة هى عمالة صناعات الخشب والمنتجات الخشبية بما فيها الأثاث (٤ , ١٢٪ أنخفضت فى آخر المده إلى٧ , ١١).

أى أن تلك المجموعات الأربعة كانت فى الأجمالى تمثل (٦ , ٧٩٪ - ٩ , ٨٠٪) بين ١٩٦٠ و ١٩٧٦ وقد حصلت على ٥/٤ الزياده فى عدد المشتغلين إلا أن عمالة الغزل والنسيج قد استحوزت وحدها على ما يقرب من نصف هذه الزياده - مع ملاحظة أنخفاض كافه المجموعات لصالح الغزل والنسيج - أما سنوات الثمانينيات فلم يتغير الحال كثيراً حيث أحتفظت مجموعة الغزل والنسيج بالمركز الأول بعمالة قدرها ٢ , ٢٨٧ الف عامل وجاءت الصناعات الغذائيه فى المركز الثانى بـ (١ , ٢٠١) الف عامل وفقاً لبيانات ٨٣ - ٨٤(١١).

وهكذا فإن ترتيب الوزن النسبى للعمالة الصناعيه وفقاً لتوزيعها على الأفرع الصناعيه قد عبر عن خلل هيكلى فى بنية القوى العامله الصناعيه لصالح عمالة الصناعات الأستهلاكيه وهو ما يتوافق أيضاً مع الخلل العام فى هيكل الصناعه المصريه.

٣ - العمالة الزراعيه

يمكن تقسيم العمالة الزراعيه إلى ثلاث أقسام عمال الزراعة - عمال التراحيل - صغار الحائزين حيث أن كبار الملاك نادراً ما يشاركون فى العمل الزراعى.

وبالنسبة لعمال الزراعة نجد أن بيانات تعداد ١٩٦٦ قد حددت نسبة العمال الاجراء فى الزراعة بنسبة (٦ , ٥٦٪) من قوة العمل الزراعيه يعمل منهم بأجر نقدى حوالى (٧ , ٤٠) ويعمل الباقى بأجر عينى لدى الغير أو

لدى ذويهم(١٢)

وأن الخصائص النوعيه والعمريه تدلل على أن حوالى ربع قوة العمل فى الريف المصرى من الأطفال تقريباً مما يعنى حرمانهم من فرص التعليم ودخولهم إلى جيش الأميه وانهاك مبكر لقوة العمل إلى جانب أنحسار قدراتهم ومهاراتهم فى متطلبات الزراعة وهى بدائيه نتيجة لبدائيه وتخلف الزراعة المصريه نسبياً(١٣).

وقد أزداد ذلك الأتجاه فى سنوات السبعينات نتيجة لما وصفه البعض "بالتشبيخ" أى تفريغ قوه العمل الزراعى من قواها الشابه العمريه (٢٠ - ٤٠ سنه) بتأثير الهجره وعوامل الطرد من القريه المصريه(١٤)، (١٥).

أما عمال التراحيل فهم العمالة المتنقله حسب مناطق العمل وهى ظاهره عرفتها الزراعة المصريه نتاج لتراكمات نظام السخره واستمرت فى ظل نمو العلاقات الرأسماليه فى القريه المصريه حتى أواخر الستينات - وهى جماعات كانت تواجه أسوا ظروف عمل حيث كان عامل التراحيل يعمل بعيداً عن أهله وقريته وينقل بوسائل المواصلات غير أدميه إلى مناطق العمل ويعيش فى الخيام أو العراء حسب الظروف(١٦)

وقد ذهبت تقديرات وزارة القوى العامله إلى أنهم كانوا فى الستينات (١ . ١٢٩ . ٨٧٨) عامل(١٧).

وإذا كانت قوة العمل الزراعيه قد تعرضت للتناقص الكبير فى سنوات السبعينات. فإن تفسير ذلك يرجع إلى حد كبير إلى بداية أفول وأختفاء ظاهرة عمال التراحيل - حيث نجد أن العمالة الريفيه اللازراعيه (ممن يمتهنون أنشطة لازراعيه داخل القريه) قد تزايد عددها من نحو (٩٤٨) الف عامل ١٩٧١ إلى نحو (٢ . ٢) مليون عامل عام ١٩٨٢ وتضاعفت نسبتهم من نحو ٩ . ١٧٪ إلى ٤ . ٣٧٪(١٨).

وهو ما يؤكد أعتقادنا بأن معظم هؤلاء هم من عمال التراحيل رغم عدم

وجود دراسات ميدانية تدل على ذلك.. فعمال التراحيل مؤهلين أكثر من غيرهم لترك الزراعة وإمتهان مهن أخرى. حيث أن عامل التراحيل كان غالبا ما يعمل فى مجالات لا ترتبط بالزراعة وعملياتها المختلفه إرتباطاً مباشراً.. على عكس عامل الزراعة الأجير الذى غالباً ما يعمل فى الأنتاج الزراعى النباتى فى المقام الأول والحيوانى فى المرتبه الثانيه.

صغـار الحائـزيـن

عشية ثورة يوليو كان هناك حوالى (١.٤٩٦.٥٠٠) فلاحا يملكون (٤٢٤.٢٨) فدان بمتوسط ملكيه تصل إلى ٢٨٪ من الفدان(١٩)

وهى ظاهره مازالت تسيطر على وضع الريف المصرى وتخلق أزدواجيه فى عمل العمالة الزراعيه فصغار الحائزين والملاك يعملوا فى أراضيهم القزميه كملاك لبعض الوقت وفى أراضى الغير كأجراء فى وقت آخر حتى أن البيانات تدلل على أن هناك ٩.٢٤٪ من حجم العمالة الزراعية تقوم بدور مزدوج.. فهم يعملون فى أراضى عائلاتهم وأحيانا يعملون لدى الغير فى شكل مزامله أو مقابل أجور غير نقديه(٢٠)

التوزيع الوظيفي للعمالة الزراعيه

السمه الأخرى التى تميز العمالة الزراعيه هى توزيعها الوظيفى وفقاً للمحاصيل المنتجه.. ونتيجة لانعدام البيانات حول ذلك التوزيع رغم أهميته فى بيان الوزن النسبى للعمالة وفقاً للتركيب المحصولى والذى يمكن معه الاستفاده من ذلك سواء فى تخطيط العمالة أو تخطيط السياسه الزراعيه فقد أضطررنا إلى اللجوء إلى ما توفره البيانات حول توزيع العمالة وفقاً لتوزيع المحاصيل فى مجموعات (صيفيه - نيليه - شتويه - فاكهه).

(ويشير جدول رقم ٢٣) إلى إن وزن العمالة الزراعية العاملة فى مجال

جدول رقم (٢٣)
احتياجات الانتاج الزراعى فى العمالة الزراعية
١٩٨٢

البيان	المساحة مليون فدان	العمالة الزراعية مليون عامل / يوم	٪
الزروع الشتوية	٤.٩٤٦	١٣٣	١٤.٦
الزروع الصيفية	٥.٠٠٧	٣٨٠	٤١.٦
الزروع النيلية	٠.٨٢١	٤٣	٤.٨
الزروع فاكهية	٠.٣٩٠	٧٤	٨.١
جملة الانتاج النباتى	١١.٦٤	٦٣٠	٦٩.١
جملة الانتاج الحيوانى		٢٨٢	٪٣٠.٩
جملة الانتاج الزراعى		٩١٢	١٠٠.٠

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، سوق العمل فى مصر (قطاع الزراعة الصيد) يونيه ١٩٨٥ عن وزارة الزراعة – الوضع الحالى والتطور المستقبلى للعمالة فى القطاع الزراعى – مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر ص٣٥– القاهرة ١٨–٢٠ ديسمبر ١٩٨٨ (٤٠) صفحة

الإنتاج النباتى للمحاصيل تبلغ أكثر من ثلثى العمالة فى الأنتاج الزراعى حيث تمثل (١ . ٦٩٪) بينما لا يمثل العاملون فى الأنتاج الحيوانى سوى (٩ . ٣٠٪) مع الأخذ فى الاعتبار التداخل فى العمل الزراعى بين الأنتاج النباتى والحيوانى الا أننا نستطيع مع ذلك أخذ تلك المؤشرات كاتجاه عام.

أيضاً وبشكل عام يمكن الاستنتاج - رغم التداخل فى العمل الزاعى بأن العمالة فى أنتاج المحاصيل الصيفيه تحظى بالمرتبه الأولى ٦ . ٤١٪ وبعدها الشتويه ٦ . ١٤٪ وأخيراً النيليه ٨ . ٤٪.. ومنه تبين إذا صحت تلك المؤشرات على طغيان العمالة داخل المحاصيل النقديه أكثر من المحاصيل التقليديه.

بنيه العمالة موزعة طبقاً للأقسام المهنيه

وفقاً لتقسيم القوى العامله حسب الأقسام المهنيه والذى يعطيه لنا (جدول رقم ٢٤) يتضح لنا أن معدلات نمو العمالة الإجماليه تقل عن معدلات نمو السكان الذى بلغ عن نفس الفترة حوالى ٣٪ كما سبق ورأينا فى (الفصل ٢) وهو ما يعنى تراجع قوة العمل بالنسبه لزيادة السكان

أما ترتيب الأقسام المهنيه فالملاحظ أنه كان على النحو التالى:

أولاً : أصحاب المهن العلميه والفنيه ومن إليهم بمعدل نمو ٨ . ٧٪

ثانياً: التنفيذيون والإداريون ومديرو الأعمال بنسبه ٣ . ٧٪

ثالثاً : المشتغلون بالأعمال الكتابيه بنسبة ١ . ٥٪

ويرجع ذلك إلى ما سبق أن أكدنا عليه فأرتفاع نسب أصحاب المهن العلميه والفنيه جاء نتيجة لسياسه الدولة بتعيين كافة خريجى الجامعات - أما أرتفاع معدل نمو التنفيذين والإداريين ومديرى الأعمال فيرجع إلى أهتمام قطاع الدوله بزيادة عدد وظائف المستويات العليا.

ويرجع نمو المشتغلين بالأعمال الكتابيه أرتفاع نسبة خرجين المدارس

التجاريه والزراعيه - كما سيأتى فى الجزء الثانى - وتعيينهم فى وظائف كتابيه - ويعكس كل ذلك خللا أساسيا فى كفاءة عمل هيكل الأنتاج الذى يدفع القوه العامله نحو الأعمال الغير أنتاجيه حيث أن نصيب النمو فى المهن الأنتاجيه لم يتجاوز (٣.٣) فى عمال الأنتاج و(٦.٠٪) فى المشتغلون بالزراعة وصيد البر والبحر.

أخيراً فإن (الجدول رقم ٢٤) يعكس ضخامه حجم ما يسمى بالعمالة الهامشية أو الهامشيين فى المجتمع وهم غير المصنفين مهنياً حيث بلغ معدل نموهم (٥.١١٪) وهى تعكس عجز الهيكل الاقتصادى والأنتاجى عن إستيعاب هذا الحجم الضخم من القوه العامله..

حيث تتركز تلك المجموعه فى وظائف السعاه وفى أنشطة غير منتجه مثل بلطجيه دور الملاهى والثقافه ومنادى السيارات وفئات الدلالين والمشتغلين بحجز الأماكن فى وسائل المواصلات والباعه الجائلين وماسحى الأحذيه وغيرها... وقد أمكن تقدير تلك الفئات فى أحصاء ١٩٨٦ بحوالى (٤٢٨.١) مليون شخص(٢١)

وفى سنوات الثمانينات نجد أرتفاع جديد فى نسبة أصحاب المهن الفنيه والعلميه ومن إليهم فتصل إلى (٣.١١٪)× كما زادت أيضاً نسبة المديرون والإداريون ومديرو الأعمال إلى ٥.٢٪.. وأرتفعت نسبة أعداد المشتغلون بالأعمال الكتابيه إلى ٥.٨٪

بينما واصلت نسبة العاملون فى الزراعة وتربية الحيوان وصيد البحر والبر وأعمال الغابات أنخفاضها إلى ٥.٣٧٪.. كما أنخفضت نسبة عمال الإنتاج ومن إليهم بنسبه طفيفه فكانت ٢.٢١٪(٢٣).

وهو ما يعكس صحة الأتجاه الذى سبق الإشارة إليه من زيادة الاعتماد

× نجد أن تلك النسبة تتفوق عما لدى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٦٨ حيث لم تكن نسبتهم هناك إلا ٢.١١٪ فقط(٢٢) والفرق الوحيد يكمن فى استخدام تلك العناصر هناك داخل الهيكل الإنتاجى

جدول رقم (٢٤)

قوة العمل موزعة طبقا للأقسام المهنية (١٥ سنة فأكثر)

الأقسام المهنية	١٩٦٠	١٩٧٦	معدل النمو السنوى المتوسط
أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم	٣.٢	٧.٥	٧.٨
التنفيذيون والإداريون ومديرو الأعمال	٠.٥	١.١	٧.٣
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٤.٧	٧.٣	٥.١
المشتغلون بأعمال البيع	٨.٢	٦.٦	٠.٨
المشتغلون بالخدمات	٩.٨	٨.٥	١.٣
المشتغلون بالزراعة وصيد البر والبحر	٥٤.٠	٤١.٩	٠.٦
عمال الانتاج ومن اليهم	١٨.٢	٢١.٣	٣.٣
غير المصنفين مهنيا	١.٤	٥.٨	١١.٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	–
الإجمالى بالأرقام	٦.٧٨٣.٧٤٨	٩.٦٤٢.٢٣٤	٢.٢

المصدر: محسوب من تعدادى ١٩٧٦، ١٩٦٠ عن د. إيهاب سلام مسار القوى العاملة فى مصر ص.٤ – الاهرام الاقتصادى العدد ٧٩٩ ص٣٨:ص٤١ مايو ١٩٨٤.

على العمالة الخدميه لتتفق مع تحول الاقتصاد إلى الأتجاه الخدمى الريعى.
فلم يكن نمو أصحاب المهن الفنيه والعلمية ومن إليهم أضافة إلى القوه الأنتاجيه فى المجتمع..

فإذا أهملنا نسبة حملة المؤهلات النظرية فى العلوم الأنسانيه مثل خرجى كليات التجارة والأداب والحقوق وما إلى ذلك والتى يستأثر قطاع الخدمات بأغلبها. وأخذنا أعداد العلميين والمهندسين والتقنيين نجد أنها حسب مصادر اليونسكو قد بلغت فى مصر عام ١٩٧٣ حوالى (٥٩٣٢٥٤) شخصاً لم يعمل منهم سوى (١٠٦٦٥) فى مجال البحث والتطوير التجريبى ولا يعمل من بين هؤلاء الـ (١٠٦٦٥) سوى (١٣٢٨) شخصاً فقط فى الهندسة والتكنولوچيا.. و(٤٧٨١) شخصاً فى مجال الزراعة(٢٤) مما يدل على ضعف القاعده البشريه للتطوير العلمى والتكنولوچى.

وإذا ما أنتقلنا إلى تحليل فئه المهندسين وسط أصحاب المهنى الفنية والعلميه فسنجد أنعكاسات الآثار السابق ذكرها بشكل أوضح حيث أن توزيع المهندسين والذى يفترض أن يأتى فى صالح القطاع الصناعى نجده يأتى فى الواقع لصالح قطاعات الخدمات فتشير أحصاءات تعداد السكان ١٩٧٦ إلى أن :

عدد المهندسن العاملين فى قطاع الصناعة التحويلية يبلغ (٤٣٨٤٩) بينما يرتفع عددهم فى مجال خدمات المجتمع العامه والخدمات الإجتماعيه والشخصيه إلى (٤٤١٧٤) مهندس.

وإذا ما أخذنا المهندسين والكهربائيين ومهندسى الألكترونات فإن عددهم فى الصناعه التحويليه لا يزيد عن (١٨٢١) شخصاً بينما يعمل منهم فى قطاع الكهرباء والغاز والمياه (٢١٦٢) بينما يرتفع عددهم فى مجال الخدمات إلى (٤٢٨٦) شخصاً بنصيب (١٤٢٥) للنقل والتخزين والمواصلات و(٢٨٦١) لخدمات المجتمع العامه والخدمات الإجتماعيه

والشخصية(٢٥).

وإذا إنتقلنا لفئة الفنيين فى مجال الهندسة الكهربائيه والألكترونيه نجد أن من يعمل منهم فى قطاع الصناعه التحويليه هم (٤٧٢٤) شخص فقط بينما يعمل فى مجالات الكهرباء والغاز والمياه (٦٦٢١).. أما الخدمات فتتفوق على القطاعين مجتمعين حيث تبلغ نسبة الفنيين العاملين فى الخدمات (١١٧٥٧) شخص بنصيب (٥٠٨٠) للنقل والتخزين و(٦٦٧٧) شخص لخدمات المجتمع العامة والخدمات الاجتماعيه والشخصية(٢٦).

هوامش الفصل الرابع

١- د. عبد النبى الطوخى - تحليل التغييرات فى خصائص القوى العامله (٤٧ - ١٩٧٤) ص ٢١٤ - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ٢٠٩ : ص٢٤١ - القاهرة - مارس ١٩٧٨ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٧٨

٢- د. كاظم حبيب - مفهوم التنمية الاقتصادية ص ٣٥ - الفارابى - بيروت - ١٩٨٠ - (١٩١) صفحة

٣- أمينة شفيق - الطبقة العاملة المصرية (م. س) ص ٤٤

٤- البنك المركزى المصرى - المجلة الاقتصادية المجلد الثامن عشر - (م. س) ص٢٣٣

٥- وزارة التخطيط - مشروع الخطه الخمسية ٨٢ - ٨٣/ ٨٦ - ١٩٨٧ - المجلد الرابع - الاستراتيجية العامة للصناعة والتعدين ص ٣٣ - القاهرة أغسطس ١٩٨١ - ٥٤٤ صفحة

٦- وزارة التخطيط - الاستخدام فى مصر (م. س) ص٣٢ - مؤتمر الاستراتيجية.

٧- المرجع السابق.

٨- جمال الشرقاوى - الطبقة العاملة النشأة والتطور - قضايا فكرية - الكتاب ٥ - ص ١٤ - مايو ٨٧ - القاهرة - ص ١٣ : ص ٢٥

٩- البنك المركزى المصرى - صناعة غزل ونسيج القطن - المجلة الاقتصادية - العدد الثانى ص ١١١ - المجلد العشرون - القاهرة - ١٩٨٠ - ص ١٠٥:ص١٢٤)

١٠- انظر د. فوزى رياض وآخرين - دراسة لسوق العمل (قطاع الصناعة) - ص٧٤ - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (م. س).

١١- البنك الأهلى المصرى - التطورات المحلية - النشرة الاقتصادية - المجلد السابع والثلاثون - العددان ٣، ٤ - ص ٣٣٤ - القاهرة ١٩٨٤ ص ٣٣١:ص٣٥١.

١٢- د. عبد الباسط - توزيع الفقر في القرية المصرية (م. س)- ص ٦٥ عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - أبعاد قوة العمل فى ج. م. ع ص ٣٧ - جدول ١٧ - مربع رقم ٣٥٠٥ - يناير ١٩٧٥

١٣- د. عبد الباسط - توزيع الفقر (م. س) ص ٦٦ (١٢٠) صفحة

١٤- انظر - د. حسين الفقير - العمالة الزراعية ومشكلة التحديث والتشبيخ فى المقتصد الزراعى المصرى ص ٤٦ - قضايا فكرية ٥ - مايو ١٩٨٧ - ص٤٤:ص ٥٧

١٥- ايضاً - د. السيد يوسف - اقتصاديات الملكية الزراعية ص ١٣١ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ (١٦١) صفحة.

١٦- انظر عطيه الصيرفى - عمال التراحيل ص ٦٢ - دار الثقافة الجديدة - القاهرة - ١٩٧٥ - (١٤٧) صفحة.

١٧- د. عبد الباسط - توزيع الفقر (م. س) ص ٦٠، ٦١

١٨- د. عبد الباسط عبد المعطى ود. محمد أبو مندور الديب ود. محمد منصور عبد الفتاح (الدولة والقرية المصرية - قضايا فكرية - ١ - ص ١٢٠ - القاهرة - ص ٩٤ : ص ١٢٥.

١٩- د. على بركات - الملكية الزراعية بين ثورتين (١٩١٩ - ١٩٥٢) ص ٥٩ - مركز الدراسات الاستراتيجية - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٨ - (١٢٨) صفحة.

٢٠- عبد الباسط - توزيع الفقر (م. س) ص ٤٣.

٢١- د. سعد حافظ - الطبقة العاملة المصرية - ماهيتها وخصائصها الهيكلية - قضايا فكرية ٥ - ص ٣١ - القاهرة - مايو ١٩٨٧ - ص ٢٦ : ص ٤٣

٢٢- انظر عبد الفتاح قنديل - نقل التكنولوجيا المتطوره إلى الدول النامية ص٣١٤ - بحث مقدم إلى المؤتمر الأول العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين - ص ٢٠٥ : ص ٣٥٧ - القاهرة مارس ٧٦ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٦

٢٣- وزارة القوى العاملة - الاستخدام فى مصر - (م. س) ص ١٩ جدول ١

٢٤- محمد عبد الشفيع - التطور التكنولوجى والأعتماد على الذات فى التجربة الصناعية المصرية (٧٠ - ١٩٨٠) ص ١٦٤ ـ ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصاديين المصريين - القاهرة ٢٦/ ٢٨ مارس ١٩٨١ - جمعية الاقتصاد السياسى والتشريع - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٤

٢٥- محمد عبد الشفيع - التطور والتكنولوجى (م. س) ص ١٦٤.

٢٦- المرجع السابق ص ١٦٥.

الجــزء الثانى

مشكلات تطور المــوارد البشــريــة فى مصــر



البطالة وسياسة إعداد الكادر

تمثل مشكلة البطالة أحد أهم المشكلات التى تواجه تطور الموارد البشرية والقوى الكاملة المصرية وتعوق نموها وإعادة إنتاجها وهى ظاهرة سبق أن تناولنا سماتها المشتركة بين بلدان العالم الثالث وأختلافها عما تشهده بلدان الغرب الرأسمالى (أنظر المدخل)... حيث أن ماتشهده مصر -وأيضا بلدان العالم الثالث- هى بطاله نشأت لقصور الطاقة الإنتاجية عن استيعاب الموارد البشرية وارتبطت بنمط توظيف الفائض الاقتصادى وآليات تبديده.. وهى فى المحصلة الأخيرة بطالة هيكلية نتاج للهياكل الاقتصادية المتخلفة والمختلة... وسنقوم فى الصفحات التاليه بتحليل تلك الظاهرة فى الواقع المصرى.... كما سنتوقف أمام سياسة

إعداد الكادر لما لها من تأثير على تفاقم تلك المشكلة...

البطالــة

أ- البطالــة الســافـرة

اختلفت التقديرات الرسمية حول حجم البطالة السافرة... وإن اتفقت جميعها على ارتفاع معدل البطالة باضطراد منذ النصف الثانى من السبعينيات. ويشير (الجدول رقم ٢٥) إلى عدة حقائق :

أولا : أن أعداد العاطلين قد ارتفعت من (١٧٥) الف فرد فى تعداد ١٩٦٠ إلى (٨٥٠) الف عام ١٩٧٦ ثم إلى (٢,٠١١) مليون عام ١٩٨٦ وهو مايوازى (٢,٢٪، ٧,٧٪، ١٤,٧٪) من حجم القوى العاملة على التوالى فى تلك السنوات - وعلى ذلك ارتفاع معدل البطالة قد شهد تضاعفاً خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات.

ثانيا: أن معدلات البطالة هى أعلى فى الإجمالى بين الإناث عنها فى الذكور حيث مثلت (٥,٨ ٪، ٢٩,٧٪، ٤٠,٦٪)، بينما لم تكن إلا (١,٩٪، ٥,٦٪، ١٠,٠٪) بالنسبه للذكور عن السنوات (٦٠)، ٧٦، ١٩٨٦) وترتفع النسبه أكثر فى الريف المصرى.

ثالثا: أن معدل البطالة هى أعلى منها فى الحضر عن الريف حيث كانت ٦,٣٪، ٩,٥٪، ١٥,٨٪ على امتداد الفترات الثلاثة.

وقد تواصل الارتفاع فى معدلات البطالة حتى أننا نجد النسبة الأجمالية للبطالة فى السنة التالية تصل وفقا لتقديرات جهاز الإحصاء الرسمى إلى ١٥,٦٪ من القوة العاملة فى آخر يونيو ١٩٨٨(١)، بينما تصل بها تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن البطالة تمثل (٢٠٪) من حجم قوة العمل(٢)، والسمه الرئيسيه التى تشير إليها بيانات البطالة السافرة فى

مصر هى أرتفاع نسبة المتعلمين بين أعداد المتعطلين عن العمل فقد زاد عددهم من (٤٠) الف متعطل عام ١٩٦٠ إلى حوالى (٣١٠) آلاف عام ١٩٧٦... ويقدر عددهم منذ منتصف الثمانينيات بمليون متعطل أى أن نسبتهم حوالى (٥٥٪) من إجمالى المتعطلين(٣).

وتذهب تقديرات أخرى إلى أن أعدادهم تتراوح بين (٢) مليون و(٢.٥) مليون متعطل فى الثمانينيات بمعدل (٣:٢) عاطل بالأسره الواحده(٤)، ولنا عوده لمناقشة ذلك فى سياسه إعداد الكادر فى نهاية الفصل وتشير بيانات عام ١٩٧٦ إلى أن نسبه البطالة بين الأميين لم يتجاوز (٢.٥٪) بينما هى فى أصحاب التعليم الابتدائى (٦.٢٪) ... والتعليم المتوسط (٢٠.٦٪) ... والتعليم الجامعى (١١.٣٪)(٥) وقد ارتفعت تلك المعدلات فى ١٩٨٦ حتى أن العاطلين من أصحاب المؤهلات الجامعية قد بلغوا نسبه (٢٦٪) من إجمالى المتعطلين(٦) بينهم (٤٠) الف مهندس(٧).

السمه الأخرى المميزه للبطالة السافرة فى مصر هى ارتفاع نسبة الشباب فنجد أن (٩٠٪) من المتعطلين هم من الداخلين الجدد إلى سوق العمل(٨) وهو مايعنى انعكاساً مباشراً لتأثير الهيكل الاقتصادى وعدم قدرته على أستيعاب العماله الجديده

جدول رقم (٢٥)

مستوى البطالة (الأفراد فى سن ٦ سنوات وما فوق حسب الجنس ومكان الإقامة فى المناطق الريفية والحضرية - سنوات التعداد ١٩٦٠، ١٩٧٦، ١٩٨٦

	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦
عدد العاطلين (بالالاف)			
الاجمالى	١٧٥	٨٥٠	٢٠٠١١
ذكور	١٣٩	٥٥٨	١١٥٩
اناث	٣٦	٢٩٣	٨٥٣
مناطق ريفية	٥٦	٣٩٦	٩٨٥
ذكور	٤٦	٢٦١	٥٩٦
اناث	١٠	١٣٦	٣٨٨
مناطق حضرية	١١٩	٤٥٤	١٠٢٧
ذكور	٩٣	٢٩٧	٥٦٢
اناث	٢٦	١٥٧	٤٦٤
معدل البطالة (٪)			
الاجمالى	٢.٢	٧.٧	١٤.٧
ذكور	١.٩	٥.٦	١٠.٠
اناث	٥.٨	٢٩.٧	٤٠.٦
مناطق ريفية	١.١	٦.٤	١٣.٧
ذكور	١.٠	٤.٥	٩.٣
اناث	٣.٠	٣٨.٠	٥٠.٤
مناطق حضرية	٤.٣	٩.٥	١٥.٨
ذكور	٣.٨	٧.٢	١٠.٩
اناث	٩.١	٢٥.٠	٣٤.٨

المصدر: الجهاز المركزى : تعداد السكان ١٩٦٠، ١٩٧٦. النتائج الأولية لتعداد ١٩٨٦.

ب - البطالة المقنعة

١- فى الزراعة

رغم أن القطاع الزراعى فى مصر يعتبر مستودعاً للبطالة بكافة أنواعها(٩) الا أن هذا القطاع يتميز بارتفاع البطالة المقنعة بالأساس، وذلك لطبيعه موسميه النشاط به. وفى مصر تشير البيانات إلى أن قطاع الزراعه كان يعانى عام (١٩٥٠) من بطالة مقنعه قدرتها وزارة الزراعة بنسبه ٣٠٪(١٠). وفى أوائل الستينات قدرتهم بعض المصادر بمليون ونصف عامل زراعى(١١)، بينما قدرتها مصادر أخرى بحوالى ٢ مليون معظمها بطالة مقنعة(١٢). وحتى نهايه الستينيات كان هناك فائض فى العمالة بين البطالة السافره والمقنعة والموسمية يقدر بين (٣٠، ٥٠٪) من القوى العاملة الزراعية(١٣).

ورغم انخفاض إجمالى العمالة الزراعية بالنسبة لهيكل العمالة المصريه فى أعوام السبعينيات والثمانيات الا أن الدراسات تشير إلى أن فائض العمالة الزراعيه واصل ارتفاعه.. حيث قدرها البعض فى عام (١٩٧٣) بحوالى (٢٥٪)(١٤) وواصلت ارتفاعها إلى (٥٥٪) عام ١٩٨٥(١٥).

٢- فى قطاع الدولة

من السمات المميزه للبطالة فى مصر هى البطالة المقنعة داخل قطاع الدوله والتى بدأت منذ النشأة الحديثة للقطاع العام، وتعاظم الدور الاقتصادى للدولة ورسمها لسياسات التشغيل (أنظر فصل رقم ٣ج١).

وتختلف التقديرات حول حجم تلك العمالة الفائضة ...فنجد أنها فى أحصائيات وزارة القوى العاملة تبلغ حوالى (٤٠٪) فى الجهاز الإدارى الحكومى و(٣٠٪) من حجم العاملين فى القطاع العام(١٦) فى آواخر السبعينيات، بينما تقدرها أجهزه الإحصاء الرسميه فى منتصف الثمانينيات

بـ (٤٣٪) فى الجهاز الإدارى الحكومى و(٤٠٪) فى القطاع العام(١٧). بينماتشير تقديرات لبعض الخبراء بأن هناك (٧٥٪) من موظفى الحكومه عماله زائده وأن نحـو (٢٥٪) من العاملين فى هذا القطاع لايقومون بأية أعمال(١٨).

على آية حـال فالأتجاه العام بكافه التقـديرات يؤكد وجود تلك الظاهرة وتعاظمها - وتتضح معالم تلك الظاهرة أكثر إذا ماأخذنا حجمها وفقا للقطاعات المختلفة حسب الوظائف، حيث يقدر بعض الخبراء عدد السعاة العاملين بالمصالح الحكومية بحوإلى (٠.٢٥) ربع مليون ساع وأن هذا الجيش يتزايد بمعدل ٥.٢٪ سنويا(١٩). وأن تلك الظاهرة قد امتدت للقطاع العام مما اضطر وزير الصناعه إلى اتخاذها مبررا لوقف التعيينات× (التوظيف) بعد أن تبين له وفقا لتصريحه أمام مجلس الشعب المصرى أن هناك شركة قطاع عام بها (١٦) الف عامل خدمى وإدارى... فى حين أن العاملين المنتجين بها لايزيدون على (٣) آلاف عامل(٢٠).

وداخل قطاع الإنتاج نجد أن نتائج دراسة مقارنة عن موقف قطاع الغزل والنسيج فى مصر فى منتصف السبعينيات قد بينت أن هناك فائضا فى العمالة فى مشروعات القطاع العام تبلغ (٤٠٠٪) فى عمليات الغزل (٢٥٠٪) فى عمليات التجهيز و(٥٠٠٪) فى عمليات تفصيل الملابس(٢١).

وقد تسببت تلك الظاهره فى انخفاض إنتاجية العامل داخل ذلك القطاع - وإذا ما أخذنا مؤشرا لذلك متمثلا فى فاقد العمل... سنجد أن أحد الدراسات الميدانية قد أوضحت أن نسبة فاقد العمل فى الوقت المتاح للعمل تبلغ بين (٢٠ - ٤٠٪) كحد أدنى ... بمعنى أن كفاءة استغلال عنصر

× كانت بالطبع هناك أسباب أخرى على رأسها شروط صندوق النقد الدولى بوقف التعيينات (انظر ج٢-ف٥)

العمل× يتراوح بين (٦٠ - ٨٠٪)(٢٢) ونجد تقديرات دراسة علمية أخرى تشير إلى أن القطاع العام يخسر شهريا حوالى (١.٥) مليون ساعه عمل وأن الأجازات العامه تصل إلى (٦٣٪) من أيام السنة(٢٣).

العوامل المؤثرة فى رفع معدلات البطالة

تنوعت العوامل المؤثرة على رفع معدلات البطالة فى مصر... وقد تفاعلت عناصر الخلل والتخلف فى الهيكل الاقتصادى مع نمط التنمية الرأسماليه بأساليبه المختلفه فى الستينيات والسبعينيات لتخلق فى ظل علاقات التبعيه الاقتصاديه للخارج مشكلة ضخمة أمام الموارد البشرية تعوق نموها وإعادة إنتاج الأيدى العاملة.

العوامل الخارجية

تختلف اقتصاديات بلدان العالم الثالث -ومن بينها مصر- عن اقتصاديات العالم الرأسمالى المتقدم، لذلك فإن آليات عمل الهياكل الاقتصاديه فى العالم الرأسمالى المتقدم تختلف عن حال بلدان العالم الثالث فهذه الأخيرة يكاد يختفى منها فرع إنتاج وسائل الإنتاج ...كما أن التناقض بين الإنتاج والاستهلاك يظهر بصوره عكسيه حيث يكون الاستهلاك أكبر كثيرا من الإنتاج، واذا كانت مصر قد اتجهت خلال السبعينيات إلى الخارج لحل تلك المشكله عن طريق الاستيراد فقد أصبحت أكثر عرضة للتأثر بأزمات العالم الرأسمالى المتقدم... ولكن تأثيرات الازمة

× كفاءة استغلال عنصر العمل = $\frac{\text{ساعات العمل الفعلية}}{\text{ساعات العمل المتاحة}}$ X ١٠٠

الدورية لبلدان الغرب الرأسمالى لم تظهر فى مصر بشكل مباشر على تعطل القوى العاملة ... حيث أن سياسات التوظف والتى تتحكم فيها إلى حد كبير الدوله خاصه فى المجال الصناعى قد عطلت فعل تأثير الدورات الرأسمالية فى الغرب على ارتفاع معدلات البطالة فى مصر..

ونلاحظ ذلك إذا ماحاولنا المقارنة بين ماشهده العالم الرأسمالى من أزمات دورية خلال السبعينيات وارتفاع معدلات البطالة فى تلك الفترة ففى السبعينيات مر العالم الرأسمالى منذ آواخر (١٩٧٣) بأزمه عميقة أنتشرت إلى كل العالم الرأسمالى المتطور ولم يخرج منها إلا فى النصف الثانى من عام (١٩٧٥) وأوائل عام (١٩٧٦)... وكانت سنوات (٧٦ , ١٩٧٧) هى فترة ازدهار نسبى، فمعدلات النمو كانت متواضعة وكانت بين ٥ , ٣٪، ٥٪ تقريبا ولكن هذا الوضع استمر فقط حتى النصف الأول من عام ١٩٧٩، ففى النصف الثانى بدأت تظهر أعراض الأزمة الجديدة ومنذ بداية عام ١٩٨٠ أستمر اشتداد تفاقم الأزمة حتى الوصول إلى مستويات الركود التى لم يسبق لها مثيل فى كل فتره مابعد الحرب العالميه الثانية(٢٤).

أما مصر فيشير (الجدول رقم ٢٦) إلى أن معدلات البطالة كانت حتى عام ١٩٧٤ فى مستويات متواضعة فكانت ١٠٠ - ٧٧٪ - ٦٨٪ - ٧٣٪ - فى سنوات (١٩٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ١٩٧٣) على التوالى، واذا كانت بداية الارتفاع فى عام ١٩٧٤ إلى ١٠٥٪ بارتفاع أعداد المتعطلين من ١٠٧ إلى ١١٠ آلاف متعطل، فان ذلك كان سببه الاساسى هو بداية تسريح المجندين من القوات المسلحة المصرية بعد انتهاء حرب أكتوبر ١٩٧٣.

الملاحظ أيضا أن سنوات الازدهار فى الغرب لم تشهد تحسنا لوضع المتعطلين فى مصر حيث أستمرت معدلات البطالة من (١٤٩٪ إلى ١٧٩٪ إلى ٢٣١٪)فى السنوات (١٩٧٧ , ٧٨ , ١٩٧٩) على التوالى.

جدول رقم (٢٦)

بيانات عن قوة العمل فى جمهورية مصر العربية فى السنوات من ١٩٧٠ الى ١٩٨٤
من واقع بحث العمالة بالعينة فى مايو من كل عام

(الاعداد بالمئات)

السنوات	قوة العمل					
	المشتغلون		المتعطلون		إجمالى	
	العدد	التطور النسبى	العدد	التطور النسبى	العدد	التطور النسبى
٩٧٠	٨٠٤٤٢	١٠٠	١٩٨٠	١٠٠	٨٢٤٢٢	١٠٠
١٩٧١	٨٢٥٢٥	١٠٣	١٥٣١	٧٧	٨٤٠٥٦	١٠٢
١٩٧٢	٨٦٨٢٠	١٠٨	١٣٤٦	٦٨	٨٨١٦٦	١٠٧
١٩٧٣	٨٥٦٧٣	١٠٧	١٤٥١	٧٣	٨٧١٢٤	١٠٦
١٩٧٤	٨٨٦٧٣	١١٠	٢٠٨٦	١٠٥	٦٠٧٥٩	١١٠
١٩٧٥	٠٣٠٧	١١٢	٢٣٣٤	١١٨	٩٢٦٤١	١١٢
١٩٧٦	–	–	–	–	–	–

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - رضا ابراهيم وآخرين. الاستراتيجية القومية للاستخدام ص٢٨ - ورقة مقدمة لمؤتمر الاستخدام ديسمبر ١٩٨٨.

تابع جدول رقم (٢٦)

١٩٧٧	٦١٩٨٢	١١٤	٢٩٦١	١٤٩	٩٤٩٤٣	١١٥
١٩٧٨	٩٤٤٨.	١١٨	٣٥٤٥	١٧٩	٩٨.٢٥	١١٩
١٩٧٩	٩٥٦٥٣	١١٩	٤٥٨٢	٢٣١	١..٢٣٥	١٢٢
١٩٨.	٩٧٩٩١	١٢٢	٥٣٥٩	٢٧١	١.٣٣٥.	١٢٥
١٩٨١	٩٩٤٥٧	١٢٤	٥٧٢٢	٢٨٩	١.٥١٧٩	١٢٨
١٩٨٢	١.١١٤٦	١٢٦	٦.٦٢	٣.٦	١.٧٢.٨	١٣.
١٩٨٣	١١٥٢٦.	١٤٣	٨١٢٧	٤١.	١٢٣٣٨٧	١٤٩
١٩٨٤	١١٨١٨٦	١٤٦	٧٥٦.	٣٨٢	١٢٥٧٤٦	١٥٣

مع ملاحظة أن بيانات بحث القوى العاملة تختلف عن بيانات التعداد من حيث:

١- قوة العمل بالبحث من ١٢-٦٤ سنة ولكن فى التعداد من ٦ سنوات حتى ٦٤ سنة ٢- البحث لايغطى أفراد القوات المسلحة فى حين تشملهم بيانات التعداد. - لم يتم تنفيذ البحث فى عام ١٩٧٦ نظرا لإجراء تعداد السكان.

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - رضا ابراهيم وآخرين. الاستراتيجية القومية للاستخدام ص٢٨ - ورقة مقدمة لمؤتمر الاستخدام ديسمبر ١٩٨٨.

يؤكد ذلك أن تأثير الأزمات الدوريه فى العالم الرأسمالى كان محدودا على معدلات التضخم الداخلى والتى ارتفعت كثيرا فى السبعينيات فقد أكدت دراسة هامة قام بها أحد الباحثين المصريين بأن الأقتصاد المصرى فى ظل الانفتاح قد أصبح حساسا للأزمه الاقتصاديه العالمية ودورات فيض الإنتاج فى بلدان الغرب الرأسمالى وذلك خلافا لعصر ماقبل الأنفتاح حيث أن سياسه الانفتاح قد ترتب عليها زيادة حجم التجارة مع الدول الغربية موطن الأزمة(٢٥) ورغم ذلك فإن تأتير ذلك على التضخم كان بدرجة محدودة(٢).

أما سنوات الثمانينيات فيمكن ملاحظة تأثير أزمات الدورة الأقتصادية على وضع البطالة فى مصر، ولكن أيضا ليس بشكل مباشر، فقد تفاعلت عوامل الضغط الخارجى (صندوق النقد الدولى) على الحكومة المصرية لوقف التوظيفات الجديده مع تأثير الأزمه العالميه التى أدت إلى هبوط أسعار النفط فى النصف الأول من الثمانينيات حيث ادى ذلك العامل الأخير إلى تغيرات على الطلب على العمالة فى أسواق البترول، حيث عانت (البلدان النفطيه العربيه) من آثار أنخفاض اسعار البترول وقامت بعمل سياسات انكماشيه أدت إلى التخلص من بعض العمالة الأجنبيه وتعرضت العمالة المصرية -بالتإلى- لنقص الطلب عليها فى تلك البلدان، بل وإنهاء عقود توظف العاملين المصريين بها ... وقد جاء ذلك ليفاقم الاتجاه الذى ظهر فى تلك البلدان من تقليص العمالة المصريه منذ آواخر ١٩٧٨ ردا على سياسة السادات الخارجيه بالصلح مع إسرائيل... وقد مثلت العمالة العائده من بلدان النفط أو التى ضاعت منها فرص التوظيف فى بلدان النفط السبب المباشر الخارجى فى ارتفاع معدلات البطالة الداخليه حتى أن التقديرات تذهب إلى أن النصف الثانى من الثمانينيات كان متوقعا أن يعود فيه (٤٠٠,٠٠٠) مصرى من العاملين فى الدول العربيه إلى مصر كما قدرته

مصادر آخر بمليون ومصدر ثالث بـ (١.٦) مليون حتى أوائل ١٩٨٥(٢٧).

وعلى مقدار أهميه تأثير العوامل الخارجيه على ارتفاع معدلات البطالة الداخليه خاصه (الطلب البترولى) إلا أننا نعتقد أن تأثير العوامل الداخليه كان أكثر عمقا× منذ توقف العمل بخطط التنميه عام ١٩٦٥، وسيادة القطاع الخدمى على الهيكل الاقتصادى وانتهاج سياسات تنميه مبدده ومعوقه لتطور القوى العاملة تتمثل فى سياسات إعداد الكادر وتبديد الفائض الاقتصادى فى توظيفات غير منتجة.

وقبل الانتقال لمناقشة العوامل الداخلية نرى ضرورة التعرض لعامل أساسى شكل إعاقه مباشره أمام القوى العاملة وكان يجمع بين العامل الداخلى والخارجى وهو الحرب مع إسرائيل.

فقد جاءت حرب يونيو (٦٧) لتضع نهايه لاى حديث حول التنميه... وكانت الحرب هدفا أساسيا من قبل دوائر رأس المال الدولى لضرب التجربة المصرية وبعد الهزيمه تركزت كل جهود النظام الناصرى نحو إعاده بناء القوات المسلحة، حتى أن برنامج الإصلاح والذى أعلنه فى (٣٠) مارس ١٩٦٨ كان جوهره الأساسى حشد القوى العسكريه والاقتصاديه والفكريه لتحرير الأرض(٢٨).

وأنعكس ذلك فى تخفيض حجم الاستثمارات المدنيه وتحويل الموارد المخصصه لها لتمويل أعاده بناء الجيش مما كان له آثار أقتصاديه بالغه الخطورة.

ويظهر لنا ذلك من خلال متابعة تطور معدلات الاستثمار حيث كانت

× فإن اتجاه القوى العاملة نحو العمل فى بلدان النفط كان أساسا من عدم قدرة الهيكل الاقتصادى على استيعابهم داخل مصر، كما أن سياسة تصدير العمالة الى البلدان النفطية اصبحت سياسة رسمية للحكومة المصرية (انظر ج٢-ف٥) وهو ما يعنى أن ذلك الاتجاه كان ضمن العوامل الداخلية.

١٥,١٪ - ١٣,٤٪ - ١١,٩٪ - ١٤,٤٪ - ١٣,٠٪ - ١٢,٨٪ - ١٣,١٪ فى خلال الفتره (٦٦/٦٧ - ١٩٧٣) بمتوسط عام لكل الفتره لايزيد على ١٣,٣٪(٢٩)وارتفعت بالمقابل نفقات مصر الحربيه فى الفتره (٦٧ - ١٩٧٤) من (٧١٨) مليون جنيه أول الفتره إلى (١٢٦٣) عام ١٩٧٠ ثم إلى (٢٢٩٥) عام ١٩٧٤(٣٠)

وأدى ذلك إلى نمو عدد القوه العاملة المقتطعة من القطاع المدنى لخدمه أغراض القوات المسلحه حتى وصلت أعداد القوات المسلحه عام ١٩٧٣ إلى (٣٩٨) الف شخص(٣١)

وهو ماحافظ من جهه آخرى على انخفاض نسب البطالة (٢,٨٪ عام ١٩٦٨، ٢,٥٪ عام ١٩٦٩، ٢,٢٪ عام ١٩٧٠، ١,٧٪ عام ١٩٧١، ١,٤٪ عام ١٩٧٢)(٣٢).

وقد أدى ذلك فى مجمله إلى أن بدايه ارتفاع معدلات البطالة قد جاءت بعد الانتهاء من حرب ١٩٧٣ ونتيجة لتسريح المجندين والذين ظلوا فى الخدمه العسكرية طوال الفتره (٦٧-١٩٧٣) وهو ماأدى إلى ظهور البطالة السافره (المكشوفه) فيما بعد نتيجه لعدم قدرة الهيكل الاقتصادى على أستيعابهم بعد أن أزداد تحوله نحو القطاعات الخدميه ... أيضا فإن قدرة الدولة على التشغيل فى ظل الهيكل الاقتصادى المتخلف قد أدت إلى تكديس المجندين المسرحين فى قطاع الدوله الحكومى الإدارى والخدمى مما ارتفع أيضا بنسب البطالة المقنعه داخل تلك القطاعات فإن حروب الاستنزاف والتى أستمرت من (٦٧ - ١٩٧٣) بالرغم من أستنزافها لموارد الدوله الا أن السياسه الاجتماعيه فى توظيف (تعيين) الخريجين ظلت كما هى... مما ضاعف من تكدسها داخل قطاع الخدمات الحكوميه وداخل الجهاز الأدارى للدوله وهو المجال الوحيد المفتوح بعد إغلاق الباب أمام أستثمارات جديده فى القطاعات الإنتاجيه.

ويهمنا الإشاره فى نهاية هذا التحليل إلى أن تأثير الحروب على البطالة فى مصر لم يكن بدرجة واحده، فلم تؤثر حروب مصر كلها بدرجه متساويه على توظيف القوى العاملة... فقد أدت حرب السويس إلى نقص الإيرادات وذلك بعد انخفاض الواردات من الخارج ونقص الحصيله الجمركيه.. أما حرب ٦٧ فقد أدت إلى توقف مصادر تمويليه هامه أهمها البترول وقناه السويس لعده سنوات، أما حرب ١٩٧٣ فقد ترتب عليها رجوع بترول سيناء ودخل قناه السويس.

والمشكلة تكمن فى السبعينيات فى تبديد تلك الموارد على توظيفات غير إنتاجيه.

الملاحظ أيضا أن الإنفاق العسكرى لم يتوقف عن النمو طوال الفترات التاليه لحرب ١٩٧٣، مما كان له أثره -بالطبع- على زيادة الإقتطاعات من التوظيفات المدنيه وان كان الدخل من الموارد الريعيه قد عوض ذلك فنجد أن الانفاق العسكرى قد وصل فى ١٩٧٩ إلى ١٨٦٩ مليون دولار وفى عام ٨٢/٨١ وصل إلى (١٩٦٩) مليون دولار، وفى عام ٨٢/ ٨٣ وصل إلى (٢٣٨٠) مليون دولار(٣٣) وهو ما أثر على فرص التوظيف فيما لوكان قد أستخدم ذلك فى القطاع المدنى، فقد أظهرت الاحصائيات أن مليار دولار فى الانتاج المدنى يوفر فرص عمل (٩٢) الف فى النقل، (١٠٠) ألف فى البناء، (١٣٩) ألف فى الرعايه الصحيه، (١٨٧) الف فرصه عمل فى التعليم(٣٤).

أخيرا فقد ترتب على نتائج حرب اكتوبر وارتفاع النفقات الحربيه أن أرتفعت نسب الاستهلاك العام لتصل حتى بعد حرب ١٩٧٣إلى ٢٩.٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٧٤، مما ترتب عليه أن مساهمه قطاع الدوله فى المدخرات المحليه عن طريق الميزانيه أصبحت مساهمه سالبه، وبمقدار أكبر متزايد(٣٥).

وقد كان ذلك ضروريا فانخفاض الاستثمارات ترتب عليه ضآله فرص التوظيف للعماله فى القطاعات الإنتاجيه ونظرا لالتزام الحكومة بتوظيف الخريجين وسياسه العمالة الكامله فقد اضطررت إلى زيادة الاستهلاك العام لتحتوى فى جانب منه على أمكانيات تشغيل للقوى العاملة الوافده إلى سوق العمل أو المسرحين من الجيش بعد أنتهاء الحرب.

العوامل الداخلية

كانت سياسات التوظف المتبعة ضمن إطار التنميه الرأسمالية أحد أهم الأسباب المباشره وراء ارتفاع معدلات البطالة فى السبعينيات والثمانينات... حيث أن حكومه الثوره قد لجأت بعد توسع دور قطاع الدوله فى آواخر الخمسينيات إلى صياغه سياسه التشغيل والتوظف على أساس سياسة التوظف الكامل والالتزام بتعيين وتوظيف الخريجين وهو ماكان بمثابه تحويل البطالة السافره (المكشوفه) إلى بطالة مقنعه(٣٦)

فتشير إحصائيات ماقبل الثوره إلى أن ٥٧٪ من العمال كانوا يعملون لمده ٦٠ ساعه أسبوعيا وكان هناك (١٧٪) يشتغل ٨٠ ساعه أسبوعيا... وفى تقرير جمعية الخبز والحريه صادر عام (١٩٤١) جاء فيه أن بعض الصناعات ترتفع فيها عدد ساعات العمل اليوميه إلى ١٧ ساعه(٣٧).

وعندما جاءت قوانين يوليو بتخفيض عدد ساعات العمل إلى ٤٢ ساعه أسبوعيا أدى ذلك إلى ضم أقسام جديده من البطالة السافره إلى العمل داخل قطاع الدولة أو حتى القطاع الخاص وفتح مجالاً لعمل أقسام أخرى لم يكن متاحاً أمامها العمل فى ظل النظام السابق.

وحين استنفذت تلك السياسه إمكانياتها الفعليه بعد ارتفاع نسب البطالة المقنعه كما ظهر فى الصفحات السابقة حيث كانت تلك التوظيفات حلا وهميا لايقوم على أسس واقعيه ودخلت معظمها داخل القطاع الإدارى

الحكومى والخدمى نتج عن ذلك فى فتره السبعينيات والثمانينيات التحول مره أخرى نحو ظاهره البطالة السافرة وقد ضاعف من تأثير ذلك سياسات التوظف بعد الأنفتاح والتى قامت باتخاذ الإجراءات اللازمة إلى تحقيق الانضباط فى صفوف القوى العاملة ومن أهمها الإلغاء التدريجى لسياسه توظيف الخريجين(٣٨).

وهو مافاقم من مشكلة البطالة السافرة حيث ان وزاره القوى العاملة لم تقم إلا بتعيين (توظيف) (٢٥٪) فقط من الخريجين خلال الفتره (٧٧ - ١٩٨٧) والذين بلغت جملتهم (٨٠٠) ألف خريج(٣٩).

ويرى البعض أن مشكله العمالة الفائضة فى قطاع الدولة بعد انتهاج سياسه التوظيف الكامل قد نشأت مع نزوع البرجوازيه البيروقراطيه إلى توسيع أجهزه البيروقراطيه ومصادره الصراع الطبقى عن طريق سياسه توظيف العمالة بغض النظر عن حاجه المؤسسات اليها(٤٠).

ورغم اتفاقنا على ذلك إلا أننا نرى ان ذلك التفسير أحادى الجانب حيث أنه يركز على العوامل الاجتماعيه لنشأه فائض البطالة، أما العوامل الاقتصاديه فقد كانت أساسا من داخل سياسات التنميه المتبعه وخاصة استراتيجيه إحلال الواردات التى سبق التعرض لها (أنظر الفصل ج الجزء ١) والتى لم تفلح فى تغيير تركيب الهيكل الاقتصادى وفاقمت من أزمته ومهدت الطريق نحو سياده القطاع الخدمى والاعتماد على الموارد الريعيه فى السبعينيات، وكانت سببا مباشرا وراء ارتفاع معدلات البطالة فى أعوام السبعينيات.

توافق مع ذلك التبديد الهائل للفائض الاقتصادى... واذا كنا سبق وأن رأينا أولويات التوظيف تتجه نحو القطاع الخدمى وهو ماأعتبرناه تبديداً غير مباشر للموارد، ففى سنوات السبعينيات ونتيجه لسياسات التنميه المتبعه ظهرت أشكال كثيره لتبديد الفائض الاقتصادى بشكل مباشر سنأخذ

منها عده أمثله وقد ساهمت تلك الأشكال إلى تعميق أزمه الاقتصاد المصرى وأزمه القوى العاملة المصريه، حيث أنها كانت تمثل أقتطاعات مباشره من الموارد المحدودة لمصر وتبديدها فى غير صالح الهيكل الاقتصادى، وفى غير صالح تطوير القوى البشريه وكما لاحظ أحد الباحثين فإن سنوات السبعينيات قد اتسمت بتصدير بعض الدول الفقيره لرأس المال وذلك على عكس مرحلة تصدير رأس المال التى تحدث عنها "لينين"... فتجد بلداً مثل مصر أستطاعت البنوك العاملة بها وفقا لنظام الاستثمار (القانون ٧٤) أن تصدر (٤.٢) مليار دولار خارج البلاد حتى ديسمبر ١٩٨٠ - وقد بلغت جمله توظيفات بنوك الاستثمار والأعمال فى مصر فى الخارج (٥٢٪) من إجمالى توظيفاتها عام ١٩٧٩، وكانت النسبه (٢٧٪) للبنوك المشتركه فى نفس العام(٤١).

هذا إلى جانب عمليات التهريب التى شاركت فيها كافة البنوك حتى أن أحد البنوك فى عام ١٩٨١ استطاع وحده بوسائل ملتويه ومخادعه أن يحول (٥٠٩) مليون دولار للخارج(٤٢).

وفى سنوات الثمانينيات ووفقا لقانون الاستثمار استطاعت شركات توظيف الأموال الاسلاميه وهى ظاهره ارتبطت (بعصر الانفتاح) تبديد (٥) مليارات جنيه من رأس مال التنميه بمصر(٤٣).

واذا ماانتقلنا إلى الموارد الاقتصاديه المبدده نجد أحد الدراسات العلميه تشير إلى أن هناك فاقداً مبدداً فى استخدام الموارد الاقتصاديه يصل سنويا إلى ماقيمته (١٣) مليار جنيه عن سنوات الثمانينيات وتلك القيمه تشمل بعض العناصر الاقتصادية فقط على سبيل المثال دون حصر إجمالى التبديد فى الموارد الاقتصادية(٤٤).

وبإجراء مقارنة بسيطة مع تكلفة التشغيل لفرصه عمل واحده فى القطاعات المختلفه لاستطعنا حساب حجم الفرص الضائعة على العمالة فى

التوظيف نتيجة لتبديد الفائض الاقتصادى.

والتقديرات تختلف حول التكلفه المتوسطه لفرصة العمل الواحده فنجد رئيس مجلس الشورى يقدرها بـ (١٨) ألف جنيه(٤٥). كما قدرتها دراسة مقدمة إلى ندوة تنمية فرص العمل بـ (٢٥ ألف جنيه) وفى نفس الندوه اكدت دراسة أخرى على أن سوق العمل يدخلها سنويا حوالى (٤٠٠) ألف شخص، ولأن فرصه العمل تتطلب أستثمارات قدرها (٣٢) الف أو (٢٠) ألف جنيه وفقا لتقديرات الخطة فإن الاستثمارات اللازمه لخلق فرص عمل كافيه هى (١٢,٨٠٠) مليون جنيه سنويا أو على الأقل (٨٠٠٠) مليون جنيه سنويا(٤٦).

وهو - فى كل الأحوال - رقم يقل عما يتم تبديده من الفائض الاقتصادى والذى بلغ ١٣ ملياراً كما سبق أن اشرنا وتزيد الصوره إيضاحا إذا ماأخذنا بدراسة الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء لتكلفه فرصة العمل الواحده وفقا للقطاعات المختلفه فنجدها فى التشييد والبناء تتكلف (١٠,٨٣٠) ألف جنيه، الصناعة (٤٢,٦٠٤)، الزراعة (٧,١٥٦) التجارة المنظمة (٩,٩٢٢)، القطاع المصرفى (٢٧,٨٩٣)، الخدمات التعليمية (١,٦٤٦)، الخدمات الصحية (٤,٧٩٠) وفى النقل والمواصلات (٢,٢٠٠)، وفى القطاع غير المنظم (٢,٣٩٠) ألف جنيه(٤٧).

ولنا أن نقدر بعد ذلك حجم الفرص المبددة على تشغيل القوى العاملة نتيجه لاستمرار سياسات تبديد الفائض الاقتصادى!!!

سياسات إعداد الكادر

تأتى أهمية دراسة عملية إعداد الكادر وتأهيل الموارد البشرية من أهمية مايسمى بالثروة البشرية أو رأس المال البشرى فإذا كانت ثروة أية أمه تكمن أساسا فى سكانها فلابد من قياس هذه الثروة بدرجات مهاراتهم وقدراتهم ومعارفهم .. وهذا القدر الإجمالى من المهارات والقدرات والمعارف لدى الأفراد هو مايمكن وصفه بالثروة البشرية أو الثروة الانسانيه.

كما تأتى أهمية تلك الدراسة أيضا لما لاحظناه فى الصفحات السابقه عن نوعية البطالة فى مصر حيث أصبحت تتسم بأنها بطالة متعلمين .. مما يعنى مسئولية سياسات إعداد الكادر وتأهيله ... فسياسات التعليم والتدريب هى الترجمه الطبيعية لسياسات ومؤشرات خطط القوى العاملة اللازمه لتحقيق الموازنة الفعلية بين جانب الطلب والعرض.

وإذا كان معظم الباحثين قد اتفقوا على أن مشكله إعداد وتأهيل الكادر ترجع بشكل اساسى إلى غياب السياسات المدروسة والمخططه فى مختلف مجالات التعليم.

فنحن نرى أن ذلك كان على العكس يحمل فى طياته سياسة ثابته تتفق مع اتجاه التغيرات التى حدثت فى الاقتصاد المصرى واتجاهه الخدمى...

لمحة عن تطور نظم التعليم فى مصر

حتى عام ١٩٥٢ كان وضع التعليم وإعداد الكادر للمصريين يتسم بتوجهه إلى تعليم أبناء الفئات القادرة وانخفاض أعداد المتعلمين فى ظل سياسه الأحتلال البريطانى التى حرصت على أن يزداد المصريون أمية وبعداً عن التعليم ... فى الوقت الذى انتشرت فيه المدارس الخاصه الفرنسيه والإنجليزيه والإيطاليه والأمريكية واليونانية لتعليم الأجانب(٤٨) وبعد

ثورة يوليو تطور نظام التعليم فى الاتجاه نحو المصريين خاصه بعد سنوات المواجهة مع بلدان الغرب، والتمصير والتأميم حتى إقرار الدستور المؤقت عام ١٩٦٤ والذى أقر المجانية الكاملة للتعليم فى جميع مراحله الأبتدائية والإعدادية والثانوية والجامعية.

ومن بعدها أخذت أعداد الكادر من المصريين فى الازدياد بمعدلات كبيره بعد أن تم فتح مجال التعليم أمام الجميع بعد أن كان قاصرا فقط على الأغنياء

كما نتج عن تلك الفترة أن عملية إعداد وتأهيل القوى العاملة وتدريب الكادر اللازم للتنميه أصبحت -بدرجة كبيرة- مرتبطة بسياسات الدولة فى مجال التعليم... وأصبحت عملية إعداد الكادر تعتمد بالدرجه الأساسيه على توجيهات الدوله فى هذا المجال حيث احتكرت العمليه التعليميه عن طريق ما امتلكته من أدوات مالية واقتصادية.

ويمكننا بذلك الاعتماد على بيانات التعليم العام فى مصر حيث أنه يلعب الدور الرئيسى لتكوين وتأهيل العماله... فوفقا لهيكل العمالة فهو يتكون - باستبعاد قطاع الزراعه - برأى خبراء القوى العاملة(٤٩) من :

١- مستوى الأخصائيين... ويقابله خريجو الجامعات.

٢- مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين ومصدرهم خريجو الكليات المتوسطه العمليه ومعاهد إعداد الفنيين.

٣- مستوى العمالة الماهرة ومصدرهم خريجو المدارس الثانوية الفنية ومراكز التدريب المتخصصه

٤- مستوى العمالة متوسطى المهارة والحرفيين ومصدرهم الأساسى مراكز التدريب القصيره والتلمذه الصناعيه ومراكز التكوين والتدريب المهنى والمدارس الإعداديه الفنيه والعمليه.

وبذلك نجد أن التعليم العام (جامعات ومدارس) والذى تسيطر عليه الدوله يمتلك آليات التحكم فى مدخلات سوق العمل فى مصر ... حيث يسيطر على مراكز إعداد الأخصائيين (الجامعات) ومساعديهم والعمالة الماهره وجزء كبير من العمال متوسطى المهاره (خريجى المدارس المختلفه)

ونظرا لضعف بنية القطاع الخاص فى مصر خاصه الصناعى والطبيعه الريعيه المسيطره على البرجوزايه الكبيره فإننا نجد أهمالاً كاملاً بإعداد الكادر داخل مؤسسات القطاع الخاص حيث تفضل ترك تلك المهمه للدوله وتستفيد بما أنتجته مراكز الدوله ومؤسساتها من عماله مؤهله جديدة دون أن يترتب على ذلك أية تكلفة داخليه لمؤسسات القطاع الخاص فى مجال التدريب والتاهيل.

لذا فيركز البحث على تحليل دور مراكز الدوله ومؤسسات التعليم المختلفه فى التعامل مع قضية إعداد الكادر، ونرى أن اتجاهات ذلك ستكون -إلى حد كبير- دقيقة وصحيحة ومعبره عن أتجاهات سياسات إعداد الكادر فى مصر.

التدريب والتأهيل للقوى العاملة

قبل التحليل القطاعى للعناصر الأربعه السابق الاشاره اليها يمكن بيان صوره إجماليه عن واقع حال التدريب والتأهيل للقوى العاملة

ويوضح الجدول رقم (٢٧) توزيعا تقريبيا للقوى العاملة فى مجال التعليم والتدريب من خلال جهد المؤسسات والمراكز التعليميه المختلفة(٥٠)

مع ملاحظة أن هذه الأعداد محدده باعتبار التحاق التلاميذ بالمرحله الابتدائيه فى عام ١٩٦٠ وتدرجها فى المراحل المختلفه حتى عام (١٩٧٥) ... وأن عدد الأطفال فى سن السادسه عام ١٩٦٠ كان (٥٨٠) الف طفل، كذلك تم استبعاد مجهود القطاع الخاص فى مجال التلمذه الصناعية

للعوامل السابق الإشاره اليها×.

جدول رقم (٢٧)

المرحلة التعليمية	عدد المقبولين سنوياً بالألف	عدد المتخرجين سنوياً بالألف
الابتدائى	٦٠٠	٢٥٠
الاعدادى	٢٤٠	٢٠٠
الثانوى العام	٩٠	٨٥
الثانوى التجارى	٥٥	٣٢
الثانوى الزراعى	١٠	٨
الثانوى الصناعى	٢٤	١٧
دور المعلمين	١٠	٨
مراكز التكوين المهنى بالشئون الاجتماعية	-	١٠
جهاز التدريب والتشييد والبناء والإسكان	-	١٤
مراكز تدريب أخرى	-	١٢
مراكز تدريب وزارة الصناعة	-	٩
مراكز تدريب أخرى	-	٥٠
جامعات	٥٥	٥٠

× على سبيل المثال لم يزيد حجم العمالة فى مراكز تدريب الصناعات الصغيرة (قطاع خاص) عن (١٣٣٨) عامل وفقاً لإحصائيات الهيئة العامة للتصنيع عام ١٩٧٧ (انظر: اتحاد الصناعات المصرية-الكتاب السنوى - القسم الأول ص٤٢ -القاهرة ١٩٧٨).

ويوضح الجدول السابق الآتى:

- أن مستوى الاخصائيين فى تلك العينه وهم خريجو الجامعات لايتعدى (٦٪)، أما مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين فغير مبين لغياب معاهد إعداد الفنيين والكليات المتوسطة .. ولكن يمكن ضم هذا المستوى مع مستوى العمالة الماهره وهم خريجو المدارس الثانويه الفنيه ومراكز التدريب المتخصصه فنلاحظ أن نسبة خريجى المدارس الفنيه حوالى (٨٪) ومن هؤلاء حدد الاحصاء نسبه العمالة الماهره بـ(٠.٥٪) فقط أما المستوى الرابع والعمال متوسطو المهارة والحرفيون) فنلاحظ أنهم حوالى ٦٪ ... أما الحرفيين فلم يتجاوزوا (٠.٥٪) بالنسبة للعينة(٥١)

والملاحظ أن النسبه العظمى من العينه (٨٠٪) قد تسرب من المراحل التعليميه المختلفه وهو مادعى أصحاب التقرير لوضعهم ضمن العمالة غير الماهرة.

أى أن خلاصه العمليه التعليميه لإعداد وتأهيل الكادر تفقد القوى العاملة (٨٠٪) من إجمالى المرشحين لتلقى التدريب والتعليم سنويا وهى نسبه غايه فى الارتفاع.

وقد كانت النتيجه الفعلية لتلك السياسه هى ارتفاع نسب العجز فى العمالة الفنيه المدربه من خريجى المداس الفنيه الثانوية ومراكز التدريب ومستوى العمالة الماهرة من خريجى مراكز التدريب والتلمذة الصناعية بعد المرحله الإعداديه حتى أنه قد بلغ بالنسبه للفنيين عام (١٩٨٠) حوالى (١٩٢.٨٪) وفى عام ١٩٨٥ (٢٥١٪) وبالنسبه للعمالة الماهره (٥٨.٧٪)، (٨٩.٢٪) عن نفس الفتره(٥٢).

وقد نتج أيضا عن ارتفاع نسبه المتسربين من كافة المراحل التعليميه أن أصبح عدد المقيدين فى صفوف التعليم الإبتدائى لايجاوز (٧٢٪) من الفئه السنيه(٦-١٢) سنه، وأن نسبه المقيدين فى صفوف التعليم الثانوى

بأنواعـه لاتتـجـاوز ٤٠٪ من الفـئـه (١٥ - ١٨) سنه .. أمـا التـعليم الجامعى فلا تتجاوز النسبه (١٣٪) من الفئه (١٩- ٢٢) سنه.

مستوى الأخصائيين

تطورت أعداد طلاب الجامعات فى مصر طوال الفترات محل الدراسات فنلاحظ أن البيـانات الإحـصائيـه توضح تطورهم فى السـبعـينيـات من (٢٢٧,٨٧٨) طالبـاً وطالبـه إلى (٢٠٧،.٦٩) طالب وطالبـه عـام ١٩٨٣/٨٢ وكـانت مـعـدلات تطورهم هى ١,٢٨٪ عـام ٧٣/٧٢، ٢,١٩٪ عـام ٧٤/٧٣، ٦,٢٩٪ ٧٦/٧٥، ٨,٢٩٪ عـام ٧٧/٧٦، ٥,٢٩٪ عـام ٧٨/٧٧، ٨,٣٠٪ عـام ٧٩/٧٨، ١,٣١٪ ٨٠/٧٩، ٣٢٪ عـام ٨١/٨٠، ٦,٣٢٪ عـام ٨٢/٨١، ٧,٣٢٪ عـام ٨٣/٨٢(٥٣).

وكانت نسبـة تطورهم إلى جملـة السكان(٥٤) كمـا يعكسهـا جدول رقم (٢٨)

٧٥/٧٤	٧٦/٧٥	٧٧/٧٦	٧٨/٧٧	٧٩/٧٨
٩,٦٪	١,٢١	١,٢٧	١,٣١	١,٣٣
٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣
١,٣٥	١,٤١	١,٤٨	١,٥٥	١,٥٩

وهو مايعكس زيادة مستمرة فى أعدادهم بالقياس لإجمالى السكان مما يعطى مؤشرا إيجابيا لارتفاع نسبة الأخصائيين فى المجتمع رغم بطء معدلات نموهم.

ولكن هذا المستوى فى تطور إعداد كادر الأخصائيين لايعكس حقيقة أوضاعهم واتجاهات أعدادهم الحقيقيه، حيث أن هذا التطور فى الأعداد قد أرتبط بكادر الأخصائيين الخدمى أكثر من الأخصائيين فى مجالات القطاعات الماديه... وهو اتجاه تواصل وتفاقم منذ منتصف الستينيات.

فتشير البيانات الإحصائيه إلى أن تطور خريجى الجامعات فى مصر قد عكس فى الفتره من ١٩٦٦ إلى (٧٨ - ٧٩) تطوراً فى إجمالى الكادر النظرى من (١٣٢٠) كادراً عام ١٩٦٦ إلى (١١.٨٧٠) كادر عام ٧٠/١٩٧١ ثم إلى (٤٦،١٠٤) كادراً عام ١٩٧٩/٧٨... بينما كان وضع خريجى الكليات العملية هو (٨٧٩١) - (١٢.٨٢٩) - (٢٦.٢٨٦) عن نفس السنوات(٥٥).

بل إن الأمر قد تطور فى الثمانينيات إلى نقص معدلات خريجى الكليات العملية عن أواخر السبعينيات ولم يتجاوز تطورهم بين (٢٤)ألف كادر و(٢٨) الف كادر، فى الوقت الذى ارتفع فيه خريجو الكليات النظرية إلى أكثر من (٨٠) ألف خريج عام ٨٤/٨٣(٥٦).

ونستكمل إيضاح ذلك الخلل فى عملية إعداد الكادر بعقد مقارنه بين تطور خريجى إحدى الكليات النظريه (التجارة) المتجهين لخدمة القطاع الخدمى، وخريجى إحدى الكليات المخصصه لخدمة القطاعات الماديه (الهندسة)

فنجد أن عدد خريجى التجاره يكاد يبلغ ضعف الهندسه طوال الفترة ويرتفع فى عقد السبعينيات حيث تضاعف من (٧٥٤٩) خريجاً إلى (١٨٣١٧) خريجاً بينما كان التطور فى خريجى كليات الهندسة عن نفس

الفترة (٧٣-٧٩) هو (٣٩١٠) ارتفع إلى (٥٩٢٧) خريجاً(٥٧).

رغم أن ذلك لايوضح إجمالى الكادر التجارى والذى تعده أكثر من معهد وكلية، حيث كانت معدلات الزيادة فى تلك الفترة لخريجى كليات التجاره بين عامى ١٩٧١، ١٩٧٩ تصل إلى (٤٢٦٪)(٥٨).

على أية حال فإن النتيجة النهائية هى أن خريجى الكليات الخدمية (التجارة) وصلت إلى (٣,٥) ضعف بالنسبة لخريجى الهندسة وهو مايعكس إلى أى مدى كان تأثير اتجاه الاقتصاد نحو القطاعات الخدمية وتلبية احتياجاتها من العمالة المؤهلة لذلك، وهو مايتفق مع اتجاهات الطلب على العمالة منذ أواخر الستينيات، حيث تغير نمط الطلب الداخلى بالاتجاه نحو الخدمات وعلى الأخص الخدمات الخاصة(٥٩).

بل إن إعداد الخريجين لتلبية احتياجات القطاعات الخدمية فى تلك الفترة قد ارتفعت لدرجة تفوق استيعاب هذه القطاعات أيضا، مما نتج عنه فائض ضخم كان نصيبه العمل فى قطاع الخدمات الحكومى ليزيد من تفاقم مشكلة البطالة المقنعة أو الانضمام إلى جيش المتعطلين وليعطى فرصة جيدة لأصحاب الأعمال فى القطاعات الخدمية لفرض شروطهم على سوق عمل واسع تتسع فيه أعداد المتعطلين عاما بعد آخر وتغلب على تخصصاتهم التخصصات الخدمية.

وهو مايؤكد صحة ما ذهبنا إليه من كون تلك السياسة مقصودة ومتوافقة مع الاتجاه الخدمى للاقتصاد المصرى، وسيتضح لنا ذلك أكثر عند مناقشة باقى المستويات.

جدول رقم (٢٩)

تطور الخريجين بالمعاهد الفنيية الصناعية والتجارية

السنه	المعاهد التجارية	المعاهد الصناعية
٦٦/ ٦٧	١٣٥٩	٧١١
٦٧/ ٦٨	١١٨١	٩٦٠
٦٨/ ٦٩	١٥١١	٩١٢
٦٩/ ٧٠	١١٧٢	١٢٨٨
٧٠/ ٧١	٩٦٠	١٤٦٦
٧١/ ٧٢	١٧٩١	١٥٥٤
٧٣/ ٧٤	٤٤٢٤	٢٥٧٤
٧٤/ ٧٥	٤٤٤٤	٢٤٤٦
٧٥/ ٧٦	٤٤٠٠	٢٥٣٥
٧٦/ ٧٧	٥١٢٦	٢٧٢٩
٧٧/ ٧٨	٥٥٤٧	٣٢١٦
٧٨/ ٧٩	٨٦٨٥	٢٧٨٤
٧٩/ ٨٠	٨٦٤٧	٢٧٤٥
٨٠/ ٨١	١٠٧٧٠	٣٤٣٩
٨١/ ٨٢	١٢٨٣٨	٣٩٩٨
٨٢/ ٨٣	١٢٥٥٩	٤٤٦٨
٨٣/ ٨٤	١٤٩١٥	٣٩٧٩
٨٤/ ٨٥	١٦٣٦٨	٣٩٢٥

المصادر:

سنوات ٦٦ - ٧١/ ٧٢ : الكتاب السنوى للأحصاءات العامة ص ٢٠٤ - (٥٢ - ٧٢) القاهرة ١٩٧٣

سنوات ٧٣/ ٧٤ - ٧٧/ ٧٨: الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ٧٩) ص ١٩٣ - يوليو ١٩٨٠. القاهرة

سنوات ٧٨/ ٧٩ - ٨١/ ٨٢: الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ٨٣) ص ٢٣٧ - القاهرة يونيو ١٩٨٤

سنوات ٨٢/ ٨٣ - ٨٤/ ٨٥: وزارة القوى العاملة - مؤتمر الاستخدام ص ٢٧

مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين

تدل بيانات توزيع تلك النوعية من الفنيين ومساعدى الأخصائيين على الاتجاه العام السابق فتفيد البيانات (جدول ٢٩) الرسمية أن تطور الخرجين من المشرفين والمعاهد العليا الفنية قد ارتفع من (١٠٧٠) عام ٦٧/٦٦ إلى (٢٤٢٦) عام ٧١/٧٠ إلى (٢٠٢٩٣) عام ٨٥/٨٤.

أما التوزيع النوعى فيكشف عن زيادة الوزن النسبى لخريجى المعاهد العليا التجارية عن خريجى المعاهد العليا الصناعية، وهو ما يتوافق مع الإتجاه العام لحركة الاقتصاد المصرى وما كشف عنه تحليل مستوى الأخصائيين.

فنجد بأن الفترة ٦٦ / ٧١ قد تطور فيها مستوى الفنيين ومساعدى الأخصائيين الخدميين من (١٣٥٩) إلى (١٧٩١)، ثم قفزت فى ٧٩/٧٨ إلى (٨٦٨٥)، ثم نجدها تصل إلى (١٦.٣٦٨) كادر عام ٨٤ / ١٩٨٥ من خريجى المراكز التعليمية.

أما الصناعة فكانت عن نفس الفترة ٧١١ - ١٥٥٤ - ٢٧٨٤ - ٣٩٢٥.. أى أن الثمانينيات قد شهدت تطوراً فى معدلات خريجى المعاهد الفنيه العليا التجارية تبلغ (٤) أضعاف خريجى المعاهد الفنية الصناعية، كما يتضح من البيانات أيضا أن معدل الزيادة متواصل لخريجى المعاهد الفنية التجارية باستثناء سنوات (٦٨/٦٩/ ٧٠)، أما معدلات خريجى المعاهد الفنية الصناعية فهى عرضه لتقلبات مستمرة طوال السبعينيات واوائل الثمانينيات خاصة فى السنوات ٦٨ /٦٩- ٧٤ /٧٥- ٧٨ /٧٩- ٨٣/٨٤..... وكانت كل التقلبات فى اتجاهات النقص لإجمالى الخريجين من الكادر الصناعى-

مستوى العمالة الماهرة

تتيح لنا الإحصائيات الوقوف بدقة عند ذلك المستوى.. حيث سبق الإشارة إلى أن خريجى المدارس الثانوية الفنيه وهم المصدر الأساسى لذلك المستوى مالا تنتج سوى عمال مهرة بنسبة (٥ . ٠٪) فى المتوسط سنوياً كما سبق الإشارة : -

هذا على الرغم من اتساع أعداد خريجى هذا النوع من المدارس نسبيا.. والأمر يرجع إلى ارتفاع نسبة الكتبه (المشتغلين بالأعمال الكتابية) من بين خريجى هذا النوع من المراكز حيث يطغى عليه التعليم التجارى عن الصناعى والزراعى وهو اتجاه عام سبق الحديث عنه فى المستويات السابقة - :

وإذا ما أخذنا بالبيانات الرسمية فنجدها تتوافق مع ذلك الاتجاه العام.... حيث أن الفترة من ١٩٦٦ حتى أعوام ٨٢ /١٩٨٣ شهدت تزايد الثقل النسبى سنويا لحملة شهادات التعليم التجارى، فقد زادت أعداد خريجى المدارس الثانوية التجارية من (٤٣٣ . ١١) خريجاً عام ٦٦ / ١٩٦٧ إلى (٧٦٩ . ٢٨) عام ٧٠ / ١٩٧١ ثم (٦٢٥ . ٧٥) عام ٧٨ / ١٩٧٩ إلى (٥٥٨ . ١٢٥) عام ٨٢ / ١٩٨٣... بينما كان خريجو التعليم الصناعى عن نفس السنوات (٨٩٠٣)- (٥ . ٠٠ . ١٩) (١١٠ . ٣٣)-(٣٦٧ . ٥٧).

أما التعليم الزارعى فلم يكن سوى (٣٢٧ . ٥)- (٥٤ . ٨،)-(٥٧٨ . ١١)- (١١٠ . ٢٣) عن نفس الفترات(٦٠) .

أى أن خريجى التعليم التجارى قد تضاعفوا حوالى (١٢) مرة بينما لم يتضاعف خريجو التعليم الصناعى إلا حوالى (٨) مرات فقط أما التعليم الزراعى فلم يتضاعف خريجوه إلا ٥٠ . ٤) مرة فقط : -

وهى سياسة استقرت عليها الدولة بما وفرته من امكانيات واعتمادات

للتعليم التجارى سواء لنظام الثلاث سنوات أو نظام الخمس سنوات بعد المرحله الإعدادية حيث نلاحظ وفقا للموقف عام ٨٥-١٩٨٦ من خلال أحصاء عدد مدارس التعليم الفنى فى مصر أن إجمالى مدارس التعليم التجارى كانت (٤٥٦) مدرسة بنسبة (٦. ٦٤ ٪) من إجمالى عدد المدارس أما المدارس الصناعية فكانت ١٧٩ مدرسة بنسبة (٤. ٢٥ ٪) وكانت المدارس الزراعية (٧١) مدرسة بنسبة (١٠٪) فقط من الاجمالى(٦١)

وتسير تلك السياسة على الرغم من معرفة المسئولين بها وبخطورة أتجاهاتها ... ففى منتصف الستينيات أكد تقرير اللجنه الوزاريه للقوى العاملة (١٩٦٥) وجود عجز عن توفير الأعداد الكافيه من العمال المهره ،مساعدى الفنيين بسبب قلة الأماكن المخصصة لأعداد هذه الفئه بالمدارس الثانوية الفنيه- وبعد أكثر من عشرين عاما نجد أمين المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا يؤكد على أن حجم العمالة الماهرة مازال قاصرا عن الوفاء بمتطلبات سوق العمل كما ونوعا(٦٢).

المستوى الرابع

أما المستوي الرابع... فعلي الرغم من أهميته باعتباره القاعدة العريضة لهيكل العمالة إلا أن هذا المستوى ليس له مكان فى سياسة التعليم أو سياسة التدريب، وذلك بسبب خلو المقررات والمناهج الدراسية فى المرحلة الاعدادية من المجالات الفنيه والعلمية... كما أن مراكز التدريب المحلية بالأقاليم محدودة الطاقة وفقيرة الامكانيات، ولاتتمشى مع التطور التكنولوجى فى عمليات التدريب ولاتفى بالغرض المطلوب من حيث نوعية المتخرج. كما أنها لا تجد أية رعاية حقيقية من المسئولين بالمحافظات(٦٣). هذا بالإضافة إلى عدم توافر إحصائيات متكاملة أو دقيقة عن أحوال تلك

المراكز....

فإذا ما أخذنا مراكز ومعاهد التدريب المهنى التابعة للوزارت فنجد أن عددها يصل إلى (٢٤٤) مركز ومعهد... منهم (٩٨) معهداً تابعاً لوزارة الشئون الإجتماعية و(٤٠) لوزارة الصناعة و (٣٠) لوزارة التعمير والمجتمعات الجديدة والباقى تتوزع بين باقى الوزارات(٦٤).

وإن تلك المراكز لم تنتج حسب الموقف فى سنوات الثمانينيات سوى نسبة ضئيله فكانت (٥١٢٩) عام ١٩٨٢، (٥٧٠٠) عام ٨٣، ٦١٦٨ عام ١٩٨٤، (٦٦٠٦) عام ٨٥، (٧٣٩٣) عام ١٩٨٦(٦٥).

أما قطاع التدريب التابع للمحافظات والذى يشرف عليه جهاز الصناعات الحرفيه والتعاون الإنتاجى... فقد أبرزت الدراسات المشتركة بين الجهاز والجهات المعنية أن أهم المشاكل التى تعترض رفع كفاءة وفاعلية التدريب الحرفى هى:

عدم الربط بين خطط التنمية والتعليم والتدريب وانعدام التنسيق بين أجهزة التدريب المختلفة وقصور الأعتمادات المالية ونقص الامكانيات الفنيه وانعدام وسائل الصيانه المهنيه....

وقد أدت تلك العوامل مجتمعة إلى أن تصبح تلك المراكز هامشيه وشكليه فى عملية التدريب والتأهيل للعماله. كما أدت إلى انصراف من هم فى سن العمل عن الالتحاق بتلك المراكز، وتفضيل تدريب القطاع الخاص غير المنظم أو العمل فى أنشطة الخدمات المختلفة، ويستدل على ذلك من خلال بيانات الجهاز التى تبين أن سعة تلك المراكز مجتمعة للتدريب قد بلغت (١٣٤٥) طالباً سنويا ورغم ذلك فلم يلتحق بها للتدريب سوى (٤٣٥) شخصاً فقط ونشك كثيرا إذا عملوا بعد ذلك فى مجالات الإنتاج الحرفى خاصة وأن تكلفة التدريب الشهرى تبلغ (٣٢) جنيه فقط وقيمة المكافأه للتدريب (جنيه واحد فقط) للطالب ولا تسمح الاعتمادات المالية

بالتدريب إلا لمدة عشرة شهور فقط وهى مدة لا تكفى لتخريج عامل ماهر.

وقد كانت النتيجة وفقا لبيانات الجهاز هى تناقص أعداد المتدربين من (١١١٦) متدرباً عام ١٩٧٩ إلى (٦٨٣) فقط عام ٨٦/ ١٩٨٧.. كما يظهر أيضا تناقص الإعانات المخصصة للتدريب من (٢٠١,٠٠٠) جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ إلى (١٩٢،...) جنيه عام ٨٦/ ١٩٨٧(٦٦)

وإذا ما أخذنا بنسبة التضخم وارتفاع الأسعار خلال الفترة والتى لا تقل عن (٣٠ ٪) لاتضح لنا مدى التناقص فى حجم الإعانات المخصصة لتلك المراكز وأسباب انصراف المتدربين عنها... وهو عكس ما يذهب إليه وزير القوى العاملة حيث يرى أن عدم وجود طلبه تتفق مع حجم المراكز يرجع إلى القيم والمفاهيم التى مازالت سائده فى المجتمع المصرى حاليا.

هوامش الفصل الاول

١- الأهالي - ٣٦٨ - ٢٦ أكتوبر ١٩٨٨ - ص ٨.
٢- الأهالي - ٣٥٦ - ٣ أغسطس ١٩٨٨ - ص ٥.
٣- المكتب الاقتصادى لحزب التجمع - تقرير عن البطاله: الجذور والحلول ص ١١ - مطابع الحزب - القاهره ١٩٨٩ - (٣٣) صفحه.
٤- د. سليمان نور الدين - تصريح - الأهالي ٣٠ ديسمبر ١٩٨٧.
٥- بنت هانس - د. محمود الامام - استراتيجية العماله (م. س) ص ٢٥
٦- يوسف عباس - البطاله فى مصر - اليسار العربى - ٨٤ - ص ٩ - باريس - ديسمبر ١٩٨٨ (ص ٩ ، ص ١٠)
٧- الشعب ٩ / ٨/ / ١٩٨٨.
٨- البطاله - الجذور والحلول (م. س) ص ٩.
٩- انظر خليل برسوم - مشاكل تخطيط القوى العامله - ص ٣٠ - كتاب العمل - العدد ١٨٥ - القاهره - يوليو ١٩٧٩ - (٤٧) صفحه.
١٠- د. محمد عبد البديع - حساسيه التطور الأقتصاديه العالميه ص ٢٤ - بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين - القاهره نوفمبر ١٩٨٤ - (٣٨) صفحه.
١١- فتحى عبد الفتاح - القريه المعاصره بين الأصلاح والثوره (٥٢ - ١٩٧٠) - ص١٨٠ - دار الثقافة الجديده - القاهره ١٩٧٥ (٢٦٥) صفحه.
١٢- صلاح الدين الشريف - البطاله المقنعه - ص ١٩ - كتاب العمل ١٦٢ - القاهره أغسطس ١٩٨٨ - (٤٦) صفحه.
١٣- فتحى عبد الفتاح - القريه المعاصره (م. س) ص ١٧٨.
١٤- يوسف أبو حجاج - من المسئول عن تدهور الوضع الاقتصادى فى مصر - كتابات مصريه ٢ - ص ١٦١ - دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٥
١٥- د. حسين الفقير - العماله الزراعيه ومشكلات التحديث والتشبيخ فى المقتصد الزراعى المصرى - قضايا فكرية- ص ٤٥، ص ٤٦ - القاهره - مايو ١٩٨٧ -(ص ٤٤: ص ٥٨).

١٦- وزارة القوى العامله - تقرير منشور فى مجله العمل - ٢١٨ - ص ١٤ - يوليو ١٩٨١ - (ص ١١ : ص ١٤)
١٧- يوسف عباس - البطاله فى مصر - (م. س) ص ٩.
١٨- رؤوف اسكندر - أهرام ٩ / ٤ / ١٩٨٨.
١٩- المرجع السابق.
٢٠- وزير الصناعه - تصريحات أمام مجلس الشعب ولجنة الصناعه - منشوره فى صوت العرب ص ١ - العدد ٢٤ - ١٨ يناير ١٩٨٧.
٢١- د. هبه حندوسه- مستقبل القطاع العام فى مصر - ص ٤١٣ - بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى السادس للاقتصادين المصريين -دار المستقبل العربى- القاهره ١٩٨٤ - (ص ٤٠٧ : ص ٤٢١).
٢٢- د. منصور فهمى - دراسه استكشافيه عن الفاقد فى عنصر العمل - ملخص منشور فى مجلة العمل - ٢١١ - ص ٢٥ - ديسمبر ١٩٨٠ ص ٢٤:ص٢٧.
٢٣- نتائج دراسة عليه منشوره - مجلة المصور - ٣٠٠٩ - ١١ يونيه ١٩٨٢.
٢٤- أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية (م. س) ص ٣١، ٣٢، ٣٣.
٢٥- د. محمد عبد البديع - حساسية التطور الاقتصادى فى مصر - ص ٣٤- المؤتمر العلمى السنوى التاسع للاقتصاديين المصريين - الجمعيه المصريه للاقتصاد والسياسة - القاهرة - نوفمبر ١٩٨٤ - (٣٨) صفحه.
٢٦- المرجع السابق ص ٣٤.
٢٧- أعمال المؤتمر الاقليمى لتنمية واستخدام وهجرة القوى البشرية - ملخص منشور بمجلة العمل ص ٢١ - (٣٠٨) يناير ١٩٨٩ - ص ٢٠:ص ٢٢.
٢٨- بيان ٣٠ مارس - جمال عبد الناصر - هيئة الاستعلامات ص ١٢ - القاهرة ١٩٦٨ (٢٤) صفحة.
٢٩- د. رمزى ذكى - دراسات فى أزمة مصر الاقتصاديه ص ٢٤٥ - مكتبة مدبولى - القاهره ١٩٨٣ - (٣١٨) صفحه.
٣٠- روبرت مابرو وسمير رضوان - التصنيع فى مصر ص ٥٩ (م. س)
٣١- فؤاد التهامى - سياسة أرهاب الدولة - الندوة العلمية السياسية الثانية لمجلة النهج - ص ٢١٦ - العدد ٤ - يوليو/ أب ١٩٨٦ - عدد خاص - مركز

الدراسات الاستراتيجية فى العالم العربى- ص ٢١٠ : ص ٢١٨
٣٢- د. محمد ديودار - الأتجاه الريعى (م. س) ص ١٦٧
٣٣- فؤاد التهامى - (م. س) ص ٢١٦.
٣٤- المرجع السابق.
٣٥- د. صقر أحمد صقر - الأدخار وأستراتيجية التنمية فى مصر- ص ٣٠٧ (المؤتمر الثانى).
٣٦- كامل فهمى بشاى - دور الجهاز المصرفى فى تحقيق التوازن المالى ص ١٤٥ الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ - (٣١٣) صفحة.
٣٧- امينة شفيق - الطبقة العاملة المصرية ص٣٦،ص٣٧ (م. س)
٣٨- د. أحمد عبد العزيز شلبى - الصناعه التحويليه فى مصر - ص ١٥ - مكتب التخطيط بجهاز تنظيم الأسره والسكان مشروع ايد كاس (٢٠٠٠) ورقة رقم ١٢ - فبراير ١٩٨١ - (٨٣) صفحة.
٣٩- تقرير حزب التجمع المكتب الاقتصادى - البطاله (م. س) ص ١٣.
٤٠- انظر طه عبد العليم - مشروع تطوير القطاع العام (م. س) ص ١٦ (ايضاً عادل غنيم/ النموذج المصرى، محمود حسين /الصراع الطبقى)
٤١- انظر محمد المراغى - نقود من طراز خاص - ص ١٠٤ ، ١٠٨ - دار المستقبل العربى - القاهره ١٩٨٢ - (١٤٦) صفحه.
٤٢- انظر وقائع قضية البنوك - الاهرام الاقتصادى -٨٤٧ - ص ١٥، ١٦ - ١٨ أبريل ١٩٨٥.
٤٣- عبد القادر شهيب - الأختراق قصة شركات توظيف الأموال - ص ٩ - دار سينا - القاهره ١٩٨٩ - (٢٣٧) صفحه.
٤٤- د. حسين الفقير - الفاو فى أستخدام الموارد الأقتصادية - دراسة ملخص منشور فى الاهرام الدولى ص ٥ - ٦/ ٣/ ١٩٨٨.
٤٥- د. على لطفى - اهرام ٩/ ٤/ ١٩٨٤.
٤٦- الاهرام الاقتصادى - العاطلون - ندوة تنمية فرص العمل -أهـ ص ١٩ عدد ٩٩٢ - ص ١٦:ص ١٩ - ١٨ يناير ١٩٨٨
٤٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامه والاحصاء - رضا سيد أبراهيم وآخرين (م. س)

ص ١٧.

٤٨- انظر د. نبيل عبد الحميد سيد أحمد - النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره فى المجتمع المصرى (١٩٢٢- ١٩٥٢) ص ٥٢ (٥١٦) صفحة.

٤٩- المركز القومى للبحوث التربوية - القوى العامله فى (ج. م. ع) نحو تلاثم أفضل فى أطار خطط التنمية ص ٤ - ورقة مقدمه إلى مؤتمر أستراتيجية الاستخدام فى مصر - القاهرة ١٨ - ٢٠ - ديسمبر ١٩٨٨ - ١٩ صفحة.

٥٠- المجالس القوميه المتخصصه - التعليم الفنى ودوره فى أعداد القوى العامله ص٥٢ / المركز العربى للبحث والنشر / القاهره ١٩٨٠ / (٩٧) صفحة.

٥١- المرجع السابق.

٥٢- أشرف لطفى مصطفى - نتائج وتحديات تنمية الموارد البشرية لدول العالم الثالث ص ١٥ - كتاب العمل ١٨٠ - فبراير ١٩٧٩ - (٤٧) صفحه.

٥٣- المجالس القوميه المتخصصه - سياسة التعليم الجامعى ص ١٤٤ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهره ١٩٨٦ - (١٨٩) صفحة.

٥٤- المرجع السابق ص١٤١.

٥٥- انظر:

١) الكتاب السنوى للاحصاء - الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء (٥٢-٧٢) ص ١٩٩، ٢٠٠ - القاهره ١٩٧٣.

٢) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء (٥٢ - ٧٩) ص ١٨٥، ص ١٨٦ القاهره يوليو ١٩٨٠.

٥٦- انظر - الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - (٥٢ - ٨٤) ص ٢٢٩ - يونيو ١٩٨٥.

٥٧- انظر - الجهاز المركزى للتعبئه العامه والاحصاء - الكتاب الاحصائى السنوى - (٥٢ - ١٩٧٩) ص ١٨٢، ص ١٨٥ - يوليو ١٩٨١.

٥٨- نعمان الزياتى - التعليم التجارى وسنوات الانفتاح- الاهرام الاقتصادى ٧٩٩ - ص ٣٥. ٣٦، ٣٧ - ٧ مايو ١٩٨٤.

٥٩- ديودار - الاتجاه الريعى - (م. س). ص ١٦٦.

٦٠- بيانات مجمعه من :

١) الكتاب السنوى (٥٢ - ١٩٧٢) ص ١٨٩، ص١٩٠ (م. س) - القاهره ٧٣.
٢) الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ٧٩)يوليو ١٩٨٠ ص ١٦٤
٣) الكتاب الاحصائى السنوى (٥٢ - ١٩٨٢) يونيو ١٩٨٤ ص ١٩٨، ١٩٧.
٦١- الاهرام ٢٦/ ٩/ ١٩٨٦
٦٢- المركز القومى للبحوث التربوية ص ٤، ٥ - مؤتمر الاستخدام (م. س).
٦٣- مجلس الشورى - سياسات التدريب ص ٣٥ (م. س).
٦٤- رضا وآخرين - جهاز الاحصاء - مؤتمر سنوات الاستخدام (م. س) جدول ص٣٧.
٦٥- المرجع السابق ص٣٦.
٦٦- انظر جهاز الصناعات الحرفيه - مؤتمر الاستخدام (صفحات ٤، ٥، ٦ والملاحق الاحصائية ص هـ ، ز).



الأجور ونصيب القوى العاملة من الدخل القومى

تعد مشكلات الأجور ونظمها وطرق توزيعها من أهم المشكلات التى تواجه تطور الموارد البشرية وعليها يتوقف الى حد كبير إعادة إنتاج القوه العاملة بما يتضمنه ذلك من تلبية إحتياجاتها الأساسية... ويتفق مع دراسة الأجور أهمية تحليل نصيب القوه العاملة من الدخل القومى أو بمعنى اخر الى أى مدى يتمتع أصحاب الأجور بنصيبهم من الثروة القومية بالتناسب مع أصحاب رأس المال أو عوائد الملكية وقبل أن نقوم بتحليل ذلك تفصيليا نود الإشارة الى واقع يميز أصحاب الأجور فى مصر وهو إضطراد تطورهم مع أضطراد تطور الرأسمالية وتغلغل علاقاتها فى المجتمع المصرى.

ففى عام ١٩٦٠ كان عدد القوى العاملة المدنية (المشتغلين والعاطلين) يقدر بحوالى (٧,٨) مليون مشتغل

منهم (٤٫ ٥٧٦) الف مشتغل من أصحاب الأعمال وهم كبار ومتوسطى البرجوزاية من برجوزاية بيروقراطية وتكنوقراطية وزراعية وعقارية ومالية وصناعية أى مايشكل حوالى(٤٫ ٧٪) من عدد المشتغلين.. كما بلغ عدد الذين يعملون لحساب أنفسهم وهم صغار المنتجين من فلاحين وأصحاب ورش ومصانع صغيرة ودكاكين ومهنيين الخ.. حوالى(٨٫ ١) مليون مشتغل وهم من يمكن أن نطلق عليهم البرجوزاية الصغيرة - أما المشتغلين بأجر فكانوا حوالى (٨٫ ٣) مليون مشتغل بنسبة (٢٫ ٤٩٪) من الإجمالى - والى جانبهم كان هناك حوالى (٤٫ ١) مليون مشتغل بدون أجر وهم فى العادة أفراد عائلة صغار المنتجين بالإضافة الى حوالى (١٥٠) الف عاطل(١).

ولقد تغيرت الصورة بعد تغلغل العلاقات الرأسمالية اكثر فى المجتمع المصرى أثر تنفيذ الخطة الخمسية وتحقيق التراكم الرأسمالى اللازم سواء للدولة أو للقطاع الخاص الذى انتعش هو الأخر والإنتقال بعد ذلك الى سنوات الإنفتاح فأظهر تعداد ١٩٧٦ أزدياد عدد أصحاب الأعمال الى (٩٫ ٨٪) والعاملين بأجر الى (٢٫ ٦٤٪) وكان العاملون لحسابهم (٧٫ ٢٠٪) والعاملون بأجر عينى أو بدون أجر لدى عائلاهم (٢٫ ٦٪)(٢).

وقد جاء الإرتفاع فى نسب أصحاب الأعمال والعاملين بأجر نقدى على حساب العاملون لحسابهم والعاملون بدون أجر نقدى وهو مايؤكد النتيجة السابقة.

نصيب الأجور وعوائد التملك من الدخل القومي

تعطى مؤشرات الأنصبة النسبية بين الأجور وعوائد التملك حجم الفارق بين شرائح القوى العاملة وفقا لمصادر الدخل حيث يستدل من الإحصائيات

على إرتفاع الوزن النسبى لأصحاب عوائد التملك من أصحاب الأجور وهو ماكانت ثورة يوليو تحاول أن تحد منه حتى نهاية فترة الستينيات فعشية ثورة يوليو كانت نسبة الأجور لاتمثل سوى (٣٥٪) من الدخل الوطنى بينما كانت عوائد التملك تصل نسبتها الى ٦٥٪(٣).

ومع أواخر الخمسينيات وبداية الدور المتعاظم لقطاع الدولة فى النشاط الاقتصادى بدأت نسبة أصحاب الأجور فى الإرتفاع كما يبين (الجدول رقم ٣٠) حتى وصلت أعلى نسبة لها سنة ١٩٧١ (٥٠.٣٪) وتفوقت على نسبة أصحاب عوائد التملك (٤٩.٧٪)... لكن ومن بعد ذلك وأثر تطبيق السياسة الجديدة «الإنفتاح» بدأ الإتجاه التنازلى لنسبة أصحاب الأجور من الدخل القومى حتى وصلت عام ١٩٧٩ إلى (٢٩.٨٪) ورغم أن هناك تقديرات أخرى تذهب إلى إنها قد وصلت إلى (٣٠.٤٪) فقط(٤)، إلا إن ذلك لايغير شيئا فقد انخفضت

نسبة أصحاب الأجور من الدخل القومى× إلى مستوى أقل مما كانت عليه عشية ثورة يوليو ولا يمكن أن نجد تفسيرا لذلك سوى فى السياسة التى طبقت فى السبعينيات وإتجاه الاقتصاد نحو القطاعات الخدمية التى تدر عوائد لأصحاب حقوق التملك (الرأس مال) بنسبة أكبر.

ولا يمكن القبول بالتفسير الذى ذهب إليه البعض بأن ذلك الوضع قد نتج بعد إرتفاع حجم ملكية الدولة ومن ثم عائد ملكيتها.. حيث أن الدخل المتولد من الصناعة والتعدين والبترول معا كانت نسبته على سبيل المثال فى عام ١٩٧٩ - التى تمثل أزدهارا - (٢٨.٣٪) من مجموع الدخل المحلى فقط(٥).

× يجرى هذا فى الوقت الذى ترتفع فيه نسبة أصحاب الأجور فى الدخل القومى حتى فى البلدان الرأسمالية المتقدمة ففى الولايات المتحدة الأمريكية نجد النسبة على عكس ماهو حادث فى مصر حيث يحصل عنصر العمل (أصحاب الأجور) على (٧٠٪) أما رأس المال (أصحاب عوائد التمليك فلا يحصل إلا على (٣٠٪) من إجمالى الناتج القومى -انظر: د. أحمد الصفتى-الأهرام ١٩٨٦/٩/٢٦)

جدول رقم (٣٠)

النصيب النسبى لكل من الاجور وعوائد حقوق التملك من الناتج المحلى

السنوات	النصيب النسبى للأجور	النصيب النسبى لهواة التملك
٥٩/ ٦٠	٤٢.٨	٥٧.٢
٦٠/ ٦١	٤١.٥	٥٨.٥
٦١/ ٦٢	٤٣.٨	٥٦.٢
٦٢/ ٦٣	٤٥.٢	٥٤.٨
٦٣/ ٦٤	٤٥.٥	٥٤.٥
٦٤/ ٦٥	٤٥.٤	٥٤.٦
٦٥/ ٦٦	٤٦.٤	٥٣.٦
٦٦/ ٦٧	٤٦.٥	٥٣.٥
٦٧/ ٦٨	٤٧.٢	٥٢.٨
٦٨/ ٦٩	٤٧.٣	٥٢.٧
٦٩/ ٧٠	٤٢.١	٥٧.٩
٧٠/ ٧١	٤٤.٩	٥٥.١
٧١/ ٧٢	٤٤.١	٥٥.٩
١٩٧٣	٤٥.٢	٥٤.٨
١٩٧٤	٤٥.٩	٥٥.١
٧٥	٤٧.٤	٥٢.٦
٧٦	٤١.٩	٥٨.١
٧٧	٣٨.٢	٦١.٨
٧٨	٣٥.٨	٦٤.٢
٧٩	٢٩.٨	٧٠.٢
٨٠/ ٨١	٣٨.٦	٦١.٤
٨١/ ٨٢	٣٨.٦	٦١.٤
٨٢/ ٨٣	٣٦.٩	٦٣.١

المصدر : لطفى نور الدين، الأجور والأسعار والانتاجية فى مصر ٥٩/ ٦٠ - ٨٢/ ١٩٨٣، "دراسة تحليلية" معهد التخطيط القومى، دراسة غير منشورة ص ٣٨.

كما أن الزيادة الكبيرة التى تحققت فى عوائد البترول وقناة السويس لم تبلغ نسبتها إلى إجمالى الدخل المحلى فى الفترة (٧٤ - ٧٩) سوى (٥ . ٢٪) حيث إرتفعت نسبتها من ٢٢٪ إلى ٪ ٥ . ٢٣٪ من إجمالى الدخل المحلى(٦).

وإذا أخذنا فترة السبعينيات فى إجمالها فسنجد أن معدل زيادة الأجور فى الفترة (٦٩ - ٧٩) بلغت (٢٧٨٪) مما كانت عليه بينما زادت عوائد التملك إلى (٦١٤٪) خلال نفس الفترة(٧).

وإذا أخذنا التوزيع القطاعى لتطور النصيب النسبى لأصحاب الأجور فى الفترة (٧٥ - ١٩٧٩) يتضح لنا الأمر أكثر... حيث يوضح (الجدول رقم ٣١) أن نسبة أصحاب الأجور قد إنخفضت فى القطاعات السلعية من (٤ . ٣٧٪) إلى (٩ . ٢٢٪) بنسبة ٥ . ١٤٪ ويرجع ذلك بالأساس للإنخفاض الذى حدث فى قطاع الزراعة وقطاع التشييد... أما قطاع التوزيع× (الخدمات الإنتاجية) فقد أنخفضت بنسبة ٥ . ٢٦٪ حيث تناقصت من (٩ . ٤٠٪ إلى ٧ . ٢٤٪) وهى أكبر نسبة بين القطاعات الثلاثة.. أما قطاع الخدمات الغير إنتاجية فقد إنخفض نصيب أصحاب الأجور فيه من (٢ . ٧٣٪ إلى ٧ . ٥٩٪) بنسبة (٥ . ١٣٪) ويرجع ذلك إلى تركز العمالة داخل ذلك القطاع بنسب ضخمة وتزايد الوزن النسبى لعمالة قطاع الخدمات الحكومية (على النحو الذى سبق أن رأيناه فى الفصل ٣ . ٤ الجزء الأول).

× من ضمن التناقضات فى قطاع التوزيع أن هناك ٤ آلاف عامل فى مدينة بورسعيد يعملون فى ترسانة قناة السويس يتقاضون سنوياً ٦ ملايين جنيه فى الوقت الذى يحصل على نفس المبلغ ٢٠ تاجراً فى اليوم الواحد فى نفس المدينة وهم أيضا يعملون فى قطاع التوزيع لكن فى فرع التجارة.

جدول رقم (٣١)

تطور النصيب النسبى للأجور فى القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٩

بالاسعار الجارية

القطاعات	حجم العمالة بالالف (١٩٧٩)	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
القطاعات السلعية:	٦٢.٦.٣	٣٧.٤	٣٢.٨	٢٩.٨	٢٨.٤	٢٢.٩
الزراعة	٤١٦٥..	٣..٥	٢٥.٢	٢٣.٧	٢٣.٢	٢١.٧
الصناعةوالتعدينوالبترول	١٣٥١.٩	٥١.٢	٤٨.٨	٤٩.٥	٤٦.٩	٤٧.٧
الكهرباء	٦..٢	٢٢.٣	٢٣.٧	٢٥.٥	٢٥.٢	٣١.٢
التشيد	٦٢٩.٢	٥٥.٨	٥٤.٧	٤٢.٩	٣٩.٤	٣٨.٢
القطاع التوزيعى	١٥٨..٩	٤..٩	٣٣.٨	٣٤.٨	٢٩.٦	٢٤.٧
النقل والمواصلات	٤٥٢.٥	٥٩.٣	٤١.٦	٣٧.٩	٣..١	٢٤.٥
التجارة والمال	١١٢٨.٧	٣٤.٨	٣١..	٣٣.٦	٢٩.٤	٢٤.٩
القطاعات الخدمية:	٢٧٧٣.١	٧٣.٢	٧...	٦٨.٦	٦٤.٦	٥٩.٧
الاسكان	١٥٥..	٦.٤	٦.٥	٦.٥	٦.٤	٦.٧
المنافع العامة	٦٤..	٧٢..	٧٣.١	٦٨.٨	٧١..	٦٨.٥
خدمات اخرى	٢٥٥٤.١	٨٧.٤	٨١.٦	٧٩.٤	٧٣.٩	٦٧.٤
الأجمالى	١..٥٦..٢	٤٦.٧	٤١.٩	٣٩.٦	٣٦.٥	٣..٣

ملاحظات: أرقام العمالة مأخوذة من وزارة التخطيط. أما أرقام تطور النصيب النسبى للأجور يراعى أنها مقدرة على أساس تكلفة العوامل. ومصدرها، وزارة الاقتصاد، وحدة البحوث الاقتصادية، المصدر الأنف الذكر، ص ٢٤

المصدر: د. رمزى زكى-التضخم وأحوال كاسبى الأجور ص.٣٨ - الإنفتاح والحصاد والمستقبل.

الأفقار المطلق

وقد أرتبط بذلك الإتجاه فى أعادة توزيع الدخل القومى لصالح أصحاب عوائد التملك أن زادت نسبة السكان من أصحاب الأجور الذين يعيشون تحت مايسمى «بخط الفقر».

ففى تقديرات البنك الدولى عن مصر فى عام ١٩٧٥ أوضح أن (٢٧٪) من العائلات (أسر الحضر) و(٣٥٪) من أسر الريف يعيشون تحت خط الفقر المطلق فى ذلك العام حيث حدد التقرير مستوى خط الفقر بدخل مقداره (٣٠٠) جنيه لكل أسرة فى الحضر و(٢٤٠) جنيه للأسر الريفية(٨).

وبالنسبة للفرد قدر البنك الدولى خط الفقر المطلق بـ (١٣١) دولار فى السنة للحضر و(٩٤) دولار للريف فى المتوسط وبناء عليه كان هناك (٢١٪) من سكان الحضر و(٢٥٪) من سكان الريف يقعون تحت خط الفقر فى أعوام (٧٦ - ١٩٧٩)(٩)، وفى أوائل الثمانينيات بلغت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر (٤٢٪) فى الريف و(٣٣٪) فى المدينة بنسبة (٣٧٪) على المستوى القومى(١٠).

هيكل الدخل القومى

إذا ما انتقلنا لتحليل هيكل الدخل فى مصر فسنجد تفاوت صارخ (شديد) على المستوى القومى بين الريف والحضر وداخل كل من الحضر والريف.... وهو ما أكدته معظم أبحاث الاقتصاديين المصريين فى مؤتمراتهم السنوية.

فعلى المستوى القومى نجد أن أفقر (٥٠٪) من السكان لم يطرأ تحسن على أوضاعهم الأجتماعية فهم يحصلون على (٢٣٪) من إجمالى الدخل العائلى (الدخل المحلى الإجمالى / عدد الأسر) منذ عام ١٩٧٣ وحتى

عـام ٨١ - ١٩٨٢ وتبـدو المفـارقـة الصـارخـة من إرتفـاع دخل أغنى (٥٪)و(١٠٪) من السكان بما يعنى زيادة تركز الدخول فى أيديهم فـقد زاد دخل أغنى (١٠٪) من أسـر مـصـر من (٣٣٪) عـام ١٩٧٣ إلى (٣٦٪) عام ١٩٨٢ - أما أغنى (٥٪) من أسر مصر فقد زاد متوسط دخلها من (٢٢.٥٪) إلى (٢٧.٥٪) خلال نفس الفترة وبزيادة سنوية تعادل (٧٨٪) بل أن نصيب هذه الـ (٥٪) من الأسر المصرية يزيد على نصيب أفقر (٥٠٪) من الأسر المصرية حيث أن الأولى تستحوز على (٢٧.٧٪) بينما الثانية التى تبلغ عشرة أضعافها تحصل على (٢٣٪) فقط (أنظر جدول رقم ٣٢).

والتفاوت فى توزيع الدخل هو ظاهرة قديمة فى مصر ازدادت مع بدايات عصر الإنفتاح الاقتصادى حيث تكشف احصائيات عام ١٩٧٢ أن عدد الأسر التى لايتجاوز دخلها ١٠٠ جنيه فى العام (٢.٣٠٥.٠٠٠) أسرة تشكل ٣٤٪ من مجموع عدد الأسر المصرية ولم يحصل هذا العدد الضخم من الأسر عام ١٩٧٢ إلا على ١١٪ فقط من الدخل القومى.

وعلى عكس ذلك بالنسبة للأسر التى تحتل قمه الهرم الأجتماعى فى مصر حيث لايزيد عددها عن ٣٢٢ أسرة تمثل ٥٪ من مجموع عدد الأسر المصرية بينما بلغ نصيبها ٢٢٪ من الدخل القومى(١١).

جدول رقم (٣٢) قطاع الحضر

الحصص النسبية من الدخل العائلى المتاح عامى ١٩٧٤/ ١٩٧٥ و١٩٨١/ ٨٢

بيـــــان	١٩٧٤/ ٧٥	١٩٨١/ ٨٢
أفقر ١٠٪ من الأسر	٢ . ٢٨٨	٢ . ٢٧٩
الـ ٥٠٪ ذوى الدخول المنخفضة	٢٤ . ٠٢٧	٢٣ . ١٣٣
الـ ٣٠٪ ذو الدخول المتوسطة	٢٨ . ٨٨٩	٢٦ . ٦٢٢
الـ ٢٠٪ ذوى الدخول المرتفعة	٤٧ . ٠٨٤	٥٠ . ٢٤٤
أغنى ١٠٪ من الأسر	٣٢ . ١٨٩	٠ . ٢١٤
أغنى ٥٪ من الأسر	٢١ . ٦٦١	٢٨ . ٧٢٨
إجمالى الأسر الحضرية	١٠٠ . ٠٠٠	١٠٠ . ٠٠٠

الحصص النسبية من الدخل العائلى المتاح للانفاق فى الريف
عامى ١٩٧٤/ ١٩٧٥ و١٩٨١/ ٨٢ (قطاع الريف)

بيـــــان	١٩٧٤/ ٧٥	١٩٨١/ ٨٢
أفقر ١٠٪ من الأسر	٢ . ٢٢٠	٣ . ٣٥٤
الـ ٥٠٪ ذوى الدخول المنخفضة	٢٤ . ٥٥٣	٢٤ . ٩٧٣
الـ ٣٠٪ ذو الدخول المتوسطة	٢٨ . ٤١٤	٢٨ . ٠٥٨
الـ ٢٠٪ ذوى الدخول المرتفعة	٤٧ . ٠٣٣	٤٦ . ٩٦٩
أغنى ١٠٪ من الأسر	٣٢ . ٤٩٩	٣٣ . ٥٥٩
أغنى ٥٪ من الأسر	٢١ . ٧٩١	٢٤ . ٩٢٣
إجمالى الأسر الريفية	١٠٠ . ٠٠٠	١٠٠ . ٠٠٠

تابع جدول رقم (٣٢)
الحصص النسبية من الدخل المتاح الانفاق على المستوى القومى
عامى ١٩٧٤/ ١٩٧٥ و١٩٨١/ ٨٢

بيـــــان	١٩٧٤/ ٧٥	١٩٨١/ ٨٢
أفقر ١٠٪ من الأسر	٢ . ٠٤٩	٢ . ١٨٧
الـ ٥٠٪ ذوى الدخول المنخفضة	٢٣ . ٠٣٦	٢٣ . ١٩٩
الـ ٣٠٪ ذو الدخول المتوسطة	٢٢ . ٨٥٨	٢١ . ٤٨٤
الـ ٢٠٪ ذوى الدخول المرتفعة	٥٤ . ١٠٦	٥٥ . ٣١٧
أغنى ١٠٪ من الأسر	٢٣ . ٢٠١	٣٦ . ٢٢٦
أغنى ٥٪ من الأسر	٢٢ . ٥٠٢	٢٧ . ٧١١
اغنى ١٪ من الاسر	٩ . ٥٨٠	١٧ . ٢٠٠
إجمالى أسر المجتمع	١٠٠ . ٠٠٠	١٠٠ . ٠٠٠

المصدر : د. احمد السمان - توزيع الدخل فى مصر (٥٢ - ١٩٨١) - رسالة دكتوراه - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة - ص ١٨٨ - الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٧١ - ٢٣ سبتمبر ١٩٨٥

وفى تقديرات البنك الدولى لعام ١٩٨٠ فإن نصيب أعلى (٥٪) من السكان من الدخل القومى قد إرتفع من (٧٪) إلى (٢٢٪) خلال فترة السبعينيات بينما إنخفض نصيب أفقر (٢٠٪) من السكان من (١٥٪) الى (٧٪)(١٢).

وإذا ما انتقلنا إلى توزيع الدخل بين الريف والحضر فإنه يتضح أيضا أن هناك تفاوت فى التوزيع بينهم حيث أن الأسر الريفية تمثل (٥١ . ٤٪) من إجمالى الأسر بالمجتمع وتحصل على (٤٣ . ٣٪) من الدخل المتاح للقطاع

العائلى كله... فى حين أن الحضر الذى يمثل (٤٨,٦٪) فى جملة الأسر يستحوز على (٥٦,٧٪) من الدخل كما أن متوسط دخل الأسرة فى الريف يبلغ (١٢٥٨) جنيها سنويا فى المتوسط بينما متوسط دخلها فى الحضر يبلغ (١٧٤٣) جنيها وهو يرتفع بذلك عن المتوسط القومى للدخول الذى يبلغ (١٤٩٤) جنيها سنويا عام ١٩٨٢/٨١(١٣).

وإذا ماأخذنا قطاع الحضر نفسه لوجدنا تمايزاً فى توزيع الدخول فيما بينه حيث تستحوز المدن الحضرية الكبرى (القاهرة - الأسكندرية - الجيزة) على النصيب الأكبر من توزيع الدخول فى المجتمع... حيث أنها تحصل على (٦٠,١٪) من إجمالى الدخل المحقق فى قطاع الحضر على المستوى القومى... بينما لايصل نصيب الوجه البحرى الحضرى إلا (٢٩,٨٪) والقبلى على (٢٢,٢٧٪) وهى نسبة تقل عن عدد سكانها حيث تبلغ حجم الأسر فى (القاهرة والأسكندرية والجيزة) ٥٤,٧٪.. والوجه البحرى (٢٢,٢٧٪).. والقبلى (١٢,٧٧٪)... وهو ما يعنى أن كل ١٪ من الأسر القاطنة فى المدن الكبرى الثلاث تحصل فى المتوسط على (١,١٪) من دخل قطاع الحضر ككل بينما (١٪) من أسر كل من مدن الوجه البحرى والوجه القبلى تحصل على (٠,٩٪) و (٠,٨٪) فقط على التوالى(١٤).

وهكذا فقد كانت نتائج سياسة الإنفتاح الاقتصادى كما لخصها أحد الاقتصاديين المصريين تتمثل فى الواقع فى الإثراء السريع لبعض رجال الأعمال القادمين من الطبقة الجديدة وفى التدهور الأكثر عمقا لأوضاع الجماهير الشعبية(١٥).

الأجـــور

أتسمت السبعينيات بتعدد السياسات الأجرية حيث توزعت العمالة على

قطاعات متعددة قطاع الدولة بفروعه المختلفة (الحكومى الإدارى - القطاع العام - قطاع التوزيع - القطاع المشترك) والقطاع الخاص بفروعه (التقليدى والحرفى - التعاونى - الأجنبى - المشترك) وهو ماأثار العديد من المشاكل عند رسم وتطبيق السياسة الأجرية التى تتبناها الدولة ذلك أن لكل قطاع من قطاعات الإنتاج والتوظيف السابقة أهداف ومصالح معينة يسعى إلى تحقيقها... يضاف إلى ذلك غياب النقابات كمدافع عن مصالح القوى العاملة وذلك لإرتباطها بالدولة. فقد جعلت سنوات مابعد الثورة من التنظيمات النقابية أداه للسيطرة على القوى العاملة أكثر من كونها مدافعة عن حقوقها النقابية والاقتصادية.

الأجور فى القطاع الخاص والعام

جدول رقم (٣٣)

النشاط الاقتصادى	القطاع العام	القطاع الخاص
الصناعات التحويلية	٢.٧٧٪	٤.١٢٪
الخدمات العامة والشخصية	٠.١٨٪	٠.٨٠٪
التشييد (١٠ عاملين فأمثر)	٢.٦٥٪	٣.٧٧٪
التشييد (أقل من ١٠ عاملين)	لا ينطبق	٥.٣٢٪

- المصدر: د. راجى أسعد - هيكل وتطور سوق العمل فى قطاع التشييد والبناء فى التسعينيات - ص٥ - ورقة مقدمة الى مؤتمر استراتيجية الاستخدام فى مصر -القاهرة ١٨-٢٠ ديسمبر ١٩٨٨.

يوضح الجدول (٣٣) ثبات نسبى فى الإرتفاع لجدول أجور عمالة الصناعات التحويلية والتشييد.. بينما نلاحظ إنخفاض لعمالة الخدمات العامة والشخصية فى القطاع العام.. ويرجع ذلك إلى اللوائح المالية الحكومية حيث أن التضخم فى حجم العمالة داخل القطاعات الحكومية الخدمية قد أدت إلى إنخفاض أجورها الإجمالية مع إرتفاع معدلات التضخم... أما قطاعى التشييد والصناعة التحويلية فقد ساهم إلى حد كبير وجود لوائح خاصة للأجور، فى كل منها وحوافز الإنتاج الخاصة إلى إرتفاع الأجور الحقيقية لعمالة تلك القطاعات.

نلاحظ أيضا أن معدل الزيادة فى أجور عمالة القطاع الخاص قد ازدادت بمعدلات كبيرة ويرجع ذلك إلى أن القطاع الخاص فى سنوات الإنفتاح كان مجبرا على أن يقوم برفع الأجور للمشتغلين به وذلك لجذب العمالة المتواجده داخل القطاع العام من ناحية وجذب الداخلين إلى سوق العمل من ناحية أخرى اليه خاصة فى ظروف تزايد حجم الإستثمارات الموجهه للتعمير والتشييد... وإزدياد الطلب على العمالة فى تلك المجالات... ولكن هذا الإتجاه لم يلبث أن تعدل بتوافر العمالة وأزدياد الفائض فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات بعد أن تباطأت معدلات الأستثمار الموجهه للتعمير والتشييد وعودة العمالة المهاجرة حتى أن الأجور داخل القطاع الخاص قد شهدت تحولا نزوليا وصل إلى ١١٪ فإنخفضت داخل القطاع الخاص (١٠ عاملين فأقل) وهى المحتكرة بالكامل للقطاع الخاص من ٣٢.٥٪ إلى ٣.٨٪(١٦).

الأجور بين القطاعات الاقتصادية

يدل توزيع متوسط الأجر السنوى للعامل فى مختلف القطاعات لسنوات ١٩٧٣ حتى ١٩٨٠ (جدول رقم ٣٤) على:

جدول رقم (٣٤)

تطور متوسط الأجر السنوى للعامل فى مختلف القطاعات الأقتصادية

القطاعات / السنوات	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القطاعات السلعيه	١١٥,٨	١٤٦,٨	١٦٧,٨	١٧٣,٩	٢٠٢,٥	٣٤٥,٢	٢٧٩,٤
قطاعات التوزيع	٢١٨,٥	٢٤٠,٠٠	٣٠٣,٤	٣٠٤,١	٣٣٦,٨	٣٩١,٨	٤٢٦,٦
القطاعات الخدميه	٢٦٦,٠٠	٣٢٦,٨	٣٣٧,٨	٣٤٠,٠	٤٣٢,٠٠	٥٠٤,٩	٦٠٩,٤
الإجمالى العام	١٦٤,١	٢٠١,٠٠	٢٢٧,٢	٢٣٣,٤	٢٧٩,٤	٣٣٦,٣	٣٨٩,٧

* بيانات ١٩٧٣: عن د. رمزى زكى - التضخم وأحوال كاسبى الأجور - الانفتاح الجذور والحصاد - ص ٤١٢
باقى البيانات عن البنك الأهلى المصرى - النشرة الأقتصادية - المجلد الخامس والثلاثون - العدد الاول - القاهرة ١٩٨٢ - القسم الاحصائى ص ١٥٣

١- أن متوسط الأجر السنوى للقوى العاملة قد إرتفع من (١٦٤,١) إلى (٣٨٩,٧) جنيه فى الإجمالى وبقياس ذلك على القطاعات المختلفة نجد أن متوسط الأجر السنوى فى القطاعات السلعية كان أقل من المتوسط العام فى كل الفترة حيث لم يتجاوز فى بدايتها (١١٥,٨) وفى نهايتها (٢٧٩,٤) جنيه على الرغم من إرتفاع إنتاجية هذا القطاع بالنسبة للقطاعات الأخرى.. كما أن تلك الزيادة تعود فى أغلبها إلى نصيب العمالة فى قطاع البترول.

٢- أن أعلى متوسط للأجور كان فى قطاع الخدمات حيث إرتفعت من (٢٦٦,٠) إلى (٦٠٩,٤)... ورغم إن ذلك لايتفق مع ماسبق بيانة من إتجاه الأجور داخل هذا المجال إلى الإنخفاض داخل القطاع العام إلا أن ذلك يرجع فى الغالب إلى النسب التى تحصل عليها بيروقراطية الدولة ورجال الإدارة العليا والمستويات الوسيطة فى قطاع الخدمات الحكومية وحتى داخل القطاع العام.

فعلى الرغم من أن الحد الأقصى للأجور فى الحكومة والقطاع العام لايتجاوز (٤١٨) جنيها شهريا فقد وصل إجمالى مرتب رئيس هيئة عامة إلى (٢٥٢٥) تشمل بجوار المرتب الشهرى. حوافز شهرية وبدل سفر وبدل حضور جلسات الخ..... بالأضافة إلى (٣٠٠٠) جنيه سنويا بدل حضور جلسات الجمعية العمومية لشركات هذا القطاع(١٧).

وهذا مثال لواحد من أفراد الإدارة العليا والمتوسطة والتى يقدر عددها داخل قطاع الدولة فى عام ١٩٨٠ بـ (٣٤٧٦) للوظائف العليا و(٦٥٧٥٦١) للوظائف الوسطى(١٨).

٣- أما قطاع التوزيع فوفقا (للجدول ٣٤)فقد أحتل المركز الثانى فى متوسطات الأجور حيث إرتفع متوسط الأجر به من (٢١٨,٥) جنيه إلى (٤٢٦,٦) ويرجع ذلك إلى إرتفاع متوسطات أجور العاملين فى مجالات

التخزين والتجارة والمال إلى جانب ما عاد على العمالة من أفتتاح قناة السويس ونشاط الموانى والنقل الداخلى...

الأجور ومستوى التأهيل العلمى

من السمات المميزة لهيكل الأجور فى مصر هو عدم تناسب الأجور مع درجة تأهيل القوى العاملة.

ويرجع ذلك لظاهرة الفائض والعجز فى العمالة داخل القطاعات المختلفة والتى سبق الاشارة اليها فى الفصول السابقة ورغم صدور عدة قوانين لرفع بداية التعيين (أول مرتب) لخريجى الجامعات والمعاهد العليا فإرتفعت من (٢٠) جنيه عام ١٩٧٢ بالقانون ٥٨ إلى (٢٥) جنيه عام ١٩٧٤ ثم (٣٠) جنيه عام ١٩٧٨ إلى (٣٣) عام ١٩٨٠ وأخيرا (٣٨) عام ١٩٨١(١٩).

إلا أنها زيادات كانت من الضآله بما لايقارن مع الزيادات التى كانت فى المهن الأخرى من ذوى التأهيل المنخفض أو التى لم تحصل على أى تأهيل أو تعليم منظم.

فنجد أن خريجى الجامعات زادت أجورهم بنسبة (٢٥٠٪) بينما كانت الزيادة فى أجور عمالة قطاع المهنى الهامشية (١٥٠٠٪) إلى (٢٥٠٠٪)... أما الحرفيون وصغار التجار فقد بلغت الزيادة فى دخولهم (٢٠٠٠٪) إلى (٣٠٠٠٪)(٢٠).

وإذا ماأخذنا توزيع لتلك المهن يتضح لنا التفاوت بدرجة أكبر... حيث بلغت أجور خريجى الجامعات من (٥٠) جنيه إلى (٢٠٠) جنيه شهريا (حسب القطاعات الحكوميتوالعام والإستثمارى والخاص) بينما كانت دخول حملة الدكتوراه (٢٥٠) جنيه... وبمقارنة ذلك مع المهن الأخرى يتضح لنا حجم الفارق حيث أن الأجر الشهرى لعمال اليومية (٢٥٠) جنيه وهو

مايوازى دخل حامل الدكتوراه.... وأما الحلاق فيصل إلى (٢٥٠) - والبقال المتوسط (٥٠٠) جنيه وعامل إصلاح تليفزيون نصف الوقت (٥٥٠) جنيه - والسباك (٦٠٠) جنيه... وعامل القيشانى (٦٥٠) جنيه... وميكانيكى السيارات أكثر من (٧٠٠) جنيه.

وفى المهن الهامشية نجد بائع الفل (١٥٠) جنيه... الشحات (٢٠٠) جنيه... سمسار المواشى (٣٠٠) جنيه، منادى السيارات (٣٥٠) جنيه... قماط بسوق الخضار (٤٠٠) جنيه... سمسار سيارات (٤٥٠) جنيه... سمسار عقارات أكثر من (٧٠٠) جنيه(٢١).

وهى كلها مهن لاتعتمد على أى درجه تعليم أو تأهيل...

الأجــور الحقيقيــة

لايمكن حساب دخل القوى العاملة ومستويات أجورها بشكل حقيقى إلا إذا ادخلنا فى التحليل نسبة التضخم وإرتفاع الإسعار.. فقد مثل التضخم الذى شهدتة مصر بمعدلاته المرتفعة أخطر الوسائل التى أدت إلى إنخفاض الدخل الحقيقى للقوى العاملة المصرية وقد ساهم بالإضافة إلى السياسات المالية والنقدية الأخرى فى إرتفاع حده الأفقار النسبى والمطلق للقوى العاملة حيث عمل على إعادة توزيع الثروة الإجتماعية لصالح أصحاب رؤوس الأموال (عوائد التملك) وتفيد البيانات المختلفة إلى أن أرتفاع نسب التضخم منذ سنوات الستينيات.. فقد كان معدل التغير فى الأسعار على مدى الخطة الخمسية الأولى (٨٪) إرتفع إلى (٢٠٪) فى الفترة (٦٥ -٦٩/٧٠)(٢٢).

وظلت معدلاتة فى إرتفاع مستمر طوال سنوات السبعينيات والثمانينيات رغم إختلاف التقديرات. فنجد أن وزارة التخطيط تقدره فى الفترة (٦٩ - ١٩٧٥) بنسبة (٥٪ - ٦٪) سنويا... وإرتفعت فى

١٩٧٦ إلى ١٩.٧٪ ثم إلى (٢١.٥٪) عــام ١٩٧٨ إلى (٣٨.٧٪) عام ١٩٧٩(٢٣).

أما وزارة الاقتصاد فقد قدرته بين ٢٥٪ ، ٤٠٪(٢٤) وهو تقدير يتفق إلى حد كبير مع تقدير خبراء حزب التجمع... حيث كان التضخم وفقا لحساباتهم (٣٥٪) إلى (٤٠٪) سنويا(٢٥).

على أيه حال فإن كل التقديرات تشير إلى إرتفاع وخطورة حجم هذه الظاهرة خاصة إذا ما علمنا بإن نسبة الزيادة النقدية للأجور فى السبعينيات لم تتجاوز ١٠٪ لأصحاب الأجور الثابتة(٢٦).

وفى محاولة للوصول إلى تقدير للدخل الحقيقى للقوى العاملة أتضح أن الأجر الحقيقى بعد خصم نسبة التضخم على المستوى القومى للعامل فى القطاعين العام والخاص قد إنخفض بنسبة (٣٣٪) خلال الفترة مابين عامى (٧٥ - ١٩٧٩) ثم إنخفض مرة أخرى فى ١٩٨١ بمقدار (١٥٪) ووفقا لذلك فإن مخصصات الأجور من الناتج المحلى الإجمالى قد إنخفضت من (٤٨٪) فى الستينيات إلى (٣٤٪) عــام ١٩٧٩ ثم إلى (٣١٪) عام ١٩٨١(٢٧).

وذلك على الرغم من الزيادة الرقمية التى تعلنها الجهات الرسمية .

- فتقول ارقام موازنات الدولة إن مخصصات الأجور فى موازنة عام ١٩٧٦ بلغت (٧٦٨)مليون جنيه بزيادة نسبتها ١٨٪ عن عام ١٩٧٥ (كان من ضمن أهم أسباب الزيادة ٨ مليون جنيه تكاليف تعيين المسرحين من القوات المسلحة)(٢٨).

- وفى موازنة ١٩٧٨ بلغت مخصصات الأجور (١.١٠٠) مليون جنيه مقابل (٩٤٢.٦) مليون جنيه عام ١٩٧٧(٢٩).

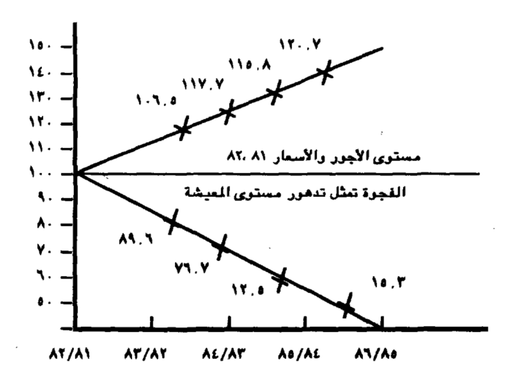
- وفى موازنة ١٩٧٩ بلغت مخصصات الأجور (١.٢٥٧.٨) مليون جنيه بزيادة (١٥٧.٨) مليون جنيه(٣٠).

- وفى موازنة ٨١/٨٠ بلغت مخصصات الأجور (١٤٥٣) مليون جنيه زيادة (٣٤,٧٪) عن العام السابق(٣١).

وفى موازنة ٨٥/٨٤ بلغت مخصصات الأجور (٣,٢٩٥٠) مليون جنيه مقابل (٢,٢٣٥,٠) مليون جنيه فى العام السابق لها بزيادة (٣٦٠,٠) مليون جنيه أو بنسبة (١٢,٣٪) بالمقارنة بعام ١٩٨٤/٨٣(٣٢).

وفى موازنة ٨٧/٨٦ بلغ إجمالى مخصص الأجور (٣,٨٦٥,٠) مليون بزيادة (٢١٥,٠) مليون جنيه عن سنة ١٩٨٦/٨٥ وبزيادة قدرها ٩,٥٪(٣٣).

وبالقياس إلى مقدار الزيادة فى أسعار السلع والخدمات كانت النتيجة كما يوضح الشكل التالى حيث إتسعت الفجوه التى تمثل تدهور مستوى المعيشة طوال سنوات الثمانينات(٣٤).



وترجع أسباب إرتفاع ظاهرة التضخم إلى السياسة التى أتبعتها الدولة داخليا... حيث إن العوامل الخارجية قد لعبت دورا محدودا (انظر الفصل السابق) على الرغم من إتساع حجم الواردات . حيث تعرض الجنيه المصرى للإنخفاض أكثر من مرة تحت ضغوط صندوق النقد الدولى.

أما التضخم العالمى فى السوق الدولية فلم يؤثر كثيرا على التضخم فى مصر حيث إن الأخير قد زاد بفعل عوامل داخلية أهمها كان زيادة الأقتراض من الجهاز المصرفى... وأن إرتفاع أسعار الواردات يرجع إلى إنخفاض سعر الجنيه المصرى أمام الدولار الأمريكى عمله الشراء فى السوق الدولية.

فقد زاد حجم الدين الداخلى فى مصر (الاقتراض من الجهاز المصرفى) خلال الفترة (٧٤ - ١٩٨٤) أربعة أضعاف(٣٥).

وهو ما أدى فى ظل تدهور أحوال القطاعات الإنتاجية إلى أزدياد السيولة المحلية النقدية× فقفزت إجمالى كمية النقود المتداولة خلال السنوات الستة من آخر ديسمبر ١٩٧٤ إلى أخر ديسمبر ١٩٨٠ من (٢٥٦٠) مليون جنيه إلى (١١٨٩٩) مليون جنيه بزيادة أربعة أضعاف أيضاً(٣٦).

وهو ما يؤثر أبلغ الأثر على الدخل الحقيقى للقوى العاملة بما أحدثه من إنفلات فى الأسعار دون أن يكون لهيكل الأجور المقررة فى اللوائح الحكومية قدرة على مواجهتها أو اللحاق بها وهى ظاهرة تواصلت واشتدت منذ أوائل السبعينيات وهو ما أثر على حوالى ٧ ملايين فرد من أصحاب الدخول الثابتة يعول كل منهم لأسرة يبلغ متوسط حجمها (٤.٤) فرد فى المتوسط أى (٣٠) مليون نسمة يشكلون أغلبية المجتمع المصرى(٣٧).

× يضاف إلى عوامل زيادة السيولة النقدية تحويلات المصريين من البلاد العربية والقروض التى حصلت عليها مصر من الخارج ولكن الأثر هنا ترتب فقط على الاقتراض من الجهاز المصرفى وطبع أوراق بنكنوت لا يقابلها إنتاج.

الموازنه والأجر الحقيقى

إلى جانب التضخم لعبت السياسات المالية للدولة دورا كبيرا فى إرتفاع حده الافقار النسبى والمطلق للقوى العاملة حيث ساهمت الأدوات المالية فى ظل (الميزانية العامة للدولة) التى انحازت لصالح الأغنياء إلى إنخفاض الأجر الحقيقى للشغيله فى المستويات الدنيا وأصحاب الأجور الثابتة على وجه الخصوص... وهو أمر طبيعى فى ظل علاقات الإنتاج الرأسمالية حيث تكون الموازنه عبارة عن موازنه طبقية.

وسنختار من أدوات الموازنه العامة للدولة الضريبة حيث أنها تعد من أكثر الوسائل المالية فاعليه فى تحقيق سياسات معينة تستهدفها الدولة.. وهى أكثر الوسائل فاعليه فى إعادة توزيع الدخل القومى.

خلل النظام الضريبى

أثبتت العديد من البحوث الاقتصادية أن النظام الضريبى خلال الفترة (٥٢ - ١٩٧٧) يعانى من عدم العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية أفقيا بين النشاطات الاقتصادية ومصادر الدخل المتماثله ورأسيا بين الشرائح الدخلية المختلفة(٣٨).

وبفضل ذلك النظام الضريبى أصبح المولين الأساسيين للضريبة فى مصر هم من العمالة المرتبطة بقطاع الدولة... فنجد أن الضرائب على المهن لم تتعد حصيلتها فى المتوسط خلال السبعينيات (٣.٢) مليون جنيه بنسبة (٩.٠٪) من الحصيلة الضريبية.. ولم تتعد حصيلتها فى المتوسط خلال السبعنيات بالنسبة للضريبةالعامة على الإيراد سوى (٦و٣) مليون جنيه بنسبة (١.١٪) أي أن إجماليها لم يصل إلى (٣.٠٪) من إجمالى الحصيلة وذلك على الرغم من أنهما ضريبتان تفرضان أساسا على ممولين ذوى دخول كبيرة نسبيا(٣٩).

أما الضرائب على الأجور والمرتبات فقد إرتفعت من (٢٤) مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ إلى نحو (٤٠) مليون جنيه عام ١٩٧٩ بنسبة (٧٠٪) من مجموع الضرائب على دخول الأفراد(٤٠).

ونلاحظ مثلا فى عام ١٩٧٨ فقط أن نسبة تمويل أصحاب المهايا والأجور للضرائب تصل إلى نسبة (٨٢,٦٪) من الحصيلة الأجمالية للضرائب(٤١)... وهم أساسا من العاملين بأجر فى قطاع الدولة الحكومى والعام.

هذا عن مجال الضرائب المباشرة أما الضرائب الغير مباشرة فنجد أن نظام الضرائب الغير مباشرة المعمول به فى مصر يصيب بالدرجة الأولى أصحاب الدخول الصغيرة والمحدودة أكثر مما يصيب أصحاب الدخول الكبيرة كما أن الخلل فى ذلك النظام كان يتجه دائما ضد مستهلكى السلع الضرورية... بينما لاتسهم السلع المعمرة والتى يستهلكها أصحاب الدخول المرتفعة× مثل أجهزة التكييف وسيارات الركوب بأكثر من ٤٪ من حصيلة ذلك النوع من الضرائب على السلع(٤٢).

فقد بلغ بند فروق الأسعار فى ميزانية الدولة خلال السبعينيات (من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٧٨) حوالى (١٥,٧٪) من إجمالى الإيرادات السيادية يتحمل معظمها (٦٨ - ٧٠٪) بعض السلع الضرورية مثل الشاى والسكر والسجائر والأدوية أو السلع الوسيطة كالأسمدة وهو مايؤثر فى النهاية - مثل الضرائب غير المباشرة - على القدرة الشرائية للمستهلك ذى الدخل المحدود بينما لاتتحمل السلع غير الضرورية مثل الفورمايكا وأجهزة التكييف وسيارات الركوب وقطع غيارها والمشروبات الكحولية أكثر من (١,٥ - ١٪) من حصيلة فروق الأسعار(٤٣).

من جهه اخرى تكاد الدولة تعتمد فى تمويل إيراداتها من الضرائب بشكل أساسى على ذلك النوع من الضرائب حيث أن حصيلة الضرائب من

الغير مباشرة (على السلع) قد بلغت فى السبعينيات (٧٧٪) من إجمالى الإيرادات... وهى نسبة أعلى حتى من بلدان العالم الثالث الأخرى والتى لاتزيد فيها النسبة عن ٦٥٪(٤٤).

وفى الوقت الذى تستخدم فيه الدولة الادوات المالية بفرض مزيد من الأعباء على محدودى الدخل نجدها تساهم فى رفع الأعباء عن أصحاب الأعمال بما توفر لهم من أعفاءات ضريبية وجمركية وتكشف لنا الارقام عن ذلك فنجد أن :

فى عام ١٩٧٥ كانت الواردات المعفاة ٦٠٠ مليون جنيه يستحق عنها ١٥٠ مليون جنيه رسوم جمركية.

فى عام ١٩٧٦ كانت الواردات المعفاة ١٣٠٠ مليون جنيه يستحق عنها ٦٥٠ مليون جنيه رسوم جمركية(٤٥).

فى عام ١٩٧٩ كانت الواردات المعفاة ٧٠٧ مليون جنيه يستحق عنها ٥٠٥ مليون جنيه رسوم جمركية.

فى عام ١٩٨٠ كانت الواردات المعفاة ٧٧٥ مليون جنيه يستحق عنها ٧٣٤ مليون جنيه رسوم جمركية.

فى عام ١٩٨١ كانت الواردات المعفاة ٨٠٧ مليون جنيه يستحق عنها ٥٢٩ مليون جنيه رسوم جمركية(٤٦).

وقد أثبتت إحدى الدراسات المقدمة لمؤتمرات الاقتصاديين المصريين أن معامل الارتباط بين الإعفاءات الضريبية ورؤوس الأموال طردى ومرتفع ويعكس أرتباط قوى بين حجم رؤوس الأموال وزيادة الأعفاءات الضريبية(٤٧).

بل أن الدولة تقوم بتمويل أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال من حصيلة

ما يتوافر لها من إيرادات عن طريق أصحاب الدخول المحدودة.

فتقوم الدولة بإستخدام أدواتها السيادية فى الأستفادة من مدخرات العاملين ذوى الدخول المحدودة بما يمولوا به الدولة من تأمينات إجتماعية حيث تحقق الدولة عن هذا الطريق فائض ضخم بلغ فى عام واحد هو عام ١٩٨٠ (٥٥٠) مليون جنيه ولاتتحمل الخزانة العامة من هذه الأموال سوى فائدة قدرها (٥, ٤٪) سنويا إرتفعت إلى (٦٪) بعد عام ١٩٨٠ وهذه الفائدة تقل كثيرا عن معدلات الفائدة السائدة فى السوق النقدية(٤٨).

ورغم ذلك الإنحياز الواضح فى السياسة الضريبية إلا إن أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال يقومون بعمليات تهرب ضريبى واسعة... فقد قدر البنك الدولى جملة الضرائب التى تهرب منها القطاع الخاص التجارى والصناعى بنحو ملياري (٢ مليار) جنيه فى سنوات الثمانينيات(٤٩) وذلك بشكل مباشر.

هذا بالإضافة إلى استخدام أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال وسائل خاصة محاسبية ومالية للتهرب من الضرائب دون أى عقاب قانونى وهى الاشكال غير مباشرة وغير معروفة.. وحتى فى حالات ضبطها يمكن التنصل منها فرغم حجم التهرب الضريبى الضخم إلا أنه لم يصدر طوال السبعينيات والثمانينيات حكم واحد بعقوبة جنائية(٥٠) رغم أن تقارير مصلحة الضرائب المصرية قد أثبتت فى عام ١٩٨٢ أن هناك (٩٢٣) مليونيرا تهربوا من الضرائب... وتبلغ قيمة المستحق عليهم (٣) مليار جنيه(٥١).

هوامش الفصل الثانى

١- انظر حديث أحمد نبيل الهلالى لمجلة النهج - ص ١٠٥ - العدد ١٢ - ١٩٨٦ - مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية فى العالم العربى - ص٨٠ : ص١١٣

٢- عادل غنيم - النموذج المصرى لرأسمالية الدولة التابعة- (م. س) ص ٨٦.

٣- د. فؤاد مرسى - مدخل إلى الاشتراكية ص ١٠٩ (م. س)

٤- انظر محمود المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٨٥، ايضا: د.رمزى ذكى - دراسات فى أزمة مصر (م. س) ص ٨٠

٥- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية ص ٨٥ (م. س)

٦- كريمة كريم - توزيع الدخل والدعم -الانفتاح الحصاد والجذور - ص ٣٢٤، ص٣٢٥ (م. س) ص٣٣٩:ص٣٥٤

٧- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٨٦.

٨- الانفتاح والتضخم وسوء توزيع الدخل القومى - الاهرام الاقتصادى العدد ٧٥٧ - ص ١٠، ١١، ١٢، - ١٨ يوليو ١٩٨٣

٩- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٤٧.

١٠- د. فؤاد مرسى - البعد الأجتماعى للمسالة الاقتصادية الاهرام الاقتصادى - ٦٨٤ - ٢٢ فبراير ١٩٨٢ ص ٢٨ : ٣٠

١١- انظر حول احصاءات الدخل فى مصر - ص ١٦٩/ ١٧٠/ ١٧١/ ١٧٢ - كتابات مصرية ٢ - دار الفكر الجديد - بيروت ١٩٧٥

١٢- عزت سامى - ثورة يوليو وماذا تبقى للعمال والفلاحين - مجلة العمل - ٢٧٩ - ص ٢٣ - أغسطس ١٩٨٦ - ص ٢٠ : ص ٢٤

١٣- د. صبرى أحمد ابو زيد - توزيع الدخل ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين (م. س) ص ٣١، ص ٣٢

١٤- د. كريمة كريم - السياسة المالية وتوزيع الدخل فى حضر مصر - المؤتمر العاشر للاقتصاديين- ص ٢٨ - القاهره نوفمبر ١٩٨٥ - (٤٣) صفحة.

١٥- د. سمير أمين - الامة العربية - القومية وصراع الطبقات - ص ١٢٠ - دار ابن رشيد للطباعة - بيروت ١٩٧٨ - (١٩٨) صفحة.

١٦- د. راجى أسعد - هيكل وتطور سوق العمل فى قطاع التشييد (م. س) ص٦
١٧- الأهالى ص ٣ - ١٢/ ٦/ ١٩٨٥
١٨- عادل غنيم - النموذج - (م. س) ص ٣٢
١٩- مجلة العمل - العدد ٢٣٣ - ص ٢٩ - أكتوبر ١٩٨٢.
٢٠- د. جمال ابو العزايم - الخريجون بين الاقتصاد الرمادى والاقتصاد الاسود - الاهرام الاقتصادى - ٩٩٢ - ص ٢١ - ١٨ يناير ١٩٨٨ - ص ٢٠ : ص ٢٣
٢١- د. جمال ابو العزايم - الخريجون (م. س) ص ٢٢
٢٢- انظر د. سمير ناصف - محددات السياسة النقدية فى مصر (٦٠ - ١٩٧٠) ص ٩٧ - معهد التخطيط القومى - مذكره داخلية رقم (٢.٣) سبتمبر ١٩٧٣ - القاهرة - (١٠٥) صفحة.
٢٣- المراغى - مصر والمسألة الاقتصادية (م. س) ص ٨٣، ١٨٩
٢٤- عبد الخالق فاروق - الآثار الأجتماعية للإنفتاح الاقتصادى - ص ٤ - الحساب - كتاب غير دورى - العدد الاول - سبتمبر ١٩٧٩ - (٤٧) صفحة.
٢٥- د. فؤاد مرسى - الأهالى ٣ أغسطس ١٩٨٨ - ص ٥ - العدد ٣٥٦
٢٦- عبد الخالق فاروق - الآثار (م. س) ص ٤
٢٧- الاهرام الاقتصادى العدد - ٧٩٥ - ٩ أبريل ١٩٨٤ ص ٩.
٢٨- البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - أدارة البحوث - المجلة التاسع والعشرون - العدد الثانى - الموازنة العامة ١٩٧٦ ص ١٨١ - القاهرة ٧٦ - ص١٧٥ : ص١٩٥
٢٩- البنك المركزى المصرى - الموازنة العامة للدولة - المجلة الاقتصادية المجلد الثامن عشر العدد الثانى ص ١٠٢ - القاهرة ٧٨ - ص ٨٧ : ص ١١٥
٣٠- البنك المركزى المصرى - الموازنة العامة للدولة - المجلة الاقتصادية المجلد الثامن عشر العدد الاول ص ٣ - القاهرة ٧٩ - ص ١ : ص ١٥
٣١- البنك الاهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - ادارة البحوث - الموازنة العامة - ص ٣٠٦ - العددان الثالث والرابع - المجلد السابع والثلاثون - القاهرة ٨٤ - ص ٣٠٠ : ص ٣٢٦
٣٢- البنك المركزى - المجلة الاقتصادية - ص ٥٠٨ - المجلد الرابع والعشرين - العدد

الرابع ١٩٨٤ - القاهرة من ص ٥٠٧ : ص ٥٢٣
٣٣- البنك المركزى - المجلة الاقتصادية - ص ١٥٠ - المجلد السادس والعشرون - العدد الثانى ١٩٨٦ - القاهرة من ص ١٤٩ : ص ١٦٥
٣٤- حزب التجمع - المكتب الاقتصادى - مشكلة الغلاء وكيفية مواجهتها - ص٤ - القاهرة - ابريل ١٩٨٨ - تقرير فى (٢٣) صفحة.
٣٥- د. محمد البنا - العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية فى إطار إدارة الدين العام الداخلى ص ٢، ٣ - المؤتمر العاشر للاقتصاديين المصريين- القاهرة - نوفمبر ٨٥ - (٢٧) صفحة.
٣٦- د. محمد على رفعت - السيناريو المصرى للانفتاح - المشهد التاسع ص١٨ , ١٩ - الاهرام الاقتصادى - ٦٨٦ - ٨ مارس ١٩٨٢
٣٧- د. محمد عبد الشفيع - دراسات الموقف العربى - جذور الازمة الاقتصادية - العدد ٦٢ - يونيه ١٩٨٥
٣٨- د. محمود عبد الفضيل - تطور الهيكل الضريبى فى مصر - (٥٢ - ١٩٧٧) - ص ٦٧ - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ٤٩ : ص ٦٤
٣٩- البنك الأهلى المصرى - النشرة الاقتصادية - العدد الأول - المجلد السابع الثلاثورن - النظام الضريبى المصرى - ص ٢٦/ ٢٧ - القاهرة ٨٤ - ص١١:ص ٥٤.
٤٠- المرجع السابق ص ٢٧
٤١- البنك المركزى المصرى - الموازنة العامة للدولة - ص ١٠٢ - المجلة الاقتصادية - المجلد الثامن عشر - العدد الثانى ص ١٧ : ص ١١٥ - القاهرة ١٩٧٨
٤٢- محمد ابراهيم عبد الرحمن - الفائض الاقتصادى المصرى - الاهرام الاقتصادى- العدد ٨٠٢ ص ١٤ - ٢٨ مايو ١٩٨٤ ص ١٤، ١٥
٤٣- انظر عادل الجبار - سياسات توزيع الدخل فى مصر - ص ٧١ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام - القاهرة ١٩٨٣ - (١١٢)صفحة.
٤٤- عفاف على عزت - تطور الدين العام الداخلى - ص ٢٣ - المؤتمر العاشر للاقتصاديين المصريين - نوفمبر ١٩٨٥ - (٢٥) صفحة.
٤٥- اسامة غيث - الدعم الجمركى للتجارة والسماسره - الاهرام الاقتصادى- العدد

٥٣٩ - ص ٣٢ - ١ فبراير ١٩٨٧ - ص ٣٢/ ٣٣/ ٣٤
٤٦- مصطفى أمام - هل ينتهى الاستغلال الانفتاحى للجمارك - الاهرام الاقتصادى- العدد ٧٦١/ ص ١٥ - ٥ اغسطس ٨٣ ص ١٤ : ص ٢٠
٤٧- محمد عبد البديع - الاعفاءات الجمركية والتراكم الرأسمالى فى مصر - الفترة ٧٤ - ١٩٨٤ - ص ٢٥ - المؤتمر العاشر القاهرة - نوفمبر ١٩٨٥ - (٣٧)صفحة.
٤٨- أحمد بديع بليح - التأمين الأجتماعى وإعادة توزيع الدخل القومى ص٢٣ . ٢٤ - المؤتمر العاشر - القاهرة (١٩٨٥) نوفمبر.
٤٩- الاهالى - ٣٢٦ - ٦ يناير ١٩٨٨ ص١.
٥٠- التهرب الجمركى والضريبى الاهرام الاقتصادى- العدد ٩٧٤/ ١٤ سبتمبر ١٩٨٧ ص ٣٠/ ٣١/ ٣٢
٥١- مجلة التضامن - (٩٢٣) مليونيرا تهربوا من الضرائب - ص ٣١ - العدد ٤٦ - يناير فبراير ١٩٨٢ (ص ٣١ - ص ٤٢) - بيروت.



الفصل الثالث

تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

استكمالا لما طرحه الفصل السابق من مناقشة حول الافقار النسبى والمطلق للموارد البشرية يتعرض الفصل الحالى لمشكلات تلبية الاحتياجات الأساسية... وأهمية قياس مؤشرات أشباع الحاجات للسكان تأتى من كون الهدف النهائى للتنمية هو الإنسان... وغاية النشاط الأقتصادى هو إشباع الحاجات ويعد هذا الفصل مكملا لما سبقه من فصول حيث أن أشباع الحاجات يرتبط وهيكل النشاط الأنتاجى على نحو يمكن من أشباع هذه الحاجات ويرتبط بالطبع بنمط توزيع الدخل القومى.

وسيلتزم البحث فى الصفحات القادمة بالمفهوم الذى أعطته الأمم المتحدة لقياس مدى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان فقد حددت الأمم المتحدة عدة مجالات للقياس... وهى الطعام وإجمالى

الأستهلاك والإدخار والصحة والسكن والتعليم والمواصلات والترفيه والملبس والتأمينات الاجتماعية وحرية الفرد (١).

١- الغذاء والاستهلاك

أن قلة الغذاء وسوء التغذيه من العوامل المؤثره التى تجعل كثير من البلدان النامية تدور فى حلقات مفرغة.. فالفقر يجعل الناس يأخذون كميات ضئيلة من الغذاء وبنوعية سيئه تنعكس على حجم ونوعية القوى العاملة وبالتالى تساهم فى إزدياد الفقر... كما أن مشكلة سوء التغدية الناتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية فى باكورة العمر يمكن أن تؤدى إلى إعاقة النمو جسديا وعقليا إعاقه لا يمكن تعويضها فى المراحل المتقدمة من العمر.

وتشير بيانات الاحتياجات الغذائية للأسرة المصرية إلى أن مشكلة الغذاء للسكان قد تفاقمت بدرجة كبيرة فى سنوات السبعنيات حيث يدل (جدول رقم ٣٥) أن هناك نقصاً فى تغطية احتياجات الأسرة المصرية من الحبوب والسكر والبقوليات والخضروات والفواكه ومنتجات الألبان والمنتجات الحيوانية بالمقارنة مع الميزان الغذائى اللازم للأسرة..ولا يوجد زيادة فى الاستهلاك عن معدلات الميزان الغذائى الا فى النشويات والزيوت والدهون النباتيه.. وهو ما يعكس درجة الفقر وتدنى مستويات الدخول التى تقبل على أستهلاك تلك الأصناف.. فالمعروف أنه كلما أرتفع الدخل كلما زاد إستهلاك الفرد من المنتجات الحيوانيه بينما يقل معه استهلاك النشويات ويتأكد لنا ذلك إذا ما قارنا بين مستويات الاستهلاك من البروتين المتاح من المنتجات الحيوانية يوميا للفرد حيث نجده لا يتجاوز فى مصر (١٣.٢٪) بينما هو فى البلدان المتقدمة يصل إلى (٥٨.٥٪)(٢).

جدول رقم (٣٥)

مقارنة بين نموذج كميات الاطعمة اليومية اللازمة
لتغطية الاحتياجات الغذائية للأسر المصرية والميزان الغذائى (١٩٧٧)

المجموعات الغذائية	الكميات / يوم/ جرام/ للأسرة	
	الميزان الغذائى (١)	نموذج الاسرة المصرية (٢)
الحبوب	٣٦٧٤	٢٩٥٤
المحاصيل النشوية	٢٥٣	٢٩٤
السكر	٣٩١.٣	٢٠٠
البقوليات	١٤٤.٣	١٠٠
الخضروات	١٤٩١.٨	١٣٥٥
الفواكه	٧٦٢.٦	٩٩٣
المنتجات الحيوانية:		
اللحوم، الاسماك، البيض.	٢٤٣.٦	٢٠٠
الالبان	٩٠٠.٢	٧٥٠
الزيوت والدهون النباتية	١٦٠	١٨٠

المصدر: عايدة الاصفانى كيف وبكم يعيش الانسان المصرى - الجزء الثانى - الاهرام الاقتصادى - ٦٢٨ - ص ٢٠ - ٢٦ يناير ص ١٨ : ص٢٣

ولا تعكس أرقام المتوسطات العامة للاحتياجات الغذائية حقيقة مشكلة الغذاء فى مصر حيث أن المتوسطات تغفل توزيع الغذاء بين السكان- وبما أن توزيع الدخل كما سبق ورأينا يعانى من خلل واضح فإن توزيع الاحتياجات الغذائية أيضا لا يعد توزيعا عادلا.. وهو يتفق ونمط توزيع

الدخل الحالى فيؤدى إلى سوء تغدية من جانب وتبديد جزء من المنتجات الغذائية بواسطة القلة من جانب آخر.

فتقول أرقام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عن الإنفاق والاستهلاك فى مصر السبعينيات أن (٣، ٢) من مجموع المصريين يستهلكون قرابه (٢٥٪) من إجمالى الأستهلاك القومى كله وأن أقل من (١٠٪) من سكان مصر يستهلكون حوالى نصف الإجمالى من الغذاء (٤٩٪) بينما على العكس نجد (٩٠٪) هم أصحاب الأجور والدخول المحدودة يمثلون القوة العامله الأساسيه وعائلاتها يستهلكون النصف الباقى(٣).

أيضا تشير الإحصائيات أن (٤٥٪) من جملة الأسر فى مصر تحصل على دخل أقل من (٢٥٠) جنيه سنويا تعانى من نقص فى السعرات الحرارية المطلوبة يوميا للفرد بنسبة (٢٥٪).. كما أن نسبة البروتين الحيوانى إلى جملة السعرات الحرارية تمثل (٣، ٦٪) فقط للفرد فى تلك الأسره(٤).

كما تفيد البيانات عن السبعينيات بإنتشار نقص التغذية الحاد والمزمن والأنيميا وبالذات فى وسط الأطفال وهم القوى العاملة المستقبلية. فينتشر نقص التغذية الحاد بنسبة (٥، ٢٪).. ويعانى من نقص التغذية المزمن (٢٢٪) تزيد نسبتهم بين أطفال الوجة القبلى حيث تصل أكثر من (٢٧٪).. وتنتشر الأنيميا بين (٤٠٪) من الأطفال فى المتوسط.. ويقع ذلك منه إلى تكوين الطفل أثناء الحمل حيث يعانى الكبار من تلك الأمراض... فنجد أن الدراسات قد أثبتت أن هناك (٢٢٪) من النساء الحوامل على المستوى القومى مصابات بالأنيميا... وتصل النسبه إلى (٢٥٪) بين السيدات المرضعات وتختلف هذه النسبه تبعاً للمواقع المختلفة فنجدها فى بعض المحافظات (٤٠٪)(٥).

ونعود مره أخرى إلى الخلل الأجتماعى حيث إن هؤلاء الأطفال ليسوا سوى أبناء القوى العامله محدودة الدخل... فيشير الجدول (٣٦) إلى أن أقل الأطفال تعرضا لسوء التغذيه هم أبناء أصحاب المهن الفنيه والأدارية بينما ترتفع النسبه بين أطفال العمال الزراعيين الأجراء إلى ٢٥,٤ ٪.

جدول رقم (٣٦)

الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية حسب وظيفة الأب(٦)

المهنـــــة	نسبـة الأطفـال
المهن الفنيه والإدارية	٩,٤٪
المهن الكتابيه والعمال المهرة	١٦,٢٪
العمال شبه المهرة وغير المهرة	١٩,٨٪
العمال الزارعيين والأجراء	٢٥,٤٪
آخرين	٢٠٪

والملاحظة الأخيرة على سوء تلبية حاجة الغذاء للطبقات الكادحة من السكان هى أن ذلك قد أرتبط بزيادة معدلات الأستهلاك الخاص... فقد أنتهت أحدى الدراسات بعد تحليل الأستهلاك النهائى الخاص والعام فى مصر فى الفترة (٥٩-٦٠/ ١٩٧٠) إلى أن أتجاهات الأستهلاك الخاص رغم تصاعدها المستمر إنما تعنى فى المقام الأول- (وبالقياس لمعدلات زيادة الناتج القومى الصافى ومتوسط دخل الفرد)- تدهورا مستمرا فى مستوى معيشة الغالبيه(٧).

وطبقا للبيانات الرسميه أيضا نجد أن القوه الشرائيه للفئات الكادحة قد أنخفضت بنسبه (٢٠٪) فى الفترة (٧٥-١٩٧٩) فى ذات الوقت الذى زاد فيه الاستهلاك الخاص بنسبة تتراوح بين (١٢٪، ٢٠٪)(٨) وهو

مايعنى أن نصيب الفئات الكادحة من السكان ينقص فى الوقت الذى يتزايد فيه نصيب الأغنياء من الاستهلاك.

الخدمة العلاجية

تفيد بيانات الإمكانيات العلاجية المتاحة للسكان إلى أن إجمالى عدد أسره العلاج (للإقامة فى المستشفيات) يبلغ (٥٨.٩٦١) سرير علاجى تتوزع بين وزارة الصحة بنسبة (٦٣.٦٪)، الوزارات الأخرى بنسبة ١٥.٤٩٪ والمستشفيات والمعاهد التعليميه (٣.٧) والقطاع العام (٩.١٦٪) والقطاع الخاص (٧.٨٧٪)(٩) وأن الوحدات الصحية العلاجيه فى مصر (سواء كانت بها أسره علاجيه أو بدونها) تبلغ (٥٧٠٠) وحده كما تصل جمله الأسره العلاجيه فى هذه الوحدات إلى (٩٢.٧٠٠) سرير ويبلغ معدلها لكل ألف من السكان (١.٩) سرير(١٠).

لكن توزيع تلك الوحدات يعكس تميزا لصالح مدن الحضر (القاهرة والأسكندرية) حيث يستحوزا على نصف الخدمة السريرية عددا... ويستحوزان على أرقى المستشفيات والأسرة نوعا وكيفا (أى أن هناك ٥٠٪ من الطاقة السريرية المتاحة فى الجمهورية لخدمة أقل من ٣٠٪ من سكان الجمهورية)(١١).

وهو ما يمثل إنحياز ضد السكان والقوى العامله بالريف خاصة العمالة الزراعية والتى تعانى من الأمراض المتوطنة أكثر من العماله الحضريه.... وتنتشر بينهم أمراض البلهارسيا... وهى وفقا للتقديرات المختلفه يعانى منها بين (٨)و(١٨) مليون مواطن(١٢)... ويزيد من حده التدهور فى الخدمه العلاجيه فى الريف نقص تكلفة العلاج لذلك المرض المنتشر بين سكان الريف حيث أن تكلفة العلاج تترواح بين (٦٤) قرشا وجنيه واحد سنويا.... رغم أن تكاليف العلاج لذلك المرض تحتاج إلى جرعتين

سنويا... كل جرعه تتكلف (٧) جنيهات(١٣).

ويظهر ذلك الأنحياز أيضا فى مجال الخدمه العلاجيه التى تقدمها مراكز وفروع الأسعاف السريع حيث أن عددها على مستوى الجمهوريه يبلغ (٢٦٤) مركز- تستحوز القاهرة والأسكندرية والجيزه على (٧٢) منها أما الصيدليات فيبلغ عددها الإجمالى (٧٥٣٠) يخص القاهرة منها (١٥٧٩) صيدليه والأسكندريه (٨٧٠) صيدليه والجيزه (٧٢٢) صيدليه(١٤) وتلك الظاهره لا تقتصر على الريف بل تمتد داخل المدن الحضريه فنجد التميز بين الأماكن الراقيه والأحياء الفقيره أو العماليه رغم حاجة الاخيره.

فنجد على سبيل المثال المناطق العماليه تعانى من نقص حاد فى الخدمات الصحية والطبيه.... ففى منطقة التبين وهى مركز عمال حلوان للحديد والصلب لا توجد صيدليه واحده تعمل بالخدمه الليليه رغم أهميه ذلك للمنطقة التى بحكم طبيعه عملها أكثر حاجه لذلك... وليس هناك آيه مستشفى أو عياده للخدمه الليليه ونقطة الأسعاف الوحيده مهمتها فقط نقل المصاب أو المريض إلى مستشفيات حلوان فلا يوجد بها طبيب مقيم(١٥).

ورغم أن ثورة يوليو قد حاولت القيام بإصلاحات فى مجال الخدمة العلاجية لتطويرها على أسس جديدة إلا أن نقص الإعتمادات المالية وإستيلاء الجهاز البيروقراطى على الجزء الأعظم من نفقات الدوله أدى إلى حرمان الشغيله من الأستفاده بها... ففى عام ١٩٦٤ أستحدثت سلطه يوليو خدمات التأمين الصحى وكان المستهدف أن يغطى خلال عشر سنوات كل المصريين ولكن وبعد أكثر من (٢٥) سنه لم يستطع نظام التأمين الصحى بما رصد له من إعتمادات ماليه أن يغطى سوى (٣.٥) مليون منتفع بنسبة (٧٪) من السكان(١٦).

وأدى ذلك إلى تدهور الخدمه حيث أن عيادات التأمين الصحى مجهزه

لخدمة (٢٠- ٤٠) ألف مواطن ولكن وصل عدد المترددين فى بعضها إلى (١٠٠) ألف منتفع(١٧).

وقد كان السبب الرئيسى وراء تدهور الخدمة العلاجية للمواطنين كما سبق القول هو نقص التوظيفات اللازمه لذلك القطاع الحيوى فقد كانت على سبيل المثال نسبة إعتمادات وزارة الصحه من الموازنه العامه للدوله فى أعوام ١٩٦٠ بنسبة (٦ . ٤٪)، عام ١٩٦٥ (٥٪)، وأنخفضت إلى (١ . ١٪) فقط عام ١٩٧٥، ثم أرتفعت لتصل إلى (٥ . ٢٪) فى عام ٨٥ / ١٩٨٦.

وحتى هذا القدر المحدود من الإعتمادات الماليه للخدمه العلاجيه نلاحظ إستيلاء الجهاز البيروقراطى على أغلبه فإذا ما أخذنا موازنة ١٩٨٦/٨٥ كمثال تبين لنا أن الجهاز الأدارى والخدمى والفنى قد أستولى على (٤ . ٦٧٪) من إجمالى المخصص للخدمات العلاجية فى شكل أجور وبلغ الانفاق الجارى ٣ . ٢٠٪ من الإجمالى بينما لم يتجاوز الأنفاق الأستثمارى من تجهيزات وعدد ومبانى سوى (٣ . ١٢٪) فقط من حجم الأعتمادات المخصصه لعام ٨٥ / ١٩٨٦(١٨).

مشكلة السكن

من المشكلات الكبرى التى تواجه الموارد البشريه وتعوق تطورها هى مشكلة السكن والتى أرتبطت بفتره السبعينيات من حيث زيادة حدتها وتفاقمهاوأثارها الأجتماعية الأقتصادية المختلفه... حيث أن الأولويات فى ظل سياسة الأنفتاح كانت لا تهدف لتحقيق مصالح الفئات الشعبيه وبالذات فيما يتعلق بتوفير الأحتياجات الأساسيه لهذه الفئات وعلى رأسها السكن.

وتعكس مشكلة الأسكان فى مصر ما سبق أن تأكد لدينا من آثار سلبية لتوجه الأقتصاد المصرى فى الإتجاه الخدمى واعتماده على الموارد

الريعيه.... حيث أن بناء الشقق لم يكن فى أغلبه يعود إلى تلبيه احتياجات القوى العامله بل أساسا لتحقيق هوامش ضخمه من الأرباح العقاريه فى ظل مناخ انفتاحى ساعد على تنمية تلك الأتجاهات مما حرم القوى العامله من الحصول على احتياجات السكن.... وأصبحت مشكلة تترك آثارها على مستقبل القوى العامله كان أهمها إرتفاع سن الزواج وتفشى الأمراض الأجتماعية المرتبطة بالسكن.

والغريب فى الأمر أن مشكلة الأسكان هى فى حقيقتها ليست بأزمه نقص المعروض عن المطلوب وأنما هى أزمة توزيع تعكس إلى حد كبير نمط توزيع الدخل فى مصر السابق بيانه فى الفصل السابق.

ففى تقرير السفاره الأمريكيه بالقاهرة قدرت الاحتياجات المطلوبه بـ(٢٥٠) ألف وحده سنويا(١٩)! أما الجهات الرسمية فقد قدرت حجم الاحتياجات السكنيه بـ(١٧٠٠) ألف وحده عام ١٩٨١ للقضاء على الأزمة الحالية(٢٠) وقد أرجع تقرير مجلس الشورى أسباب ذلك إلى تراجع الأهميه النسبيه للأسكان فى الأستثمارات حيث تناقص نصيب الأسكان تدريجيا فى إجمالى الأستثمارات× من (٨.٨٪) عام ١٩٧٣ إلى (٥.٩٪) عام ١٩٧٩(٢١).

ورغم ورغم ذلك التراجع فإن هذه النسبه المحدوده قد أتجهت فى أغلبها لبناء المساكن الفاخره××... وهذا النوع من الاسكان ليس فى متناول الفئات محدودة الدخل فقد كان معدل بناء الاسكان الفاخر (١١٥٪) بينما لم يتعدى بناء الاسكان الأقتصادى لمحدودى الدخل (١٤٪) فقط(٢٢).

× بالطبع المقصود هنا استثمار الدولة فى الاسكان أما القطاع الخاص فقد زادت توظيفاته فى هذا المجال كما سبق بيانه فى (ج١-ف١)

×× بلغت الأرباح الصافية فى الاسكان الفاخر (من٢٠٠٪ الى ٣٠٠٪)-انظر: د. ميلاد حنا -الاسكان والمصيدة (المشكلة والحل) ص٦٢-دار المستقبل العربى -القاهرة ١٩٨٨.

وقد أرجع التقرير الرسمى أسباب أزمة الاسكان إلى عوامل التضخم وهجرة العمالة خاصة فى مجال البناء واختلال هيكل الأجور وتوسع الأنشطة غير الإنتاجية مما ترتب عليه تحول سوق الإسكان إلى هذه المجالات استجابة للقوى الشرائيه الجديده فى المجتمع(٢٣) ورغم إتفاق الباحث مع أن هذه العوامل قد أثرت بشكل كبير على حدة الأزمة إلا أننا نرى أن الأسباب الحقيقيه تقع فى دائرة النظام الأجتماعى الأقتصادي ونمط التنميه الذى تم أتباعه وطبيعة العلاقات الإنتاجيه المسيطره والتى أدت إلى وقوع الأزمه فى مجال التوزيع للاحتياجات كما سيتضح.

فقد تأثرت الأزمه بالأتجاه الخدمى الذى سار عليه الأقتصاد المصرى والذى أدى إلى أتجاه التوظيفات الأستثماريه إلى بناء الفنادق السياحيه والكبارى العلويه والأنفاق اللازمة لطرق التجارة- مما أدى إلى أنخفاض معدل بناء المساكن من (٤٧) ألف مسكن سنويا فى المتوسط فى الستنيات إلى (٣١) ألف فى السبعينيات... وفى الريف كان المعدل (١٣.٩) ألف مسكن عام ١٩٦٥ تناقص إلى (١.٥) ألف فقط مما يعكس معه تحيز السياسات القائمه ضد إحتياجات سكان الريف(٢٤).

وقد ساهمت السياسه الجديده "الأنفتاح" فى خلق ما يسمى بسوق الأراضى والمضاربه عليها حتى أن أسعارها قد أرتفعت فى الفترة (٧٤-١٩٨٠) بنسبة (٢٠٠٪- ٣٠٠٪)(٢٥).

وقد فاقم من الأزمة أهمال القطاعات الماديه (السلعيه) خاصه الصناعه فاقم من مشكله مواد البناء وتجهيزاته فنجد على سبيل المثال أن إنتاج الأسمنت قد أنخفض منذ بداية السبعينيات كما يشير جدول (٣٧). وكان تسلسل الأنخفاض كالآتى:(٢٦)-

جدول رقم (٣٧)

١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤
(٣٩٢١) ألف طن	(٣٨٢٥)	(٣٦١٧)	(٣٢٦٤)
١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
(٣٥٧٩)	(٣٣٦٢)	(٣٢٣٢)	(٢٣٢٢)

كما وصل العجز في إنتاج حديد التسليح اللازم لتغطية الطلب على البناء (١٠٤٣) ألف طن عام ١٩٨٥/٨٤(٢٧) ونتج عن ذلك أن أصبح سوق الحديد والأسمنت فريسة سهلة في يد تجار الاستيراد من القطاع الخاص مما ضاعف من الأسعار عدة مرات.

على أن الجانب الأخطر من الأزمه والذى تهمله التقارير الرسميه يتمثل فى نمط توزيع الاحتياجات اللازمه من السكن بشكل عام... فنجد أنه فى الوقت الذى تتراكم فيه أعداد المواطنين (طالبى السكن) دون أن يحصلوا عليه... نجد مساكن تزيد عن حجم الطلب مغلقه بدون سكان وهو ما عبر عنه خبير الإسكان المعروف "ميلاد حنا" بأن هناك سكان بدون مساكن فى الوقت الذى توجد فيه مساكن بدون سكان.

فنجد أن النتائج الأوليه لتعداد ١٩٨٦ قد أثبتت بأن هناك (مليون و٨٠٠ ألف) وحده سكنيه خاليه من السكان(٢٨) منها مليون وحده سكنيه خاليه (٩٩٧٥٢٦ وحده) بالحضر وتستحوز القاهرة على (٢٥١٦٢٥) وحده والأسكندريه على (١٠٠٧٤١) وحده. والجيزه (١٢١٧٨٣) وحده خاليه وهى جميعها شقق مغلقه لا ينتفع بها أحد.

بالإضافة إلى ذلك فقد خلق الانفتاح ظاهرة الشقق المفروشه... وهى شقق تؤجر لفترات محدودة وبأسعار باهظة... حتى أننا نجد فى محافظة

الأسكندريه بإعتبارها مصيفا متميزا أن هناك (١٧٠) ألف شقه مفروشه وفقا لتقديرات تقرير الأسكندريه.(٢٠٠٠)، الذى أعده خبراء جامعة الأسكندريه(٢٩).... ويبلغ أيجار الشقه الواحده منهم فى فصل الصيف بين (٣٠٠)، (٣٠٠٠) جنيه شهريا حسب إمكانيات الشقه بأسعار ١٩٨٦(٣٠).

وظهرت أنواع جديده من الشقق الفاخره تتراوح أسعارها بين (ربع ونصف) مليون جنيها بدون سكان فى الوقت الذى تنهار فيه المنازل فى الأحياء الشعبيه يوميا تقريبا... ويحتاج حاليا (٣٠٠) ألف منزل فى القاهرة إلى ترميمات عاجله(٣١) وتزداد الأزمه للفئات الشعبيه أحتداما حتى أن المواطنين أضطروا فى النهايه إلى السكن فى المقابر المخصصه للموتى وفى القاهره نجد أن هناك (٣٥٠) ألف نسمة يسكنون حاليا فى المقابر وقد تعاملت الدوله مع ذلك كأمر واقع فبدأت تمد خطوط الأتوبيس وشبكات الكهرباء اليهم(٣٢) وفى أحد الأحياء الشعبيه نجد مثال (١٣٢١) أسره فى حى شرق القاهره يعيشرن فى الشارع بلا مآوى(٣٣).

وقد أدت الأزمه فى نتائجها المباشره على تطور الموارد البشرية إلى إرتفاع نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج مما يعيق من إعادة إنتاج البشر فنجد أن نسبة السكان الذين لم يسبق لهم الزواج قد ارتفعت من (١٧,٩٪) فى تعداد ١٩٦٠ إلى (٢٤,٩) فى تعداد ١٩٧٦(٣٤).

المواصلات

لا يختلف وضع المواصلات عما سبق بيانه... حيث تعانى الموارد البشريه من تدهور أحوال مرافق النقل إلى جانب إرتفاع أسعارها فإذا ما أخذنا الانتقالات بين المدن نجد أن وسيلة الانتقالات الرئيسيه لنقل الركاب على الطريق هى الأتوبيس... وتقوم بها أربع شركات تابعه للقطاع العام

تمتلك (٢٦٠٠) سيـاره مـتـوسط عـمـرها (٧,٥) سنوات وأغلب هذه السيارات جاوزت عمرها الأقتصادي للتشغيل خلال فترة السبعينيات.

ونتيجة لذلك سيطر القطاع الخاص على المواصلات الداخليه بين المدن مما يعنى إرتفاعـات مستمره فى أسعـار الانتـقـال الداخلى فنجـد أن حجم الانتـقـالات التى يديرها القطاع الخاص قد وصل فى السبـعينيـات إلى (٤٢٪) لسيـارات التـاكسى (٢١٪) للسيـارات الخاصه أمـا سيـارات الأتوبيس العام فهى لم تتجاوز (٣٧٪)(٣٦).

أما وسائل الانتقال بالقطارات فقد تدهورت أحوالها فى فترة السبعنيات حتى أن ٤٠٪ من اسطول عـربات القطارات البـالغ (٦٠٠) عـربة أنتـهى عمرها الإفتراضى المقدر بـ (٢٠) عـاما ومن بين هذه العربات (٢٠٠)عربة تتـرواح أعـمـارها بين (٣٥) سنه وأكـثـر.. أمـا إسطول الجـرارات فـيـبلغ (٣٨٤) قـاطره يوجد منه (٢٢٠) قـاطرة ينتـهى عـمرها الإفتراضى تباعا عـام ١٩٨٠ بنسـبـه أكـثـر من (٥٧٪) الأمـر الذى ينعكس على أنتظام مواعيد التشغيل للقطارات(٣٧).

ويأتى تدهور المرافق العامـه للمواصلات فى الوقت الذى يتـصاعد فـيـه الإتفاق الحكومى على مواصلات الجهاز الإدارى لخدمة بيروقراطيـه الدوله فنجد مثلا فى ميزانية عام ٨٦ / ١٩٨٧ أن عدد السيارات الحكوميه قد أرتفع من (١٨٥) ألف إلى (٢٠٠) ألف سـيـارة تسـتـحـوز على (١٠٠-١٢٠) مليون جنيه سنويا... بينها سيارات مرسيدس يبلغ سعر الواحده منها (٤٠٠) ألف جنيه(٣٨).

هذا فى الوقت الذى تنخـفض فـيـه نسبه مـا يحصل عليه السكان فى المواصلات العامه حتى تصل إلى (٥) سم مربع فقط من المواصلات العامه كما أشارت بذلك إحصائيات رسمية(٣٩).

وهو ما يؤثر على أنتاجيه العامل بما يعنى ذلك من ضياع وقت وتأخير

حتى أننا نجد فى أحد الأحصائيات أن التأخير الناجم عن مشكلة المواصلات فى الذهاب للعمل يقدر بـ (١٨٠) مليون جنيه سنويا ناتجه عن تأخير نصف ساعه عن المواعيد الرسميه مما يؤدى إلى ضياع (١,٢٥) مليون ساعه فاقد من ساعات العمل(٤٠).

الخدمة التعليمية

فى سنوات السبعينيات تم إهدار حق المواطنين فى الحصول على الخدمه التعليميه بشكلها الصحيح- فقد تدهورت أحوال التعليم... وأرتفعت نفقاته... وظهرت الطبقيه الصارخه فى تلبيه أحتياجات السكان من تلك الخدمه الأساسيه... وقد سار التدهور فى أحوال التعليم إلى جانب باقى الاحتياجات الآخرى.

وتفيد البيانات الرسميه للدوله بأن هناك تدهور حاد فى أوضاع الأمكانيات التعليميه وأهمها المرافق المخصصه لتلقى العمليه التعليميه خاصه فى المراحل الأولى من التعليم.

فتشير الأحصائيات إلى أن(٤١):-

١- مدارس التعليم بها نسبه كبيره مشيده لأغراض غير تعليميه... فتبلغ نسبتها فى التعليم الإبتدائى ٢٢,٥٪ وفى الإعدادى ٩٪ والثانوى العام ٧٪ والزراعى والصناعى ٤,٥ ٪ ودور المعلمين والمعلمات ٦,٥ ٪... وأقل النسب فى التعليم التجارى ٤٪ وهو ما يتوافق مع الأتجاه الذى سبق الأشاره إليه من الأهتمام النسبى لهذا الأخير.

٢- من حيث صلاحيه المدارس نجد أن:

نسبة المبانى الصالحه فى التعليم الإبتدائى (٥٩٪) فقط والتى تحتاج إلى إصلاح (٣٠,٥٪) وأن هناك (١٠,٥) آيله للسقوط وبالنسبه للتعليم الإعدادى (٦٨٪)، (٢٨,٥٪)، (٣,٥٪) والتعليم الثانوى

العام (٥ .٧٨٪)، (٢٠٪)، (٥ . ١) والتعليم الصناعى (٥ . ٧٣٪)، (٢١٪)، (٥ . ٥٪)، الزراعى (٧ . ٧٩٪)، (٨ . ١٨٪)، (٦ . ١٪)، والتعليم التجارى / ٢٠ . ٧٥٪)، ٥ . ٢٢٪، (٣ . ٢٪) أما دور المعلمين فكانت (٦٥٪)، (٥ . ٢٦٪)، (٥ . ٨٪).

٣- فى عام ٨٠ / ١٩٨١ كان تشخيص المجلس القومى للتعليم للاحتياجات المطلوبه لمواجهة المشكله كالتالى:

(٩٨٧) مبنى مدرسيا للأحلال بدلا من المدارس الآيله للسقوط.

(٤٤٤٩) مبنى مدرسيا لالغاء نظام الفترتين بالتدريج×.

(٢٩٩٨) مبنى مدرسيا لتنفيذ خطة الأستيعاب ومدى الألزام إلى ١٥ عاما.

(٣٣٥٣) مبنى مدرسيا تحتاج إلى ترميمات عاجله.

(٢١٨٥) مبنى مدرسيا تحتاج إلى مرافق صحية.

(٥٠٤٧) مبنى مدرسيا تحتاج إلى توصيلها بالكهرباء.

ونتيجه لأهمال الدوله فى توفير الأمكانيات التعليميه وبناء مدارس جديده لمعالجة الوضع المتدهور فقد أرتفعت نسبة الكثافة للفصول الدراسيه حتى أن تقرير المركز القومى للبحوث الأجتماعيه والجنائيه قد أشار إلى أن متوسط عدد التلاميذ فى الفصل الواحد يصل من (٧٠) إلى (٨٠) تلميذ وقد يصل إلى (٩٠) تلميذ فى مدارس محافظة الشرقيه أو (١٢٠) تلميذ كما فى مدارس شبرا بالقاهره(٤٢).

وأستتبع ذلك أن تحول المبنى الواحد لخدمة أكثر من مدرسه بنظام الفترات الصباحيه والظهريه والمسائيه. وقد قامت وزارة التعليم بأجراء دراسه

× بالطبع لم ينفذ شئ وتفاقم الوضع حتى وصل إلى نظام الثلاث فترات وتستدل على ذلك من خلال وجود ٤١٢٢ مدرسة فى عام ١٩٨٥ بنسبة ٢٥٪ من جملة عدد المدارس بدون مبنى دراسى- انظر: د. سعيد اسماعيل انهم يخربون التعليم ص٢٤٠ كتاب الأهالى -يناير ١٩٨٦.

على نظام الفترات فاتضح لها أن (٤٠٪) من مجموع تلاميذ المرحله الإبتدائيه يتعلمون ليلا(٤٣).

وتكشف أوضاع التدهور التعليمى عن طبقية صارخه فى تعليم الموارد البشريه- فنتيجة للتدهور التعليمى بدأت ظواهر جديدة تأخذ فى الإنتشار كان أهمها الدروس الخصوصيه مدفوعه الأجر فى المنازل للقادرين على الدفع ومدارس اللغات الخاصه التى تبلغ مصاريف الدراسة بها مبالغ باهظه وتؤدى خدمة تعليميه أرقى من الموجوده فى التعليم العام... وقد كشف تقرير رسمى لجهاز رقابى أن الإنفاق على الدروس الخصوصيه فى جميع المراحل التعليميه العام والجامعى بلغت (٩٧) مليون جنيه فى عام واحد... وأن تلك الظاهره تمتد من الحضانه حتى الجامعه... ويعلق التقرير بأن الطالب لم يلجأ إلى الدروس الخصوصيه الأ بعد أن أفتقر إلى الخدمه التعليميه الحقيقيه داخل الفصل أو المدرج الجامعى وأصبح عليه أن يبحث عنها خارج أسوار المدرسة والجامعة وأن يدفع الثمن(٤٤).

وبالطبع فإن أصحاب الدخول المحدوده من السكان لن تستطيع مواجهة تلك المتطلبات التى تحتاج إلى أمكانيات ماليه عاليه مما يؤدى إلى تسرب إبناؤها من مراحل التعليم المختلفه وتفوق أبناء الطبقات القادرة وكما سبق وأن رأينا فى الفصل (٢/ج١) والفصل (١/ج٢) ومع مرور الوقت سيصبح التعليم حقا يحصل عليه القادر فقط وهو ماسيحرم أبناء الغالبية العظمى من الطبقات محدودة الدخل من الفلاحين والعمال والمواظفين الصغار من الخدمة التعليمية.

أخيرا فإن أحوال الخدمه التعليميه تشير وتؤكد على الأتجاه الذى لاحظناه من أستيلاء الجهاز البيروقراطى على معظم نفقة التعليم رغم محدوديتها- ففى سنة واحدة هى ١٩٧٩ وصل حجم الإنفاق الحكومى (٣٦,٧٪) من إجمالى الدخل المحلى الإجمالى كان نصيب التعليم منها

(٤٫٨٪) فقط وتشير الأحصائيات إلى أن القطاع الحكومى يوظف مقابل كل مدرس واحد (١٫٥) من موظفى الجهاز الإدارى(٤٥).

هذا على الرغم من العجز الذى تعانى منه العملية التعليمية من نقص أعداد المدرسين اللازمين.... فقد أكدت التقديرات الرسمية فى النصف الثانى من السبعينيات على أن المرحلة الإبتدائيه تعانى من وجود (٢٥٪) من مدرسيها بغير تأهيل- بالأضافة إلى وجود عجز فى أعداد المدرسين اللازمين يصل إلى (٩٠) ألف مدرس(٤٦).

الترفيه

لصعوبة قياس ذلك النوع من تلبية الاحتياجات فسنتخذ عدة مؤشرات من خلال الاحصائيات الرسميه لما تبثه وسائل الأعلام لتلبية احتياجات المواطن من المواد الترفيهيه إلى جانب أخذ مؤشرات المسارح والكتب.

وتفيد البيانات الإحصائيه على أن المواطن المصرى لا يتمتع من خلال تلك المؤشرات بالترفيه اللازم بل ويتعرض نصيبه الضئيل إلى التناقص.

فيدل توزيع المتوسط اليومى لساعات أرسال الأذاعه حسب مواد البرامج أن نصيب المواد الترفيهيه قد انخفض من (١١ ٫ ٥٦) ساعه فى اليوم عام ١٩٧٨ إلى (٠٧ ٫ ٥٥) عام ١٩٧٩ ثم إلى (٤٦ ٫ ٥٢) ساعه فى عام ١٩٨٠... هذا على الرغم من إرتفاع ساعات الإرسال اليومى من (٤٧ ٫ ١٣٠) ساعه عام ٧٨ إلى (٠٧ ٫ ١٣٤) عام ١٩٨١(٤٧).

أما البرامج الموجهة فقد تناقص نصيب المواد الترفيهيه بها من (٥٠ ٫ ٢٠) ساعة عام ١٩٧٨ إلى (٠٣ ٫ ٢٠) عام ١٩٧٩ ثم (٣٣ ٫ ١٩) عام ١٩٨٠ إلى (٤١ ٫ ١٦) ساعة عام ١٩٨١ إلى (٥٢ ٫ ١٤) ساعة عام ١٩٨٢ هذا على الرغم من إرتفاع ساعات الأرسال اليومى من (١٧ ٫ ٤٧) ساعه ١٩٧٨ إلى (١٨ ٫ ٤٩) ساعة عام ١٩٨٢/٨١.

أما الإرسال التليفزيونى فقد كانت المواد الترفيهيه فى عام ١٩٧٨ تمثل (٣٫٣٤) ساعة أنخفضت إلى (٣٫٠٨) عام ١٩٧٩ ثم إلى (٣٫١٨) عام ١٩٨٠ ثم إلى (٢٫٤٦) عام ٨١ وأخيراً (٢٫٢٨) عام ١٩٨٢ وذلك أيضا على الرغم من إرتفاع ساعات الإرسال التليفزيونى اليومى من (١٨٫١٣) ساعة إلى (٢٤٫٤٠) ساعة خلال الفترة نفسها(٤٩) ويعود ذلك إلى طغيان المساحات الإعلانيه للسلع والخدمات بالإذاعة والتلفزيون كتعبير مباشر عن عصر الانفتاح وأقتطاع تلك الإعلانات لمساحات زمنية كبيرة على حساب المواد الترفيهية....

-وإذا ما أخذنا مؤشرا آخر يتمثل فى عدد القراء للكتب المطروحه بالأسواق فسنجد ظاهرة غريبة تتمثل فى تناقص أعداد قراء الكتاب خلال النصف الثانى من السبعينيات فتشير الأحصائيات إلى أنهم كانو (٣١٦) ألف قارىء إنخفضوا إلى (٢٨٤) ألف عام ١٩٧٩ ثم إلى (١٩٧) ألف قارىء عام ١٩٨٠(٥٠) ويرجع ذلك أساسا إلى إرتفاع أسعار الكتب والتى أرتبطت بالتضخم من جانب وأحتكار شركات النشر من جانب آخر... كما يرجع أيضا إلى رفع الدولة يدها عن دعم أسعار الكتب وترك سوق الكتاب للعرض والطلب وأعتباره سلعة وليس خدمة تقدمها إلى المواطنين.

-المؤشر الأخير الذى سوف نستدل به على تدهور تلبية حاجات الترفيه لدى المواطن المصرى يتمثل فى عدد المشاهدين للمسارح الثابتة حيث نجد الظاهرة تتكرر أيضا... فقد تناقصت أعداد المشاهدين للمسارح الثابتة من (٥٩١٫٣٤٠) مشاهد عام ١٩٧٨ إلى (٤٧٥٠٤٥) عام ١٩٧٩ إلى (٤٤١٫٩٨٥) مشاهد عام ١٩٨٢/٨١(٥١)- وهو يرجع أيضا لنفس الأسباب التى أدت إلى أنخفاض أعداد القراء للكتب.

حرية الفرد

لا يلزم ذكر أمثله على إهدار حرية الفرد فى مصر حيث أن تلك الظاهرة تمارس بشكل يومى ولا يخلو من رصدها تقرير واحدا للمنظمات الدوليه أو المحليه لحقوق الإنسان ويخرج رصدها عن إطار الدراسة الحالية.

تدمير الموارد البشرية

وإذا كانت الموارد البشرية من خلال العرض السابق لا تتمتع بحقوقها فى الحصول على الاحتياجات الأساسية اللازمة لتطورها فإن ذلك قد تواكب مع ازدياد الاتجاه نحو تلبية الاحتياجات المؤثرة بالسلب على تطورها بل وتدميرها... وسنأخذ نموذجا لذلك من خلال تناول ظاهرة إنتشار المخدرات فى مصر فى فترة السبعينيات.

جاء ظهور المخدرات فى مصر على يد الإستعمار الإنجليزى حيث كان حريصا على إباحة زراعته وتعاطيه (استهلاكه) كسياسة استعمارية سبق أن رأينا أسلوبها فى الصين والهند... وبلغت المساحات المنزرعه بالمخدرات على يد الأستعمار فى مصر فى تلك الفترة (٢٤٠٠) فدان بالوجه القبلى وفقا لاحصاء ١٩١٨(٥٢).

ووفقا لآخر الاحصائيات التى جاءت بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية فإن مصر فى الثمانينيات قد أصبحت تحتل المركز الثانى بعد الولايات المتحدة الأمريكية فى نسبة المدمنين.... وأن زراعة صنف واحد من المخدرات هو الأفيون قد تزايدت حتى وصلت إلى (٢,٧) طن مترى عام ١٩٨٧... وأن إستهلاك مصر من ذلك المخدر وحده قد وصل إلى (٣٥٠) طن مترى(٥٣).

وتختلف التقديرات حول خسارة مصر والقوى البشرية المصرية من إنتشار ظاهرة المخدرات في مصر- فنجد أحد الدراسات تقدر حجم الإنفاق

على المخـــدرات فى مـــصـــر عـــام ١٩٨٤ وحـــده يصل إلى (٧٥٠. ١٩٠. ٩٤٦. ١) دولار أمريكى وذلك وفقا لحسابات متخذة من عدد القضايا المضبوطة... وهو مبلغ يصل إلى (٠٥٠. ٦٦١. ٧٢٤. ٢) جنيه مصرى وفقا لحساب الدولار بـ(١٤٠) قرشا بأسعار ١٩٨٤... وهو مبلغ يمثل إجمالى المبالغ المهربة إلى الخارج لتمويل عمليات الإستيراد للمخدرات.

بينما تؤكد احصائيات وزارة الداخلية بأن الرقم يرتفع إلى (١٣) مليار دولار بحساب أن المضبوط يمثل (٢٠٪) فقط من المتداول وأن ذلك الرقم يصل إلى نصف الإنفاق القومى على الطعام والشراب(٥٥) وبأسعار ١٩٨٧ نجد الخسارة ترتفع إلى (٤٠) مليار دولار بتقديرات أحد أعضاء مجلس الشعب المصرى(٥٦).

أما الخسارة فى الموارد البشرية فهى تقدر بحوالى (٢) مليون مدمن مخدرات فى مصر(٥٧).

وفى إحدى الدراسات العينية كان توزيع المدمنين حسب المهنه لعينه من (١٠٩) أفراد تحت العلاج هى (٣٣) أعمال غير منتظمة- (٢٦) أعمال حرة (٢٢) عامل مهنى (١٦) أعمال حكومية- (٩) بدون عمل (٣) خدمات(٥٨).

وهو مايعكس أن أكثر الفئات تضررا هى القوى العاملة من أصحاب الأجور وليس أصحاب عوائد التملك... فالعينه كلها تقع داخل دائرة أصحاب الأجور والمرتبات كما نجد أكبر نسبة بينها هى للعمالة الهامشية فى المجتمع (أعمال غير منتظمة) مما يعكس تأثير غير مباشر للهيكل الإقتصادى الذى عجز عن توفير أعمال منتظمة لقطاع كبير من القوى العاملة كما سبق ورأينا أدى بهم إلى سوق المخدرات فأغلب هؤلاء هم من العاطلين والنازحين من الريف إلى المدينة على أن الأخطر من ذلك هو وصول

دائرة المدمنين إلى طلاب المدارس والجامعات بل وفى الفترة الأخيرة إلى أطفال المرحلة الإبتدائية من التعليم... فوفقا لدراسة أعدها أحد الباحثين بالعينه ثبت أن (٢٠٪) من تلاميذ المدارس والجامعات قد تعاطو وأدمنوا المخدرات(٥٩).

وقد إستحدث تجار الهيروين (أخطر أنواع المخدرات) طريقة حديثة فى ترويج ذلك السم القاتل ليضمنوا إتساع متصل لسوق المخدرات تتلخص فى رش الزهور بالمخدر القاتل وتوزيعها على تلاميذ المدارس حيث يأتى الأدمان بعد ثلاث شمات من الزهرة(٦٠).

ودلالة ذلك تعنى أن هناك عمل منظم لتخريب وتدمير الموارد البشرية المصرية فهذا النموذج لترويج المخدرات لا يقوم به تاجر واحد ولن يستفيد به تاجر واحد ليضمن زبائن محددين... بل هو عمل جماعى لتوسيع دائرة سوق المخدرات فى مصر بإتساع حجم المتعاطين والمدمنين×.

ويتفق مع ما سبق بالطبع هو دخول طائفة جديدة ضمن مليونيرات مصر هم تجار المخدرات والذين لا يقل عددهم وفقا لتقديرات مجلس الشعب المصرى عن (٥٠) مليونيرا معروفين أما الآخرين الغير معروفين فلا يمكن تحديد عددهم(٦٢).

× كما تجد سوق المخدرات مجالا خصبا لها وسط المدخنين حيث يتروواح عدد المدخنين فى مصر بين (٦).(٥ . ٦) مليون شخص تنفق (٥٪) من دخلها على منتجات التبغ التى بلغ قيمة الإنفاق الكلى عليها عام ١٩٨٦ وحدة (١١٦٤) مليون جنيه... وقد بلغ عدد المتوفين فى مصر بسبب أمراض التدخين (٤٤٩) حالة نتيجة سرطان الرئة- (٧٩٣٩) نتيجة الألتهاب المزمن للشعب الهوائية (٦٣٤) نتيجة اللبحة الصدرية عن نفس العام(٦١)

هوامش الفصل الثالث

١- كريمه كريم - ص ٩٥ - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين (م. س).

٢- د. عايدة الأصفهاني - كيف ويكم يعيش الانسان المصرى - الجزء الأول الاهرام الاقتصادى -العدد ٦٢٧ - ص ٣٢ - ١٩ يناير ١٩٨١ ص ٢٨ : ٣٤.

٣- عبد القادر شهيب - محاكمة الانفتاح الاقتصادى ص ١٧٧ (م. س).

٤- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى - الجزء الثانى من رد الحزب على برنامج التشكيل الوزراى - ص ١٧ - يوليو ١٩٨٠ - القاهرة - مطابع الحزب - تقرير فى (٢٥) صفحة.

٥- المجالس القومية المتخصصة - تقرير التغذية الصحية ص ١٤، ١٥ - المركز العربى للبحث والنشر - القاهرة ١٩٨٤ - (١٢٢) صفحة.

٦- حزب التجمع - الجزء الثانى من الرد على برنامج التشكيلى الوزارى (م. س) ص١٨.

٧- د. محمد الطيب - تحليل الاستهلاك النهائى الخاص والعام فى مصر - (٥٩ - ٦٠ / ١٩٧٧) - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين - ص ١٦٩ : ص ١٩٢.

٨- عبد الله محمود - سياسة الانفتاح الاقتصادى فى مصر - ص ٨٥ / ندوه مصر ١٠ سنوات بعد عبد الناصر - ص ٧٣ : ص ٩٠ - دار النديم - بيروت - ١٩٨٠ - (١٧٤) صفحة.

٩- مجلس الشورى - لجنة الخدمات - تقرير رقم ١٠ - قضية العلاج فى مصر ص١٦، ١٧ - القاهرة ٨٧ - دار الشعب (٧٣) صفحة.

١٠- المرجع السابق ص ١٩.

١١- حزب التجمع - المكتب الاقتصادى - تقرير عن الخطه والسياسات ص ٢٣.

١٢- انظر د. صلاح حمادى - عضو مجلس الشعب - مناقشة المجلس يوم ٨٨/٦/٢٥ والمنشوره ص ٤ جريدة الاخبار ٢٦/ ٦/ ١٩٨٨

ايضاً: د. صلاح أحمد - الطب والاحصاء فى مصر - مجلة التضامن العدد ٤٣ ص١٢ :ص١٤ أبريل ١٩٨١.

١٣- انظر - د. صلاح حمادى (م. س).

ايضاً: فاطمه العطار - تكلفة مريض البلهارسيا - روز اليوسف - ١٦٩٩ - ص٣٨/ ٣٩ - ٢٨ يوليه ١٩٨٨.
١٤- تقرير مجلس الشورى - قضية العلاج (م. س) ص ١٩.
١٥- عاطف فتحى - تقرير عن أحوال المعيشه فى منطقة عماليه - قضايا فكرية (٥) - مايو ١٩٨٧ - ص ١٥١ / ص ١٤٧ : ص ١٥٥
١٦- تقرير التجمع عن الخطه والسياسات ص ٢٣.
١٧- تصريحات رئيس هيئة التأمين الصحى - مجلة العمل ٢٥١ - ص ٢٦ - ابريل ١٩٨٤ - ص ٢٦/ ٢٧/ ٢٨.
١٨- مجلس الشورى - قضية العلاج (م. س) ص ٣٣.
١٩- السفاره الأمريكية - تقرير اقتصادى سياسى عن الاوضاع فى مصر - فبراير ١٩٨٢ - منشور بالأهرام الاقتصادى - العدد ٦٩٤ ص ٢٩ - ٣ مايو ١٩٨٤ ص ٢٢ : ص ٢٩.
٢٠- مجلس الشورى - مشكلة الاسكان فى مصر ص ١٦ - القاهرة - دار الشعب ١٩٨٧ / ٧٥ صفحة - التقرير رقم ٢٠.
٢١- المرجع السابق ص ٢٢
٢٢- المرجع السابق ص ٢٣.
٢٣- المرجع السابق ص ٢٩/ ٣٠/ ٣١/ ٣٢/ ٣٣.
٢٤- د. محيا ززيتون - الانفتاح ومشكلة السكن (م. س) ص ٧٤ المؤتمر الخامس للاقتصاديين المصريين - ص٤١٣، ص٤٤١.
٢٥- د. ميلاد حنا - الإسكان والمصيده المشكله والحل ص ٥٢ - دار المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٨ - (٤٧) صفحة.
٢٦- الاهرام الاقتصادى - عشر سنوات إنتاج صناعى ص ٤٠ - ١٦ أكتوبر ١٩٨٠ ص ٣٨ : ص ٤٢.
٢٧- مجلس الشورى - لجنة الانتاج والقوى العامله - مواد البناء . ص ٣٨ - القاهرة ١٩٨٥ - الهيئة العامه لشئون المطابع الاميريه (٩٧) صفحة.
٢٨- تقرير حزب التجمع عن السياسات ص ٢٤ (م. س).
٢٩- الاهالى - ص٦ - ٢٢ يوليو ١٩٨٧.

٣٠- الاهالى - ص٣ - ١٧ يونيه ١٩٨٧.
٣١- فاسيليف (نحن والعرب) (م. س) ص ٥٣
٣٢- المرجع السابق ص ٥٤
٣٣- روز اليوسف - ١١ ديسمبر ١٩٨١ ص ١٩/ ٢٠/ ٢١.
٣٤- عبد الخالق فاروق - الاثار الاجتماعية للانفتاح (م. س) ص ٤١.
٣٥- على فهمى الداغستانى / وزير المواصلات الأسبق - النقل فى مصر - المؤتمر الثالث للاقتصاديين المصريين ص٢٧٨ - مارس ٧٨ - الهيئة العامة للكتاب ٧٨ - ص٢٧٣:ص٢٨٠.
٣٦- الداغستانى ص ٢٧٨.
٣٧- أحمد عصمت - المرافق لماذا تدهورت - الاهرام الاقتصادى.
٣٨- الاهالى (١٣) ديسمبر ١٩٨٧
٣٩- فؤاد التهامى - النهج (م. س).
٤٠- المجلس القومى للخدمات - الفاقد والمتاح من القوى العامله فى مصر - ملخص دراسة منشور بمجلة العمل ص ٥٢ / العدد ٢٧٧ يونيه ٨٧ ص٥١:ص٥٢.
٤١- انظر سعيد اسماعيل - أنهم يخربون التعليم ص ٢٣٤، ٢٤٥، ٢٣٦، ٢٣٧ - كتاب الأهالى يناير ١٩٨٦.
٤٢- المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية - اوضاع التعليم فى مصر ١٩٨٧ - منشور فى صوت العرب ١٠/ ٥/ ١٩٨٧.
٤٣- صوت العرب ١٠/ ٥/ ١٩٨٧.
٤٤- الأهرام الدولى - الجمعه ١٩/ ٢/ ١٩٨٨ ص ٢.
٤٥- صلاح العمروسى - حول الرأسمالية الطفيليه - ص ١٠٦ (م. س).
٤٦- الجريتلى - ٢٥ سنة (م. س) ص ١١٢.
٤٧- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢/ ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٣.
٤٨- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢/ ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٤.
٤٩- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢/ ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٦.
٥٠- الجهاز المركزى الكتاب الاحصائى السنوى ٥٢/ ١٩٨٣ (م. س) ص ٢٤٧.
٥١- المرجع السابق ص ٢٤٨.

٥٢- كامل مرسى - أسرار مجلس الوزراء - ص ١٥٤ - المكتب المصرى الحديث - القاهرة ١٩٨٥ - (٤٠٣) صفحة.

٥٣- انظر الأهالى العدد (٤٠٣) ص ١ - ٢٨ يونيو ١٩٨٩.

٥٤- رضا هلال - سوق الخدمات فى مصر - الاهرام الاقتصادى ٨٤٤ - ص ١٨ - ١٨ مارس ١٩٨٢ الجزء الثانى ص ١٨ : ص ٢١.

٥٥- جريدة الشعب - ١٩/ ١١/ ١٩٨٥.

٥٦- علوى حافظ - جلسة مجلس الشعب ٢٥/ ٦/ ١٩٨٨ المنشوره بجريدة الاخبار ص ٤ - ٢٦/ ٦/ ١٩٨٨.

٥٧- د. جمال ماضى أبو العزايم - هل نعدم ٢ مليون مدمن - الأهالى ص ٦ ، ١٢ أكتوبر ١٩٨٨.

٥٨- رضا هلال - سوق المخدرات فى مصر ص ١٨ - الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٤٣ - ١١ مارس ٨٥ - ص ١٦ : ص ٢٠ - الجزء الاول.

٥٩- وفاء عوف - أطفال فى دائرة الأدمان ص ١٤، ١٥ - مجلة الأذاعة والتليفزيون العدد ٢٨٤ - ١٠ يونيو ١٩٨٩.

٦٠- الاهرام الدولى - ٢/ ٦/ ٨٦ ص ١٣.

٦١- الوفد - الجمعة ٢ سبتمبر ١٩٨٨ - العدد ٤٦٥.

٦٢- جريدة الرأى العام الكويتيه العدد (٨٧٢٩) - ٢٢ مارس ١٩٨٨.



الهجرة الخارجية

كانت الهجرة هى النتيجة المنطقية لكل المعوقات التى اعترضت طريق تطور القوى البشرية... وأصبحت -فيما بعد- أكثر العوامل تأثيرا على تطورها بما تركته من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية... وقد جاءت الهجرة أيضا نتيجة طبيعية لفعل تأثير أسواق العمل الخارجية فى الوقت الذى شهدت فيه ضعفاً فى السيطرة على سوق العمل الداخلى(١).

وقد تفاقمت واتسعت ظاهرة الهجرة للأيدى العاملة فى السبعينيات استجابة للطلب البترولى أساسا خارج مصر... وعدم قدرة البناء الداخلى على خلق فرص عمل مناسبة للقوى العاملة وبقاء مستويات الدخول فى تواضعها أمام معدلات التضخم وانتهت باعتناق الدولة سياسه تصدير القوى العاملة(٢). بعد أن أصبحت الهجرة أمام العاطلين حلا لأزمة

النظام نفسه

وقد كانت سياسة الهجرة للعمالة هى واحدة من أهم دعائم السياسة الاقتصادية الجديدة ويرجع وضع نظام الهجرة إلى مايو ١٩٦١... وبعد احتدام الأزمات صدرت عدة قرارات لتشجيع الهجرة للفنيين وخريجى الجامعات ابتداء من عام ١٩٦٧(٣).

اما سنوات السبعينيات فقد شهدت تسابقا بين المسئولين فى تشجيع الهجرة وعلى حد قول رئيس الوزراء كان لابد من كسر قيود الهجرة والعمل على تصدير البشر وأن تتوجه إمكانياتنا لتأهيل وإعداد العمالة للسوق الخارجى(٤).

ويؤكد رئيس الجمهورية على ضرورة تنظيم الدولة لهجرة العمالة فى الخارج(٥) ويعلن وزير الداخلية استياءه من نظم منح التأشيرات للخارج قبل عام ١٩٧١ ويؤكد على أن فتح المجال أمام العمالة للهجرة فى السبعينيات هو دعم للاقتصاد القومى وعلاج مما تعانيه الدولة من انفجار سكانى(٦).

أما وزير الاسكان والتعمير فهو يقوم بتشجيع عمال البناء فى مصر على الهجرة رغم علمه بالنقص الذى تعانيه مصر من تلك الفئة... وكان قرار وزير الاسكان والتعمير الذى ألغى فيه القيود على هجرة العمالة الفنية أحد الأسباب المباشرة وراء إرتفاع تكلفة البناء فى مصر(٧).

وهذا الاتجاه الذى عبرت عنه سياسة مسئولى الدولة لايتناسب حتى مع طريقة عمل النظم الرأسمالية فى بداية عهودها فقد لجأ رأس المال الانجليزى إلى التشريع لتحريم هجرة الميكانيكيين الذين يشتغلون فى صناعة الآلات فى انجلترا حتى عام ١٨١٥ مع توقيع أشد العقوبات على من يخالف ذلك(٨).

وهو ما يعكس إذا ما عقدنا مقارنة بين سلوك البرجوازية البريطانية فى

أثناء الثورة الصناعية وبين البرجوازية المصرية فى السبعينيات مدى انحطاط الأخيرة.

كما مثلت الهجرة الخارجية ظاهرة جديدة تنفرد بها البلدان المتخلفة فى الحقبة البترولية، فقد انقسمت الأقطار العربية فى الحقبة النفطية إلى مجموعتين: مجموعة الأقطار المصدرة لرأس المال ومجموعة الأقطار المصدرة للعمالة مع ملاحظة أن تصدير رأس المال يتم إلى بلدان الرأسمال الصناعى المتقدم... وأن تصدير العمالة يذهب إلى البلدان النفطية(٩).

وهو مايتناقض مع أصول النظرية الاقتصادية التى تقول بأن رأس المال يذهب إلى حيث العمالة الرخيصة... حيث ذهبت العمالة الرخيصة إلى موطن رأس المال.

الحجم الإجمالى للمهاجرين×

فى آخر بيانات عن جهاز الإحصاء فى عام ١٩٨٦(١٠) قدر عدد السكان بـ (٤٩٠٠٤٥٥٠٥٠) شخص منهم (٤٩٠٠٥٠٢٠٥٠٤٨) داخل الوطن و(٢٠٢٥٠٠٠٠٠) متواجدون بالخارج مابين هجرة دائمة أى الإقامة والإستيطان بالخارج أو هجرة مؤقته أو متقطعة ينتقل فيها السكان لبعض الوقت إلى الخارج.

ووفقا لتلك البيانات تكون نسبة المتواجدين بالخارج حوالى (٤٫٥٪)

× توجد تقديرات متعددة لحجم المهاجرين تؤكد الاتجاه المتصاعد للهجرة رغم اختلافاتها.. فنجد تقدير وزارة الهجرة يذهب إلى أن عدد المصريين بالخارج فى عام ١٩٨٥ يصل إلى ٤٫٣ مليون مصرى، أما وزارة التنمية الإدارية فقد أعلن الوزير المختص بها فى عام ١٩٨٢ أن عدد المهاجرين يبلغ ٣٫٤١٥ مليون مصرى.

انظر: ١) محمد ابراهيم السقا -دراسة عودة العمالة المصرية وآثارها على البنيان الاقتصادى ص٤٧ -الأهرام الاقتصادى ٨٧ -١٦ سبتمبر ١٩٨٥ ص٤٦:ص٥٠.

٢) د. إيهاب سلام -المصريون فى الخارج - مجلة العمل ٢٤٥ ص١٢ - أكتوبر ١٩٨٣ ص١٢، ١٣، ١٤

من عدد السكان فى عام ١٩٨٦ فى حين كان عددهم فى إحصاء ١٩٧٦ يبلغ (١٠٤٢٥٠٠٠) فردا وبنسبة قدرها (٣.٧٪)... مما يعنى تزايد حجم هجرة السكان فى السبعينيات والثمانينيات على الرغم من الآثار المعاكسة فى اوائل الثمانينيات فى بلدان النفط والهجرة المعاكسة للعمالة فى ذلك الوقت إلى مصر (انظر الفصل ١ ج ٢).

ورغم عدم وجود إحصائيات عن حجم القوى العاملة المهاجرة تحديدا فإن مؤشرات هجرة السكان تعطى لنا إمكانية تبين ازدياد معدل هجرة القوى العاملة باعتبار أن المهاجرين لا يمكن أن يكونوا كلهم من الأطفال، بل أغلبهم لابد وأن يكون فى سن العمل... وقد قام جهازالإحصاء المركزى بعمل محاولة لقياس حجم القوى العاملة المهاجرةبناء على نسبة قوة العمل إلى إجمالى السكان وفقا لتعداد ١٩٧٦ (والسابق الإشارة إليها فى الفصل ١ ج ١) فكانت النتيجة كما يبين الجدول (٣٨)(١١).

جدول (٣٨)

السنة	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
المهاجرين	١٤٢٥٠٠٠	١٤٤٧٠٠٠	١٤٨٣٠٠٠	١٥٢٩٠٠٠
القوة العاملة	٤٢٧٥٠٠	٤٣٤١٠٠	٤٤٤٩٠٠	٤٥٨٧٠٠
السنة	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	
المهاجرين	١٥٧٨٠٠٠	١٦٢١٠٠٠	١٦٦٦٧٠٠٠	
القوة العاملة	٤٧٣٤٠٠	٤٨٦٣٠٠	٥٠٠١٠٠	

ويعاب على التقدير السابق أن جذب السوق الخارجى للعمالة يأتى فى المقام الأول للعمالة الفردية والتى لاتكلف نفقات إعاشة زوجة وأولاد المشتغلين... ومن هنا كانت الأفضلية فى عقود العمل الخارجية لغير

المتزوجين أو من يقبل أن يترك أسرته فى الوطن... وبناء على ذلك نجد أن تقديرات العمالة المهاجرة ترتفع عن تلك المحسوبة بواسطة جهاز الإحصاء والتى تتبع أسلوب القياس (نسبة قوة العمل إلى نسبة السكان)... حيث نجد تقديراً آخر يذهب إلى أن العمالة بالخارج تصل (٢,٥) إلى (٣) ملايين مشتغل عام ١٩٨٠، وهو ما يعنى أن هناك (٢٠٪) من قوة العمل تعمل خارج مصر وأن تلك النسبة حسب التدفق السنوى للعمالة تقترب من نصف العمالة الجديدة المطروحة بالأسواق(١٢).

وقد يكون هناك مبالغة فى ذلك التقدير غير أننا لانستطيع الجزم بأن العمالة المهاجرة كانت أقل من ذلك لأن سنة ١٩٨٠ كانت تمثل آخر سنوات الانتعاش لأسواق البترول كما أن التعداد العام للسكان فى مصر يقع كل (١٠) سنوات (٧٦، ١٩٨٦) ويغفل التطور السنوى.

حجم القوى العاملة المهاجرة وتوزيعها

فى البداية لابد من التفرقة بين نوعين من الهجرة... الأولى: والتى تهدف إلى الإقامة والاستيطان وهى الهجرة الدائمة. والثانية: هى فى شكل هجرة مؤقتة أو متقطعة تنتقل فيها القوى العاملة لبعض الوقت إلى الخارج، ثم تبدأ فى العودة مرة أخرى مع ارتباطها أثناء فترة الهجرة بأرض الوطن...

الهجرة الدائمة

تكاد ترتبط الهجرة الدائمة قبل ثورة ٢٣ يوليو بعنصر (الاكراه)... فحين وقعت مصر فى يد الحتلال العثمانى (التركى).. أمر السلطان العثمانى (التركى) بتهجير رؤساء الطوائف وأرباب الحرف والحرفيين من مصر إلى (الأستانة) عاصمة دولة العثمانيين... وهو ماأثر تأثيرا شديدا

على تطور الحرف والقوى العاملة وقتها... وفى بدايات القرن العشرين، وبعد بداية الحرب العالمية الأولى قررت قوات الاحتلال الانجليزى تصدير القوى العاملة المصرية للعمل فى الخارج وتم ترحيل (٥٠٠) عامل من صعيد مصر فى أغسطس ١٩١٦ إلى جزيرة مود وروس بالبحر الأبيض وصلت إلى (٣) آلاف عامل فيما بعد، كما تم ترحيل (٨٥٠٠) للعراق و(١٠٥٠٠) إلى فرنسا فيما بين خريف (١٩١٥، ١٩١٦) حتى أن التقديرات تذهب إلى أن الهجرة الإجبارية للقوى العاملة وصلت فى نهاية الحرب العالمية إلى حوالى مليون و(١٧٠) ألف عامل... ولم يتم التأكد من عودة هؤلاء إلى مصر عقب انتهاء الحرب(١٣)

هذا إلى جانب عشرات الآلاف اختطفتهم قوات الاحتلال وأرسلتهم إلى فلسطين للخدمة المدنية وبناء الاستحكامات الحربية... وقد استقر منهم الكثيرون هناك ولم يرجعوا مرة أخرى إلى الوطن(١٤).

أما الهجرة الدائمة فيما بعد الثورة وحتى سنوات السبعينيات فقد اقترنت بأسباب اقتصادية وسياسية...

ووفقا لأول بيان متاح عنها× نجد أنه منذ عام ١٩٦٢ وحتى ١٩٧٩ بلغ إجمالى المهاجرين (٣١٦٤٩) مهاجراً، منهم ٥٣.٨٪ عاملين و٤٦.٢٪ مرافقين هذا بالإضافة إلى (٢٣٥٥٩) فرداً اكتبسوا صفة المهاجر وفقا للدستور المصرى وهم بالخارج...

وتشير الإحصائيات إلى أن الهجرة الدائمة تركزت فى أربع دول رئيسة هى: كندا واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل... فكانت النسبة (٣٣٪) لأمريكا، (٣٢٪) لكندا، (٣١٪) لاستراليا، (٣٪) للبرازيل... ولما تتجاوز نسبة باقى المهاجرين الدائمين إلى باقى الدول أكثر

× كافة البيانات والأرقام الواردة فى هذا الجزء تعتمد بشكل أساسى على تقرير مجلس الشورى عن الهجرة ص١٩، ٢٠، ٢١.

من (٥ , ١٪)

كما يعكس التوزيع العمرى للمهاجرين ارتفاع نسبة الشباب فنسبة الفئة (٢٠-٣٠سنه) كانت (٨ , ٣٧٪)من الإجمالى والفئة (٣٠-٤٠سنة) كانت تمثل (٢ , ٣٢٪)، والفئة (٤٠-٥٠سنة) تمثل (٢ , ١٣٪)، والفئة (٥٠-٦٠سنة) تمثل (٨ , ٦٪)... أى أن (٧٠٪) من الهجرة الدائمة تقع فى المرحلة (٢٠-٤٠سنة) وهى سن العمل والإنتاج وهو ما يعنى حرمان المجتمع من ثمار الجهد وعائد التكلفة على تكوين هذه العمالة.

الأمر الآخر أن هؤلاء المهاجرين قد ارتبطوا بظاهرة استنزاف العقول التى سبق الإشارة إليها فى "المدخل" والتى تعانى منها بلدان العالم الثالث... فنجد أن أصحاب المهن الفنية والعلمية هم أكبر نسبة بين المهاجرين المصريين الدائمين حيث تصل نسبتهم إلى (٢ , ٣٤٪) من الإجمالى على مدار الفترة (٦٢ - ١٩٧٩) تليهم الأفراد الذين لايمكن تصنيفهم حسب المهن ونسبتهم (٨ , ١٤٪) ثم عمال الإنتاج والتشغيل لوسائل النقل بنسبة (٣ , ٩٪) ثم المديرون والإداريون ومديرو الأعمال بنسبة (٨ , ٤٪) وأخيرا العاملون بالخدمات بنسبة (١٪) فقط.

وبالتالى فقد اتسمت تلك الهجرة بارتفاع مستوى التأهيل والتعليم للمهاجرين... فنسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس ومايعادلها كانت (٣٧٪) من الإجمالى...تليهم نسبة الحاصلين على الثانوية العامة وتصل إلى (٢٣٪)... أما المهاجرون الذين لامؤهل لهم فقد بلغت نسبتهم (١٦٪) فقط... يليهم الحاصلون على شهادات أقل من الثانوية العامة ونسبتهم (١١٪)...

وبين المهاجرين نجد أن أصحاب الدرجات العلمية العالية (دكتوراه) تصل إلى نسبة (٣٪) من الإجمالى، وإذا ماأخذنا مؤشراً لنسبة استنزاف العقول. خاصة النادرة من أصحاب الكفاءات والحاصلين على درجات علمية

مثل الدكتوراه نجد أن نسبة المتخلفين عن العودة من المبعوثين إلى الدراسة فى الخارج تصل إلى (١٢٪) من الإجمالى فى الفترة (٦٢-١٩٧٩)وترتفع النسبة خلال السبعينيات... فوقفا لأحد الدراسات العينية خلال الفترة (٧٣ - ١٩٧٨) كان هناك (١٣١١) مبعوثاً تخلفوا عن العودة إلى الوطن من بين (٣٢٨٤) مبعوثاً أرسلتهم الدولة للدراسة بالخارج أى بنسبة (٤٠٪) وهى نسبة ضخمة لاستنزاف العقول المصرية لصالح البلدان الرأسمالية المتقدمة وعلى الأخص لصالح الولايات المتحدة الأمريكية.

الهجرة المؤقتة

تكاد تكون السمة الأساسية للهجرة المؤقتة أنها تتجة إلى بلدان النفط العربية... وهى من حيث الفترة الزمنية تأتى فى أعقاب طفرة البترول التى حدثت فى السبعينيات... فقبل بدء الحقبة البترولية واجتذاب السوق البترولى للعمالة المصرية لم يكن يعمل فى بلدان النفط العربية أكثر من (١٠٠) ألف شخص فقط(١٥)... وهم فى -أغلب الأحوال- موفدين بشكل إعارة من قبل الدولة...

أما سنوات السبعينيات فتختلف حولها الاحصائيات نظرا لصعوبة إحصاء حجم هذه الهجرة المؤقتة فتشير أحد التقديرات إلى أن القوى العاملة المهاجرة إلى البلدان العربية تقترب من المليون عام ١٩٧٦ وإنها قد بلغت (١,٧٥٠,٠٠٠) فرد عام ١٩٨٠(١٦).

بينما تذهب وزارة الخارجية إلى أنهم فى أوائل الثمانينيات كان عددهم يقدر بـ (٢,٩٦٢) مليون مصرى(١٧)، بينما تعود مرة أخرى إلى تقديرهم فى عام ١٩٨٥ بحوالى (٢,٩٤٣) مليون مصرى يعملون فى أسواق النفط واليونان ويمثلون (٨٦٪) من إجمالى عدد العاملين بالخارج(١٨) وهو أقل من التقدير السابق بينما تذهب وزارة القوى العاملة

إلى تقديرهم بـ (٢٫٥) مليون عامل مصرى عام ١٩٨٤(١٩).

أما بيانات مجلس الشورى والتى تعد أدق البيانات المتاحة عن الهجرة المؤقتة(٢٠) فهى تنقسم بين الإعارة وتشمل العاملين فى الحكومة والقطاع العام الذين يسافرون للعمل فى الخارج بتصريح من جهات عملهم لفترات محددة ووفقا لشروط وأجور متفق عليها بين الجهتين المصرية والخارجية يعود بعدها المهاجر إلى مصر لاستئناف عمله وفقا للقوانين واللوائح.

ثانيا: التعاقد... وتشمل كافة المواطنين المصريين الذين يسافرون للعمل فى الخارج بتعاقدات مباشرة بينهم وبين الجهات التى يعملون بها فى الخارج.

ووفقا لتعريف الهجرة المؤقتة فإن أعداد المهاجرين قد ارتفعت منذ (١٩٦٧) تحديدا حتى عام (١٩٧٢) بنسبة زيادة قدرها (٢٩٩٫٥٪) وبمعدل زيادة سنوى بلغ (٣٦٫٧٪) وقد ارتفع توجه العمالة نحو بلدان النفط منذ بداية السبعينيات وظهور الحقبة النفطية فنلاحظ أن نسبة الدول العربية من العمالة المصرية كانت (٩١٫٥٪) فى نهاية عام ١٩٧٢ بالنسبة للمعارين، أما بلدان الغرب فلم تحظ إلابنسبة (٥٫٥٪).. أما الدول الأفريقيا فكانت (٢٫٧٪)... وكانت أغلب تلك الأعارات من هيئات التدريس بالجامعات حيث كانت نسبتهم (٥٢٪)... واحتل الموظفون المرتبة الثانية ثم هيئة الطب والتمريض ثم فئة العمال وتحتل المرتبة الرابعة.

وقد تواصل الارتفاع فى نسبة الدول العربية من المهاجرين المؤقتين (المعارين) عن طريق الدولة خلال سنوات السبعينيات، فإذا كان عددهم قد زاد فى نهاية عام ١٩٨٠ بنسبة (٢٥٨٫٣٪) حيث وصلوا إلى (١٣٢٫٤٩٧) معاراً لمختلف البلدان فقد كانت نسبة البلدان العربية منهم (٩٩٫٢٪)، أما باقى دول العالم فقد وصلت إلى (٠٫٨٪) فقط

ولكن السمة الأساسية التى اتسمت بها الهجرة المؤقتة هى ارتفاع نسبة المتعاقدين بشكل فردى دون تدخل الدولة وهو مايتناقض مع السياسة التى

اتبعتها... فالدولة التى اتبعت سياسة تصدير العمالة لم تحرص على أن تنظم ذلك، وسيتضح لنا خلال الصفحات القادمة الأسباب والنتائج التى ترتبت على ذلك.

فإذا كانت التقديرات المختلفة تذهب إلى أن إجمالى العمالة المهاجرة تصل بين مليون إلى (٢.٥) مليون فى الفترة (٧٦ - ١٩٨٠) فإن جملة المعارين (من خلال الدولة) لم تمثل سوى (١٣٢.٢٩٧) فردا بنسبة حوالى (٢٠٪) فى أقل التقديرات وبنسبة (٨٪) فى أكثر التقديرات لإجمالى حجم العمالة المؤقتة.

التوزيع المهنى للعمالة المهاجرة مؤقتا

اتسم التوزيع المهنى للعمالة المهاجرة مؤقتا بإرتفاع نسبة العمالة المؤهلة والماهرة التى تحتاجها مصر، وذلك على عكس ماقيل وقتها من أن الهجرة تمثل حلا لمشكلة البطالة المقنعة فأسواق النفط اجتذبت بحكم انتقائيتها أفضل العناصر المدربة وأكثر أنواع القوى العاملة تأهيلا وبالذات فى إطار المهن الفنية رغم شدة حاجة مصر لتلك العمالة...

وقد تأثرت نتيجة لذلك القطاعات المادية بتلك الهجرة المنتقاة حيث لوحظ بالنسبة للسنوات (٧٤ - ١٩٧٩) أن نسبة مايمثله إجمالى عدد المغادرين للقطر المصرى من حجم العمالة أعلى ما تكون فى قطاع الصناعة والتعدين والكهرباء، فقد كانت (٦.٥٪) عام ١٩٧٢ ارتفعت إلى (١٢.٩٪) عام ١٩٧٩... ثم عمالة النقل والمواصلات التى ارتفعت من (١٤.٢٪)إلى (١٣٪)... وعمالة التشييد التى ارتفعت من (٢٪) إلى (١.٥٪) عن نفس الفترة(٢١).

أما العمالة الزراعية فقد قدرها أحد الباحثين بحوالى (٧) ملايين عامل زراعى هاجرت فى شكل موجات متصاعدة خلال الفترة (٧٤ -

١٩٨٤)... بإعتبار أن كل موجة هجرة منهم تستمر بين سنتين إلى ثلاث سنوات، ولايعود بعدها العامل الزراعى إلى الأرض بل إلى عمل آخر فى المدينة أو الريف(٢٦).

وإذا كانت بيانات التركيب المهن للعمالة المهاجرة مؤقتا تعانى من نقص شديد فيمكن اتخاذ بيانات التعاقدات الخاصة بالعمل فى الخارج والتى تتم عن طريق وزارة القوى العاملة لبيان مدى الخسارة التى نجمت عن انتهاج سياسات الهجرة المفتوحة.

ووفقا لتلك البيانات والتى تغطى العمالة المهاجرة مؤقتا من القطاع العام والحكومى إلى جانب جزء صغير من حالات السفر للعاملين فى القطاع الخاص نجد أن أهم ملامح التركيب المهنى للعمالة المهاجرة مؤقتا(٢٣) فى عام ١٩٨١ كان كما يوضحه جدول(٣٩):

جدول رقم (٣٩)

المهــــن	النسبة من حجم التعاقدات
أصحاب المهن الفنية والعملية	(٤٨٪)
المدرسون	(٢١.٨٪)
الأطباء	(٧.٦٪)
المحاسبون	(٧.١٪)
المهندسون	(٣.٧٪)
عمال الإنتاج وعمال تشغيل وسائل النقل	(٢٤٪)

وهو مايبين أن كل المهن التى تعانى عجزا واضحا حتى داخل القطاع الحكومى مثل: أصحاب المهن الفنية والعلمية والمدرسين وعمال الإنتاج والمهندسين هم أساسا أغلبية العمالة المهاجرة... مما يبطل الحجج حول

التخلص من البطالة المقنعة، خاصة إذا ما علمنا أن البطالة المقنعة وعمالة الخدمات كانت أقل النسب المهاجرة فلم تتجاوز نسبة القائمين بالأعمال الكتابية عن (١٧٪) والمديرين والإداريين عن (٨. ٠٪) والقائمين بأعمال البيع عن (٧. ١٪) والعاملين بالخدمات عن (٤٪)(٢٤).

الآثار السلبية للهجرة

كانت للهجرة آثار اقتصادية وسياسية بالغة الضرر بالاقتصاد المصرى إلى جانب ماسببته من إعاقة متزايدة لتطور القوى العاملة المصرية... وسنستبعد فى تحليلنا الآثار الإجتماعية للهجرة فقد تولدت عن الهجرة مجموعة من الآثار الاجتماعية الكبيرة تمثلت فى مزيد من التفسخ الأسرى والانحلال الاجتماعى لأبناء المهاجرين وزوجاتهم إلى جانب أمراض الأغتراب وحالات النصب والاحتيال على العمالة المهاجرة... الخ(٢٥). حيث أنها تحتاج إلى دراسة منفصلة وتخرج عن موضوع دراستنا الأساسى.

١- الآثار على حركة الاقتصاد المصرى وإعادة إنتاج القوى العاملة

أ- فاقمت هجرة العمالة وازدياد حجم تحويلات العاملين بالخارج (جزء من المرتب أو كله) إلى مزيد من تشوه هيكل الاقتصاد المصرى وإتجاهه المتزايد فى الأعتماد على الموارد الريعية من تصدير البشر، ورغم أن ضمن أهم دوافع الدولة إلى إنتهاج سياسة تصدير العمالة كان الحصول على العملة الصعبة باعتبار أن قدرا مهما من دخول المهاجرين كان يرسل إلى مصر لتمويل احتياجات أسرهم وعائلاتهم وتأمين مستقبلهم حين العودة لكن واقع الأمر يدل على أن الدولة لم تنشغل بتنظيم الإطار اللازم لزيادة ذلك المورد

من ناحيـة أوضمـان حصولها على العـملات الصعـبة المحـولة من ناحيـة أخرى... فكانت النتيـجة أن العـمالة المصرية كانت تتـقاضى رغم أرتفاع كفائتهـا ودرجة تأهيلها أقل الأجور فى أسواق النفط بالقيـاس إلى عـمالة البلدان الأخرى المصدرة للعمالة..

أما الأمر الآخر فقد وقعت معظم تحويلات (الدخول المحولة إلى مصر) المصريين بالعملة الصعبة تحت قبضة القطاع الخاص الذى استخدمها فى تمويل تجارته أو المضاربة عليها فى أسواق العملة الداخلية وتوضح البيانات النتائج السابقة، فنجد أن نـصيب العـمالة المصرية يقل كثيرا عـن نصيب العـمالة الوافدة إلى بلدان النفط من بلدان أخرى فى المدخرات المحولة.

فوفقا لحسابات أحد خبراء شئون الهجرة فى الشرق الأوسط تبين لنا أن ما تحـصل عليـه العـمالة المصرية لايتـجاوز (٣) مليـارات دولار رغم أن عددهم يصل إلى (٣) ملايين عامل بينما تحصل العمالة الباكستانية المقدرة بـ(١,٥) مليـون عـامل على (٢,٨) مليـار دولار... وتحـصل العـمـالة الهندية المقـدرة بمليـون عـامل على (٢,٢) مليـار دولار، وتحـصل العـمالة الأردنيـة المقدرة بـ (٦٠٠) ألف فقط على (١,١) مليار دولار وأن موقع العمـالة المصرية يقع فى المركز الأخيـر من حيث نصيبهـا إلى حجمهـا فى المدخرات المحوله(٢٦).

وتؤكد لنا البيانات عن استخدام مدخرات المصريين العاملين بالخارج إلى القطاع الخـاص خاصة التـجارى والمضـارب كان المستـفيـد الأكـبـر من تلك المدخرات المحولة... حتى أننا نستطيع الوصول إلى نتيجة أساسيـة بأن ارتباط سياسات تشجيع الهجرة وتصدير العمالة التى اتخذتها الدولة سياسة رسمية فى السبعينيات، كانت تهدف بالأساس وعلى عكس ماروجته الدولة وأجهزة إعـلامها إلى تمويل القطاع الخاص ودفع التـراكم الرأسمـالى الفردى بدرجة أكبر عن طريق الإستـيلاء على مدخرات القوى العاملة المصرية فى

الخارج...

ففى الفترة من (٧٥ - ١٩٨٠) نجد أن مدخرات القوى العاملة بالخارج قد انقسمت إلى ثلاثة أقسام:

١- المبالغ المتنازل عنها للجهاز المصرفى (وهى التى تستفيد منها الدولة)

٢- المبالغ التى تم بها تمويل الاستيراد بدون تحويل عملة (وهى التى يستفيد منها القطاع الخاص التجارى)

٣- المبالغ التى لم يتم التنازل عنها لصالح الجهاز المصرفى (وهى التى وقعت فى يد تجار العملة المضاربين).

وبالنسبة للجزء الأول فقد بينت الإحصائيات تناقص نصيبه طوال الفترة المذكورة. حتى أن نسبته قد تناقصت من (٤ . ٤٩٪) فى عام ١٩٧٥ من إجمالى التحويلات إلى (٢٧٪) فقط عام ١٩٨٠... بينما ارتفعت النسبة التى استفاد منها تجار الاستيراد من (٢ . ٢٧٪) عام ١٩٧٥إلى (٩ . ٤٤٪) عام ١٩٨٠.. وارتفعت نسبة تجار العملة بما أستحوزوا عليه من المبالغ التى لم يتم التنازل عنها لصالح الجهاز المصرفى من (٧ . ١٥٪) عام ١٩٧٥ إلى (٨ . ٢٠٪) عام ١٩٨٠(٢٧).

من ناحية أخرى فقد أدت تحويلات المصريين بالخارج فى ظروف عدم أستخدامها بشكل منتج لصالح التوظيفات الرأسمالية فى الصناعة أو الزراعة إلى ارتفاع نسب التضخم والذى كان له أبلغ الأثر على مستوى حياة ومعيشة السكان داخل الوطن كما اتضح فى الفصل السابق.

فتحويلات المصريين كانت تعنى ازدياد كمية النقود المتداولة... وفى ظل تناقص حجم الأنتاج المادى كانت النتيجة هى ارتفاع أسعار السلع الموجودة فى الاسواق... أما الاستيراد بالعملة الصعبة الناتجة عن التحويلات فقد أدى إلى تفاقم أزمة ميزان المدفوعات مما كان له آثار سلبية

على كامل حركة الاقتصاد المصرى.

حتى أن أحد الباحثين ينطلق فى تحليله لأزمة المجتمع المصرى الحالية (الاقتصادية والإجتماعية) من سببين فقط هما الهجرة والتضخم(٢٨).

فقد أشاعت تلك المدخرات بما حملته من أنماط أستهلاكية مزيداً من حدة التضخم... وقد بينت أحد الدراسات العلمية أن (٤٥٪) من أوجه إنفاق المدخرات المحولة ينفق على سلع استهلاكية وأن (٣٥٪) منها يتجه نحو بناء المنازل، وأن (٢٠٪) تستثمر فى سيارات النقل(٢٩).

كما تشير بيانات البنك المركزى إلى أن هيكل الاستيراد بدون تحويل عملة الممول عن طريق مدخرات المصريين العاملين بالخارج كان فى عام (١٩٨١) وحده كالآتى : (٣٠٪) للسلع الكمالية الغير ضرورية (الاستهلاكية)، وأن (٥٠٪) من الأستيراد بدون تحويل عملة يتم لأغراض الاستهلاك لفئات الدخل العليا فى المجتمع(٣٠).

ب) أدت الهجرة إلى خلق حالة من الندرة فى عنصر العمالة الماهرة خاصة فى قطاعات الإنتاج المادى كما سبق الإشارة، ففى القطاعين نجد على سبيل المثال أن شركة الحديد والصلب قد فقدت خلال الفترة (٧٣-١٩٧٨) حوالى (٩) آلاف عامل من أصل (٢٢) ألف بالشركة×... وأن شركة الغزل الأهلية قد فقدت حوالى (٥٠٠) عامل مما سبب فى ظهور الطاقات العاطلة بالمصانع - كما أن قطاع الكهرباء قد فقد (٣٥٪) من حجم المهندسين المتخصصين به(٣١).

× تتميز صناعة الحديد والصلب عن باقى الصناعات باحتياجاتها الى عدد ضخم من التخصصات المهنية والحرفية تصل الى ٢١٩ تخصصاً فى المصانه المتكاملة ورغم ذلك وقد سمحت الدولة بهذا الحجم من الهجرة لعمال تلك الصناعة رغم أن التقارير الرسمية تشير الى نقص حاد فى عدد العاملين فى تلك الصناعة الى جانب نقص مستوى الخبرة لديهم.

انظر: المجالس القومية المتخصصة - دعائم استراتيجية الصناعة -ص٩٠-الجزء الأول -المركز الدولى للنشر - القاهرة ١٩٨٢.

وأدت الندرة الناتجة عن الهجرة فى بعض التخصصات إلى ارتفاع غير طبيعى فى أجور بعض الحرف والمهن، ففى قطاع التشييد أدت الهجرة إلى ارتفاع تكلفة البناء بعد أزدياد أجور عمالة التشييد نتيجة للندرة بنسبة (٥٠٠٪) فى الفترة من (١٩٧١ إلى ١٩٧٧) فقط(٣٢).

كما أدت الهجرة الجماعية للحرفين وعمال الإنتاج إلى أن نسبة العمالة المؤقته فى الورش كانت أعلى من نسبة العمالة الدائمة وعلى الأخص فى صناعات مثل: الأثاث، وقد أثبتت البحوث الميدانية لتلك الصناعة أن أهم الصعوبات التى تواجهها هى نقص العمالة المدربة(٣٣).

كما أدت الهجرة فى قطاع الزراعة إلى فقدان الأرض الزراعية عمالة مهاجرة كبيرة أدت فى النهاية إلى تحول العمال الزراعيين بكل خبراتهم التى اكتسبوها إلى أعمال آخرى بعد العودة، هذا إلى جانب الإرتفاعات المستمرة فى أجور عمال الزراعة طوال السبعينيات والثمانينيات مما أثر بدوره على الاستثمار الزراعى ومعدلات التضخم فى أسعار السلع الزراعية.

جـ- ونتيجة للهجرة فقد فقدت مصر قيمة إنتاج ضائع تجاوزت عدة مليارات ففى السنوات (١٩٧٥ - ١٩٨١) فقط كانت قيمة الخسارة كالآتى(٣٤):

جدول رقم (٤٠)

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨
الخسارة بالمليون جنيه	١٤٥	١٨٧	٢٣٥	٢٩٩
السنة	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	الاجمالى
الخسارة بالمليون جنيه	٣٨٢	٥٤٥	٦٨٣	٢٤٧٧

وهكذا يبين الجدول السابق أن مقدار الخسارة قد بلغ (٢٤٧٧) مليون جنيه فى الفترة (٧٥ - ١٩٨١)فقط وأن معدل الخسارة قد تضاعف حوالى (٥) مرات خلال الفترة.

ولاتوجد لدينا إحصائيات شاملة حول مقدار الخسارة الناتجة عن نفقات التعليم والتدريب الضائعة سوى عن سنة واحدة هى عام (١٩٨١) حيث قدرتها أبحاث المجلس القومى للإنتاج بـ (١٣٤) مليون جنية نفقات تعليم وتدريب للعمالة المهاجرة، وإن كانت دراسة المجلس المذكور قد أشارت إلى أن ذلك الرقم يقل أيضا عن التكاليف الإجمالية الحقيقية(٣٥).

٢- آثار الهجرة على تطور المجتمع

نتج عن الهجرة مجموعة من الآثار السلبية على تطور المجتمع ويعتقد الباحث أن ذلك كان مقصودا لدى مخططى السياسة فى مصر أو فى دوائر رأس المال الدولى... فقد استهدفت الهجرة ليس فقط حل أزمة العاطلين والباحثين الجدد عن العمل والتخلص مؤقتا من ضغوط القوى العاملة والتى لم يوفر لها النظام الإجتماعى ما يلائمها، يلبى أحتياجاتها من عمل ونمط معيشة مقبول... بل أن الهدف يتعدى ذلك إلى محاولة التخلص من البديل الإجتماعى القادر على الإطاحة بسلطة البرجوازية الكبيرة الحاكمة، وفى الوقت نفسة خلق طبقات وفئات وسيطة لتمييع الصراع الإجتماعى والطبقى فى المجتمع، فإعلان سياسة الإنفتاح الإقتصادى والاندماج الشديد فى المنظومة الرأسمالية يتطلب تشكيل قوى إجتماعية مرتبطة إرتباطا وثيقا برأس المال الاجنبى... فكان لابد أن يقابل هذا تشتيت قوى إجتماعية قد تشكلت أبعادها بالفعل ولها موقف يكاد يكون واضحا من مشروعها الوطنى.

لذا كانت حركة الهجرة مرتبطة أكثر بالعمالة الماهرة والأكثر تنظيما مثل: عمالة الحديد والصلب والترسانة البحرية والغزل والنسيج وقطاعات الكهرباء والبناء الخ... وهو اتجاه سارت عليه سياسة الدولة كان هدفه -على حد تعبير د. محمد ديودار- تشتيت طلائع الطبقة العاملة المصرية ليتم

أصطيادها فرادى فى أسواق العمل النفطية وحين عودتها ونتاج لآليات عمل الهيكل الاقتصادى فإن مكانها ليس بين أفراد طبقتها السابقين بل تنضم إلى أصحاب المهن التى لايمكن تصنيفها أو تصبح من الملاك الصغار أصحاب المشاريع الصغيرة، وهو ماأثبتته أحد الدراسات التى قامت بقياس أثر الهجرة على تبلور الطبقة العاملة فكانت النتيجة أن الهجرة قد ساهمت بدرجة معينة فى إضعاف تبلور الطبقة العاملة المصرية(٣٦).

كما أدت الهجرة -فى الوقت نفسه- إلى تضخيم حجم الطبقة المتوسطة بعد أن تحول عدد كبير من العمال الزراعيين والصناعيين والخدميين بالمعنى التقليدى إلى «برجوازية صغيرة» وهذا البعد يلعب دورا هاما من منظور الصراع الاجتماعى حيث تميع وتضيع الفوارق بين الطبقات والحدود الطبيعية، وبالتالى تجهض فرصة البلورة الإجتماعية التى تعتبر عاملا هاما من منظور التغيير الإجتماعى(٣٧). بما يعنى إجهاض فرصة تكوين بديل إجتماعى للطبقات المسيطرة على مقاليد السلطة والثروة.

هوامش الفصل الرابع

١- د. سعد حافظ - جدلية التطور الرأسمالي في مصر ص ٢٦٩ / ٢٧٠ - قضايا فكرية ٣، ٤ - أغسطس أكتوبر ١٩٨٦ ص ٢٥٧ : ص ٣٠٣
٢- د. محمد ديودار - الأتجاه الريعي للدولة في مصر - ص ١٠٩ - قضايافكرية - الكتاب الثاني ١٩٨٦ - ص ١٠ : ص ٣٠
٣- صلاح العمروسي - ص ١١٧ - (م. س).
٤- الطليعة - ٦ - يونيه ٧٤ - ص ٦٣
٥- ورقة أكتوبر - أنور السادات - الهيئة العامة للاستعلامات.
٦- ميرفت الحصري - العمالة المصرية وتجارة الرقيق - ص ٢٩ - الاهرام الاقتصادي - العدد ١١ مارس ١٩٨٥ - ٨٤٣- (ص ٢٦ : ص ٣٠)
٧- عادل حسين ج ٢ حول الرأسمالية الطفيلية- ص ٩٩ (م. س).
٨- ماركس - رأس المال ج١ - ص ٥٤٤
٩- انظر فؤاد مرسي - الاقتصاد العربي في أسار الحقبة النفطية - ص ٣٠٨ - مجلة الحق - اتحاد المحامين العرب - أبحاث المؤتمر الخامس عشر - العدد ٣ - ١٩٨٤
١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء - التعداد العام للسكان والمنشآت ١٩٨٦ - ص ٢٤١ - النتائج الأولية أبريل ١٩٨٧ (١٠٤) صفحة
١١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والأحصاء - منشور الاهرام الاقتصادي - العدد ٧٤٧ - ٩ مايو ١٩٨٣
١٢- المراغي - نقود من طراز جديد - ص ٧٣ (م. س)
١٣- مجلس الشورى - هجرة العمالة المصرية إلى الخارج - ص ٧ - القاهرة ١٩٨٧ - الهيئة العامة لمطابع الأميرية (١٣١)صفحة.
١٤- ليلى الشال - الأسرة المصرية وهجرة العمالة: الأثار الاقتصادية والاجتماعية - ص ٤ - بحث مقدم إلى المؤتمر الاول لاتحاد النساء التقدمي ١٩٨٥ - (١٥)صفحة.
١٥- د. عمرو محي الدين -الانقلاب الاقتصادي الصامت - الأهرام الاقتصادي - العدد ٦٨٥ ص ٣٢ / ١ مارس ١٩٨٢ من ص ٣٢ : ص ٣٤
١٦- المرجع السابق

١٧- الاهرام الاقتصادى - العدد ١٣ فبراير ١٩٨٤ ص ١٣
١٨- الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٤٣ - ميرفت الحصرى - العمالة المصرية وتجارة الرقيق ص ٢٦/ ٢٧/ ٢٨/ ٣٠.
١٩- مجلس الشورى - الهجرة (م. س) ص ٢٦.
٢٠- انظر المرجع السابق ص ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧،
٢١- د. محمد ديودار - البترول العربى (م. س) - ص ٧١.
٢٢- د. جمعه عبده قاسم - الاهرام الاقتصادى - العمالة المهاجره - ٧٥٥ - ص٢٢ - ٤ يوليه ١٩٨٣ ص ٢٢، ٢٣.
٢٣- المجالس القومية المتخصصة - دراسة عن أبعاد وتأثيرات الهجرة المؤقتة منشوره فى الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٤٦ ص - ٢ مايو ١٩٨٣.
٢٤- ارجع إلى (ليلى الشال - الاسره المصرية وهجرة العماله (م. س)
- د. سعد الدين ابراهيم - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٤٥ - ٢٥ ابريل ٨٧
- ايناس محفوظ - لماذ سافر الحرفيين - مجلة العمل - ٢٦٥ - يونيه ١٩٨٥ ص ٣٠/ ٣١/ ٣٢
- عادل همام - الخروج الكبير للعماله المصرية - مجلة العمل - ٢١٨ يوليو ١٩٨١ ص ٢٢/ ٢٣/ ٢٤/ ٢٥
- المصور - العماله المهاجره تحت شبكات النصب والاحتيال - (٣١٥) - ٢١ ابريل ١٩٨٤
٢٦- د. نازلى شكرى - الهجرة - الاهرام الاقتصادى ص ١٧ - ٨٦٤ - ٥ اغسطس ١٩٨٥.
٢٧- انظر الاهرام الاقتصادى - ص ١٦ - دراسة بعنوان دخل مصر من ابنائها فى الخارج - ١٨ سبتمبر ١٩٨١ - ص ١٤ : ص ٢٣
٢٨- د. جلال أمين - الحراك الاجتماعى وأزمة الاقتصاد المصرى ص ٦٢ : ٨١ - اليقظة العربية العدد ٥ - يوليو ١٩٨٥
٢٩- تصريحات د. أحمد الجويلى محافظ دمياط - الاهرام - ٢٠/ ٣/ ١٩٨٧
٣٠- الاهرام الاقتصادى - ص٦٨٥ - ١ مارس ١٩٨٢ - ص ٣٣.
٣١- المرجع السابق.

٣٢-المرجع السابق.
٣٣- الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٥٣ - ٢٠ مايو ١٩٨٥ ص ٣٩ - ملخص منشور لدراسة عن مشاكل قطاع الاثاث - كلية التجارة جامعة السويس.
٣٤- مجلس الشورى - الهجرة - (م. س) ص ٤٦
٣٥- المجلس القومى للأنتاج والشئون الاقتصادية - دراسة عن أثر الهجرة - منشور فى مجلة العمل مايو ١٩٨٣.
٣٦- د. نادر فرجانى - علاقة الهجرة ببعض مؤشرات تبلور الطبقة العاملة فى مصر - ص ٨٩ - قضايافكرية - مايو ١٩٨٧ - ص ٨٤: ص٩٥.
٣٧- د. عبد الباسط عبد المعطى - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٤٥ - ٢٥ أبريل ١٩٨٣ ص ١٤(م. س).



رأس المال الأجنبي وإعادة إنتاج الأيدي العاملة

ارتبط تصاعد دور رأس المال الأجنبى فى مصر بفترة السبعينيات وبداية إنتهاج الدولة لسياسة الباب المفتوح «الانفتاح» حيث شهدت تلك الفترة العودة إلى الأندماج الشديد فى السوق الدولية بعد أن كانت قد ضعفت بعض الشئ فى فترة الستينيات التى شهدت تكثيف دور قطاع الدولة فى الاقتصاد ومحاولة السيطرة على التجارة الخارجية ومحاولات التخطيط المركزى.

وقد كان لتزايد دور رأس المال الأجنبى فى مصر بفرعية (الاستثمار المباشر والقروض) نتائج سلبية سواء على حركة الاقتصاد المصرى أو على تفاقم مشكلات الأيدى العاملة. وهى نتائج كانت متوقعة فى ظروف الاقتصاد المصرى الذى أصبح أكثر إعتماداً على الخارج مما أدى إلى تفريغ عملية التنمية من محتواها

الحقيقى.

ويظهر لنا ذلك جليا إذا ماأخذنا ببعض مؤشرات تزايد اعتماد الاقتصاد المصرى على الخارج فى حقبة السبعينيات (انظر جدول ٤١) فقد تزايد الميل المتوسط للإستيراد وتزايدات قيمة الواردات خاصة القمح المستورد وارتفع العجز فى الميزان التجارى هذا إلى جانب تفاقم العجز المزمن فى ميزان المدفوعات.

جدول رقم (٤١)

مؤشرات تزايد أعتماد الأقتصاد المصرى على الخارج (٧٣ - ١٩٨٠)

المؤشر	١٩٧٣	١٩٨٠
الميل المتوسط للأستيراد	١٨٫٣	٤٤٫٩
قيمة الواردات الغذائية بالمليون جنيه	٣٥١٫٦	١٥٦٦٫٤
نسبة القمح المستورد إلى إجمالى المستهلك منه	٥٤	٧٠
عجز الميزان التجارى بالمليون جنيه	٤٠٤٫٣	٢٫٦٠٧٫٣-
نسبة عجز الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الأجمالى	١٠٫٢	١٦٫٥
معدل تغطية الصادرات (شاملة البترول) لإجمالى الوردات	٦٣٫٧	٥٠٫٨
معدل تغطية الصادرات (بدون البترول لإجمالى الوراردات	٦٣٫٧	١٧٫٧
نسبة التمويل الاجنبى لأجمالى الاستثمار	٣١	٤٨

المصدر: رمزى زكى - دراسات فى أزمة مصر ص ٢٦٩

وقد أدى تزايد دور رأس المال الأجنبى فى مصر فى ظل ضعف عام للإطار التنظيمى للمؤسسات القائمة إلى وضع البلاد فى موقف ضعيف فى التفاوض مع رأس المال الدولى خاصة بعد أن أصبح الأستثمار الأجنبى المباشر يتم من خلال الشركات الدولية العملاقة وهى الأداة الأساسية الحديثة

لفرض تقسيم العمل الدولى وفرض هيكل للأقتصاد الدولى يثبت معه وضع بلدان العالم الثالث فى موقع التبعية وهو الإتجاه الذى ظهر فى أعقاب التخلى عن الوسائل العسكرية العنيفة التى تم إستعمالها فى الماضى فى المستعمرات.

وقد عانت الأيدى العاملة المصرية فى تاريخها الحديث من تأثير الوسائل العسكرية فى الماضى والوسائل الاقتصادية والمالية فى الحاضر وإذا كان الفصل الحالى مكرس لدراسة دور الوسائل الاقتصادية والمالية التى مارسها رأس المال الأجنبى فى مصر فى الفترة الحديثة فيهمنا الإشارة إلى أن الوسائل العسكرية فى السابق قد أدت أغراضا مشابهه إتفقت أيضا مع الأهداف التى تحققت فى عقد السبعينيات.

فقد أدى نمط الأستثمارات الأجنبية المفروضة بالقوة العسكرية فى الماضى وما رافق ذلك من تطبيق سياسة حرية التجارة إلى وجود منافسة مدمرة بين المنتجات الصناعية التى تنتجها الصناعات والحرف والورش المحلية وبين المنتجات الواردة من الدول الصناعية المتقدمة (المتروبلات) وكانت نتيجة ذلك هى التدمير الشديد والخراب الواسع لهذه الصناعات والحرف والورش... ومن ثم إلى تسريح أعداد ضخمة من الصناع والحرفيين حيث لم تتوفر لهم فرصة بديلة للعمل بالصناعة... وقد نتج عن ذلك أما عودتهم إلى القطاع الزراعى التقليدى والذى أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بالريف... وأما أنهم فضلوا البقاء فى المدن ولكن للأنضواء تحت أشكال البطالة المقنعة المختلفة فى القطاعات الهامشية بالمدن(١).

فبعد دخول الإستعمار الأنجليزى إلى مصر عام ١٨٨٢ شمل الدمار الحرفيين الخاضعين للروابط الطائفية ماقبل الرأسمالية إلى جانب الحرفيين المستقلين شكلا والخاضعين تدريجيا لرأس المال التجارى والربوى والصناع الذين ضمتهم الأشكال الناشئة من التعاونيات والمنيفا كتورات الناشئة فى

صناعة الغزل والنسيج... وأنعكس ذلك من ناحية أخرى فى إرتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة فى مصر من (٦٢٪) إلى (٦٩٪) من إجمالى السكان المشتغلين بين عامى (١٨٨٢ ، ١٩٠٧) وزيادة معدل النازحين من المدن إلى الأرياف فإنخفضت نسبة سكان المدن من (١٤,٣٪) إلى (١٣,٧٪)(٢).

ولم يقتصر الإستعمار على فعل آليات التجارة الحرة فى تخريب الحرف بل أستعمل أيضا الأساليب الإدارية الإكراهية حتى أنه قد أستطاع تشريد (٢٠٠) الف من صغار الحرفيين بما فرضتة عليهم من ضرائب باهظة وقوانيين جائرة (٣).

الأمر الذى جعل مندوب الأحتلال البريطانى يفخر بنتائج سياسته الأستعمارية فيقول فى تقريره المرفوع إلى حكومته من يقارن الحاله الراهنة بالحالة التى كانت منذ (١٥) سنة يرى فرقا ضخما فالشوارع التى كانت مكتظة بدكاكين أرباب الحرف والصناعات من غزالين وخياطين وصباغين وصانعى أحذية قد أصبحت مزدحمة بالمقاهى والسيارات... والدكاكين أصبحت مليئة بالبضائع الأوربية. أما الصانع المصرى فقد تضاءل شأنه وتحطمت كفائتة على مر الزمن وفسد لدية الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة(٤).

وبالفعل فقد أستطاع الأستعمار البريطانى بشكل منظم القضاء على جهود قرن كامل من التصنيع وذلك فقط فى خلال فترة وجيزة لاتتجاوز (٨) سنوات(٥).

هذا كان شأن الماضى أما الحاضر فلم يختلف واقعه كثيرا وأن أختلفت الوسائل المستعملة... ولنتابع فى الصفحات القادمة الدور الحديث لرأس المال الأجنبى على الأيدى العاملة المصرية...

١- الأستثمار الأجنبى المباشر

أدت سياسة الأنفتاح إلى تغلغل الإحتكارات العالمية فى كافة مجالات حياة البلاد الإقتصادية والسياسية بعد أن قامت الحكومات المتتالية فى عقد السبعينيات بتوفير المناخ اللازم لذلك من خلال تسهيل الأنشطة غير الخاضعة للمراقبة خاصة للشركات الأمريكية.

وتلك الحقيقة التى أسفرت عنها سنوات تطبيق السياسة الجديدة لاترتكز إلى ثقل وزن المساهمات الأجنبية خاصة للشركات العملاقة الدولية فى الأستثمار الداخلى... حيث أننا من خلال متابعة مساهمة الجنسيات المختلفة فى مشروعات الأستثمار نكتشف أن النسبة العظمى من الأستثمارات كانت بالأساس لرأس المال المصرى الذى تحقق له التراكم اللازم من خلال سياسات تدخل الدولة فى الستينيات أو من خلال سياسة الإنفتاح فى السبعينيات .

وتؤكد بيانات الأستثمار صحة ماذهبنا اليه حيث كانت نسبة مشاركة المصريون (٦٤٪) من إجمالى حجم الإستثمارات بينما لم يتجاوز نصيب المستثمرون العرب سوى (١٩.٣٪) والأروبيون (٨٪) والامريكيون (٢.٧٪) وباقى جنسيات العالم (٦٪)(٦) وذلك حتى ١٩٨١/١٠/٣١ وأن نسبة مساهمة الأجانب قد إنخفضت إلى (١٢.٦٪) فى أخر عام ١٩٨٣(٧).

بل أن نسبة ليست بالقليلة من رؤوس الأموال ذات الجنسية الأجنبية كانت أيضا من أصل مصرى... فقد قام العديد من أصحاب الثروات المصرين والعرب بتأسيس شركاتهم فى دول أجنبية مثل لكسمبرج وبنما وليبريا وجاءت هذه الشركات للأستثمار فى المجتمع المصرى بأعتبارها تمثل هذه الجنسيات فى حين أن رؤوس أموالها لاتمت لتلك الجنسيات بأيه صله(٨).

وهو مايهدم مزاعم أصحاب سياسة الإنفتاح الذين حددوا أهدافه فى إجتذاب رأس المال الأجنبى والتكنولوچيا الغربية(٩).

أيضا لايمكن تفسير ضآلة حجم الأستثمارات الأجنبية المباشرة بما إدعتة تقارير السفارة الأمريكية بالقاهرة من وجود عقبات بيروقراطية وإدارية كبيرة(١٠)

حيث أن الحكومة لم تدخر وسعا فى سبيل تلبية كافة طلبات رأس المال الدولى وإنما كان السبب كما عبر عنه أحد أساطين المال الأمريكى روكفلر حيث قال إن مصر منطقة مخاطرة من الناحية السياسية وأنها لاتستطيع أن تتحمل نسب الأرباح التى يطلبها المستثمر الأجنبى(١١).

وتقول الارقام إن وضع الشركات متعدية الجنسيات ضمن مساهمات رأس المال الأجنبى كان ضعيف نسبيا فلم تزد نسبة مساهمة الشركات الدولية بين (١٠-٢٥٪) من جملة رأس المال المدفوع للشركات المؤسسة فى عقد السبعينيات... وفى دراسة لعينة من (٦٩) شركة مشتركة كان هناك (١٤٪) من الشركات لا تتجاوز مساهمة الشركات الدولية فى رأس مالها (١٠٪)... وأن (٢٣٪) من الشركات كانت المساهمة تتراوح بين (١٠-٢٥٪)... وأن (٢٤٪) من الشركات كانت المساهمة تتراوح بين (٢٦٪-٤٩٪)(١٢).

ورغم تواضع المساهمة التمويلية للشركات الدولية فى الإستثمار الداخلى إلا أن تجربة السبعينيات قد أثبتت أن تلك الشركات كانت دائما فى موقع تستطيع أن تفرض منه شروطها وتفضيلاتها بخصوص أسلوب الإدارة وتشكيلة المنتجات ونوعية الفن الإنتاجى المستخدم والسياسات السعرية والتسويقية المعمول بها(١٣).

فاقم الأستثمار الأجنبى المباشر من مشكلات الهيكل الاقتصادى وبالتالى فقد فاقم من حجم الخلل الهيكلى لبنية الأيدى العاملة المصرية.

فنجد أن أغلب التوظيفات الأستثمارية قد إستحوزت عليها قطاعات الخدمات والتوزيع خاصة مجالات البنوك والسياحة والتجارة.

وكان ترتيب مجالات أستثمار المال الأجنبى حتى عام ١٩٧٩ كالآتى:

١- السياحة بنسبة (٢٢٪) ٢- الأسكان بنسبة (١٣٪)

٣- شركات الأستثمار بنسبة (١١٪) ٤- البنوك بنسبة (٨٪)

٥- الخدمات بنسبة (٨٪) ٦- الزراعة بنسبة (٦٪)

٧- الغزل والنسيج بنسبة(٦٪)٨- الصناعة الهندسية بنسبة(٥٪) ٩- مواد البناء بنسبة (٥٪) ١٠- الصناعة الكيماوية بنسبة (٥٪) ١١- الصناعة المعدنية بنسبة(٢٪)

١٢- الصناعة الغذائية بنسبة (٢٪)

١٣- النقل والموصلات بنسبة (٢٪)

١٤- الصحة والمستشفيات بنسبة (٢٪)

١٥- الصناعة الدوائية بنسبة (١٪)

١٦- مجالات أخرى بنسبة (٢٪)(١٤).

الملاحظ أيضا على سلوك الشركات متعدية الجنسية هو سيطرتها شبه الكاملة على قطاع الخدمات الفندقية فقد أستحوزت على نسبة (١٠٠٪) من فنادق ٥ نجوم، (٦٣٪) من فنادق ٤ نجوم، (٤٦٪) من فنادق ٣ نجوم(٢).

الملاحظ أيضا على نشاطها الصناعى أنها كانت تركز على صناعات هامشية أغلبها تجميعية وقد ساهمت بذلك فى زيادة الخلل الهيكلى لبنية الصناعة المصرية

وقد أكدت رسالة علمية عن الإستثمار الأجنبى فى مصر(١٦) صحة ذلك حيث أثبتت الحقائق التالية:

١- أن مشروعات الصناعات الكيماوية والتى تحتل المركز الأول طوال السبعينيات وحتى عام ١٩٨٤ يتكون معظمها (٥٠٪) منها من مشروعات لمنتجات بلاستيكية (شباشب - أقلام جافة - أحذية - شنط) بالإضافة إلى مشروعات مستحضرات التجميل والورق والأدوات الكتابية.

٢- أن مشروعات الصناعات الغذائية تحتل فيها مشروعات المياه الغازية والمعدنية والعصائر (٥٢.٢٪) من إجمالى الإستثمارات.

٣- أن مشروعات الصناعات المعدنية يمثل بها نشاط تقطيع وتركيب الألومنيوم النشاط الرئيسى بنسبة (٣٧.٩٪)... وهو ما يعنى خلو هذه المشروعات من النشاط التصنيعى.

٤- حتى الصناعات الهندسية نجد أنها قد أتجهت إلى أنشطة التجميع وليس التصنيع وكان أغلب نشاطها تجميع اللوحات الكهربائية - وأجهزة التكييف وآلالات التصوير والساعات والمصاعد الخ.

وبمراجعة كل المشروعات أثبتت الدراسة أنها تخلو من أيه صناعة الكترونية عدا شركة لإنتاج شاشات التليفزيون تعمل بحوالى (٢٠٪) من طاقتها ومهددة بالتوقف نتيجة طرح كميات كبيرة من الشاشات المستوردة بالأسواق.

وقد كان لذلك أثره على الأيدى العاملة فمن ناحية أدى ذلك الإتجاه فى توظيف الاستثمارت إلى تعميق الخلل الهيكلى لبنية القوى العاملة وساهم فى زيادة الوزن النسبى لعمالة الخدمات والتوزيع عن القطاعات المادية ومن ناحية أخرى فقد أدى ذلك إلى ضآلة فرص العمل التى وفرها رأس المال الأجنبى للعمالة المصرية بسبب إتجاهه نحو المجالات التى لاتحتاج إلى عمالة كبيرة بالإضافة إلى استخدامه لتكنولوجيا عاليه ففى عام ١٩٧٦ لم يوفر

رأس المال الأجنبى المباشر سوى (٥) آلاف فرصة عمل فقط من إجمالى (١٠٢١٠) هى حجم قوة العمل فى باقى القطاعات (قطاع الدولة والقطاع الخاص) وهى نسبة لاتكاد تذكر وتبلغ أقل من (٠,٠٥٪) (أنظر الفصل الخاص بسمات التشغيل فى قطاع الدولة والقطاع الخاص).

وإذا ماأخذنا إجمالى مشروعات الإنفتاح (مشترك وأجنبى) فسنجد أنها لم تقدم أكثر من (١٣٥٠٠) فرصة عمل فى عام ١٩٧٨.. زادت إلى (٢٨٠٠٠) فى عام ١٩٧٩ ثم إلى (٣١٨٠٠) فى ١٩٨١... إلى (٤٢٢٠٠) فى ١٩٨٣ وإن تلك الزيادة فى فرص العمل لم تتجاوز بحسابات الاقتصاديين المصريين (٤٪) من فرص العمل... كما أن مساهمتها فى جملة العمالة لم تتعد (٠,٣٥٪) وهذا بعد إضافة (٨٦٠٠) فرصة عمل فى أعمال التشييد الخاصة بمشروعات الإنفتاح(١٧)

وهكذا فإن رأس المال الأجنبى لم يساهم فى تأمين أخطار البطالة التى بدأت بوادرها تتضح منذ عام ١٩٧٦وتصاعدت على النحو الذى رأيناه فى الثمانينيات (انظر ف١ ج ٢).. وإن رأس المال الأجنبى لم يلعب دورا إيجابيا فى الحد من تلك الأزمة التى تعرضت لها القوى العاملة بل أن رأس المال الأجنبى قد عمقها أكثر بما فرضته توظيفاته الإستثمارية من تنمية للقطاع الخدمى الذى لايستخدم عمالة كبيرة وبما أستخدمه من فنون إنتاجية حديثة (كثيفة رأس المال).

فقد كان متوسط نصيب العامل من رأس المال (الكثافة الرأسمالية كما يشير البيان التالى(١٨).

المشروعات الصناعية	١٦ الف جنيه
المشروعات الزراعية	١٧ الف جنيه
المشروعات الإنشائية	١٢ الف جنيه
المشروعات الخدمية	٣٠ الف جنيه

وهو ما يؤكد صحة النتيجة السابقة فقد كانت أعلى نسبة للكثافة الرأسمالية فى قطاع الخدمات وذلك على الرغم من أن أغلب التوظيفات قد إتجهت إليه بما يعنى إنخفاض قدرته على تشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة...

افلاس الشركات القائمة وتشريد العمالة

إلى جانب ذلك فقد أسفرت تجربة الإستثمار الأجنبى المباشر والمشاركة فى التطبيق إلى تدهور حاد فى أوضاع الشركات القائمة خاصة الصناعية منها وصل إلى حد الأفلاس وتوقف خطوط الإنتاج وطرد العمالة وذلك بعد أن صار لرأس المال الأجنبى سلطة التخطيط للقطاع العام المصرى وهناك أمثله عديدة لذلك.

١- الشركة الأهلية للغزل والنسيج التى إنخفض إنتاجها من الأقمشة الشعبية من (٢٠ -٢٥) مليون متر سنويا إلى (٨) مليون فقط وإنخفضت بها العمالة من (١٥)ألف إلى النصف بحجة التخلص من العمالة الزائدة مع أن الشركة كانت تحقق أرباحا حين كانت العمالة تبلغ بها (١٨) ألف عامل وموظف(١٩)ولم يكن نموذج تلك الشركة سوى واحد من مجموعة الأتفاقيات المماثلة التى أنتزع بموجبها رأس المال الأجنبى سلطة وضع برامج الأستثمار وتطور قطاع الغزل والنسيج فى مصر.

٢- الشركة العامة للبطاريات والتى توالت خسائرها بعد الأندماج مع شركة كلورايد وتم بموجب الاندماج إستبعاد (١٧٥٠) عامل(٢٠)... ولم يتبق فى مصانع الشركة إلا (٢٠٠) عامل وتم أغلاق شركة البطاريات تماما(٢١).

٣- شركة عربات النوم فى قطارات السكك الحديدية والتى تحملت الهيئة العامة للسكك الحديدية بسبب المشاركة مع رأس المال الأجنبى خسائر بلغت

قيمتها أكثر (١٢) مليون جنية لحساب شركات عربات النوم الفرنسية المصرية(٢٢).

والنماذج أكثر مما أن تحصى وما أوردناه هو مجرد أمثلة فقط... وقد تضاعفت تلك الظاهرة (الإفلاس وتشريد العمالة)بفعل قانون الأستثمار الذى أعطى أمتيازات ضريبية وجمركية لشركات الإنفتاح لسنوات من (٥) إلى عشر سنوات... فكانت النتيجة أن الشركات المذكوره تقوم بعد إنتهاء فترات السماح والإعفاءات المقرره بتصفية أوضاعها... وتعيد نشاطها مرة أخرى بأسم جديد لتستفيد مرة أخرى بالإمتيازات التشريعية والقانونية وخطورة ذلك الأمر على الأيدى العاملة كانت تتلخص فى الأستغناء عن أعداد كبيرة من الأيدى العاملة عند إعلان تصفية الشركة وعند العودة مرة أخرى تقوم الشركات الإنفتاحية بتشغيل العمالة بمعدلات أقل وبأجور أقل وقد أثبتت العديد من الدراسات تلك الظاهرة وأكدت على دورها الخطير فى تفتيت القوى العاملة المصرية(٢٣)... وقد تفاقمت تلك الظاهرة مع سنوات الثمانينات حتى أننا نجد فى شهر واحد عام ١٩٨٦ هو شهر يوليو قد حدثت فيه (٨) آلاف حالة أشهار أفلاس وتوقف عن العمل(٢٤) من بينهم بالطبع الكر من الشركات الانفتاحية.

أزدواجية هيكل الأجور

ضمن أهم الآثار الاقتصادية والإجتماعية على وضع العمالة المصرية والتى سببها رأس المال الأجنبى وعلى الأخص الأستثمار المباشر كان تعميق وزيادة الخلل فى هيكل الأجور... وقد تسبب الأستثمار الأجنبى المباشر فى زيادة الخلل بما أنتجه من آثار على زيادة حدة أزدواجية هيكل الأجور للعمالة المصرية فأصبح هناك خللا وتناقضا بين أجور الأجانب والمصريين من ناحية وبين فئات القوى العاملة المصرية المختلفة من ناحية أخرى... وذلك

يرجع إلى عدم التزام الأستثمار الأجنبى المباشر بقوانين الأجور المحلية... هذا بالإضافة إلى أن تلك الأجور المحلية للقوى العاملة متدنية المستوى بحكم اللوائح والقرَارت والتشريعات المطبقة على العاملين بقطاع الدولة.

وتقوم آليات عمل تلك الشركات بما تمتلكة من أدوات ضغط بفرض شروط قاسية سبق أن ادانتها الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة(٢٥) ومن بين ذلك مااستخدمته فى مصر حيث أجبرت المشروعات المشتركة الحكومة على الأتفاق مع شركات المقاولات الأجنبية لتنفيذ المشروعات المحلية وهو ما أدى إلى تسرب قدر كبير من الموارد الوطنية كتحويلات إلى الخارج فى صورة واردت من مستلزمات إنتاج والأهم من ذلك هو ما تسرب عن طريق تحويلات أتعاب ومرتبات الخبراء والفنيين الأجانب(٢٦).

حتى أن نسبة العمالة الأجنبية فى مصر وصلت إلى (٨٠٪) من حجم الأجانب فى تعداد ١٩٨٦ وتبين الاحصائيات أن أجور العمالة الأجنبية كانت أضعاف ماتحصل عليه العمالة المصرية عن نفس الأعمال وقد ساهم فى ذلك ايضا التشريع المصرى الذى اعطى افضلية وتميز كامل للخبير الأجنبى عن نظيره المصرى×.

فقد وصل متوسط أجر العامل الأجنبى فى مشروعات الأنفتاح إلى (٨٤٢٦.٤) دولار سنويا فى حين كان متوسط أجر العامل المصرى بالقياس إلى ذلك يبلغ (١٨و٥٪) فقط حيث لم يتعدى متوسط أجره السنوى (١٥٥٩.٤) جنيها مصريا(٢٨). وبالنسبة للمشروعات الصناعية كان متوسط نصيب أجر العامل الأجنبى يبلغ حوالى سبعة أضعاف متوسط نصيب العامل المصرى بهده المشروعات(٢٩).

وقد كانت تلك الأجور والمرتبات المرتفعة للعمالة الأجنبية سببا فى

× يمكن التأكد من ذلك من خلال مقارنة تشريعات العمل مثل القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨، القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١، القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٧.

خسارة بعض المشروعات التى سبق الأشارة اليها حيث أثبتت تقارير رسمية أن أحدى المخالفات التى تسببت فى الخسارة التى لحقت بالشركة الفرنسية المصرية لعربات النوم بقطارات السكك الحديدية هى مايستحوز عليه الشريك الأجنبى من إمتيازات حيث تبلغ أجور العاملين الأجانب (١٢٪) من إجمالى الأجور(٣٠).

وقد تسببت تلك الشركات فى زيادة التفاوت وتعميق الخلل فى هيكل الأجور المصرى بين فئات العمالة المصرية وهو إتجاه تاريخى لنشاطها فى بلدان العالم الثالث حيث تحرص على خلق فئه من الأرستقراطية العمالية المرتبطة بها لأضعاف وحدة القوى العاملة بما تسببه من تعميق حدة التفاوت فى توزيع الأجور(٣١).

فنجد أن متوسط أجر العمالة المصرية فى مشروعات الإنفتاح قد بلغ (٢٦١٪) بالزيادة عن متوسط أجر العامل على المستوى القومى والذى يبلغ (٥٩٦.٥) جنيها سنويا(٣٢).

إلى جانب ذلك فقد أتاحت فرص التشابك بين المال العام والخاص عن طريق المشاركة فى المشاريع الأجنبية إلى حصول العاملين بالقطاع العام وخاصة الكوادر المدربة وأصحاب المناصب العليا على مكافأت وبدلات غير عادية أدت فى النهاية إلى لهث القائمين على القطاع العام فى مصر وراء المشاركة على رأس المال الأجنبى فى أى مشروعات للحصول على تلك الإمتيازات... كما أدت أيضا تلك الظاهرة إلى ضياع الولاء القومى وظهور فئة من المنتفعين بين القوى العاملة لمشروعات المشاركة حتى لو كانت تلك المشروعات على حساب مصلحة الاقتصاد القومى.

أستنزاف الاقتصاد القومي وأثره على العمالة

قبل أن ننتقل لبحث دور الفرع الثانى لرأس المال الأجنبى (القروض) يهمنا الإشارة إلى استنزاف الاقتصاد المصرى الذى تم بواسطة الاستثمار الأجنبى المباشر وحجم الفائض الذى أستولت عليه الشركات الدولية... والذى أثر تأثيرا كبيرا على معدلات التراكم المحلية كان يمكن الأستفادة منه فى مجالات أستثمار جديدة وتشغيل عمالة إضافية وبمعنى أخر فقد ضيع ذلك الفائض المستنزف من قبل الشركات الدولية فرصة إضافة قوة عمل جديدة تحد من مظاهر البطالة التى تعرضت لها القوة العاملة المصرية...

فقد أعتمدت المشروعات الإنفتاحية خاصة التى شاركت فيها الشركات الدولية على زيادة حجم أستثماراتها المباشرة من خلال الاقتراض من البنوك المحلية المصرية وهى ظاهرة عامة تمارسها تلك الشركات فى بلدان العالم الثالث.

وقد أدى ذلك فى الواقع المصرى إلى انتقاص من رصيد الثروة القومية لصالح الخارج... وقد أثبتت دراسة عينية لـ (٥٤) مشروعا صناعيا تمثل حوالى (٢٦٪) من جملة المشروعات الصناعية العاملة بنظام الأستثمار وتمثل حصرا شبه كامل للمشروعات المشتركة مع الشركات عابرة القوميات أن هيكل التمويل لها كان يعتمد على البنوك المحلية فى تمويل استثماراتها... وأن بين (٣٠-٤٥٪) من القروض بالعملة المحلية لتلك العينة من الشركات تأتى من مصادر محلية(٣٣).

كما قام احد الباحثين بتقدير معدل الإستنزاف الذى قام به رأس المال الأجنبى فى مصر فكانت النتيجة هى (١:٧) أى أنه مقابل كل جنية أجنبى دخل إلى مصر فقد خرج منها (٧) جنيهات وهو معدل يفوق أستنزاف دول أمريكا اللاتينية والتى أشتهرت تاريخيا بأعلى معدل لأستنزاف الموارد القومية على يد رأس المال الأجنبى حيث كان المعدل فيها

(١:٦) فقط(٣٤).

٢- القــروض

اتسمت فترة السبعينيات بأضطراد وتزايد المديونة الخارجية لمصر وهى سياسة خدمت بالأساس رأس المال الدولى وتوافقت مع أستراتيجيته فى أغراق مصر بسلسلة من القروض تكبل بها الإرادة الوطنية وتجعل رسم السياسة الأقتصادية والإجتماعية للمجتمع المصرى فى يد رأس المال الدولى وبالذات الأمريكى.

وقد أندفعت رؤوس الأموال الأجنبية إلى مصر مفضلة الشكل القرضى لأسباب متعددة:

أولا : إغراق مصر بمديونية عالية تتيح لها فرض شروط رأس المال الدولى وضبط إيقاع الاقتصاد المصرى من الخارج للحيلوله دون إتجاه مصر مرة أخرى إلى سياسات الستينيات.

ثانيا : أن العالم الرأسمالى المتقدم كان يشهد خلال السبعينيات أزمة فائض كبير فى رؤوس الأموال وهى إختلفت عن الازمات الدورية فى أنها أصبحت لها طابع مزمن... وكان أنسياب رؤوس الأموال فى شكل «القروض» إلى بلدان العالم الثالث هو حل لتلك الأزمة فى المراكز الرأسماليةخاصة وأن تلك الأزمة قد تفاقمت بظهور رؤوس الأموال البترودولارية والتى تضخمت فى البنوك الغربية بعد إرتفاع اسعار البترول فى أوائل السبعينيات وخاصة بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣.

ثالثا : وافق ذلك وشدد من لجوء رؤوس الأموال إلى الشكل القرضى مافرضتة الأزمة الدورية التى عانت منها بلدان الغرب فى السبعينيات والتى استمرت حتى عام ١٩٨٣ بين فترات إنتعاش قليلة وفترات ركود طويلة واستمرت معها الإتجاهات الإنكماشية فى ظل الركود الذى أصاب

المراكز وفقا لما ذكره البنك الدولي في تقريره عام ١٩٨٣ عن التنمية في العالم.

رابعا : عائد الاستثمار الضعيف في مصر والذي سبق أن أوضحنا أسبابة وقد أدى ذلك إلى أن إتجاه حركة القروض قد جاء أساسا من خلال مؤسسات التمويل الخاصة... وأن موقف موقف مديونية مصر الخارجية قد ساء في سنوات السبعينيات في ظل التوسع الضخم في الإقتراض عن طريق مايسمى بالتسهيلات المصرفية وهي قروض تعطى لفترات قصيرة وبأسعار فائدة بالغة الأرتفاع تبعا للسوق التجارية مما حمل الاقتصاد الوطني أعباء ثقيلة وهو ما اكدت عليه ابحاث المؤتمر السادس للاقتصاديين المصرين.

وقد ترتب على ارتفاع المديونية أثارا شديدة السلبية على حركة الاقتصاد المصري وبالتبعية على الأيدي العاملة المصرية.

ومثل الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت تجربة مصر السابقة في الماضي مع المديونية شديدة الصعوبة وخاصة على تطور القوى العاملة... ففي ظل النظام الأستعماري تحولت مالية مصر في الماضي إلى مضخة تضخ الأموال لتسديد الديون الخارجية ودفع فوائدها... ففي نهاية القرن التاسع عشر أبتلعت هذه المصاريف أكثر من نصف دخل الدولة القومي وحوالي (٤٠٪) من عوائد التصدير... وفي الفترة مابين الحربين العالميين ذهبت (٢٠-٢٥٪) من تفقات الدولة لتسديد الديون الخارجية... وقد كان لذلك عواقب ثقيلة الوطأة بصورة خاصة على تطور الأيدي العاملة وأشباع احتياجاتها الأساسية... فلم يبلغ نصيب قطاع التعليم والصحة سوى (٥,١٪) من إجمالي النفقات في الفترة (١٨٨٢-١٩٠١)(٣٥).

وذلك على سبيل المثال-الأمر الذي حكم على هذه المجالات بالركود والتخلف على مدى العديد من السنوات.

ويبدو أن تجربة المديونية الخارجية في الماضي لم يستفيد منها كثيرا

صانعى القرار فى مصر فى الفترة الحديثة حيث شهدت فترة السبعينيات تكالب فى الحصول على القروض الخارجية حتى قفزت مديونية مصر الخارجية من (١ . ٢) الف مليون دولار فى نهاية عام ١٩٧٣ إلى (٢ . ١٧) الف مليون دولار عام ١٩٨٠(٣٦) ارتفعت وفقا لتقرير البنك المركزى إلى (٤٦) مليار جنيه حتى يونيو ١٩٨٥(٣٧).

والغريب أن تضاعف ديون مصر الخارجية قد إرتبط لفترة من أكثر فترات التاريخ الاقتصادى المصرى رواجا للموارد الريعية فالدخل الذى تحقق عن طريق قناة السويس والبترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة قد بلغ فى عشر سنوات (٧٤-١٩٨٤) (٥٠) مليار دولار بأسعار ١٩٨٥(٣٨) وهو مايزيد عن حجم المديونية.

وقد فرض وضع المديونية المتضخمة قيودا عديدة على الإقتصاد المصرى أمام الدائنين وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية... فحتى أخر ٨٣-١٩٨٤ كان ترتيب الدائنين وفقا للتقرير السرى للبنك المركزى المصرى :

الولايات المتحدة الأمريكية فى المركز الأول بنصيب (٥٥٥ . ٤) مليون جنيه أوربا الغربية واليابان وكندا بنصيب (٩٨٨ . ٣)-الدول العربية والأسلامية (٤٣٩ . ٣)-الصناديق العربية (٨٥٨ . ١)-دول الكتلة الشرقية (٤٣٥)-صندوق النقد الدولى (٣٤١)-البنك الدولى للأنشاء والتعمير (٨٥٩)-هيئة التنمية الدولية (٦١٧)-مؤسسات أقليمية (٧٩)-بنوك محلية(٥٧٣)(٣٩). هذا بخلاف الديون العسكرية.

وما يهمنا فى بحث مسألة القروض الخارجية هو تأثيرها على تطور القوى العاملة... حيث نعتقد أنها قد ساهمت بدرجة كبيرة فى تفاقم مشكلات القوى العاملة من خلال عدة إتجاهات.

أولا : عملت القروض الأجنبية على مزيد من التشوية والخلل للهيكل الإقتصادى المصرى بما فرضته على مصر من إنماط توظيف لاتتفق مع حاجة

الهيكل الاقتصادى ومستلزمات التنمية... كما أن جزءا كبيرا من تلك القروض قد ذهب لتغطية أستيراد الغذاء والسلع الأستهلاكية والتى لم يكن لها أى فائدة على تطور الهيكل الأقتصادى وبالتالى فقد أضاع نمط توظيف القروض على القوى العاملة فرص تشغيل كان يمكن أن تساهم فى معالجة مشكلات البطالة فيما لو أستخدمت القروض لبناء مشاريع إنتاجية.

وحتى القروض التى استخدمت فى بناء مشروعات إنتاجية كانت لها أولويات محددة لخدمة رأس المال الدولى ولاتتفق مع وضع الاقتصاد المصرى فقد إتجهت قروض المشروعات إلى الهياكل الارتكازية وقطاعات الخدمات والتوزيع وكان التركيز الأكبر فى أولوياتها على مشروعات تعمير مدن قناة السويس وهى مشروعات لاتخلو من أغراض سياسية أيضا×... ومشروعات تطوير السكك الحديدية والموانى والمواصلات السلكية واللاسلكية خاصة شبكات التليفونات لخدمة أغراض الأنفتاح التجارى(٤٠).

أيضا فقد كانت القروض وسيلة لتصريف المخزون الراكد من السلع فى البلدان الرأسمالية المتقدمة أثناء الأزمات فعلى سبيل المثال كانت (٩٠٪) من القروض التى تلقتها مصر فى الفترة (٧٥-١٩٨٠) تم إنفاقها على استيراد البضائع الأمريكية(٤١).

ثانيا : أقتطعت خدمة الدين أجزاء كبيرة من الثروة القومية تمثلت فى سداد أقساط الديون ودفع الفوائد السنوية مما كان له تأثيرة على إنخفاض ما تم تخصيصه لتلبية إحتياجات السكان والقوى العاملة خاصة فى مجالات الصحة والتعليم والاسكان على النحو الذى سبق أن أوضحناه فى (الفصل ٣ج٢) كما أنه مثل فرص ضائعة أيضا فى مجال توظيف عمالة جديدة فيما لو استخدمت تلك الاقتطاعات فى تمويل مشروعات جديدة.

× من بينها بالطبع أن تصبح تلك المناطق عائقا أمام أى حرب جديدة مع اسرائيل.

فعلى سبيل المثال بلغت فوائد الديون المدفوعة من ميزانية الدولة ١٩٨٢/٨١ (٦٠١) مليون جنية بنسبة (٧.٨٪) من حجم الميزانية وهو مايمثل أكثر من (٢٥٪) من حجم الأجور(٤٢).

وإذا أخذنا جملة من السنوات لقياس أثر عبء الديون الخارجية(٤٣) لوجدنا أن ذلك فوق طاقة الأقتصاد المصرى حيث كانت نسبة مدفوعات خدمة الدين بالقياس إلى الناتج القومى الإجمالى كالآتى

جدول رقم (٤٢)

١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٨	١٩٧٩
٪٤.٦	٪٣.٧	٪٤.٤	٪٥.٤
١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣
٪٥.٤	٪٦.٥	٪٥.٤	٪٦

وهى معدلات تفوق معدل النمو السنوى... وبمعنى آخر فإن عبء الديون الخارجية أصبح يأكل كل ثمار التنمية فى مصر وهو مايمثل عقبة كبيرة أمام امكانيات رفع مستوى معيشة الشعب المصرى فى الوقت الحالى وفى المستقبل.

ثالثا : كان لتزايد المديونية الخارجية لمصر إنعكاسات مباشرة وغير مباشرة على المستوى العام للأسعار فى السبعينيات... فقد أدت تلك المديونية إلى أضعاف القدرة الذاتية للإقتصاد المصرى على الاستيراد كنتيجة مباشرة لزيادة أعباء الديون وإرتفاع معدل خدمتها... كما أن تزايد أعتماد مصر على الاقترض الخارجى القصير الأجل ذى التكلفة العالية وبالذات التسهيلات المصرفية أدى إلى أن تصبح الواردات الممولة عن هذا الطريق مرتفعة التكلفة وهو أمر ينعكس أما فى تزايد أرقام الدعم السلعى الحكومى أو فى تقليل الفائض الاقتصادى وأما فى إرتفاع الأسعار وكان

الاحتمال الأخير هو ما شاهدته القوى البشرية المصرية. كما أدت أعباء المديونية الخارجية إلى أضعاف القوة الإدخارية الذاتية لمصر وتزايد القوى الأستهلاكية هذا بالإضافة إلى ماسببه الخضوع لشروط صندوق النقد الدولى من تخفيض قيمة الجنية المصرى والذى سبب المزيد من الإرتفاع فى الأسعار(٤٤) وهكذا فقد كانت للقروض آثارا جانبية شديدة الخطورة على اوضاع القوى العاملة حيث ساهمت فى إرتفاع معدلات التضخم الذى كان وراء إنخفاض الأجور الحقيقية للقوى العاملة وزاد من معدلات الافقار المطلق والنسبى لها وأثر على أمكانيات اشباع احتياجاتها الأساسية وقد سبق أن تناولنا ذلك فى الفصول السابقة بالتفصيل.

رابعا: أعطت القروض المتراكمة على مصر الفرصة لدى ممثلى رأس المال الدولى (مثل صندوق النقد الدولى) لممارسة صلاحيات واسعة وفرض شروطة الشهيرة على الاقتصاد المصرى مما دفع أزمات القوى العاملة إلى التفاقم.

فالبرنامج العام لصندوق النقد الدولى يرتكز على ثلاث محاور(٤٥):

١- تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية والغاء الرقابة على النقد الأجنبى وتحرير الأستيراد من أيه قيود والغاء الاتفاقيات الثنائية.

٢- ضغط الأنفاق العام وزيادة الضرائب ورفع الأسعار التى تباع بها خدمات ومنتجات المرافق العامة والقطاع العام والغاء الأعانات التى تقدم للسلع التموينية وذلك بالإضافة إلى أتباع سياسة ضغط التعيينات فى قطاع الدولة والتخلص من العمالة الزائدة.

٣- اعطاء مزايا ضريبية لنشاط رأس المال الأجنبى وضمان عدم التأميم والمصادرة وضمان حرية تحويل الأرباح للخارج وتقليص نمو القطاع العام وأعطاء دفعة قوية لنشاط القطاع الخاص والعمل على أعطاء قوى السوق مزيدا من الحرية فى توزيع وتخصيص الموارد.

وقد ساعد صندوق النقد الدولى فى تنفيذ نقاط برنامجه الوضع المتدهور

الذى وصلت اليه المديونية الخارجية والملاحظ أن برنامج الصندوق قد تم تنفيذه بدرجات متفاوتة طوال حقبة السبعينيات والثمانينات فالمحور الأول والثالث قامت بهما الدولة من خلال تشريعات الأنفتاح الاقتصادى (انظر الفصل ١ج١) فيما عدا تخفيض القيمة الخارجية للجنية المصرى والتى أخذت الدولة تنفذها على مراحل زمنية وكانت محصلتها النهائية هى مزيد من إرتفاع الأسعار الداخلية وزيادة معدلات التضخم.

أما المحور الثانى والذى يتلخص فى تقليص نفقات الدولة وتقليص نفوذها فى مجال التوظف فقد سار أيضا بمعدلات مرسومة طوال فترة السبعينيات والثمانينات وكانت محصلتة النهائية هى تضاؤل نصيب القوى العاملة والسكان من وسائل اشباع إحتياجاتهم الأساسية وعلى الأخص فى التعليم والصحة والسكن والغذاء وباقى الاحتياجات الضرورية على النحو الذى تابعناه فى الفصل (٣) الجزء (٢).

المعونة الأمريكية

منذ بداية تنفيذ برامج المعونه الأمريكية فى مصر فى أواسط الخمسينات... والولايات المتحدة الأمريكية تستخدمها الحصول على أكبر قدر ممكن من الكاسب الاقتصادية والسياسية والإجتماعية التى تتوافق مع أستراتيجية رأس المال الدولى ففى الستينيات حاولت إرغام مصر على تنفيذ شروطها من خلال أستخدامها لسلاح المعونه الغذائية وذهبت إلى حد إيقاف معونات القمح نهائيا رغم حاجة البلاد اليها فى ذلك الوقت ولم ترجع عن موقفها ذلك إلا بداية من عام ١٩٧٤ بعد أن أعلنت مصر سياسة الإنفتاح الإقتصادى.

وقدإتجه نمط توظيف القروض الوافدة عن طريق برنامج المعونه الأمريكية إلى تعميق أزمات هيكل الاقتصاد المصرى أيضا فلم يوظف من أموال

المعونه للصناعة المصرية على مدى عشر سنوات سوى مبلغ لايتجاوز (٨٠٠) مليون دولاروهو مايوازى (١/ ١٠) من إجمالى قروض المعونه الأمريكية وهو يقل عن (٥٪) من حجم الأستثمارات الكلية للصناعة فى عشر سنوات(٤٦).

وكانت النسبة الأكبر من قروض المعونه الأمريكية هى لمساعدة قطاع التصدير الأمريكى وأعانة غير مباشرة للصناعة والزراعة الأمريكية حيث شكلت السلع الأمريكية (٨٤٪) من حجم المعونه الإجمالى وهى كلها سلع ومواد غذائية(٤٧).

هذا إلى جانب أن قروض المعونه الأمريكية للمشروعات كانت تعود بنسبة كبيرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى فى صورة مرتبات وميزات للعاملين الأمريكيين فى هذه المشاريع وقد تراوحت هذه النسبة فى عدد كبير من المشروعات مابين (٤٠-٥٠٪) بين التوظيفات المخصصة للمشروع(٤٨).

وهى مرتبات لاتعادل درجة تأهيل العمالة الأمريكية الموجودة فى مصر حيث ثبت أن الموظف الأمريكى الذى يتقاضى (١٢) الف دولار فى امريكا يحصل على (٣٠) الف دولار شهريا من عمله فى مصر(٤٩).

أى أن مصر تقوم بتمويل رجال الأعمال الأمريكين والقوة العاملة الامريكية على حساب القوة العاملة المصرية والتى سيكون عليها دفع عبء قروض المعونة الأمريكية فى المستقبل ومعها عبء الفوائد وأقساط الديون.

الأمر الأخر أن المعونه الأمريكية قد أدت إلى منح سلطات إضافية للإدارة الأمريكية فى فرض ماتراه ملائما لها على الواقع المصرى وأشهر الأمثلة على ذلك تهديد رئيس هيئة المعونة الأمريكية للحكومة المصرية بضرورة تقليص الأجور التى يتقاضاها موظفو الحكومة والقطاع العام وقد تواكب ذلك مع ضغوط صندوق النقد الدولى عام ١٩٨٦ بوقف التعيينات

مما أدى إلى قيام الحكومة المصرية بتقييد نسب الترقى فى الوظائف إلى الثلث... وتشجيع العاملين على القيام بأجازات بدون مرتب وتشجيع طلب الأحالة على المعاش فى سن مبكرة وجاءت موازنة ١٩٨٧/٨٦ بنقص قدره (٢٥٪) فى المعاشات... وبنقص (٧٪) فى الضمان الإجتماعى ولم تزد الأجور إلا بنسبة (٥ , ٤٪)(٥٠). وهو ماكان له تأثير مباشر على إنخفاض مستوى معيشة القوى العاملة المصرية.

أخيرا فقد كانت مشروعات المعونه الأمريكية المرتبطة بالصحة ومعيشة القوى العاملة تعمل فى الإتجاه المضاد لإعادة إنتاج الأيدى العاملة بما حملته من أخطار على الحالة الصحية للسكان والأمثلة على ذلك عديدة من أهمها:

١- المشروع الأمريكى للصرف الصحى فى البحر (القاء المخلفات الأدمية فى البحر) وهو المشروع الذى أصرت عليه هيئة المعونه الأمريكية والجهات العليا المصرية رغم مخاطر المشروع فى إرتفاع نسبة التلوث فى مياة البحر مما يجعل بحر الأسكندرية عبارة عن بحيرة ملوثة... ورغم أن العلماء المصريين قد أثبتوا خطورة ذلك وقدموا مشروعا بديلا للصرف فى الصحراء والأستفادة من ذلك فى الزراعة(٥١).

٢- مشروع التوجيه الصحى فى الريف والذى أستهدف تقليل معدلات النمو السكانى والتوسع فى خدمات تنظيم الأسرة... وبعض النظر عن الآثار السلبية لعملية تقليل معدلات النمو السكانى والتى ثبتت أنها منخفضة وأن الأساس فى النمو السكانى يرجع إلى قلة الوفيات (انظر الفصل٢-ج١) فإن المشروعات الأمريكية فى الريف المصرى قد أستخدمت الأمهات والأطفال المصريين لإجراء التجارب لخدمة الأبحاث الأمريكية رغم حظر ذلك دوليا(٥٢).

هوامش الفصل الخامس

١- د. رمزى زكى - التمويل الخارجي والاعتماد على الذات - المؤتمر السادس للاقتصاديين ص ٢٤ - (ص ١٧ : ص ٦٥).

٢- د. طه عبد العليم طه - بنيه الطبقة العاملة المصرية ص ٧٧ - وقضايا فكرية - القاهرة مايو ١٩٨٧ - ص ٦٩ : ص ٨٣.

٣- عطيه الصرفى - نقابتنا فى خدمة السلطان - ص ٢٤٨.

٤- المرجع السابق ص ٢٤٩.

٥- سمير أمين التراكم ص ٢٣٥ (م. س).

٦- البنك الأهلى المصرى - الاقتصاد المصرى خلال عام ٨١/ ٨٢ - النشرة الاقتصادية ص ٢٨٧ - المجلد الخامس والثلاثون - العدد الثالث - القاهرة ١٩٨٢ - ص ٢٧٧ : ص ٢٩٥.

٧- د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج الاقتصادية للقانون (٤٣) سنة ٧٤ - مصر المعاصره ص ١٠٨ - السنه ٧٦ - العدد ٤٠٠ - ابريل ١٩٨٥ ص١٠٥ : ص١٢٠.

٨- سامية سعيد - بنك مصر العشرينات وبنك مصر السبعينات - ص ٧٠ - قضايا فكرية ٣، ٤ - أغسطس، أكتوبر ص ٥٦ : ص ٧٠.

٩- انظر ورقة اكتوبر - انور السادات - مجلة العمل ص ٣٨، ٣٩.

١٠- السفاره الامريكية بالقاهرة - تقرير عن الأتجاهات الاقتصادية فى مصر أكتوبر ١٩٨٣ - منشور الاهرام الاقتصادى ص ١٧ - العدد ٧٨١ ٢/ يناير ١٩٨٤ ص١٦ : ص ٢٢.

- ايضاً السفاره الأمريكية - اقتصاد مصر ١٩٨١ - منشور الاهرام الاقتصادى ص٢١ - العدد ٦٦١ - ١٤ سبتمبر ١٩٨١ ص ١٤ : ص ٢١.

١١- محمد حين هيكل - خريف الغضب - الجزء الأول - ص٢٥١ طبعة دمشق.

١٢- د. محمود عبد الفضيل - الظاهره المميزه للشركات الاجنبية - الاقتصاد المصرى حلقه ٣ - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٠٩ - ١٦ أغسطس ١٩٨٢ ص٣٠/٣١.

١٣- انظر د. محمود عبد الفضيل - تأملات فى المساله المصرية ص ١٢١ - دار

المستقبل العربى - القاهرة ١٩٨٣ (صفحة).

١٤- حزب التجمع الوطنى التقدمى الوجدوى - دراسات مكتب العمال المركزى - رسالتنا إلى مؤتمر الأتحاد العام للعمال والحركة النقابية ص ٢ - تقرير فى ٩ صفحات.

١٥- محيازيتون - محنة السياحة وعجز الانفتاح -الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٠٥ - ص ١٣ - ١٨ يونيه ٨٤ . ص ١١، ١٢، ١٣.

١٦- انظر محمد ماجد خشبه - رسالة ماجيستير - الاستثمار الأجنبى فى مصر - معهد التخطيط - ملخص منشور ص ٧ - جريدة الجمهورية الخميس ٥ فبراير ١٩٨٧.

١٧- د. ابراهيم العيسوى - فى إصلاح ما أفسده الانفتاح - ص ٢٩، ٣٠ - كتاب الأهالى -و سبتمبر ١٩٨٤.

١٨- التقرير السنوى للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحره ٨٣/ ١٩٨٤ - سبتمبر ١٩٨٤ - ص ٦٥/ ١٢٦ صفحة.

١٩- د. فؤاد مرسى - مصير القطاع العام فى مصر - ص ٧٤ - مركز البحوث العربية - القاهرة ١٩٨٧ - (١١٩) صفحة.

٢٠- المرجع السابق ص ٨٩.

٢١- تصريحات وزير الصناعة - المصور (٣٠٢١) - ٣ سبتمبر ١٩٨٢.

٢٢- الاهالى ١٢/ ٦/ ١٩٨٥.

٢٣- انظر سامية سعيد - الشركات متعددة الجنسيات ومحاولات تفتيت الطبقة العاملة المصرية - قضايا فكرية (٥) - ص ١١٣، ص ١١٤ - مايو ١٩٨٧.

٢٤- الوفد ١٨ ديسمبر ١٩٨٦.

٢٥- محمود حافظ غانم - الاستثمارات الأجنبية ومشكلة صيانة الاستقلال الاقتصادى - المؤتمر الأول للاقتصاديين المصريين- ص ٩٥ - (ص٧٧:ص٩٦).

٢٦- أبو الحسن عبد الرحمن - البنوك الأجنبية ودورها ص ٩١/ ٩٢/ ٩٣ - الانفتاح الجذور والحصاد والمستقبل - ص ٢٧١ : ص ٣١٦ - المركز العربى للنشر - القاهرة ١٩٨٢.

٢٧- نعمان الزياتى - خطر العمالة الأجنبية فى مصر - الاهرام الاقتصادى - العدد

821 ص 28 - 8 أكتوبر 1984 ص 26 : ص 29.

28- د. السيد عبد المولى - تقييم أهم النتائج (م. س) ص 115.

29- ماجد خشبه (م. س).

30- د. فؤاد مرسى - القطاع العام مصيره بأيدى الشعب - ص 43 - اليقظة العربية.

31- محمد صبحى الأتربى - الشركات متعددة الجنسيات والطبقات العاملة - قضايا فكرية - ص 99 - القاهرة مايو 87 ص 96 : ص 109.

32- د. السيد عبد المولى - تقييم (م. س) ص 115.

33- د. حسام مندور - ملاحظات حول الرأسمالية الصناعة قضايا فكرية، ص131 - أغسطس 1986 - ص 124 : ص 135

34- عبد القادر شهيب - محاكمة الانفتاح الاقتصادى ص 154 - دار ابن خلدون - بيروت (351) صفحة.

35- ف. كوكوشكين - الدولة والتنمية الاقتصادية فى بلدان افريقيا الشمالية ص65 - نحن والعرب - ص 64:ص 88 - دار التقدم موسكو 1988.

36- التجمع - تقرير المؤتمر السياسى من أجل الانقاذ الوطنى ص 18 (مطبوعات التجمع)

37- الوفد - (24) اكتوبر 1985.

38- الاهالى - 19 فبراير 1986.

39- عبد الفتاح منسى - حقيقة الديون الخارجية الاهرام الاقتصادى ص 28 - دراسة العدد 958 - 25 مايو 1987 - ص 26/ 27/ 28.

40- انظر عادل حسين (ج1) الاقتصاد المصرى بين الاستقلال والتبعية - ص 212/ 213/ 215/ 219/ 225.

41- ن. س زاكوفسكى - راس المال الاجنبى فى اقتصاد مصر - عرض وتلخيص زهدى الشامى - أحمد الخميس - قضايا فكريه 2 ص 337 - يناير 86 ص329 : ص 334.

42- اوضاع الموازنة العامة للدولة فى السنة المالية (81 - 1982) الاهرام الاقتصادى - ص 43 - 701 - 21 يونيه ص 43 : ص 56.

43- رمزى ذكى - الديون الخارجية وتعميق التبعية - قضايا فكرية - ص 142 -

يناير ١٩٨٦ - ص ١٢١ : ص ١٤٨.

٤٤- انظر - رمزى زكى - مشكلة التضخم فى مصر - ص ٤٥٩، ص ٤٦٠ - الهيئة العامة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٨٠.

٤٥- انظر رمزى زكى - بحوث فى ديون مصر الخارجية ص ٢٨٥ - مكتبة مدبولى - القاهرة ١٩٨٥ - (٤٢١) صفحة.

٤٦- د. محمد عجلان - المعونة الامريكية - صوت العرب ٢٤/ ٥/ ١٩٨٧.

٤٧- فؤاد مرسى - ثمن المعونه - الأهالى ٢٩/ ٥/ ١٩٨٥.

٤٨- د. مصطفى الجبلى - مخاطر المعونه الامريكية - الاهرام الاقتصادى - العدد ٨٤٧ ص ٢٨ - ٨ أبريل ١٩٨٥ - ص ٢٨ : ص ٣٣.

٤٩- عصام رفعت - التدخل المرفوض فى السياسة المصرية - الاهرام الاقتصادى - العدد ٧٨٣ - ص ٥ - ١٦ يناير ٨٤ ص ٤ : ص ٩.

٥٠- انظر عبد الله دياب - التبعية والدائرة الخبيثه - اليسار العربى ص ١٣ العدد ٧٨ - سبتمبر ١٩٨٦ - ص ١٢/ ١٣/ ١٤، ٢١.

٥١- الاهالى العدد (٢٤٥، ٢٤٦) ١٨ يونيه ٨٦، ٢٥ يونيو ١٩٨٦.

٥٢- صوت العرب ١٧/ ٥/ ١٩٨٧.



يمكن القول إن العرض السابق قد أدى بنا الى مجموعة من النتائج الأساسية والثانوية تداخلت مع بعضها البعض نظراً لطبيعة الموضوع الذى تم معالجته، حيث ثبت أن تطور الموارد البشرية والقوى العاملة لاينفصل عن تطور المجتمع الاقتصادي الاجتماعي.

خلاصة: كان الهدف الأساسى -كما وضعته المقدمة هو- الإجابة عن السؤال الآتى:

الى أى مدى نجح نمط الانتاج الرأسمالى فى مصر بما أقامه من أبنية اجتماعية واقتصادية وما أفرزه من أنماط للتنمية فى التعامل مع أهم عناصر القوى المنتجة للمجتمع المصري-البشر.

ونعتقد أن الإجابة على هذا

التساؤل الأساسى قد جاءت بالسلب، فقد ثبت أن علاقات الإنتاج القائمة فى المجتمع المصرى وطبيعة النظام الاجتماعى الاقتصادى ونمط التنمية الذى اتبع طوال (سنوات) مابعد ثورة يوليو لم تنجح فى أن توفر سبل الانطلاق أمام تطور القوى البشرية.. بل إنها وقفت عائقا أمام تطورها، وفى كثير من الأحيان عرضتها لمخاطر التدمير بوقوفها حائلا أمام إعادة انتاجها.. وإن ذلك الاتجاه قد تفاقم فى سنوات السبعينيات والثمانينيات التى أهتم بها البحث بشكل خاص، أما سنوات الستينيات فقد كانت سنوات تمهيد وتجميد لتلك المشكلات التى واجهت الموارد البشرية بعد ذلك، فقد أفرز نمط التنمية الرأسمالية الذى اتبعته الطبقة الحاكمة فيما بعد الثورة وحتى الآن هيكلا اقتصاديا متخلفا يعانى من سيادة القطاع الخدمى، ويعتمد فى تطوره على الموارد الريعية، وكانت بنية العمالة مرتبطة بذلك التطور فكانت المحصلة الختامية هى هيكل عمالة متخلف ومشوه يعانى من تزايد الوزن النسبى لعمالة الخدمات.

كما أفرز نمط التنمية المتبع والسياسات الاقتصادية المختلفة (خاصة سياسة الانفتاح) مجموعة كبيرة من المشكلات الحادة التى تهدد تطور القوى البشرية وإعادة إنتاجها فتفاقمت مشكلات البطالة وساعد على ذلك سياسات إعداد الكادر المتبعة، كما تفاقمت مظاهر الإفقار المطلق والنسبى تحت وطأة تدنى الأجور وتناقص حصة القوى العاملة (أصحاب الأجور) من الدخل القومى والذى أدى إلى تناقص حجم ما تحصل عليه من الاحتياجات الاساسية، خاصة فى ظل نظام اقتصادى اجتماعى

يسعى فى ظل سياسة الباب المفتوح إلى تلبية احتياجات أصحاب عوائد التملك والرأسمال ويهمل تماما الاحتياجات الحيوية الأساسية لباقى السكان ولا يوفر الظروف المناسبة لإعادة إنتاجها، وفاقم من ذلك الدور السلبى الذى مارسه رأس المال الأجنبى وهو ما أدى فى النهاية إلى اتساع ظاهرة الهجرة الخارجية للقوى البشرية كنتيجة مباشرة لنمط التنمية الرأسمالية الذى وضع البشر فى آخر قائمة أولوياته.

وهو ما يجعلنا ننتهى إلى أن البرجوازية المصرية التى تباشر قيادة المجتمع قد أنتهى دورها التاريخى بانتهاء انشغالها بقضية تطوير قوى الانتاج وعلى رأسها البشر، وإن هذا الاتجاه قد بدأت مظاهره منذ منتصف الستينيات وتفاقم مع سنوات السبعينيات والثمانينيات.

وهى خلاصة تكشفت لنا من خلال متابعة وتحليل كافة المشكلات التى أحاطت بتطور الموارد البشرية والتى جاءت نتائجها كالآتى:

١- النظام الاقتصادى والسياسات الاقتصادية

كشف لنا تحليل السياسات الاقتصادية وتطور النظام الاقتصادى والهيكل الاقتصادى على أن الاقتصاد المصرى قد مر بعدة متغيرات أساسية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وأن تلك التغيرات قد ارتبطت بانتقال قيادة المجتمع من يد البرجوازية التقليدية إلى برجوازية الدولة التى اندفعت نحو إجراء تغييرات عميقة تستهدف بها إنقاذ النظام

الاجتماعى من الانهيار الذى تفاقمت مظاهره عشية ثورة يوليو.

وقد أتسم طريق التطور فى ظل قيادة برجوازية الدولة بتعدد المراحل، كانت المرحلة الأولى منه تستهدف الاستمرار بنفس الطريقة القديمة، فقامت بتشجيع رأس المال الخاص والأجنبى واتبعت سياسات الحرية الاقتصادية مع قليل من الإشراف الحكومى إلى أن كانت المواجهة مع رأس المال الدولى برفضه تمويل مشروعات الاصلاح الزراعى (السد العالى) والذى كان مبررا لتأميم قناة السويس ودخول مصر الحرب مع بريطانيا وفرنسا واسرائيل، وكانت تلك اللحظة بداية لمرحلة جديدة لتمصير ومصادرة ممتلكات الأجانب، أما المواجهة مع رأس المال المصرى الكبير فقد جاءت عند رفضه تمويل مشروعات التنمية خاصة الصناعية، الأمر الذى استلزم تأميم رؤوس الأموال المصرية الكبيرة، وقد ساعد برجوازية الدولة فى تلك المرحلة امتلاكها لجهاز الدولة الذى كان له دور متميز منذ أقدم العصور، أيضا الطبيعة الخاصة للبرجوازية المصرية التقليدية والتى اتصفت بالضعف وتطورها المشوه منذ لحظة ميلادها على يد الاستعمار.

وقد اكتملت مرحلة التمصير والتأميم بوضع الخطة الخمسية الأولى (٦٠-٦٥).. وأفرزت تلك المرحلة مجموعة من الآثار كان أبرزها قيام نظام اقتصادى جديد فى مصر يرتكز على الإدارة الحكومية المركزية للاقتصاد القومى بقيادة قطاع دولة منتشر ومتشعب داخل فروع الاقتصاد المختلفة، كما كانت أبرز ملامح الفترة هى قيام قطاع عام قوى

خاصة فى الصناعة يسيطر ويتحكم فى آليات عمل الاقتصاد المصرى.

ولكن تلك المرحلة أيضا أبرزت محدودية وقصور استراتيجية التنمية عن الوفاء بمتطلبات التغيير الشامل فى الهيكل الاقتصادى الذى تطور على نفس الأسس السابقة لما قبل ثورة ٢٣ يوليو.

كما أفرزت تلك المرحلة ونتائجها قوى اجتماعية جديدة تحقق لها تراكم رأسمالى سعت من أجل تنميته على أسس جديدة من قيادة المشروع الخاص.. مما أدى إلى توقف العمل بالتخطيط بعد ١٩٦٥، وإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص مرة أخرى، وجاءت حرب ٦٧ لتضع النهاية الطبيعية لقدرة برجوازية الدولة على الاستمرار على نفس الأسس التى وضعتها فى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وبدأت مرحلة جديدة من الانتقال استمرت حتى ١٩٧٤، وانتهت بإعلان السياسة الجديدة "الباب المفتوح"، واستطاعت القوى الاجتماعية الجديدة التى أفرزتها المرحلة الناصرية بالتحالف مع الرأسمالية التقليدية أن تصيغ نظاماً اقتصادياً جديداً يقوم على قيادة المشروع الفردى مع بقاء القطاع العام فى بعض المجالات بالقدر الذى يخدم فيه تراكم الثروات لدى كل من برجوازية الدولة والبرجوازية التقليدية والشريك الخارجى (الرأسمال الأجنبى) الذى تصاعد دوره مع سنوات تطبيق السياسة الجديدة.

وكانت لتلك المراحل المختلفة تأثير كبير على الهيكل الاقتصادى الذى تعدل من هيكل اقتصادى متخلف، يغلب عليه الطابع الزراعى إلى هيكل اقتصادى يسيطر عليه القطاع الخدمى دون أن يزيل عنه سمة

التخلف، وقد تفاقم ذلك الاتجاه فى سنوات السبعينيات بعد إهمال قطاع الانتاج السلعى (الصناعة والزراعة) كما ازدادت اتجاهات الخلل فى الهيكل الاقتصادى بعد اعتماد الاقتصاد المصرى على الموارد الريعية التى ظهرت فى السبعينيات (البترول -الدخل من قناة السويس -الدخل من السياحة -تحويلات المصريين العاملين بالخارج).

وكانت المحصلة الأخيرة فى نهاية الفترة لتطور الهيكل الاقتصادى أنه هيكل مشوه ومتخلف، يعانى من خلل مزمن فى فترة أولى من سيادة القطاع الزراعى وفى فترة ثانية من سيادة القطاع الخدمى، كما يعانى من خلل قطاعى يتمثل فى سيادة الصناعات الاستهلاكية والوسيطة على الهيكل الصناعى وسيادة قطاعات التجارة والمال والإسكان فى الهيكل الخدمى، وقد استمرت معدلات الزيادة لذلك الخلل منذ سنوات الستينيات وحتى الثمانينيات، كما برز متغير آخر باعتماد الاقتصاد المصرى المتزايد على الموارد الريعية، وتحول الاقتصاد المصرى من الاعتماد على القطن فى التقسيم الدولى القديم للعمل إلى الاعتماد على النفط دون أن يتجاوز خلال تلك العقود (السنوات) أحادية التطور التى فرضها عليه التقسم السابق للعمل الدولى.

٢- هيكل القوى العاملة

أ- مكونات الموارد البشرية والقوى العاملة

كشف البحث عن ارتباط زيادة معدل تطور السكان ببداية حصول مصر على الاستقلال السياسى وبداية محاولات التنمية الوطنية بعد فترة احتلال طويلة استمرت منذ ١٨٨٢، وقد ارتبط التطور فى حجم السكان الذى ارتفع بسكان مصر من ٠٨٥ . ٢٦ مليون عام ١٩٦٠ إلى ٤٥٥ . ٥٠ مليون عام ١٩٨٦، إلى انخفاض أعداد الوفيات أساسا فى المجتمع المصرى والذى كان العامل الأساسى فى انخفاض معدلات التطور السكانى فى فترة الاستعمار، وقد تميز التركيب العمرى (السنى) للسكان فى مصر بارتفاع نسبة الأطفال إلى إجمالى السكان، وقد كان ذلك فى الواقع المصرى فى ظل نمط التنمية المتبع عاملا سلبيا، ويرجع ذلك الى انخفاض نسبة المشاركين فى العملية الاقتصادية بالقياس إلى حجم السكان فى سن العمل مما أدى إلى ارتفاع معدل عبء إعالة الأطفال بالمقارنة بالدول الأخرى بما فيها بلدان العالم الثالث، وبالرجوع إلى الأسباب الديموغرافية فقد أثبت البحث أن ذلك الخلل يرجع أساسا إلى انخفاض نسبة مساهمة المرأة فى النشاط الاقتصادى على مدار الفترات السابقة خاصة فى فترة الستينيات، وأن تلك المشاركة رغم زيادتها فى سنوات الثمانينيات تحت وطأة ظروف الأزمة الاقتصادية إلا أنها لم تشكل سوى نسبة ٩ . ٨٪ من إجمالى عدد النساء فى سن العمل.

وقد كشف البحث أيضا عن ارتفاع نسبة الأطفال داخل سوق العمل، خاصة الأطفال دون سن العمل وقد ارتبط ذلك بتخلف التكنيك المتبع داخل الصناعات الصغيرة والمجالات الخدمية التى تستخدم عمل الأطفال.

أيضا فقد كشف البحث عن ارتفاع نسبة مشاركة كبار السن فى النشاط الاقتصادى وهو مايرجع إلى اشتداد وطأة الأزمة الاقتصادية.

وقد برز لنا من خلال بحث مكونات القوى البشرية أن هناك خللاً أساسياً فى مستوى تأهيلها وذلك بارتفاع نسبة الأميين خاصة فى الريف المصرى، وأن ذلك يرجع أساسا إلى سياسات الحكومات المختلفة التى اتبعت سياسة محاربة الأمية من خلال التعليم الأساسى الذى أثبت عجزه فى ظل نمط التنمية والأزمات الاقتصادية حتى عن استيعاب الأجيال الجديدة التى تسربت من التعليم بمعدلات مرتفعة فى كافة المراحل .

كشف لنا البحث أيضا خللا أساسيا فى توطن السكان والقوى العاملة نتج عنه اتجاه التركز فى الحضر وارتفاع معدلات الهجرة الداخلية حتى بداية الثمانينيات من الريف إلى الحضر، كما كشف البحث عن خلل آخر تمثل فى ارتفاع معدلات التوطن فى العواصم الحضرية خاصة فى القاهرة والاسكندرية كما أدى ذلك الى تضخم المدن الحضرية بشكل كبير واتساعها وزحفها على المناطق الريفية على الرغم من انخفاض الوزن النسبى للقطاعات المادية ومما يعنى فى النهاية تضخماً مختلاً ووهمياً اتجه معظمه لصالح قطاعات الخدمات . وقد كشف البحث عن تحيز

سياسات الاستثمار والاتفاق الحكومى إلى المدن الحضرية خاصة القاهرة والاسكندرية الأمر الذى شكل جاذبية خاصة لتوطن حتى الكادر المخصص للعمل الزراعى داخل تلك المدن.

ب - السمات الاساسيه للتشغيل فى قطاع الدوله والقطاع الخاص

أرتبط بالتغيرات الكبرى فى الاقتصاد المصرى آواخر الخمسينيات واوائل الستينيات وازدياد صور تدخل الدوله فى النشاط الإقتصادى وبروز برجوزاية الدوله كقوه أجتماعيه جديده واستحوازها على الأدوات الاقتصاديه الاساسيه أرتفاع قدرتها وتأثيرها على التشغيل للعمالة.

وقد ارتبط بتلك المتغيرات تزايد الأهميه النسبيه لقطاع الدوله فى التشغيل للعمالة.. فقد ارتفع وزن العاملين بقطاع الدوله من ٨٪ عام ١٩٥٠ إلى أكثر من ٣٠٪ فى الثمانينيات- وقد عملت الحكومات المختلفه على زياده وزن العاملين بقطاع الدوله فارتفعت معدلات تشغليهم باضطراد طوال سنوات الستينيات والسبعينيات والثمانينيات.

وقد أعتنقت الدولة فى البداية (لأسباب إجتماعيه أساساً) سياسة التشغيل الكامل والالتزام بتعيين (توظيف) الخريجين، الأمر الذى أدى إلى توظيف كل خريجى مراحل التعليم المختلفه أو من يتقدم لشغل الوظائف عن طريق وزارت القوى العامله دون أن يرتبط ذلك بمدى حاجة الجهاز الإنتاجى أو قدرته على استيعاب تلك الأعداد من المشتغلين،

وقد كانت نتيجة ذلك هى سمات جديده لنمط التشغيل فى قطاع الدوله.

- فقد تضخمت العمالة الخدميه داخل قطاع الدوله بعد أن استنفذ طريق رأسماليه الدوله أهدافه - ولم يعد لدى الدوله إمكانيات فى التوسع الصناعى والزراعى وتضاءلت أمكانيات التشغيل المنتج.. ولكن نتيجه للسياسه الاجتماعيه التى التزمت بها الدوله فى تشغيل الخريجين فقد كان المجال الوحيد المتاح هو مجال العمل الخدمى والإدارى خاصه داخل القطاع الحكومى..

- وقد أدى ذلك فى فترة السبعينيات والثمانينيات وهى سنوات احتدام الأزمة الإقتصاديه ومع إهمال القطاعات الماديه إلى تفاقم ذلك الخلل الحاد فى تشغيل العمالة داخل قطاع الدوله فازدادت بصوره كبيره العمالة الخدميه، ليس فقط داخل الجهاز الإدارى للدولة وإنما أيضاً داخل شركات ووحدات القطاع العام، الأمر الذى أدى إلى إنخفاض إنتاجية العامل داخلها.. كما أدى إلى وجود قطاع دوله يتسم بعدم الكفاءه والترهل الشديد..

- ارتبط بالتوظيف العام أيضاً ارتفاع مستوى تأهيل القوى العامله الموجوده داخل قطاع الدوله خاصة داخل القطاع الخدمى الحكومى، واستلزم ذلك ارتفاع نسبه أصحاب الوظائف العليا والوسيطه، واتساع الجهاز البيروقراطى وازدياد نفوذ برجوزاية الدولة.

أما التوظيف داخل القطاع الخاص فقد كان أهم سماته هى ارتفاع الوزن النسبى للعمالة الزراعيه وعمالة التجارة والمال والاسكان والعمالة

الهامشية.

وقد تركزت فرص العمل التى أتاحها فى قطاعات الإنتاج السلعى الخاصه الزراعة التى يحتكرها تقريباً.. وقد اتسمت العمالة داخل القطاع الخاص بضعف التأهيل بشكل عام، خاصة فى مجالات الإنتاج السلعى.. ولم توجد عمالة ذات مستوى تأهيل رفيع إلا داخل بعض قطاعات الخدمات مثل: البنوك والسياحه - وإن كان ذلك قد رجع بدرجه كبيره إلى عملية الاستنزاف التى تمت خلال سنوات السبعينيات للاستيلاء على كوادر القطاع العام التى تم تدريبها واعدادها لفترات طويله داخل قطاع الدوله وعبر مؤسساته.

أما الصناعية فقد كانت السمه الرئيسيه لعمالة القطاع الخاص فيها -وعلى عكس قطاع الدوله - هى تفتت هيكل العمالة الصناعيه على الآلاف من الورش والصناعات الصغيره أقل من ١٠ عمال.. وهى ظاهرة ارتبطت بسيادة التقنيه المتخلفة للقطاع الخاص الصناعى.. وقد قابل ذلك أيضاً فى قطاع الزراعه تفتت هيكلى للعمالة الزراعيه على الوحدات الإنتاجية القزميه التى لا تزيد على فدان، والتى لا تحتاج إيضاً إلى عمالة ذات مستوى عالٍ خاصة فى وجود ضعف مستوى التكنيك تدينه بالريف المصرى.

وهكذا نتوصل إلى أن قطاع الدوله بطبيعة سيطرة برجوازيه الدوله - والقطاع الخاص بطبيعة سيطره البرجوازيه التقليديه عليه قد فشلا فى خلق هيكل متوازن للعمالة.. حيث نجد أن الأول قد ضخم من حجم

العمالة الخدميه وكدسها داخل العمل الإدارى الحكومى.. أما الثانى فقد أفرز -بحكم تخلفه التاريخى وسياده النمط البسيط فى الإنتاج- مزيداً من التفتت لهيكل العمالة الصناعيه والزراعيه والخدمية أيضاً.. وكان مستوى التأهيل متدنيا تبعاً لذلك فيما عدا بعض القطاعات الخدميه التى اجتذبت بعض عمالة قطاع الدوله رفيعة التأهيل

جـ - التركيب الاقتصادى أو التوزيع القطاعى للقوى العاملة

تأثر التركيب الإقتصادى لهيكل العمالة بفعل التغيرات والتعديلات التى جرت على هيكل الاقتصاد القومى، فإنتقال هيكل الإقتصاد المصرى من أقتصاد متخلف يغلب عليه الطابع الزراعى إلى اقتصاد يسيطر عليه القطاع الخدمى ويعمل بآليات الاعتماد على الموارد الريعيه والبترول - وقناة السويس - السياحه - تحويلات المصريين من الخارج) قد أدى إلى تغيرات فى هيكل العمالة، حيث ارتفع الوزن النسبى لعمالة القطاع الخدمى إلى الحد الذى وصلت فيه لدرجة أكبر من قطاعى الإنتاج المادى معاً (الزراعة والصناعه).

وقد كانت أبرز سمات التوزيع القطاعى لهيكل العمالة تتمثل فى التالى:

- أن قطاع العمالة الخدميه قد غلب عليه الوزن النسبى لعمالة القطاعات الخدميه الإجتماعيه والشخصيه.. وأن تطور عمالة قطاع

التوزيع (الخدمات الإنتاجية) قد ارتفع بدرجات لا تتناسب مع تطور القطاعات الماديه، وقد كان ذلك بسبب ارتباط ذلك القطاع بالأهميه المتزايدة للتجاره الخارجية فى سنوات الانفتاح أكثر من ارتباطه بتطور قطاعات الانتاج المادى.

- أما العمالة الصناعيه فقد عكس تطورها خللاً ببنية الصناعه المصريه.. فرغم الوزن النسبى المتزايد للعمالة الصناعيه التحويليه عن الاستخراجيه إلا أن العمالة الصناعيه التحويليه كانت تتركز أساساً فى الصناعات الاستهلاكيه والوسيطه

- أما العمالة الزراعيه فقد كان أبرز سماتها تناقص معدلات نموها طوال الفترة.. وأن هناك أقساماً قد اختفت نهائياً تحت تأثير الهجره الداخليه والخارجيه مثل: عمال التراحيل.. أما صغار الحائزين والملاك فقد غلب عليهم إزدواجيه الأعمال بين العمل فى اراضيهم القزميه (الصغيره) والعمل فى أراضى الغير لتغطية احتياجاتهم الضروريه.

وقد غلب على العمالة الزراعيه ازدياد الوزن النسبى لعمالة المحاصيل النقديه خاصه فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات وبعد تدهور زراعة القطن الذى كان يعد المحصول التقليدى الأول للزراعه المصريه.

أخيراً فإن التوزيع القطاعى للعمالة يقودنا إلى أن البرجوازيه المصريه نتيجة ضعفها وتشوه تطورها، التاريخى قد جعل اهتمامها ينصب على الاستثمار العقارى خاصة الزراعى قبل الثورة مما جعل هيكل العمالة يرتبط فى ذلك الوقت بالعمل الزراعى.. أما سيطرة شرائح

برجوازيه الدوله (أو البرجوازيه البيروقراطيه) فى سنوات الخمسينيات والستينيات فقد أسفرت عن انتقال هيكل العمالة من العمل الزراعى إلى الأعمال الخدميه وأن الأخيره قد جاءت أساساً على حساب الأولى وهذه النتيجه تأتى مكمله لما تأكد لدينا من تحليل سمات التشغيل للعمالة فى قطاع الدوله والقطاع الخاص.

٣ - تفاقم مشكلات الموارد البشريه والقوى العامله

كشف الجزء الأول الذى يعالج بينه الموارد البشريه عن اختلالات جوهريه فى هيكل السكان والقوى العامله تتعلق بتركيبها العمرى (السنى) وتوطنها ودرجة تأهليها وتوزيعها بين قطاع الدوله والقطاع الخاص وتوزيعها على القطاعات الاقتصاديه المختلفه.. وهى اختلالات ناتجه أساساً عن طبيعة الطبقه الحاكمه ونمط التنميه التى اختارته وما أسفر عنه من نتائج.. وأن ذلك قد أدى إلى تفاقم مشكلات الموارد البشرية وآعاق إعاده إنتاجها على النحو التالى:

أ ـ البطاله وسياسات إعداد الكادر

جاءت مشكلة البطاله كنتاج طبيعى لذلك الخلل فى هيكل العمالة وآليات عمل الهيكل الاقتصادى الخدمى.. مما جعلها تتسم بكونها بطالة هيكلية على خلاف ما تشهده بلدان الغرب من بطالة دورية - وقد

ارتفعت معدلات البطاله فى مصر مع إنتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة فى السبعينيات والثمانينيات. وقد قسم البحث البطاله إلى نوعين: السافرة (المكشوفة) والتى تعنى حرمان قسم من القوى العامله من التشغيل وقد اتسمت بارتفاع نسبة المتعلمين والشباب.. أما النوع الآخر من البطاله المستتره أو المقنعه فقد ظهرت لدينا فى القطاع الزراعى على الرغم من انخفاض حجم العمالة الزراعيه المتواصل.. وظهرت لدينا بشكل أكبر فى قطاع الدوله بفرعيه الحكومى الإدارى والعام..

ويرجع تفاقم معدلات البطاله خاصة السافره والمكشوفه) منذ النصف الثانى من السبعينيات إلى عوامل خارجية وداخليه وإن كانت الأخيره قد لعبت الدور الأساسى - فقد أسفرت سياسة التشغيل التى تم أتباعها طوال الستينيات مع تدهور أحوال الهيكل الاقتصادى إلى تأجيل حدة هذه المشكلة ولم تظهر إلا فى شكل بطالة مقنعه داخل قطاع الدوله - وقد ساعد على عدم تحول تلك البطاله المقنعه إلى بطاله سافره إمكانيات الدوله على تعيين الخريجين داخل الجهاز الإدارى الحكومى والخدمى إلى جانب عامل الهجرة الخارجية الذى جذب أعداداً متزايده من القوى العاملة نحو البلاد النفطيه.. الأمر الذى لم يتوافر فى أواخر السبعينيات واوائل الثمانينيات بعد أن فقد قطاع الدوله قدرته على التشغيل والتوظيف للعمالة الجديده نتيجة تكدس الجهاز الإدارى والخدمى وعدم قدرته على استيعاب المزيد - وبفعل عامل خارجى أيضاً تمثل فى ضغوط المنظمات الدوليه للتسليف لوقف التوظيف العام. وفاقم من

الوضع الأزمات التى تعرضت لها البلاد البترولية واتباعها لسياسات انكماشيه مع أوائل الثمانينيات بعد انخفاض أسعار النفط، مما أثر على استيعابها لعمالة جديده بل أنهاء عقود بعض العمالة الأجنبيه ومنها المصريه الموجوده لديها.

- الأمر الآخر والذى يحتل أهمية خاصة فى ارتفاع معدلات البطالة خاصة للمتعلمين هو سياسه إعداد الكادر التى مارستها الدوله.. فقد أنتجت تلك السياسات عن طريق مراكز إعداد الكادر لدى الدوله بشكل أساسى كادر خدمى بالدرجة الأولى.. وقد ارتفعت أعداد الخريجين من الكليات والمعاهد النظريه المرتبطه بقطاع الخدمات إلى جانب خريجى المدارس التجاريه لدرجة فاقت استيعاب حتى القطاعات الخدميه بكثير، مما نتج عنه فائض ضخم كان نصيبه العمل فى الجهاز الإدارى الحكومى والخدمى ليزيد من تفاقم مشكلات البطاله المقنعه أو لينضم إلى جيش المتعطلين وليعطى بذلك فرصه جيده لأصحاب الأعمال فى القطاع الخاص الخدمى لفرض شروطهم على سوق عمل واسع تتسع فيه أعداد المتعطلين عاماً بعد آخر..

أما الكادر العملى والعلمى المرتبط بالقطاع المادى فقد تدهورت عملية إعداده، وتناقصت معدلات إنتاجه خاصه فى ظروف تردى أحوال مراكز الإعداد سواء فى الجامعات أو المدارس أو مراكز التدريب

ب - الأجور ونصيب القوى العامله من الدخل القومى

أثر تغلغل علاقات الإنتاج الرأسماليه فى المجتمع المصرى على تطور القوى العامله فى ارتفاع الوزن النسبى لإعداد المشتغلين بأجر نقدى.. بعد أن كانت الظاهره الأساسيه لسوق العمل فى الماضى هى أرتفاع الوزن النسبى للعاملين بأجور عينيه أو بدون أجور لدى ذويهم (عائلاتهم)

ومع ذلك فقد كشف لنا تحليل نصيب أصحاب الأجور من الدخل القومى عن ترد شامل لأحوالهم فى سنوات السبعينيات بعد أنخفاض حصتهم من الدخل القومى لصالح أصحاب عوائد التملك (رأس المال) وأن ذلك الاتجاه قد بدأ تحديداً منذ أوائل السبعينيات بعد أن كادت نسبه أصحاب الأجور تتساوى مع نسبة أصحاب رأس المال فى نهاية فترة الستينيات - وقد أدى ذلك إلى زيادة حدة الإفقار المطلق للقوه العامله فازدادت نسبة السكان من أصحاب الأجور الذين يعيشون تحت خط الفقر وخاصة السكان داخل المناطق الريفية.

أما الأجور : فقد اتسمت السياسات الأجريه بالتعدد داخل قطاع الدوله والقطاع الخاص وفى القطاعات الاقتصاديه المختلفه (زراعة، صناعه، خدمات) حيث كشف البحث أن أعلى متوسطات للأجور قد حظى بها عمالة قطاع الخدمات.. وقد كانت السمه الرئيسية لهيكل الأجور هى عدم تناسب الأجور فى السبعينيات مع درجة تأهيل القوى العامله..

وقد كشف البحث عن تدهور أحوال أصحاب الأجور بفعل السياسات

الاقتصاديه وآليات عمل الهيكل الاقتصادى.. فتردى وتدهور القطاعات الماديه وارتفاع وزن القطاعات الخدميه قد أدى إلى نقص السلع فى الأسواق والتعويض عنها بالاستيراد والذى أدى فى ظل اختلالات هيكل الأجور إلى رفع معدلات التضخم والتى ساهمت بالإضافة إلى السياسات المالية والنقديه الأخرى فى ارتفاع حده الإفقار النسبى وإعاده توزيع الثروه لصالح أصحاب عوائد التملك (رأس المال) والى جانب التضخم فقد لعبت السياسة المالية دورا كبيرا فى ارتفاع حدة الإفقار النسبى لأصحاب الأجور فقد انحازت الميزانية العامة للدولة لصالح الأغنياء من أصحاب عوائد التملك (رأس المال) وأدت إلى انخفاض الأجر الحقيقى للشغيله بما فرضته ضرائب وقع عبئها الأساسى على أصحاب الأجور خاصة المرتبطين بالعمل فى قطاع الدوله.. وذلك كله فى ظل نظام ضريبى يعانى من خلل أساسى وعدم عدالة فى توزيع الأعباء الضريبيه.

جـ- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان

كشف البحث عن تردى أحوال السكان المعيشية من خلال تحليل مدى اشباع احتياجاتهم الأساسية . وقد التزم البحث بالمفهوم الذى أقرته الأمم المتحدة لمقاييس اشباع الحاجات ، فجاءت النتائج سلبية لكافة المقاييس.

- فأغلبية السكان تعانى من تدنى نصيبهم من الغذاء وتناقص معدلات الحصول عليه، والذى أسفر عن انتشار وظهور الأمراض الناتجة

عن قلة الغذاء مثل: نقص التغذية الحاد والمزمن والأنيميا -وبالذات فى وسط الأطفال- وقد عكس توزيع الغذاء على السكان مقدار وعمق التفاوت الاجتماعى بين الطبقات الاجتماعية لصالح الأغنياء من أصحاب عوائد التملك وضد الفئات محدودة الدخل من أصحاب الأجور.

- أما الخدمة العلاجية فقد عكست تردى أحوال العلاج متمثلة فى نقص الوحدات العلاجية اللازمة وارتفاع تكلفة العلاج ونقص الاعتمادات المالية للخدمة العلاجية، وقد عكست أحوال الخدمة العلاجية تحيزها لصالح الحضر على حساب سكان الريف رغم حاجتهم لها بحكم توطن الأمراض المزمنة للقوى العاملة الزراعية كما عكست أيضا تحيزاً داخل الحضر ضد الطبقات العاملة.

- أما مشكلة السكن فقد أزدادت حدتها مع سنوات السبعينيات وأتجاه قطاع الاسكان إلى الحصول على هوامش ضخمة من الأرباح العقارية فى ظل مناخ انفتاحى حرم القوى العاملة من الحصول على احتياجاتها من السكن، كما كشف البحث أن مشكلة الاسكان فى حقيقتها مشكلة مفتعلة بفعل آليات سياسة الانفتاح، فالمشكلة لم تكن أزمة فى عرض الشقق وإنما هى أزمة توزيع تعكس مظاهر الخلل الاجتماعى، حيث توجد ملايين الشقق بلا سكان لارتفاع أسعارها بينما يعيش ملايين من السكان بلا وحدات سكنية وتسكن فى القبور والشوارع.

- أما المواصلات فقد زادت معاناة السكان من تدهور أحوالها خاصة

بعد تدهور أحوال مرافق النقل العام وارتفاع اسعارها بعد سيطرة القطاع الخاص على ذلك المرفق الحيوى نتيجة لتناقص الاعتمادات (التوظيفات) العامة المخصصة للنقل العام.

- أما التعليم فقد تم إهدار حق المواطنين فى الحصول على الخدمة التعليمية بشكلها الصحيح ودون تمييز، خاصة بعد أن تدهورت أحوال التعليم وارتفعت نفقاته وظهور النظم الطبقية فى التعليم، الأمر الذى حرم أبناء القوى العاملة من أصحاب الأجور المحدودة من مواصلة العملية التعليمية.

- أما الترفيه فقد أفاد البحث بأن المواطن المصرى لا يتمتع بحقه من الترفيه اللازم، وذلك من خلال تحليل بعض المؤشرات مثل: البرامج الإذاعية والتلفزيونية وعروض المسرح وأعداد قراء الكتب.

- أما حرية الفرد فإن المواطن المصرى قد فقد خلال الفترات الطويلة من سيطرة الدولة وأجهزتها القمعية الكثير من حقوقه الديمقراطية الطبيعية، بل وإن ذلك قد تعدى استخدام آلة القمع بعد أن قامت الدولة خلال العقود الطويلة الماضية باستخدام آليات السيطرة التشريعية فأصدرت العديد من القوانين المقيدة للحريات الديمقراطية، يضاف إلى ذلك الاعتقالات والملاحقة المستمرة لأصحاب الآراء المخالفة لسياسة الدولة الرسمية ولم يرد بالبحث تحليل لهذا المقياس نظرا لخروجه عن الموضوع الأساسى، واكتفينا بالإشارة إلى إدانة المنظمات الدولية والمحلية المستمرة لانتهاك السلطة لحقوق الانسان المصرى .

أخيرا: فإن الموارد البشرية قد تعرضت مع سنوات الانفتاح لأخطار أخرى تهدد كيانها وتعوق امكانيات إعادة إنتاجها تمثلت فى انتشار وتداول السلع الضارة بالصحة العامة، وعلى رأسها المخدرات التى انتعشت تجارتها طوال عقد السبعينيات والثمانينيات.

د- الهجرة

اندفعت القوى العاملة تحت تأثير عوامل البطالة وزيادة حدة الإفقار النسبى والمطلق وتناقص احتياجاتها الأساسية وتردى مستوى معيشتها إلى الهجرة كحل وحيد أمامها، وقد توافق مع ذلك سياسة الدولة التى سعت منذ أوائل السبعينيات إلى اعتماد سياسة تصدير البشر كسياسة أساسية تخلصها من الأزمات الاقتصادية من ناحية، وتؤجل الأزمة الاجتماعية من ناحية أخرى، وتحقق بها تراكماً رأسمالياً للبرجوازية المصرية من ناحية ثالثة، وقد ارتفعت أعداد المهاجرين من مصر طوال سنوات السبعينيات خاصة القوى العاملة بينهم.

ووفقا لتقسيم البحث للهجرة بين دائمة ومؤقته فقد كانت النتائج كالآتى:

إن الهجرة الدائمة قد اتجهت إلى بلدان المراكز الرئيسية المتقدمة، وقد بين البحث أن التركيب العمرى للمهاجرين يتسم بارتفاع نسبة الشباب، وأن التوزيع المهنى لهم يتسم بارتفاع نسبة أصحاب المهن الفنية

والعلمية، وكانت مستويات تأهليهم دائما مرتفعة ولاتقل عن درجة البكالوريوس فى المراكز الأساسية مثل: الولايات المتحدة.

- أما الهجرة المؤقتة فقد كانت أساسا إلى البلدان النفطية وقد تمت فى شكل موجات منتظمة كل ثلاث أو أربع سنوات، وأتسم التوزيع المهنى لها بارتفاع نسبة العمالة الماهرة خاصة فى القطاعات المادية والتى تعانى مصر من نقص واضح بها، وهو مايثبت بطلان الحجج التى أتخذت مبررا لإعتماد سياسة تصدير العمالة على أساس التخلص من العمالة الفائضة.

وقد كانت للهجرة آثار اقتصادية بالغة التأثير على حركة الاقتصاد المصرى، حيث فاقمت من تشوه هيكل الاقتصاد المصرى واتجاهه نحو مزيد من الاعتماد على الموارد الريعية من تصدير البشر، ولكن ذلك كان من ناحية أخرى يتفق مع سياسة البرجوازية المصرية التى سعت -كما أثبت البحث- الى تحقيق تراكم إضافى عن طريق ما استولت عليه من تحويلات العاملين بالخارج خاصة الشرائح التجارية والمضاربة.

كما أدت الهجرة إلى خلق حالة من الندرة فى عنصر العمالة الماهرة وأصحاب الكفاءات المهنية والعلمية، وأدت الى ارتفاع أجور بعض شرائح العمالة الفنية إلى جانب أيضا العمالة الزراعية التى اندفعت نحو الهجرة، فأثر ذلك بدرجة كبيرة على ارتفاع الأسعار وفقدان الأرض الزراعية للعنصر البشري.

كما أدت التحويلات من ناحية أخرى بالمساهمة فى ارتفاع نسبة

التضخم بسبب استخدامها عن طريق التجار والمضاربين فى تمويل عمليات الاستيراد للسلع الاستهلاكية والكمالية ولم يتم الاستفادة بها فى تطوير الهيكل الانتاجى.

أما آثار الهجرة على تطور المجتمع.. فقد حرمت المجتمع من فرصة توافر بديل اجتماعى قادر على تغيير النظام الاجتماعى القائم وإن كان ذلك قد جاء من جهة أخرى محققا لأهداف الطبقة الحاكمة ودوائر رأس المال الدولى التى استهدفت من الهجرة التخلص من البديل الاجتماعى القادر على الإطاحة بسلطة البرجوازية الكبيرة الحاكمة، وفى الوقت نفسه خلق فئات وسيطة لتمييع الصراع الاجتماعى والطبقى فى المجتمع لذلك فإن حركة الهجرة خاصة المؤقتة جاءت مرتبطة أكثر بالعمالة الماهرة والأكثر تنظيماً مثل: عمالة الحديد والصلب والترسانة البحرية والغزل والنسيج وقطاعات الكهرباء والبناء.

هـ- دور رأس المال الأجنبى

- أخيرا فقد فاقم من مشكلات تطور القوى البشرية الدور السلبى الذى لعبه رأس المال الأجنبى الذى تصاعد دوره فى مصر فى فترة السبعينيات مع بداية انتهاج الدولة لسياسة الباب المفتوح، وهو دور سبق أن عرفته مصر خلال تاريخها الطويل مع الاستعمار البريطانى الذى دمر الحرف وشرد الصناع والحرفيين فى الماضى.

الاستثمار الأجنبى المباشر

أدى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى ازدياد حدة الخلل الهيكلى لبنية القوة العاملة بعد اتجاه معظم التوظيفات الرأسمالية الاجنبية إلى المجالات الخدمية خاصة فى مجالات البنوك والسياحة والتجارة، ولم يساهم الاستثمار الأجنبى المباشر إلا بشكل متواضع فى تشغيل القوى العاملة نتيجة لذلك، وأيضا نتيجة لاستخدامه توظيفات كثيفة رأس المال الأمر الذى عمق أكثر من مشكلة البطالة.

كما أدى الاستثمار الأجنبى المباشر إلى افلاس بعض الشركات القائمة وتشريد عمالتها بعد أن صارت له سلطة التخطيط للقطاع العام المصرى.

أيضا أدى نمط الاستثمار الاجنبى الى تفاقم مشكلة هيكل الأجور بما أنتجته من ازدواجية شديدة فى هيكل الأجور، فأصبح هناك خلل وتناقض بين أجور الأجانب وبين المصريين من ناحية وبين فئات القوى العاملة المصرية بعضها البعض من ناحية أخرى، وهو ما أدى إلى خلق فئة من ارستقراطية القوى العاملة المرتبطة به أضعفت من وحدة القوى العاملة وأدت الى مزيد من تفتتها، كما أدت تلك الظاهرة إلى ضياع الولاء القومى وظهور فئة من المنتفعين بين القوى العاملة خاصة داخل قطاع الدولة الذى سعى إلى مشاركة الاستثمار الأجنبى، ولو على حساب مصلحة الاقتصاد القومى.

كما أدى الاستثمار الأجنبى إلى استنزاف الاقتصاد القومى بما

استخدمه من رؤوس أموال البنوك العاملة فى مصر وماتم تحويله للخارج فى صورة أرباح، وقد أثر ذلك -بشكل كبير- على معدلات التراكم المحلية وضيع على القوى العاملة المحلية فرص توظيف فيما لو استخدمت تلك الأموال وفقا لأولويات أخرى.

القـــروض

فقد ترتب عليها مجموعة من النتائج السلبية على تطور القوى العاملة بما فرضته هى الأخرى من أنماط توظيف لاتتفق مع حاجة الهيكل الاقتصادى، كما أن أجزاء كبيرة من تلك القروض قد ذهب لتغطية استيراد سلع استهلاكية مما أضاع على القوى العاملة فرص توظيف فيما لو تم استخدام تلك القروض فى مشروعات انتاجية.

- اقتطعت خدمة الدين أجزاء كبيرة من الثروة القومية تمثلت فى سداد أقساط الديون ودفع الفوائد السنوية مما كان له تأثيره على انخفاض ما تم تخصيصه لتلبية احتياجات السكان والقوى العاملة، كما أنه مثل فرص ضائعة أيضا بالنسبة للعمالة الجديدة فى فرص توظيف جديدة.

- أدت القروض بأنماط استخدامها وزيادة أعبائها ونتائجها على انخفاض قيمة الجنيه المصرى إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية والذى أثر على مستوى معيشة القوى العاملة.

- أعطت القروض المتراكمة على مصر صلاحيات واسعة لصندوق

النقد الدولي، استخدمها في فرض شروطه الشهيرة على مصر مما أثر على انخفاض حصة القوى العاملة من الاحتياجات الأساسية بعد أن قامت الحكومات المتتالية تنفيذا لشروط الصندوق بخفض قيمة العملة، كما تأثرت العمالة بالشروط التي وضعها الصندوق على التوظيف العام.

المعونة الأمريكية

وقد كانت تلك المعونة وسيلة من وسائل رأس المال الأمريكي في فرض ما يراه من سياسات اجتماعية واقتصادية في مصر تتناسب مع استراتيجية الولايات المتحدة ورأس المال الدولي، وقد كانت تلك المعونة فرصة أيضا لإعانة رأس المال الأمريكي بتصدير ما يعاني من ركود لديه، بالإضافة إلى كونها مصدر رزق للعمالة الأمريكية العاملة في مصر والتي امتصت الجزء الأكبر من أموال المعونة في شكل مرتبات ومكافأت.

ويظهر تأثير المعونة بالاشتراك وباقي القروض في المدى الطويل، حيث تلتزم القوى العاملة المصرية وابناؤها بتسديد تلك القروض ودفع فوائدها، مما سيكون له أثره في المستقبل على التدهور المتزايد لمستوى معيشة القوى العاملة.

وهكذا فإن النتائج جميعها قد جاءت كلها لتؤكد صحة ما ذهبنا إليه في إجابة السؤال الأساسي للبحث، ونود التأكيد على نتيجة ختامية وأخيره تعرض لها البحث، فقد ثبت لدينا أن ازدياد وتفاقم مشكلات

تطور الموارد البشرية فى مصر لا ينفصل عن تردى أحوال الشغيلة والقوى العاملة فى العالم الثالث وتزايد مشكلات تطورهم، وأن مظاهر التشابه التى اتضحت من خلال استعراض وتحليل مشكلات تطور الموارد البشرية فى مصر قد جاءت متوافقة مع ما جاء من تحليل لمشكلات تطور الموارد البشرية فى العالم الثالث، سواء فى عصر المستعمرات ومرحلة التراكم البدائى التى استنزفت القوى العاملة بتلك البلدان لصالح بلدان الغرب، أو فى مرحلة الاستقلال السياسى التى شهدت تردى أحوال الشغيلة واختلالات هياكل القوى العاملة فى ظل التقسيم الجديد للعمل الدولى والقيادة الوطنية للبرجوازيات المحلية، وهو ما يضعنا أمام قانونيات متشابهة ومحددة لآليات عمل هياكل القوى العاملة فى العالم الثالث فى ظل أنماط التنمية الرأسمالية والتبعية لرأس المال الدولى. وهو ما يفرض على تلك البلدان ضرورة العمل الجماعى والمشترك لحل معضلتها التاريخية على أمل أن يسهم التكتل الجماعى لبلدان العالم الثالث فى صياغة نظام دولى جديد أو حتى يعدل فى النظام القائم بما يضمن مصالح سكان العالم الثالث.

ملاحظة ختامية

لا يعنى انتهاء الدور التاريخى للبرجوازية المصرية بشرائحها المسيطرة بالمعنى الاجتماعى والاقتصادى الذى جاء بالبحث أن قدرتها قد انتهت على قيادة المجتمع سياسيا أو التأثير فى تطوره، ولكن هذا

التأثير يخرج عن موضوع البحث الاقتصادى وينتقل إلى مجال آخر تلعب فيه القوى السياسية -بما تمثله من مصالح لقوى اجتماعية أخرى- الدور الحاسم لتغيير التوازن القائم حاليا فى المجتمع المصرى لصالح القوى التى تعبر بحق عن مصالح الأغلبية من الشغيلة والكادحين وتكون قادرة على حل مشكلات القوى البشرية وصنع طريق جديد يفتح آفاق التطور أمامها.

تنـويه

صدر العدد السابق في سلسلة كتاب الأهالى «مجتمع الانتفاضة الفلسطينية» يحمل رقم ٤١ والصحيح أنه رقم ٤٠ .. ونعتذر للقارىء عن هذا الخطأ غير المقصود .

الفهـرس

سلسلة كتاب الأهالى

١- مستقبل الديمقراطية فى مصر	خالد محيى الدين (نفد)
٢- الأسس القرآنية للتقدم	د. محمد أحمد خلف الله
٣- فى إصلاح ما أفسده الانفتاح	د. ابراهيم العيسوى
٤- محنة التعليم	د. سعيد اسماعيل على
٥- دعم الأغنياء ودعم الفقراء	خبراء الاقتصاد لحزب التجمع -(نفد)
٦- هل نهدم السد العالى	فيليب جلاب
٧- بنوك وباشوات	ديفيد لاندز - ترجمة وتقديم د. عبد العظيم أنيس
٨- محاكمة ريجان	فريق من المتخصصين فى السياسة الدولية ترجمة بيومى قنديل
٩- إنهم يخربون التعليم	د. سعيد إسماعيل على
١٠- حدث فى كامب ديفيد	ثلاثة مؤلفين إسرائيليين - ترجمة ابراهيم منصور -(نفد)
١١- مدرسة السادات السياسية واليسار المصرى	لطفى الخولى-(نفد)
١٢- السلام الضائع فى كامب ديفيد	د. محمد ابراهيم كامل
١٣- حكومة وأهالى وخلافه	الفنان بهجت - تقديم صلاح عيسى
١٤- لتطبيق الشريعة لا للحكم	خليل عبد الكريم
١٥- الثورة المضادة فى مصر	د. غالى شكرى
١٦- لهذا نعارض مبارك	كتّاب وفنانى الأهالى
١٧- النيل فى خطر	كامل زهيرى
١٨- السادات القناع والحقيقة	محمد عبد السلام الزيات (نفد)
١٩- أزمة النظام الاشتراكى	د. ابراهيم سعد الدين
٢٠- نظرة ثانية إلى القومية العربية	د. فؤاد مرسى
٢١- خطة التنمية الحكومية : الأحلام والواقع والبديل الجاد	د. لطيفة الزيات
	١٢ خبيراً - تحرير د. ابراهيم العيسوى
٢٢- نجيب محفوظ- الصورة والمثال	د. لطيفة الزيات
٢٣- يوميات دبلوماسى فى بلاد العرب	نوفيكوف/ فينوجرادوف - ترجمة جلال الماشطه وحمدى عبد الحافظ

٢٤- مقامرة التاريخ الكبرى	د. فؤاد زكريا
٢٥- البيريسترويكا ومستقبل الاشتراكية	ندوة الأهالى (١٧) مفكراً وسياسياً
٢٦- الإسلام والعرش	أيمن الباسينى- ترجمة سيد زهران-(نفد)
٢٧- الخطاب الساداتى	د. عبد العليم محمد
٢٨- حسن البنا - كيف ومتى ولماذا	د. رفعت السعيد
٢٩- الأقباط فى وطن متغير	د. غالى شكرى -(نفد)
٣٠- ثورة الضباط الأحرار فى مصر	مؤلفين سوفييت- ترجمة: عزه الخميسى
٣١- معارك سياسية	د. فؤاد مرسى
٣٢- لماذا نعارض بيان الحكومة	خبراء حزب التجمع
٣٣- التعايش بين الرأسمالية والشيوعية	ج. جلبرث/ س. منشيكوف - ترجمة د. شهرت العالم- تقديم محمد سيد أحمد
٣٤- التطور الزراعى فى مصر	د. الان ريتشارد - ترجمة د. أحمد فؤاد سيف النصر- تقديم د. محمود عبد الفضيل
٣٥- صناعة الفقر العالمى	تيريزا هايتر - ترجمة مجدى نصيف
٣٦- ألف يوم من الثورة	مجموعة مؤلفين - ترجمة عمر عاشور- تقديم عبد القادر ياسين
٣٧- موسكو تعرف الدموع	أحمد الخميس - تقديم حسين عبد الرازق
٣٨- نقد الحركة النسوانية	تونى كليف - ترجمة أروى صالح - تقديم فريده النقاش
٣٩- حكايات من دفتر الوطن	صلاح عيسى
٤٠ - مجتمع الانتفاضة الفلسطينية	عبدالقادر ياسين

رقم الإيداع ٨٩٨٧/ ٩٢

طبعت بمطابع شركة الأمل للطباعة والنشر
« إخوان مورفيتلي سابقا »
تليفون : ٣٩٠٤٠٩٦

هذا الكتاب جاد ومفيد .. وليست كل الكتب كذلك . ويكتسب الكتاب تميزه من موضوعه ذاته أولاً وقبل كل شيء « الموارد البشرية » .

ويذكر للمؤلف سلامة منهجه .. وإقدامه على الإفلات من ساحة الجدل النظرى الصرف إلى تحليل الواقع المصرى فى مراحل تاريخ مصر الحديثة .. يضبط ويحلل أوضاع الموارد البشرية فى كل منها ومن هنا كانت دراسته تتسم بالجدة وليس بالجدية وحدها .

ويبقى للمؤلف ما اكتسبه بعمله حين فتح باباً على مجال هام من مجالات التنمية وتاريخها فى مصر لم يفتحه أحد قبله – فيما نعرف – بهذه المنهجية الشاملة . فهناك دراسات فى تاريخ التعليم وبعض أبحاث عن الأحوال الصحية وغيرها عن الأوضاع السكانية .. إلخ .. ولكن استدعاء كل ذلك وغيره فى مقارنة شاملة لفهم واقع العنصر البشرى ودوره فى التنمية المصرية عمل بكر يستحق عليه المؤلف كل تهنئة .

من تقديم : د. إسماعيل صبرى عبدالله